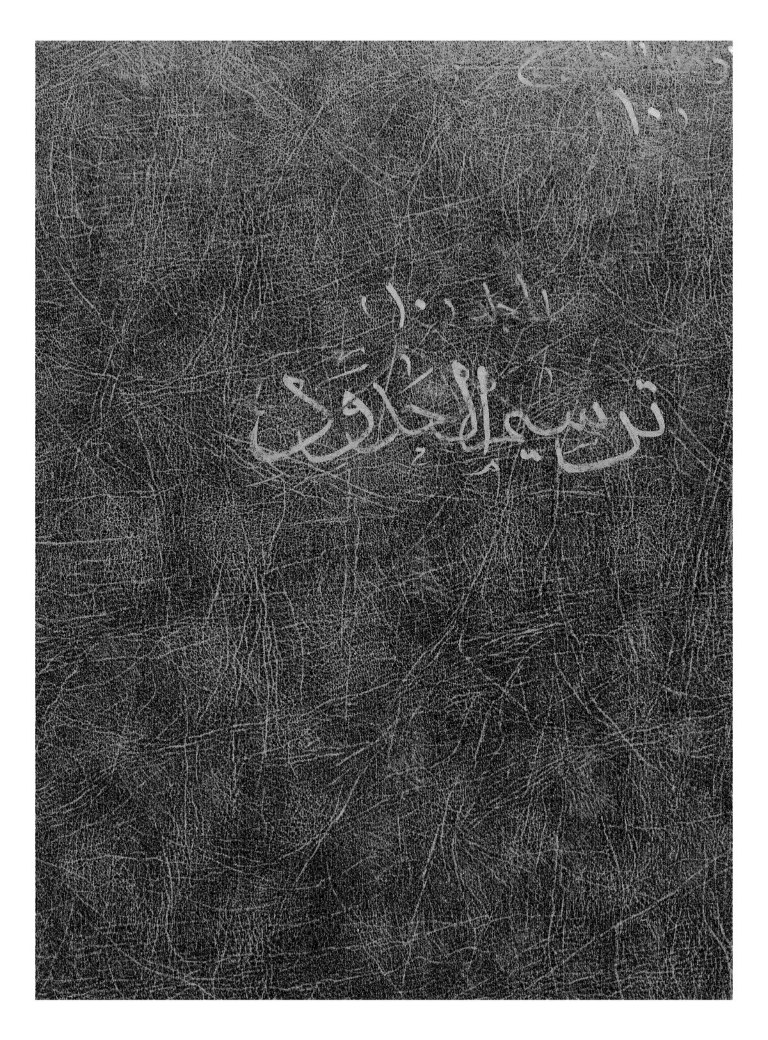

ترسيم الحدود

بسم الله الرحمن الرحيم

ما بعد ازمة الخليج
الملف العسكرى
(١٠)

المجلد (١٠)

ترسيم الحدود

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ش ٩ب المعادى ت٣٧٤٢٠٣٣

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

المجلد : ١٠ -ترسيم الحدود

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : ....

التاريخ : ....

الكويت تقيم حاجزا أمنيا على حدودها مع العراق

الكويت ـ ر ـ اعلن الشيخ احمد الجابر الصباح وزير داخلية الكويت امس ان بلاده تعتزم بناء حاجز امنى بطول الحدود الكويتية العراقية ابتداء من شهر مارس القادم . واوضح ان الحاجز سيكون مزودا بشبكة انذار مبكر متطورة وان يكون مشيدا بصورة تقليدية

...كويتية ان اعمال بناء ...جرد انتهاء اللجنة التابعة ...ن ترسيم الحدود بين



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

فريق كويتى يشارك فى لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق

باريس – وكالات الانباء – اعلن الدكتور طارق رزوقى السفير الكويتى لدى فرنسا ان فريقا كويتيا يقوم حاليا بالتعاون مع لجنة تابعة للأمم المتحدة فى وضع النقاط النهائية لترسيم الحدود بين بلاده والعراق . وستتخذ اللجنة قراراتها النهائية لتحديد الحدود خلال اجتماعها فى الاسبوع الاول من شهر ابريل القادم . وستكون هذه القرارات السند الرسمى لحقوق الكويت فى حدودها مع العراق .

واوضح الدبلوماسى الكويتى الذى يراس وفد بلاده فى هذه اللجنة فى تصريحات صحفية ان ترسيم الحدود عام ١٩٩٢ يختلف عنه فى عام ١٩٣٢ ، وقال ان المسالة الآن تحتاج الى ترسيم دقيق وفق المقاييس الحديثة والقوانين الدولية المتبعة فى هذا المجال .

ورفض الدكتور رزوقى الكشف عن النقاط الحدودية التى سيتم اتخاذ القرارات النهائية بشانها وكيفية ترسيمها



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ - فبراير ١٩٩٣

من دروس الاحتلال

بقلم: صلاح العثمان *

بعد مرور عام على تحرير الكويت بدأت الامور تعود تدريجيا الى حالتها الطبيعية. واذ استرجع شريط الاحداث خلال السنة الماضية اتساءل عما اذا كنا في الكويت حكومة وشعبا قد استفدنا من دروس الاحتلال، واذ اعود بذاكرتي الى بداية الثمانينات عندما بدأت حرب الثمان سنوات بين العراق وايران وكيف هبت الكويت حكومة وشعبا لتأييد ودعم العراق ماديا ومعنويا واعلاميا من دون حدود وقيود. واتذكر كيف كان الناس في الدواوين وهم يشاهدون باعجاب عبر شاشات التلفزيون انتصارات الجيوش العراقية ويشاهدون لقطات مطولة ومملة من الزيارات التي يقوم بها رئيس النظام العراقي الى المناطق الريفية ويطلع على احوال الفلاحين ويأكل ويشرب معهم ويسألهم عن الخدمات التي تقدمها الدولة لهم (طبعا لا يجرؤ احد على قول الحقيقة والا كان في خبر كان) واذكر كيف شاهد الناس وهم معجبون وفخورون بالتقارب العربي الاخوي عندما تبادل سمو الأمير ورئيس النظام العراقي اعلى الأوسمة والقلائد من الدرجة الممتازة. اذكر هذه الامور جيدا واذكر امورا اخرى كثيرة منها انه عندما كان رؤساء تحرير الصحف الكويتية يسألون صدام حسين عن موضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت كان صدام يقول ان هذا الامر ليس ذا اهمية بالغة وانه اتفق مع الاخوة الكويتيين على ارجاء البت في هذا الموضوع الى وقت لاحق وان العراق لن ينسى وقفة الكويت معه حكومة وشعبا وانه على استعداد ان يقوم بترسيم الحدود متى شاءت الكويت وان العراق يقدر موقف الحكومة الكويتية بعدم اثارة هذا الموضوع لان هناك اولويات يجب الانتهاء منها اولا وعلى راسها الحرب العراقية الايرانية وأثارها. والغريب ان غالبية الناس كانوا يصدقون هذا الكلام. اذكر كذلك المهرجانات الشعبية والاحتفالات والندوات التي تمجد رئيس النظام العراقي وكان على رأس المدعوين والملبين للدعوة كبار الشخصيات الكويتية الحكومية والشعبية. ولكن للحقيقة اقول انه كان من بين هذه الغالبية الداعمة والمؤيدة للعراق فئة قليلة تذكرنا دائما ومن دون اي كلل بمواقف العراق السلبية تجاه الكويت منذ عهد الملك غازي في الثلاثينات ومرورا بنوري السعيد في الخمسينات وعبد الكريم قاسم ١٩٦١ وموقف الحكومة العراقية من استقلال الكويت بعد القضاء على حكم قاسم ١٩٦٣ وحادثة الصامتة ١٩٧٣ والتحرشات والاستفزازات العراقية ضد الكويت في الداخل والخارج طوال هذه المدة وبين فترة واخرى. ويذكروننا كذلك بأن العراق قد قام بترسيم حدوده مع جميع جيرانه ما عدا الكويت وذلك اثناء الحرب العراقية الايرانية وذكرونا ايضا بانتهاكات حقوق الانسان الصارخة وحرياته الاساسية في العراق ابان العهد الصدامي. ومازالت دماء الشعب العراقي في الشمال والجنوب لم تجف وآثار الأسلحة الكيماوية في حلبجة وغيرها من المدن العراقية ماثلة للجميع.

هذا وان كنت لا اجد اي مبرر لهذا الانحياز والدعم الاعمى للنظام العراقي الا انني قد اجد بعض العذر لموقف الحكومة الكويتية لان ولي الامر يرى من الامور ما لا يراه الانسان العادي كما انني قد اجد بعض العذر للناس العاديين من الشعب الكويتي الذين انطلت عليهم اكاذيب صدام حسين واجهزته الاعلامية ولكن لا اجد اي عذر لهؤلاء الكويتيين المتعلمين والمثقفين والذين لم يتركوا مهرجانا او احتفالا او تجمعا في بغداد او غيرها من المدن العراقية والعربية للتمجيد بصدام حسين الا وكانوا اول الملبين واكثر المشاركين تحمساً، وكم قصيدة قيلت بصدام حسين وكم لوحة رسمت وكم صنم نحت لصدام حسين وكم مقالة كتبت تمجيدا بصدام حسين. اليس اطفال العراق اليتامى والامهات الثكالى والزوجات الارامل والشهداء والمعذبون العراقيون احق من صدام حسين بهذا التمجد والدعم والتأييد.

وماذا كانت نتيجة هذا الدعم والتأييد الاعمى لنظام معروف على المستوى الدولي بالارهاب والقمع والعنف والتعذيب والاعدامات التعسفية. كانت النتيجة معروفة للجميع وهي ان من يفعل هذه الافعال بشعبه لا يتوانى ان يفعل اكثر منها باي شعب آخر. ولكن الله قد اعمانا من هذه الحقيقة ولعل الله جل شأنه اراد ان يوقظنا من هذا السبات العميق بضربة موجعة كادت ان تقضي علينا الى الابد لولا لطف الله (اللهم لا نسألك رد القضاء ولكننا نسألك اللطف به).

والآن بعد مرور عام على التحرير هل تعلمنا من الاحتلال؟ هل تعلمنا من اخطائنا السابقة؟ هل عرفنا كيف نسمي المسميات باسمائها؟ والا نعطي اي انسان اكثر مما يستحق من الاهتمام والا نحمل الامور اكثر مما تحتمل!؟.

مما نقرأه ونسمعه ونراه هذه الايام سواء على المستوى الحكومي او الشعبي، اقول للاسف كلا لم نستوعب الدرس الى الآن ولم نستفد من اخطائنا في الماضي. فلقد خرج من الكويت اكثر من نصف سكانها من الاجانب وخاصة الفئات التي تعاونت مع العدو العراقي من العرب والاجانب ولولا حدوث هذه الكارثة لما استطاعت الكويت ان تخرجهم حيث تمكنوا من كل شيء في القطاعين الحكومي والخاص. وكان بامكان الحكومة الكويتية ان تنظم الامور وتضع الضوابط التي تحكم دخول الاجانب الى البلاد منذ بداية التحرير. ولكن للاسف شيء من ذلك لم يحدث، فقد تدفقت امواج العاملين الاجانب بشكل كبير ومن دون حتى التدقيق بمؤهلاتهم وحاجة البلد لهم وبالامس



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

فقد قرأت في «صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ محاضر المجلس الوطني الذي وافق لتوه على بعض الضوابط التي تحكم دخول الوافدين وقبلها بأشهر قرأنا وسمعنا عن قصة تجار الاقامات. وقرانا ايضا تصريحا لمسؤول في احدى الدول الاجنبية يقول فيه ان الجالية الفلانية كان عددها قبل الاحتلال كذا وكذا واليوم هي اقل من نصف هذا العدد ويطلب من الحكومة الكويتية السماح لهم بدخول الكويت وقرأنا ايضا الحملات الاعلامية التي شنتها بعض الدول بسبب التضييق على الجالية التي تتبعها على حد تعبيرهم وقرانا ايضاً تصريحاً لوزير التخطيط بأن الحكومة تخطط بأن يكون نسبة الكويتيين ٦٠ في المائة مقابل ٤٠ في المائة للاجانب. انني اعتقد ان نسبة ٤٠ في المائة مازالت كبيرة والعبرة ليست بالكم ولكن بالنوعية وما هو حاصل الآن ان الفئات الاجنبية التي تم التخلص منها بسبب الاحتلال حلت محلها فئات اجنبية اخرى. وقد فتحت لهم الحكومة الكويتية كل الابواب من دون اي ضوابط مما شجع ضعاف النفوس للاتجار بالاقامات على حساب المصلحة العامة والامن العام بحجة ان هذه الدول قد وقفت الى جانب الكويت ايام ازمة الخليج. ومع عدم نكران مواقف هذه الدول التي لا يمكننا ان ننساها الى الابد الا أن العلاقات بين الدول لا تحكمها هذه الاعتبارات فقط انما المصالح المشتركة هي المعيار الاساسي، فما الفائدة من مجاملة هذه الدول بفتح ابواب الكويت لها للعمل مادام ذلك سيعرض امن الكويت ووجودها للخطر كما حدث بالنسبة لعلاقتنا مع العراق. ومن هذا المنطلق يجب الا نقع في الخطا نفسه وان نضع امام اعيننا دائما الامن العام والنظام العام والمصالح المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة من دون اي مبالغة في مجاملة اي طرف على حساب المصلحة العامة كما هو حاصل الآن. ان تمجيد في حكومات وشعوب هذه الدول وموقفها المشرف في ازمة الخليج قد تعدى كل الاصول المفروضة الى المجاملة المرفوضة وانهالت المساعدات والاستثمارات من كل حدب وصوب تماما كما حدث مع العراق. وتسابقت الدول على الحصول على نصيب الاسد من عمليات اعادة البناء والتعمير واذا ما فشلت احدى الدول بالحصول على حصة ما سارعت الحكومة الكويتية للاعتذار وما ادراك ما يتبع الاعتذار من تنازلات على حساب المصلحة العامة.

انني اناشد بل وارجو الحكومة الكويتية ان تضع في اعتبارها اولا واخيرا المصلحة العامة واستتباب الامن في البلاد وان تعمل على عدم المبالغة في مجاملة الدول التي وقفت مع الكويت في محنتها مع عدم نكران الجميل. وان تضع الأولويات من حيث الاهمية في علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة. وان تضع يدها بيد اشقائها في دول مجلس التعاون الذين فتحوا دولهم وبيوتهم وخزائنهم امام الشعب الكويتي عندما كانت الكويت بأشد الحاجة لهم. وكان ذلك من منطلقات اخوية ومبدئية بعيدة عن المصالح. واذ كانت دولة الكويت قد وقعت اتفاقية امنية ودفاعية مع الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة وفي طريقها لتوقيع اتفاقية مماثلة مع فرنسا وبالرغم من الاهمية البالغة لمثل هذه الاتفاقيات الا انني ارى انه من الضروري بمكان توقيع اتفاقيات دفاعية اخرى مع دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية التي فتحت اراضيها ومطاراتها ومعسكراتها وامكانياتها المادية والبشرية في جميع المجالات من اجل تحرير الكويت.

قال سبحانه وتعالى «فذكر ان الذكرى تنفع المؤمنين» صدق الله العظيم

* كاتب كويتي

لجنة الأمم المتحدة تعيد ٧ آبار نفط ومعظم قاعدة «أم قصر» البحرية الى الكويت

وزير الداخلية: نريد ترسيم الحدود بأسرع وقت

الكويت ـ أنور الياسين:
لندن ـ نصر المجالي:
باريس ـ صالح الاشمر:

نفى وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الصباح التقارير الصحافية التي ذكرت ان لجنة ترسيم الحدود مع العراق قد أنهت اجتماعاتها، وقال في تصريح لـ «صوت الكويت»، ان اللجنة ستعقد اجتماعها الخامس في اوكلند بنيوزيلندا في شهر ابريل (نيسان) المقبل.

وقال وزير الداخلية ان موضوع ترسيم الحدود مع العراق لم ينته وهو لا يزال موضع بحث في اللجنة الدولية التي تم تشكيلها بقرار صادر عن مجلس الامن الدولي.

واضاف ان موقف الكويت هو انهاء موضوع الترسيم بأسرع وقت بما يحفظ حق الكويت في كامل ترابها وحدودها المعترف بها حسب النصوص الدولية.

وكانت مصادر دبلوماسية غربية قد كشفت امس ان الكويت ستحصل على عدة ابار نفط عراقية وجزء من قاعدة «أم قصر» البحرية نتيجة لخطة الامم المتحدة لاعادة رسم الحدود بين الكويت والعراق وستجتمع اللجنة الخاصة في ابريل (نيسان) المقبل لاقرار الخطة. وكانت اللجنة انشئت في اطار وقف اطلاق النار في حرب الخليج.

وقالت امس صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية نقلاً عن هذه المصادر الدبلوماسية الغربية ان راي اللجنة الخاصة استقر بالفعل على خط للحدود يمر على مسافة عدة مئات وفي بعض الحالات عدة الاف من الامتار شمالي الخط الحالي، وهذا سيعطي الكويت ما بين خمس وسبع آبار نفطية في حقل «الرتقة»، واضافت ان خبراء الامم المتحدة قرروا ايضاً ان النقطة التي تلتقي فيها الحدود بالساحل يجب ان تقع داخل القاعدة البحرية الرئيسية التي أقامها العراق في ام قصر.

وظل ميناء ام قصر هو الميناء العراقي الوحيد تقريباً ذو المقدرة التشغيلية منذ اغلاق شط العرب في سبتمبر (ايلول) ١٩٨٠ حين شن رئيس النظام العراقي صدام حسين حربه على ايران سعياً وراء بسط سيادته الكاملة على شط العرب من بين اهداف اخرى.

وقالت «فايننشال تايمز» في تقريرها الذي نشرته امس ان عمل لجنة خبراء الامم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود استند الى دراسة أجريت لخرائط ووثائق موجودة أساساً في مكتب الوثائق التابع لوزارة الخارجية البريطانية. وهذه الوثائق يعود تاريخها الى اوائل القرن الحالي حينما تم تحديد دولتي الكويت والعراق بعد انهيار الامبراطورية العثمانية.

وقالت الصحيفة البريطانية انه بمجرد اعلان قرار الترسيم الجديد فان الخط الحدودي الذي يبلغ طوله ٢٠٠ كيلومتر سيحمل العلامات الحدودية المميزة كما سيحظى بالاعتماد الرسمي من قبل الامم المتحدة واضافت انه على الرغم من ان الحدود المشتركة هي في نهاية الامر قضية ثنائية بين الدولتين المتجاورتين فان المسؤولين الدوليين عبروا لمرات عديدة وفي تصريحات علنية عن تصميمهم على احترام تلك الحدود الجديدة التي ستتوصل اليها اللجنة كحدود جنوبية للعراق غير قابلة للتعديل. اما الحدود الحالية فهي تخضع لاشراف بعثة المراقبين التابعة للامم المتحدة وهي تتولى مراقبة منطقة منزوعة السلاح تمتد لعشرة اميال شمالي الحدود المقبول بها ولخمسة اميال جنوبها، على اساس ان اي اختراق عراقي لهذه الحدود يعتبر انتهاكاً لشروط اتفاق وقف اطلاق النار. وكانت الحدود التقريبية بين البلدين تقع الى

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

الجنوب من مدينة صفوان العراقية مباشرة وتمتد لتبلغ الساحل في ملتقى خور الزبير وخور عبد الله شمال جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين.

وعلى هذا الصعيد قال تقرير «فاينشال تايمز» ان الرسائل الرسمية والخرائط التي حررها ورسمها مسؤولون بريطانيون في معظم الاحوال في الثلث الاول من هذا القرن لتعيين الحدود مليئة بعبارات ومصطلحات مثل «اقصى بساتين النخيل لجهة الجنوب من صفوان»، وبعلامة حدودية غرزها الوكيل السياسي البريطاني عام ١٩٢٣ وظلت لسنوات العلامة الحدودية المميزة على الحدود بكاملها.

وقالت الصحيفة، نقلاً عن دبلوماسيين غربيين: قد تكون هذه المعالم كافية في الارض الخراب الواقعة الى جنوب صفوان لولا ان العراقيين قاموا - خلسة - في اوائل العشرينات بزرع بساتين جديدة من النخيل متوغلين جنوباً ثم سرقوا العلامة الحدودية المميزة.

اما الان فان اللجنة التي اكملت عملها الميداني - قررت أن تجري الحدود الى الشمال من الخطوط التي كان مقبولا بها.. وهذا أدى بالمندوب الكويتي باللجنة الى الاعلان عن ان الحدود الجديدة هي تكريس للحقوق التاريخية للكويت.

الا انه فيما يتصل بمستقبل السلام في المنطقة فان تلك الحدود الجديدة تعتبر رفضاً دولياً رسمياً للدعاوى العراقية.

أضاف تقرير الصحيفة ان المؤرخين مجمعون - عموماً - على ان المزاعم العراقية ضعيفة تماماً.

وعلى حد قول دبلوماسي غربي، فان الحكومة الكويتية تدرك الامر جيداً ولذلك فهي طرحت مناقصات دولية لبناء حاجز أمني يمتد على طول المائتي كيلومتر من الحدود المشتركة مع العراق، وسيبدا ببناء الحاجز بمجرد اعلان لجنة الامم المتحدة عن قرارها بصورة رسمية.

على هذا الصعيد، اكد الدكتور طارق رزوقي سفير الكويت في فرنسا وعضو لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية ان اللجنة ستعقد اجتماعات دورتها الخامسة في الاسبوع الاول من ابريل (نيسان) المقبل لاتخاذ القرارات النهائية الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين. الا ان الدكتور رزوقي امتنع عن التعليق على ما أوردته صحيفة «فاينشال تايمز» وذلك «حفاظا على عمل اللجنة وسرية مناقشاتها ولانجاح عملها واتمامه في الوقت المناسب».

على هذا الصعيد ايضا اكد وزير الدفاع الشيخ علي صباح السالم الصباح «ان السور الدفاعي الرابع الذي يتحدث عنه الجميع الان يعتمد بالدرجة الاولى على الرجال»، وقال الوزير اثناء زيارة قام بها امس الى لواء الشهيد المدرع الخامس والثلاثين: «ان قيادتنا وعلى رأسها صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الامين، تقدر الدور الكبير الذي تلعبه قواتنا المسلحة الباسلة في حماية وصون أمننا الوطني...».



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

في عيد الكويت الوطني الواحد والثلاثين والذكرى الاولى لتحريرها

الاهم من التحرير المحافظة على مكاسبه

الاتفاقات العسكرية ضمان للدفاع عن السيادة والشرعية ورد اي عدوان محتمل

على رغم مرور عام كامل على تحرير الكويت، فان بعض آثار كارثة الغزو العراقي لا تزال مستمرة وذيولها قائمة، وفي طليعتها استمرار احتجاز اسرى كويتيين وغير كويتيين في السجون العراقية، وعدم ترسيم الحدود الكويتية - العراقية، وعدم اعادة كامل المسروقات، ورفض العراق التعاون مع الامم المتحدة بشأن التخلص من اسلحة الدمار الشامل.

واذا كان من المتوقع ان يتم ترسيم الحدود خلال الاشهر الثلاثة المقبلة، فان مسألة الاسرى تزداد تعقيداً، خصوصاً بعد حديث الرئيس العراقي صدام حسين الى صحيفة تركية، الاسبوع الماضي، وقوله «انه ليس هناك سجين كويتي واحد في العراق»، وذلك اثر وصول ٢١ كويتياً من العراق اكدت السلطات الكويتية انهم من غير الاسرى. ولعل حل هذه المسألة ومسائل اخرى تواصل بغداد المماطلة بشأنها، يحتاج الى فترة انتظار لمتابعة خطة الرئيس الاميركي جورج بوش للاطاحة بالنظام العراقي، او سعي المعارضة العراقية لتغيير النظام الحاكم، او ان تصح توقعات بعض الفلكيين بغياب صدام حسين عن المسرح السياسي خلال العام الحالي.

ويشير دبلوماسيون عراقيون سابقون انتقلوا الى صفوف المعارضة بعد استقالتهم من مناصبهم احتجاجاً على تردي الاوضاع الداخلية في بلادهم، الى تشكيل حركة معارضة سرية داخل الحزب الحاكم في العراق، بدأت باجراء اتصالات واسعة مع الخارج بهدف تسريع اسقاط صدام حسين والعمل بعده على تشكيل قيادة جماعية بديلة مكلفة بالاشراف على اجراء انتخابات حرة، تنهي مأساة الشعب العراقي وتعيد ربط العراق باخوته وجيرانه، مما يمهد لعملية اعادة التضامن العربي على قواعد واسس جديدة تأخذ العبر من كارثة الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠.



وخلال زيارة قام بها الاسبوع الماضي الى الكويت مساعد وزير الخارجية الاميركي لحقوق الانسان ريتشارد شيفتر، اكد ان الحكومة الاميركية لن توفر جهدا لوقف معاناة الاسرى وذويهم واستخدام كل الطرق الكفيلة بزيادة الضغط على النظام العراقي للافراج عنهم. واستمع شيفتر في مقرّ اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى الى كويتيين كانوا اسرى في سجون العراق، رووا الوان التعذيب الوحشي الذي تعرّضوا له مع رفاق في المعاناة، ومنها الصدمات الكهربائية والضرب بالعصي الخشبية او اعقاب السجائر او التعليق بالهواء، كما رووا انهم شاهدوا جنوداً عراقيين يقومون باحراق بعض الاسرى بواسطة الغاز السائل، بالاضافة الى معاناة البرد وقلّة الغذاء والماء حتى ان بعض الاسرى باعوا ملابسهم حتى ياكلوا ولا يزال عدد كبير من الذين افرج عنهم وعادوا الى الكويت يخضعون للعلاج من جراء التعذيب الذي تعرّضوا له.

اما اثار الغزو داخل الكويت، فمنها ما هو مُرشح للزوال بعد انتهاء ورشة اعادة البناء والتعمير التي تستغرق بضع سنوات، ومنها ما لا يمكن ازالته ابداً مدى الحياة، بل انه يتواصل جيلاً بعد جيل في المجتمع الكويتي، وهو ما تعبّر عنه الآثار النفسية القاسية التي هي اقوى من النسيان، والتي ترافق ذكرى الشهداء وحوادث الاغتصاب والنهب والبطش والتنكيل والممارسات اللاانسانية التي ارتكبتها القوات العراقية طوال سبعة اشهر من الاحتلال، مما لم يشهد له التاريخ مثيلاً في التعامل بين اخوة وجيران يربط بينهم رابطا العروبة والاسلام، ويتميّز المعتدى عليه بدعمه ومساندته للمعتدي في حرب امتدّت ثماني سنوات ولم تجرّ على المنطقة والمسلمين غير حمّامات الدم والمتاعب الاقتصادية والشلل الانمائي، وعانت منها دول الخليج كلها خصوصا الكويت.

وبين السادس والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٩١ ذلك اليوم التاريخي الذي تحرّرت فيه الكويت، ومع الاحتفال هذا الاسبوع بالذكرى الاولى للتحرير، حققت الكويت قفزة واسعة نحو استعادة الحياة الطبيعية والتغلّب على الكارثة، خصوصا لجهة اطفاء الآبار النفطية في زمن قياسي، واعادة تشغيل مطار الكويت الدولي والخطوط الجوية الكويتية والدوائر الحكومية والمدارس والمستشفيات والفنادق والمرافق العامة من كهرباء وهاتف ومياه وسواها خلال الاشهر الثلاثة الاولى بعد التحرير، وهو جهد جبّار قامت به القيادة الكويتية باستنفار كلّ الاجهزة المختصّة لازالة آثار الغزو التي لا يمكن محوها من الذاكرة اذا امكن محوها من الشوارع والطرقات والمباني والمنشات والبيئة الكويتية.

ومع مرور عام على التحرير، لم يتغيّر موقف القيادة الكويتية من الذين ايّدوا العدوان العراقي، وقد لخّص هذا الموقف الشيخ سعد العبدالله ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حين اكدّ ان شعار عفا الله عما سلف غير موجود في القاموس الكويتي، وان الذين يطالبوننا باعتماد هذا الشعار ينسون ما تعرّضت له مؤسساتنا من حرق وسرقة وتدمير، وما تعرّضت له منشاتنا النفطية وما خلّفته الحرائق من آثار بيئية، ومع ذلك يريدنا البعض ان نعفو ولا يمكن ذلك ولا حديث عن المصالحة معهم».

وانطلاقا من اعتبار الكويت انّ استمرار النظام العراقي لا يزال يشكّل خطرا على امنها، تواصل عقد اتفاقات دفاعية لضمان عدم تكرار التجربة المرّة. وفي هذا الاطار جاء توقيع الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع ونظيره البريطاني توم كنغ على مذكّرة التفاهم الامني بين البلدين، في لندن الاسبوع الماضي، بعد التوقيع على اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة، والتحضير لاعداد اتفاقية مماثلة مع فرنسا، وربما دول اخرى. واذا كانت هذه الاتفاقيات تعبّر عن متانة العلاقات بين الكويت وكل الدول الكبرى وتعكس تقدير الكويت لدور واشنطن ولندن وباريس في المشاركة بالتحرير، فان الكويت توقّع على هذه الاتفاقيات ايماناً منها بعدم وجود بديل حتى الآن للقوة العسكرية كضمان للدفاع عن الارض والسيادة والشرعية، والمؤمن لا يُلدغ من الجحر مرتين، خصوصاً ان الانتهاكات العراقية للحدود الكويتية مستمرة، بهدف معرفة قدرة الكويت على مواجهتها، ولكن تتصدّى قوات الامن الكويتية بصلابة لهذه الانتهاكات.

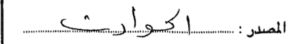
ويؤكد مفتشو الامم المتحدة الذين يتعاقبون منذ سبعة اشهر على زيارة العراق لتفكيك ترسانته من اسلحة الدمار الشامل، ان صدام حسين لا يزال على رغم الجهود التي يبذلونها يشكّل تهديداً لجيرانه. واعترف احد هؤلاء المفتشين بانه بات يشعر مع زملائه بان مهمتهم تحوّلت الى «فك احجية غير مفهومة».

والاتفاقات الدفاعية من شانها اشاعة اجواء الامن والاستقرار والاطمئنان في الكويت ومنطقة الخليج، لانها تكفل الردّ العملي على اي عدوان محتمل، كما انها تهدف الى اعادة تاهيل وبناء الجيش الكويتي وتعزيز قدراته القتالية وتزويده باحدث الاسلحة والطائرات والمعدّات، والسعي لكي تكون قدرة المقاتل الكويتي معادلة لقدرة عشرة من افراد العدو، كما قال الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع بعد توقيعه مذكرة التفاهم الامني مع بريطانيا.

ورحبّت الصحافة البريطانية بتوقيع هذه المذكّرة مع الكويت، وتحدثت عن احصائيات واسلحة ضخمة من شانها ان تُنشيء تطوراً مهماً في القدرة الدفاعية الكويتية، واعتبرت ان المذكّرة تفتح المجال امام الصناعة البريطانية للاستفادة من عقود دفاعية مهمّة.

ومن العقود التي تامل بريطانيا ابرامها مع الكويت ضمن مذكّرة التفاهم الدفاعي، تزويد الجيش الكويتي بمئتي دبّابة من نوع «تشالينجر» تبلغ قيمتها اكثر من ٥٠٠ مليون جنيه سترليني - ومن المنتظر ان تتسلّم الكويت ١٦ طائرة تدريب من نوع «توكاندو» كانت قد تعاقدت على شرائها قبل الغزو العراقي. وتتجه الكويت



المصدر : .... 

التاريخ : .... ٢١ تموز ١٩٩٢

الى شراء زوارق حربية من الحوض الذي يزوّد المملكة العربية السعودية بصائدات الغام.

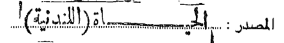
وشدّد وزير الدفاع الكويتي في حديث مع هيئة الاذاعة البريطانية، على نأي ما تردّد عن وجود عسكري اميركي او بريطاني في الاراضي الكويتية، مؤكدا ان الكويت لم تطلب من اية دولة مرابطة قواتها، في اراضيها، لكنه اشار الى ان الاستراتيجية الدفاعية للكويت وبالتالي لمنطقة الخليج، تتمثل في النظرة البعيدة المدى، وذلك باشراك المجتمع الدولي في حفظ السلام في المنطقة، على غرار اشراكه في عملية تحرير الكويت ودحر القوات العراقية. ومما يُذكر ان السلاح الجوي الكويتي بلغ مرحلة من الكفاءة والتطور اصبح معها قادراً على حماية اجواء الكويت، وتشجـع وزارة الدفاع الشباب الكويتي على الالتحاق بالقوة الجوية في مختلف فروعها وتخصّصاتها.

ولا شك ان تحقيق امن الكويت وبالتالي امن الخليج من شانه التاثير الايجابي على الحركة الاقتصـادية الخليجية والعربية بشكل عام، لان الازمة التي عاشتها الكويت امتدّت آثارها السلبية على التعامل العربي مع العالم كلّه، فتراجعت التجارة الدولية مع الدول العربية وانخفضت الاستثمارات وهبطت معدلات التنمية وحركة التبادل التجاري، مما سبّب خسائـر باهظـة لقطاع المصارف وللدول العربية المانحة والمقترضة. وهذا ما اشار اليه وزير المالية الكويتي ناصر الروضان الذي تراس اعمال الدورة الخمسين للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي العربي الذي عُقد اخيراً في مقرّ الجامعة العربية بالقاهرة.

وتركّز الكويت حالياً، اميراً وحكومةً وشعباً، على معالجة مرحلة تضميد الجراح التي تجتازها وعلى حل المشاكل التي تعانيها، ومنها مشكلة مائة الف شخص لا يحملون جنسية محدّدة والذين اصطلح على تسميتهم فئة «بدون»، وقد ناقشها مجلس الوزراء برئاسة الشيخ سعد العبدالله الذي اعتبر هذه القضية في سلّم اولويات المسائل التي تحتاج الى حلّ جذري، لا سيما وانها مزمنة تعاني منها الكويت قبل الاحتلال. واذا كان الاستقلال والتحرير يؤخذان ولا يُعطيان، فان المحافظة عليهما وصيانتهما اصعب احياناً كثيرة من الحصول عليهما. ومن هنا فان المحافظة على مكاسب التحرير تبدو اليوم العنوان الرئيسي للمرحلة الحالية الدقيقة، ولترسيخ هذه المكاسب وتعزيزها وتنميتها لا بدّ من العودة الى اعتماد الروح الاسرية الواحدة التي تميّزت بها الكويت عبر تاريخها، والتي ناضل من اجلها الرعيل الاول من الآباء والاجداد، وهي روح التعاون المثمر بين جميع ابناء الكويت والتعاضد والتساند لتجنيب البلاد ايّ هزّة جديدة، وتعميق الوحدة الوطنية لانها وحدها خشبة الخلاص من المتاعب الداخلية القديمة والمستجـدة، والاتعاظ من المحنة الرهيبة التي عانى منها كل كويتي سواء عاش في ظلّ الاحتلال ام كان خارج وطنه، وتفويت الفرص على الصائدين بالماء العكر او على «الطابور الخامس»، او على الذين يشنّون حـروب الاشاعـات. فالكويت اليوم وهي تحتفل بعيدها الوطني الواحد والثلاثين وتدخل عامها الثاني بعد التحرير، بحاجة الى جهد واخلاص وغيرة واندفاع كل مواطن في الموقع الذي هو فيه. فالكويت اعطت الكويتيين الكثير وعليهم ان يبادلوها العطاء الآن، في وقت تحتاج فيه الامّ الى جميع ابنائها ليساعدوها في اقالة عثراتها لتستعيد عافيتها الكاملة وتقف على قدميها بقوة وثقة، وعليهم ان ينبذوا خلافاتهم الصغيرة ويقرّبوا ما يباعد بينهم ويتنافسوا على خدمة كويتهم وتامين مصلحتها وصيانة مكتسباتها، ليكون غدها مشرقاً، بل اكثر اشراقاً من مرحلة ما قبل الاحتلال. وهذا ليس صعباً على الكويت التي استطاعت ان تتجاوز العقبات وتتخطى الازمات بفضل وعي شعبها وحكمة قيادتها ولطف العناية الالهية بها.

لندن ـ «الحوادث»



المصدر : 

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كلنا يقول ان تخطيط الحدود بين الكويت والعراق، كما عرضته الامم المتحدة، مؤامرة على الكويت والعراق. فالخط الجديد سيعني بقاء المشكلة بين البلدين الجارين حتى بعد ان يتغير النظام في العراق.

وعندنا مثل من المنطقة نفسها فعندما خطط الاستعمار الحدود بين العراق وايران، أعطى الاول الضفة الشرقية لشط العرب، مع ان القانون الدولي صريح جداً فهو يحدد الحدود النهرية بين الدول بخط يمر في وسط النهر الحدودي.

وكانت النتيجة ان قامت مشكلة، بين العراق وايران لم تحل حتى الآن، فعندما قويت ايران في ظل حكم الشاه ارغمت العراق على توقيع معاهدة الجزائر التي فرضت الأمر الواقع والقانوني في مسألة الحدود. وعندما ضعفت ايران عسكرياً بعد فوضى ثورة الخميني شن صدام حسين حرباً على ايران بعد ان كان وقّع اتفاق ١٩٧٥ بنفسه. وهاجم صدام حسين الكويت ووقع في المصيدة التي نصبها، فتنازل عن آخر مكاسب غزو ايران.

واليوم هناك نظامان في بغداد وطهران «يستاهلان» احدهما الآخر، وهما يقولان اشياء كثيرة غير اننا نعرف انه في لحظة يتصور احدهما انه سيربح حرباً ضد الآخر فسيخوضها، وستظل الحدود على شط العرب شوكة في جنب الطرفين.

ولو كان شط العرب وضعاً نادراً لما اعتبرناه مثلاً على ما يمكن ان يحدث في المستقبل بين الكويت والعراق، غير ان الامثلة تفوق الحصر من فلسطين وقبرص الى الملايو وهونغ كونغ وبليز (هندوراس البريطانية) وكويبك وجزر الفولكلاند (ملفيناس) وشبه القارة الهندية.

وأتوقف عند شبه القارة الهندية فعندما انسحب البريطانيون قامت دولة الهند بطوائفها المتعددة، وقامت معها دولة باكستان المسلمة بشرقها وغربها والف ميل تفصل بينهما. ولكن رغم ان ما يعرف الآن بدولة بنغلادش ضم الى باكستان البعيدة على اساس وحدة الدين، فإن معظم اقليم كشمير بغالبيته المسلمة بقي جزءاً من الهند الحديثة الاستقلال لسبب غامض (او ربما ليس غامضاً كثيراً). وكانت النتيجة ان قامت حربان بين الهند وباكستان على الاقليم المسلم. وانفصل شرق باكستان عن غربها، ولم تحل المشكلة حتى اليوم. وقرأنا الاسبوع الماضي عن زحف شعبي من كشمير الباكستانية الى كشمير الهندية، وقرأنا عن سقوط قتلى وجرحى. وسنظل نقرأ عن مشكلة سممت العلاقات بين الهند وباكستان نصف قرن، وهي مرشحة ان تسممها نصف قرن آخر. (من يذكر الآن الاستفتاء الذي اقترحه اللورد مونتباتن سنة ١٩٤٧ لتقرير مستقبل كشمير)؟

ونعود الى الحدود بين الكويت والعراق فقد كانت بين اعذار (ولا نقول بين اسباب) الطمع، ولا نعتقد ان كويتياً نسي ما قاله صدام حسين عن حقل شمال الرميلة، كما لم ننس ما قاله رئيس وزراء بريطانيا السابق ادوارد هيث عن الحدود التي شارك في رسمها عندما كان حامل اختام الملكة في مطلع الستينات.



الصحافي مثلنا ليس خبيراً في القانون الدولي او تخطيط الحدود، غير انه خبير في المشاكل بحكم عمله، والحدود التي تقترحها الامم المتحدة، كما قرأنا ورأينا، ستسبب مشكلة الكويت بغنى عنها، مع وجود جار يخترع المشاكل حيث لا توجد.

ونتوقع ان يأتي يوم يتحرر فيه الشعب العراقي من نظامه الحالي، غير اننا لا ننسى ان الانظمة العراقية السابقة من ايام نوري السعيد حتى عبدالكريم قاسم كانت لها مطالبات بالكويت، والحدود المقترحة ستضمن الا يتغير الوضع حتى اذا تغير النظام.

وربما كان من حسن الرأي اليوم - وبعده - ان تأخذ الحكومة الكويتية زمام المبادرة، وتتجنب مشكلة مع عراق ما بعد صدام حسين، فتطلب من الجامعة العربية ان ترسل خبراء عرباً محايدين يخططون الحدود حيث تمر في حقول النفط وعلى البحر كذلك فلا تسد منافذ بحرية استخدمها نظام صدام حسين عذراً كذلك، ويكون الشرط الوحيد للتخطيط ان تحفظ الحقوق التاريخية للكويتيين في ارضهم، وان لا تغمط حقوق العراقيين في ارضهم، فالبلدان سيبقيان بعد صدام، وهما صمدا مع وجوده.

جهاد الخازن



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٢

الكويت تقيم سوراً من أجل الحرية

بقلم: صلاح العثمان *

لقد بنت ما يسمى بالمانيا الشرقية سابقا، سور برلين للفصل بين دولة واحدة وشعب واحد بسبب اختلاف النظريات والانظمة السياسية لمنع مواطنيها من الاتصال مع مواطني المانيا الغربية، سابقا ايضا، وذلك تثبيتا للعزلة التي فرضها النظام الشيوعي في اوروبا الشرقية بزعامة ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي، وقد كان ذلك في النظام الدولي القديم أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وقد جاء النظام الدولي الجديد ليعصف بالشيوعية ويهدم سور برلين لتنتشر شمس الحرية على المانيا الموحدة.

أما في الكويت فقد كان لنا تاريخ في بناء الأسوار، حيث كانت مدينة الكويت مسورة في العقد الثامن من القرن الثامن عشر كما تدل سجلات شركة الهند الشرقية، وقد كان نفوذ حماة المدينة من بني خالد قويا في تلك الآونة وكان كافيا لردع أية محاولة للهجوم على المدينة الناشئة، ومع بدء ضعف نفوذ بني خالد إثر التنافس بين شيوخ تلك القبيلة على الحكم، برزت اهمية هذا السور والذي بني من الطين مما جعله عرضة للانهيار من أثر نزول الأمطار الغزيرة، وسور كهذا لم يكن بمقدوره درء اي خطر على المدينة، غير انه كان كافيا لوقايتها من هجمات البدو.

وفي عام ١٩٢٠ تم بناء سور الكويت الثاني لحمايتها من هجمات الاخوان، هذا ولقد بقي هذا السور قائما حتى عام ١٩٥٧ حيث تم هدمه لتتسع المدينة خارج السور، ولم يبق منه الا بواباته التي هدمها صدام حسين عند غزو الكويت في ١٩٩٠/٨/٢، ليطفئ بذلك نور الحرية ويفتح أبواب السجون ويعلق المشانق متجاهلا لمبادىء وقواعد القانون الانساني الدولي، ومتجاهلا ما يخطط له قادة العالم في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. ومن غرائب الصدف انه في الوقت الذي ينهار فيه سور برلين يفكر الكويتيون ببناء سور اخر بين العراق والكويت والهدف من ذلك واحد على الرغم من اختلاف الوسيلة، فانهيار سور برلين هو انهيار للظلم والتحكم في ظل النظام الشيوعي، اما إقامة سور الكويت فهي درء للظلم والتحكم وصد مختلف الاخطار التي قد تهدد الكويت من قبل العراقيين، وبمعنى أخر، ان انهيار سور برلين كان من أجل الحرية، وإقامة سور الكويت من اجل الحرية ايضا.

ففي شهر ابريل (نيسان) ١٩٩٢ سوف تنتهي كما هو مقرر، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين الكويت والعراق من أعمالها، والحديث يتردد الان في الأوساط الكويتية عن إنشاء حاجز متين وقوي ومانع على الحدود بين البلدين داخل الاراضي الكويتية. وقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع، فمنهم من يقترح سوراً اسمنتياً عالياً على طول خط الحدود البالغ حوالي ٢٣٠ كيلومترا، والبعض الآخر يرى انشاء حاجز الكتروني حديث متطور، وآخرون يرون تلغيم الأرض بين البلدين، وبعضهم يقترح أسلاكا شائكة مكهربة وغير مكهربة، ومجموعة ترى أن يكون هناك خندق أو ساتر ترابي، وغيرها من الاقتراحات. وفي الواقع فاننا قد نختلف حول نوعية المانع المقترح، ولكننا متفقون حول ضرورة إقامته وبأسرع وقت ممكن ومباشرة بعد ترسيم الحدود.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٢

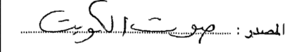
فكل الأساليب المذكورة استعملت لحماية الدول من بعضها الآخر، وجميعها ناجحة مع الأخذ بالاعتبار الظواهر الطبيعية لكل بلد. واذا ما حددنا أسباب انشاء مثل هذا السور من الممكن ان نعرف أي من هذه الاقتراحات صالح لنا. وفي رأيي الشخصي انه قد حان الوقت المناسب لبناء سور الكويت الثالث على الحدود العراقية - الكويتية وبأسرع وقت ممكن، ولا تكفي الاستعاضة بموانع أخرى غير السور كشبكة الكترونية حديثة كما تردد على لسان بعض المسؤولين او غيرها من الموانع. ولكن من الممكن انشاء سور كضرورة لا بد منها بالاضافة الى آخر ما توصلت اليه التقنية من أجهزة للمراقبة الحدودية. ولن اكون مبالغا او متطرفا عندما اقول انني أقترح ان يكون هذا السور بدون بوابات، وانه اذا ما عادت المياه الى مجاريها بين البلدين بعد تغيير القيادة العراقية الحالية، فان على المسافرين من البلدين عن طريق البر استعمال اراضي دول اخرى للوصول الى أي منهما الى ان يتكفل الزمن بمحو آثار العدوان العراقي. ان ما حدث في ١٩٩٠/٨/٢ يتطلب منا ان نكون حذرين لأقصى درجة ممكنة.

ان الاتفاقيات التي وقعت مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفي المستقبل مع فرنسا، الهدف منها كما هو معروف، حماية الكويت من أي هجوم عراقي محتمل، ولما كان تواجد القوات الأجنبية في الكويت محدوداً جداً ومقصوراً على بعض المستشارين والفنيين العسكريين كما صرح بذلك بعض المسؤولين، لذلك فان استدعاء قوات اميركية او بريطانية او فرنسية او غيرها يتطلب وقتاً ربما لا يكون طويلا ولكنه سوف يكون حاسما كما حدث في ١٩٩٠/٨/٢. لذلك سوف تكون مهمة الدفاع عن هذه الحدود ملقاة على القوات المسلحة الكويتية الى حين اكتمال تواجد وحدات الجيوش الصديقة. من هنا تكمن أهمية السور الأسمنتي المسلح العالي الذي سوف يعوق زحف القوات العراقية ويؤخر تقدمها، ومما لا شك فيه ان وجود هذا السور ايضا سوف يحد من الزحف البشري العراقي غير المشروع على الكويت. وتزويده بأحدث أجهزة المراقبة الالكترونية سوف يسد النقص في العنصر البشري الكويتي لحماية الحدود.

كما انه سوف يثبت الحدود بين البلدين على ارض الواقع وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. ان ما حدث في ١٩٩٠/٨/٢ يدعونا بالحاح الى ضرورة عدم ادخار كل وسيلة ممكنة لدرء أي عدوان او اي خطر على بلادنا حتى ولو استدعى الأمر استعمال كل الموانع المقترحة التي اثبتت جدواها مادام العدو الذي أمامنا ينوي الشر لنا بكل ما تحمل هذه الكلمة من وحشية وعنف واستهتار بحقوق الانسان وحرياته الأساسية والقوانين الدولية.

* كاتب كويتي



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

كلام مباشر

ترسيم الحدود

اثار استغرابي تساؤل احدهم حول درجة التقدم في موضوع ترسيم الحدود مع العراق وامكانية ذلك الترسيم؟! .. استغربت من هذا التساؤل لانه يوحي باهتمام بتوقيع نظام آيل للسقوط، وتوقيع دولة لم تحترم اتفاقية من اي نوع مع اي دولة، وهي التي تمزق اتفاقيات قانونية.. على شاشة التلفزيون.

ان الترسيم الحقيقي للحدود قد تم يا سادة.. وبصورة لم تتحقق لدولة من الدول في التاريخ.. من خلال التزام دولي - عملي - بسيادة الكويت والشرعية الكويتية على كل ذرة من تراب الوطني ومياهه، لم تتحقق لدولة من دول هذا الكوكب هذه الكمية الصارمة من قرارات مجلس الامن، والتنفيذ الحاسم والذي لايزال يتابع انفاس النظام المهزوم.

ومن المعلوم ان اول خطوة ستخطوها اية حكومة تجيء بعد قبر نظام صدام، ستتمثل في التبرؤ من كل جرائمه والتنصل من كل افعاله بهدف تنفيذ العقوبات الدولية ورفع الحصار الاقتصادي والانهماك في ترميم ما دمرته الحرب.

نحن لسنا مشغولين بما تفعله او لا تفعله تلك الدولة المنبوذة.. فقد كان الكويتيون قبل ٨/٢ يحسبون لها الف حساب.. والان.. سقطت تلك الحسابات، وعلى ارض الكويت - فقط - داس الاحرار باقدامهم نظام القمع الذي سيطر على شعبه وشرده لربع قرن من السنين، ولم تواجهه انتفاضة شعبية كالتي حدثت في الكويت.

ان الكويتيين بعد ٨/٢ شيء اخر.. وهو امر عرفه النظام العراقي تماما... ولايزال يردد في اعلامه الحسرات على ضحاياه الذين قتلهم الكويتيون (قبل بدء الحرب الجوية).

احد كبار السن من الكويتيين التقى بزميل له عراقي مسن ويعيش في الكويت منذ ٢٠ عاما.. فلما ساله الكويتي (وينك..؟) اجاب العراقي (ماذا تريد مني.. لقد سود هذا البعيد وجوهنا.. ماذا تريد ان ترى وانتوا ما قصرتوا قتلتوا منهم كثيرين... ولكن يستاهلون، البادى اظلم).

فيصل الزامل



مشكلة بدأت بأشجار النخيل وانتهت بالغزو والاحتلال

الحدود الجديدة بين العراق والكويت تعلنها الامم المتحدة الشهر المقبل

نيويورك - ايان وليامس

اكــد مـسـؤولـون في الامم المتـحـدة لـ «الـوسط» ان فـريق تخطيط الحـدود العراقـيـة - الكويتيـة سيرفع تقـريره الى لجنة تخطيط الحـدود بعد الثامن من نيـسـان (ابريل) المقبل، واوضـحوا ان الخـبـيرين المستـقلين، وهما من سـويسرا ونيـوزيلنده، يعـينان الآن نتـائج عمليات المسح التي قـاما بها على الخرائط قبل الانتهاء من اعداد تقريرهما. وذكر المسؤولون ان الانباء التي اشـارت الى ان فريق تخطيط الحـدود سـينقل خط الحدود بين البلدين شمالاً ليضم ميناء ام قصر الى الكويت او جزءاً منه، «غير صحيحة» كما ان من السـابق لأوانه القول ان التخطيط الجديد للحدود سيعطي الكويت ٥ او ٦ آبار نفط في الاراضي العراقية. واوضح المسـؤولون ان الخريطة الجديدة للحدود بين البلدين ستصبح وثيقة رسمية تتبناها الامم المتحدة. ويفترض ان تنهي الخريطة الجديدة للحدود مشكلة مزمنة تعود الى مطلع هذا القرن. وتضم لجنة تخطيط الحدود ممثلاً عن العراق وآخر عن الكويت.

والواقع ان مشكلة الحدود هذه بدات باشجار النخيل ووصلت الى ذروتها باقدام العراق على احـتـلال الكويت في آب (اغـسطس) ١٩٩٠، على اساس مزاعم بغداد ان الكويت «جزء من الاراضي العراقية وانه بالتالي «لا حدود بينهما».

الجزء الاسـاسي من النزاع الحدودي بين العراق والكويت هو الخط بين صفوان وام قصر، حيث يصفه مسؤولان بريطانيان هما الميجور جون مور المعتمد السياسي في الكويت وبيرسي كوكس الوكيل السياسي في بغداد (في العشرينات) بعبارات مبهمة وغامضة.

واستناداً الى مطالبات الشيخ احمد حاكم الكويت، والى اتفاق على الدرجة نفسها من الابهام والغموض مع الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٣، وضع جون مور العلامة الفاصلة الوحيدة للحدود عام ١٩٢٣، وهي اشارة كبيرة كتب عليها، «حدود العراق - الكويت» الى الجنوب مباشرة من صفوان. وفي الثلاثينات من هذا القرن ازالها العراقيون فاعاد البريطانيون وضعها في مكان غير صحيح. وكان مور وضعها في مكانها بقياس ١٠٥٠

يـاردة مشـيا من اقـصى اشـجـار النخيل الجنوبـيـة في صفوان باتجـاه الجنوب. وفي اواسط الاربعينات كان العراقيون زرعوا المزيد من اشجار النخيل الى الجنوب من الاشجار الاولى.

وفي عام ١٩٣٢ ازال المفتش الاداري البريطاني في البـصـرة عـلامـة الحـدود بعـد ان عـفـا عليـهـا الزمن وتقـادمت ليـعـيـد طلاءها. ولم يسـتطع المعـتـمـد السياسي في الكويت العثور عليها فامر الشيخ احمد باعـداد اشـارة جديدة. الا ان العـراقـيـين اعـادوها الى حيث اعتقدوا انه كان مكانها الأصلي.

وفي نيـسـان (ابريل) ١٩٣٢ كـان ينبـغي تـقـديم حـدود الانـتـداب الى عـصـبـة الامم. وهكذا اتـفق المستشاران البريطانيان، واحد عن الحكومة العراقية والثاني عـن الكويت، على تقديم الحـدود المتفق عليها قبـل ان ينضم العراق الى العـصبـة كدولة مـسـتـقلة. يضاف الى ذلك انه كان هناك ضغط من اجل تخطيط الحـدود بوضـوح لأن التـهـريب كـان آنذاك صناعـة كـويتيـة كبـرى كمـا ان الجمـارك العراقـيـة التي كـانت انذاك تحت اشـراف ضـبـاط بريطانيين، كـانت تطارد المهربين حتى الحدود.

وكان ديكسـون، المعتمد البريطاني الـسياسي في الكويت لديه انطباع بان وضع خط مسـتقيم سينقل الحدود الى الجنوب مباشـرة من ام القصر الى جدران المدينة، تبـعـاً لوكيل سيـاسي بريطـاني آخر. وتبـعـاً لنسـخـته التي اصبحت الآن اساس اتفـاق عام ١٩٦٣ بين الرئيس العـراقي عبدالسلام عارف والكويت فان سـيـر الحـدود كـان كمـا يلـي، من نقطة تقـاطع وادي العـوجـة مع البـاطن ثم شـمـالاً بمـحـاذاة البـاطن الى نقطة الى الجنوب مـباشـرة من خط عرض صـفوان، ومن هناك باتجاه الشرق مـروراً الى الجنوب من جبل صنم وام قصر. وكان المفروض ان تستمر الحدود الى ملتقى الخورين.

وفي عـام ١٩٣٩ كـان الافتـراض ان العـراقـيين هـم الذين ازالوا اشـارة صفـوان الشـهيـرة. ولم يسـتطع البـريطانيـون تحـديد المكان الذي كـانت فـيـه ابداً. ووافـقـوا على مـسـافـة مـيل الى الجنوب من اقـصى اشـجار النخـيل الجنوبيـة، مع ان الاشارة كـانت على مـسـافـة اقل من مـيل. الا ان البريطانيين كـان لديهم ولع بالحـدود الطبيـعـيـة التي لم تاخـذ في حـسـابهـا سرعة زوال الاشارات والعلامات في الصحراء.

ثم كانت هناك مشكلة التقـاء الحدود مع البحر اذ ان حـد تفـسـيـرات اتفـاق عـام ١٩٢٣ يجـعل الحـدود جنوب ام القصر مباشـرة. الا ان تفسيـر البريطانيين لحدود العام ١٩٤٠ يضع الحدود الى الجنوب من الميناء الذي بناه البـريطـانيـون، وهو مـا يبـدو مـحط خـلاف الآن، اذ كان الاتفـاق هو ان الحدود تؤدي مـن الاشارة عند صـفـوان الى ملتـقى الجزء الصـحـراوي للقنالات بين خور زبير وخـور شيطانة وخور الصبـية، بدلاً من «الى الجنوب مباشرة من ام قصر» مثلما تحدد اصلاً.

ومن المثير للاهتـمام ان الشيخ احمـد قبل الحدود، بينما اعـتـرضت السلطات البريطانـيـة في الهند، نظراً الى ان ديكسـون الذي رسم خريطة الحدود كان تابعاً لهـا، علمـاً بان وزارة المسـتـعـمـرات في لندن هي التي اقتـرحت الخط. بمعنى ان الخلاف الاخيـر على الحدود كان بـين دائرتين مـخـتلفتين من الجهاز الاسـتـعـمـاري البريطاني.

وفي عـام ١٩٥١ قـبل الشـيـخ عبـدالله الحـدود من دون اي مـشكلة، بما في ذلك امـتـدادها الى مـسـافـة خـمسـة امـيـال الى الجنوب من ام القصـر. ولكن نظراً الى زوال اشجار النخيل فـقد تم الاتفاق على ان تكون الحدود عند صفوان على بعد الف متر الى الجنوب من مـركز الجمـارك العـراقي القـديم. وفي عام ١٩٦٣ قـبل الرئيس عـارف حدود عـام ١٩٣٢. ومـقـابل ذلك حـصل على قـرض من دون فـائدة من الـكويت بعـدة مـلايين دولارات تسدد على مدى ٢٥ عاماً.

وقد اودع الكويتيون نسـخة من هذا الاتـفـاق لدى الامم المتـحـدة. الا ان العـراق يقـول ان البـرلمان لم يصـادق عليـهـا. لكن المهم في الامـر هو ان هذه هي الحـدود التي ينطلق منهـا الفريق المشـتـرك المكلف من الامم المتحدة بتخطيط الحدود.

ومـا زاد من تعقيد مشكلة اشجار النخيل ان نهاية الخط باتجـاه البحـر تواجه المشكلات التي نجمت عن عمليات ازالة الوحل والطمي العـراقية للوصول الى ام قصـر، والترسبات الطبيعية. ولا يسـتطيع احد لذلك التاكد اين كانت القنالات في عام ١٩٣٢.

وفي انتظار خريطة الحـدود الجديدة بين البلدين، فان المجال مفـتوح «لاشـاعات» كثيـرة، ولاحتمالات عدة. ■



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

تقرير أولي إلى الأمين العام للأمم المتحدة

اقتراحان من الهيئة الدولية لترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية

لندن: من امير طاهري

ذكرت مصادر مقربة من الهيئة التي عهدت اليها الامم المتحدة بترسيم الحدود بين العراق والكويت ان الهيئة قد انجزت عملها. واشارت الى انه تم فعلاً إعداد تقرير اولي سيرفع الى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي. ومن المتوقع ان يقدم التقرير النهائي خلال الشهر الحالي، وقد يتضمن مجموعتين من التوصيات تعكسان خلافات في وجهات نظر الخبراء.

وكشف الباحثون العاملون في الهيئة انها نظرت في مسلكين مختلفين لحل المسألة. اولهما ما يعرف بمسلك «التغيير الاقصى»، وهو يدعو الى اعادة ترسيم كبيرة للحدود.

والثاني هو المنهج المشار اليه بمنهج «التغيير الادنى»، وهو يدعو الى حصر التغييرات في قضايا محدودة معزولة.

وطبقاً للمنهج الاول، يتم تصعيد حدود يبلغ طولها قرابة الـ ٢١٠ كيلومترات الى الشمال بمساحات تتراوح ما بين بضع مئات الامتار الى اكثر من اربعة كيلومترات في بعض النقاط. وهذا سيعطي الكويت أراضي اضافية تتراوح مساحتها ما بين ٦٠٠ و١٨٠٠ كيلومتر مربع.

وبالاضافة الى هذا ستكتسب الكويت تسع آبار نفط في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة. وسيمر الخط الجديد الى الشمال من قاعدة العراق البحرية (العسكرية والتجارية) في ميناء ام قصر. وبهذا ينعزل العراق عن خور عبد الله ويتقلص وجوده في الخليج باكثر مما هو عليه.

ولو اخذت الامم المتحدة بمنهج «الحد الاقصى» هذا، فسيصبح العراق بلداً لا منفذ له على البحر، تقريباً، وليست لديه فرصة بناء ميناء عميق، كما يقول الخبراء.

ويوصي منهج «الحد الادنى» بإحداث تغييرات محدودة يكون معظمها لصالح الكويت. وبموجبه يتعين على العراق ان يسلم جيوباً من الاراضي في سبع نقاط مختلفة كان العراق قد احتلها في ٢١ مارس (اذار) عام ١٩٧٣ عندما احتلت قوات بغداد الكويت في منطقة «السميطة».

وعلى العراق ايضاً ان يتخلى عن عدد من بساتين النخيل التي تم زرعها بين اواخر الاربعينات واوائل الستينات



المصدر : الشرق الاوسط (الندية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

اقتراحان

كجزء من تدبير يرمي الى دفع الحدود جنوباً.

وكانت الهيئة التابعة للامم المتحدة، والتي يراسها دبلوماسي اندونيسي، قد عينت من قبل الامين العام السابق للامم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلار، في شهر مايو (ايار) الماضي. وفي الهيئة عضو عراقي وآخر كويتي بالاضافة الى اعضاء من السويد ونيوزيلندا.

وتلقت الهيئة دعماً من فريق من الخبراء معظمهم بريطانيون، واتيح لها الاطلاع على كامل الوثائق البريطانية والعراقية والكويتية.

وفي رسالة تعيين الهيئة وتكليفها بمهامها، اوضح دي كويلار انه يريد للحدود ان ترسم على طول الخط الموضوع عام ١٩٦٣، تقريباً. وفي ذلك العام تم التوقيع على اتفاقية الحدود، وحملت الاتفاقية توقيعي الشيخ صباح السالم الصباح، امير الكويت، واللواء احمد حسن البكر، رئيس وزراء العراق في حينه.

واعتمدت تلك الاتفاقية، بدورها، على خط الحدود الذي رسمته بريطانيا، بموافقة العراق، عام ١٩٣٢. وخط عام ١٩٣٢، مبني هو الآخر على اساس الترسيم الذي وضعه الميجور جون مور عام ١٩٢٣. وكان مور وكيلاً سياسياً بريطانياً للبصرة. ويعكس ذلك الخط سلسلة من آبار المياه التي استخدمها البدو الذين عبروا عن ولائهم لشيوخ الكويت.

وتزداد الوثائق التاريخية تعقيداً اذا ما ذكرنا حقيقة ان البريطانيين قاموا انفسهم بنزع علامات الحدود التي وضعوها عام ١٩٣٢، وفي نفس العام. وتزيد محاولات العراق المتكررة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ لتغيير الحدود لصالحه، في صعوبة تقرير الحقائق كلها.

هناك حاجة لتسوية مسالة الحدود العراقية ـ الكويتية لكي تتمكن قوات الرصد التابعة للامم المتحدة في جنوب العراق، «يونيكوم»، من القيام بواجبها ضمن فهم واضح للحدود. وما ان يتم ترسيم الحدود تماماً، يصبح بالامكان سحب القوة المذكورة البالغ تعدادها ١٣٩٠ شخصاً.

لقد دأب العراق على الادعاء بان له حقوقاً في اراضي الكويت، واستخدم القوة في ثلاث مناسبات ليحقق اهدافه: ١٩٦١ و١٩٧٣ و١٩٩٠. وقد ادت المحاولة الاخيرة الى اشعال حرب الخليج وهزيمة العراق عسكرياً.

وقد اعلن العراقيون رسمياً انهم تخلوا عن مطالباتهم في الاراضي الكويتية. ولكن ما دامت الحدود بين البلدين غير مرسمة، فان الشكوك ستظل تحوم حول نوايا العراقيين. وتتوق الكويت الى تسوية مسالة الحدود قبل ان يسحب اعضاء التحالف من خارج المنطقة، ما تبقى من قواتهم فيها.

وتريد الكويت ايضاً ان يضمن الحدود المرسومة كل من مجلس الامن الدولي وجامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، بالاضافة الى قوتين غربيتين هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهما الدولتان اللتان ابرمت الكويت معهما اتفاقيات دفاعية. وتدور الآن محادثات مع فرنسا للتوصل الى اتفاقية مشتركة.

وجاء تشكيل هيئة الحدود جزءاً من اتفاقية وقف اطلاق النار بين العراق ودول التحالف، وهي تمثل الامم المتحدة.

ولهذا فان تطبيق التوصيات النهائية للهيئة، يعد امراً ملزماً وجزءاً من الايفاء بالشروط التي وضعتها الامم المتحدة لرفع الحظر المفروض على العراق.

ان اعادة ترسيم الحدود بين البلدين ستخرج الكويت من تحت سيف ديموقليس: اي دعاوى العراق الاقليمية. وكان العراق قد طالب في اكثر من مناسبة بالسيطرة على جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين، بالاضافة الى كامل قناة خور عبد الله البحرية.

ان تسوية مسالة الحدود ستسمح لكل من العراق والكويت بالتوصل الى اتفاقية حول الجرف القاري مع بعضهما البعض واتفاقيتين منفصلتين مع ايران، وهي امور تفتح الطريق امام استثمار الاحتياطات النفطية الكبرى في راس الخليج.

وهناك العديد من الشركات العالمية تقف في انتظار تقرير هيئة ترسيم الحدود قبل ان تتمكن من تقديم عطاءات لمقاولات كبيرة تخص تشييد تحصينات دفاعية ستطلبها الكويت.

وهناك اربعة خيارات تتدارسها السلطات الكويتية التي تعتقد ان العراق سيظل، في الغالب، مصدر خطر على بلادهم في المستقبل البعيد بغض النظر عن هوية الحاكم في بغداد.

وقد خصصت الكويت مبلغ ٦٠ مليون دولار لنصب اجهزة الانذار المبكر على طول حدودها. وبعد ذلك ستقام سلسلة من التحصينات ومن ضمنها شبكات من الخنادق العميقة والحواجز الالكترونية التي ستقام على طول الحدود ايضاً.

وتقول المصادر الدبلوماسية ان هناك جهوداً قائمة فعلاً للتوصل الى مصادقة مجلس الامن على المصادقة على التقرير النهائي لهيئة ترسيم الحدود، لكي تحظى توصيات التقرير بدعم القانون الدولي.



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتي العراقي

هل يكون مقدمة لحرب جديدة؟

■ في الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٩٢ يعود فريق من خمسة اشخاص يشكلون «بعثة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت» الى الاجتماع في نيويورك في واحدة من الجلسات الختامية وربما الاخيرة. وبعد ذلك بوقت قصير تصدر الامم المتحدة تقريراً وخرائط تلخص تفسير الفريق الدولي لرسم حدود كانت تاريخياً مبهمة ومجلبة للمتاعب وللخط المرسوم على الارض. والظاهر انه تقرّر رسم الخط في اربعة مواقع من منطقة الحدود. فهل يضع فريق الامم المتحدة حداً نهائيا لنزاع سبق باكثر من نصف قرن محاولة العراق الكارثية ضم الكويت في اب (اغسطس) ١٩٩٠؟ ان الجغرافيا والتاريخ يمليان علينا اعتقاداً باننا لن نسمع كلمة نهائية في هذا النزاع.

قبل ان ننظر الى التطورات الاخيرة يحسن ان ننظر الى الطبيعة الاساسية للنزاع على الحدود بين الكويت والعراق المستمر منذ امد بعيد. ولا بد من الاعتراف بان تسوية ازمة الكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) التي اضطلعت بها الامم المتحدة فشلت في مخاطبة الحقيقة الجغرافية الاساسية التي عززت مطالبات انظمة بغداد المتتالية منذ اواخر الثلاثينات، ونعني بذلك ساحل العراق الضئيل على الخليج وشعوره المتطاول في القدم بالظلم جراء دفعها بعيدا عن الجسم المائي. وعلى المديين المتوسط والطويل فانه ما لم يجر تسكين هذا الشعور السلبي وتصالح العراق مع موقعه غير المؤاتي على طرف الخليج فان ثمة خطراً واضحاً من تكرار المطالبات العراقية باراض كويتية. والثبات الملفت الذي اظهره العراق في مطالبته باراض كويتية على مدى عقود ماضية من السنين وخلال عهود الملكية والحكم الثوري على السواء يشير الى ان احباط العراق من حدوده على طرف الخليج قد يستمر حتى بعد ذهاب حكم صدام حسين المقيت.

جرى رفع المطالب العراقية باراض كويتية منذ العام ١٩٣٨ على مستويين متناقضين. وكان الاشد صخباً، ولو لفترات متقطعة، مطالبة العراق بكل الكويت، وهي مطالبة رفعت بدرجات متفاوتة من الزخم ولاغراض مختلفة ايضاً من جانب دعاة متباعدين بدءاً بالملك غازي وتوفيق السويدي (١٩٣٨) ومروراً بنوري السعيد (١٩٥٨) وعبد الكريم قاسم (١٩٦١) واخيرا صدام حسين (١٩٩٠). واساس الدعوى تاريخي يقوم على ان الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة في ايام الحكم العثماني في بداية القرن الحالي، ولذلك ليس من الصعب نقض الادعاء لاسباب تاريخية وقانونية. الا انه بسبب مميزاته العامة الكامنة فقد كان من غير الممكن تقريبا التكهن متى تنتعش هذه الدعوى من جديد.

وبصورة اكثر ثباتا، وإن تكن اقل دراماتيكية بالطبع، كان العراق يسعى الى تغيير حدوده الحالية وفق ما عرفتها المراسلات الديبلوماسية عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢ واكدته «المحاضر المتفق عليها» عام ١٩٦٣ والتي تحسن مطل العراق المحدود على مياه الخليج. وبصورة نموذجية طلب العراق التخلي له او تاجيره جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين المهمتين استراتيجيا، اللتين تحدان بموقعهما في شمال غربي الخليج من مقدرة العراق على الوصول الى خور الزبير الذي يقوم عليه ميناء الشحن الجاف العراقي الثاني ام قصر. كما سعى العراق الى امتلاك مساحة صغيرة من الاراضي جنوب ام قصر

بقلم ريتشارد سكوفيلد *

يمكن ان تستخدم لتوسيع الميناء الجديد. وعلى رغم توقيع اتفاق عام ١٩٦٣ والذي يعترف بالحدود مع الكويت كما هي ظل العراق ثابتاً في مطالبته بانصافه في قضية الجزيرتين قبل الموافقة على ترسيم الحدود تلبية لطلب الكويت الدائم. ونتيجة لرفض الكويت تقليدياً بحث موضوع التخلي عن وربة او تاجيرها قبل ان يجري ترسيم الحدود البرية فقد عزّ التوصل الى حل لمشكلة الحدود لوقت طويل حتى كان الغزو العراقي عام ١٩٩٠ والمتحصّن بهذا المازق المالوف.

وبقبول العراق شروط الامم المتحدة لتسوية ازمة الكويت (القرار الرقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٩١) التزم مرغماً احترام عدم قابلية خرق الحدود المشار اليها في «المحاضر المتفق عليها بشان اعادة العلاقات الودية والاعتراف والقضايا المتصلة بذلك» والتي وقعها العراق والكويت في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣. واتفق العراق والكويت على قبول النصح والمساعدة من الامين العام للامم المتحدة في ترسيم الحدود بينهما وفقاً لـ «المحاضر المتفق عليها» عام ١٩٦٣. وعليه ففي ٢ ايار (مايو) ١٩٩١ وتمشياً مع التوجيهات التي اصدرها مجلس الامن الدولي الى الامين العام السابق خافيير بيريز ديكويار للعودة الى المجلس بمقترحات في شان الترسيم النهائي للحدود العراقية - الكويتية، اعلن ديكويار تشكيل لجنة ترسيم الحدود التي حدّدت مهمتها بترسيم الحدود الدولية التي ثبتتها «المحاضر المتفق عليها» في تشرين الاول ١٩٦٣.

وتضم «بعثة الامم المتحدة لترسيم الحدود» مندوباً عن كل من الفريقين المتنازعين ورسامي خرائط محايدين (احدهما سويدي مولود في يوركشير في انكلترا والثاني من نيوزيلندا) ومحامياً دوليا (وزير خارجية اندونيسي سابق) في منصب الرئيس. واعطيت البعثة صلاحية اتخاذ قرارات بالغالبية. وتبعاً لذلك اصبح بامكان بعثة الامم المتحدة التوصل اخيرا الى خط ترسيم بغض النظر عن اي اعتراض قد يكون لدى المندوب العراقي. وكان هذا، اضافة الى مواد اخرى تتعلق بالاراضي نص عليها قرار وقف النار الذي اصدرته الامم المتحدة، ما حدا بحكومة بغداد الى القول خلال نيسان ١٩٩١ ان سابقة سجلت «تنتقص من سيادة الدول». الا ان ما جعلت فريق الترسيم يتخذ عدداً كبيراً من القرارات خلال الاشهر العشرة او نحوها هي الطبيعة الغامضة غموضاً شديداً للحدود العراقية الكويتية كما عرفها سابقاً القانون الدولي. واذا كانت الحاجة الى اخراج هذا العدد الكبير من التفسيرات لتحديد غامض وغير مرض للحدود جعل مهمة بعثة الامم المتحدة بالغة التعقيد فان تبني الامم المتحدة للحدود الشرعية (de jure) لتسوية الازمة الكويتية بدلا من الحدود الواقعية (de facto) التي قامت لمدة ثلاثين سنة تقريباً حتى اب ١٩٩٠على مقربة من جنوبها واجه اخيراً نقداً واسعاً من قبل الصحافة لم يكن دائماً يستند الى معرفة صحيحة. فلنحقق في كل من هاتين القضيتين على حدة.

كان قرار الامم المتحدة تسمية «المحاضر المتفق عليها» عام ١٩٦٣ كقاعدة للتسوية النهائية للحدود العراقية الكويتية امراً متوقعاً الا انه لم يخل من مشاكل. ففي توقيع العراق علي «المحاضر المتفق عليها» اعترف العراق رسمياً للمرة الاولى، منذ اكتسابه عضوية عصبة الامم كدولة مستقلة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢، باستقلال الكويت وبوجود حدود دولية معها. وهنا تكمن اهمية هذه المحاضر. الا ان نص الاتفاق لم يكن مفصلاً تماما عند الحديث عن الحدود. فقد اعترف العراق بحدوده مع الكويت كما حددتها الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢. ولم تكن ثمة توصيفات مفصلة ولا خرائط، وكان واضحاً غياب النصوص الخاصة بالتحديد النهائي وترسيم هذا الحد. ويمكن الافتراض ان الحدود لم تدرس بتفصيل دقيق في الفترة السابقة على «المحاضر المتفق عليها» او ان العراق الذي كان مستعداً لان يعيد تاكيد التحديد المطاط لاراضيه عام ١٩٣٢ لم يكن مستعداً لترسيم هذه الحدود حتى يحصل علي التنازلات في شان الجزيرتين.

وغالباً ما يقال انه ليس هناك حدود جيدة او سيئة. الا ان تحديد الحدود العراقية الكويتية الذي نصت عليه الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ يقوي الاعتقاد بان الحدود المذكورة تقع في خانة الحدود السيئة. فقد كانت حدوداً غامضة اشد الغموض وتشمل، من دون تعديلات، الجزء الشمالي من «الخط الاخضر» لبروتوكول ١٩١٣ الانكليزي العثماني الذي لم يصدق ولم يعمل به. ولم تشر الحدود بالتحديد الى الحد باكثر من قولها «على طول الباطن» و«عند جنوب صفوان». ولسنوات طويلة لم يعرف احد بالضبط اين تجري الحدود على الارض، وهو الجهل الذي يتحمل المسؤولية عن اندلاع عدد من حوادث الحدود.

ولحوالي عقدين من السنين تقريباً كان كل ما يشير الى الحدود لوح خشبي اقامته السلطات البريطانية عند مسافة معينة جنوب اقصى شجرة بلح جنوبية في صفوان، ولا يزال السبب الذي حدا بالمقيم السياسي في الكويت جون مور لاختيار هذه البقعة عام ١٩٢٣، وعلى اي المقاييس استند، قضية مهمة جداً بقيت حتى آذار (مارس) ١٩٩٢ تؤخر الاعلان عن نتائج تحقيقات فريق الحدود التابع للامم المتحدة. وعندما ازيل اللوح الذي وضعه مور

عند بداية الحرب العالمية الثانية وعمد العراقيون الى زراعة اشجار بلح جديدة جنوب صفوان بات من غير الممكن التعرف من جديد الى الموضوع الاصلي لاشارة الحدود، وهو موقف لا يزال قائما حتى هذا اليوم. واستغرق الامر بريطانيا حتى نهاية العام ١٩٥١ للتوصل الى استنتاج نهائي بشان ما اراد التحديد الوارد في الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ إدراجه. وفي هذا المجال قرروا بصورة اعتباطية نوعا ما ان نقطة الحدود الواقعة جنوب صفوان تقع على بعد الف متر جنوب مركز الجمارك العراقي، وبذلك جرى التخلي عن محاولات تثبيت بقعة بالاستدلال بالمعالم الطبيعية.

قدّم التفسير البريطاني عام ١٩٥١ الذي وافق عليه حاكم الكويت الى العراق ليكون اساساً لترسيم الحدود. الا انه قوبل بالرفض على رغم انه كانت هناك اشارات واضحة خلال منتصف الخمسينات بان العراق قد يوافق على ترسيم الحدود على هذا الاساس اذا وافقت الكويت على تاجيره جزيرة وربة. ومع ذلك فان الاقتراح البريطاني لترسيم الحدود لعام ١٩٥١ هو الخط الذي يظهر على معظم الخرائط المعروفة الآن والمصوّرات الجغرافية (كتب الاطلس) التي تهتم برسم الحدود. والمنطقة المنزوعة السلاح القائمة حالياً على الحدود العراقية - الكويتية وتشرف عليها بعثة المراقبة العراقية الكويتية التابعة للامم المتحدة (يونيكوم) تحدّدت اصلاً في نيسان ١٩٩١ بالاستناد الى التفسير البريطاني لعام ١٩٩١، وإن لم يكن ذلك في صورة حرفية. ووصفت الحكومة العراقية ذلك ومثله استخدام الامم المتحدة لخرائط امدتها بها الحكومة البريطانية في ربيع عام ١٩٩١ بانه «خدعة جائرة واحادية الجانب ضد ارادة العراق» قررت سلفاً تخطيط الحدود. فقرار الامم المتحدة الرقم ٦٨٧ لم يذكر التفسير البريطاني لعام ١٩٥١ بل اكتفى بالاشارة الى عدم قابلية الحدود المذكورة في «المحاضر المتفق عليها» عام ١٩٦٣ للخرق، وهو التحديد المصاغ بتعابير غامضة والوارد في الرسائل الديبلوماسية المتبادلة عام ١٩٣٢. الا انه سيكون مفاجئاً جداً ان يعلن فريق الترسيم الدولي تخطيطا مفصلا للحدود يختلف في صورة جوهرية عن الاقتراح البريطاني لترسيم الحدود لعام ١٩٥١. ولكن يمكن الكشف الآن عن ان الحدود ستسير مساراً مختلفاً بعض الاختلاف عندما تلتقي خور الزبير جنوب ميناء ام قصر العراقي. وهذه القضية بالذات كانت موضوع جدال حام خلال الحرب العالمية الثانية دار اكثره بين الوزارات المتنافسة داخل الحكومة البريطانية اكثر مما دار بين العراق والكويت نفسهما. فتفسير ١٩٥١ حدد خطاً مستقيماً من جنوب صفوان الى ملتقى المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخور شتانا، الا انه انحرف في صورة ابقت للعراق المنفذ المائي السابق كله. اما فريق الامم المتحدة فسيعلن تخطيطاً للحدود على طول الخط المستقيم من دون انحراف فيجعل بذلك جزءاً من المجرى الاسفل لخور الزبير داخل اراضي الكويت.

في اواخر شباط وأوائل آذار من هذا العام حملت الصفحات الاولى من الصحف البريطانية عناوين تشير الى ان حدود الكويت مع العراق ستنتقل شمالاً كنتيجة للتحقيقات التي اجرتها بعثة ترسيم الحدود التابعة للامم المتحدة. وبنيت هذه التقارير اصلاً على تعليقات السفير طارق رزوقي (ممثل الكويت في فريق ترسيم الحدود الدولي) الذي قال «ان ترسيم الحدود عام ١٩٩٢ سيكون مختلفاً تماماً عنه قبل ستين عاماً» (انظر تصريحاته الى صحيفة «كويت تايمز» تاريخ ١٥ شباط ١٩٩٢) غير ان السفير كتب الى «الحياة» موضحاً موقف بلاده ومؤكداً اصرارها على احترام الحدود التاريخية بين البلدين. ان من المؤكد تماماً تقريباً ان فريق الامم المتحدة لا يفكر برسم حدود جديدة. وكما سبق القول فان من المحتمل ان يكون تخطيط الحدود الذي سيعلن هذا الربيع سيكون مشابهاً جداً لتخطيط الحدود لعام ١٩٥١، كما ذكرت بريطانيا انها ترى ان يكون منذ البداية وفقاً للتعريف الغامض لعام ١٩٣٢.

اما الفوضى الاخيرة فقد نجمت عن واقع انه للثلاثين سنة الاخيرة وعقب تسوية ازمة الكويت عام ١٩٦١ مد العراق نفوذه الى خط جامعة الدول العربية وهو خط يسير بموازاة الحدود الدولية الوهمية وفقاً للتفسير البريطاني لعام ١٩٥١، الا انه يقع الى جنوبه. والمسافة بين الخطين في اقرب نقطة تصل الى ٣٥٠ متراً وفي ابعد نقطة حوالي كيلومترين. وخط جامعة الدول العربية هو اصلاً الخط الذي رسمته القوات البريطانية للدفاع عن الكويت خلال ازمة ١٩٦١. وقد استخدمته في ما بعد قوة جامعة الدول العربية التي تولت مسؤولية الدفاع عن الكويت عقب رحيل البريطانيين في وقت لاحق من ذلك العام وبقيت هناك حتى حدث تغيير في نظام بغداد في اوائل عام ١٩٦٣ساعد على ذلك. وعقب رحيل قوة الجامعة مد العراق سيطرته الفعلية الى جنوب خط الجامعة. وخلال الستينات والسبعينات كانت ابار النفط تحفر من جانب العراق فوق هذا الخط الحدودي الواقعي مباشرة (عند الطرف الجنوبي لحقل الرميلة)، في حين توسع ميناء ام قصر الحديث عبر الحدود الوهمية الى خط جامعة الدول العربية نفسه. واستمر التمدد العمراني يتسع جنوباً في اواخر السبعينات عندما اجتهد صدام حسين في تغيير جغرافية منطقة

الحدود. وعلى العموم تجاهلت الكويت هذه التطورات. اما الآن فيبدو من المؤكد تقريباً انه مع اعلان خط الحدود من قبل الامم المتحدة سيكون على العراق ان يخلي هذه البنية التحتية الواقعة جنوب خط الحدود الواقعي (وفقا للتفسير البريطاني لعام ١٩٥١).

وتنص قرارات الامم المتحدة لعام ١٩٩١ على ان ينهي فريق الترسيم الحدود الشرعية القائمة كما تحددت اصلاً عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢، وان يتجاهل اي خطوط حدود وقتية واقعية. وبهذا المعنى فليس ثمة من داع الآن لان تلوم وسائل الاعلام بعثة ترسيم الحدود على قيامها بمهمتها. فاذا كان هناك خطا فهو في قرارات الامم المتحدة التي صدرت على عجل قبل عام. ومع ذلك فلم تصدر اي شكوى من الصحف الغربية في ذلك الوقت. وصدرت في الأونة الاخيرة دعوات ذكية وواضحة من قبل مراقبين محترمين وذوي خبرة في المنطقة الى فريق ترسيم الحدود الدولي ليظهر مرونة اكثر في تنفيذ مهماته، فيحدد خط حدود «يمكن الدفاع عنه سياسياً بدلا من ان يكون مقبولا فنياً او تاريخياً». ويعني ذلك التمدد جنوباً بالحدود الشرعية الى الحدود الواقعية عند ام قصر والرميلة حتى لا يضطر العراق الى اخلاء التطويرات في البنية التحتية. ولكن هذه التعديلات وكذلك الاقتراحات بان يعطى العراق مطلا افضل على الخليج على طول القنوات المائية التي تحيط بجزيرتي وربة وبوبيان هي تنازلات يمكن الكويت، لا الامم المتحدة، ان تقدمها. الا انها تنازلات يبقى تقديمها خارج الاحتمالات نظراً الى تجربة الحكم الكويتي الاخيرة على ايدي العراقيين.

كم من المرات عجز قرار يتناول نزاعا دوليا رئيسياً او ازمة دولية رئيسية عن مخاطبة التوترات الاساسية التي اسهمت في وقوع النزاع او الازمة في المقام الاول؟ حتى لو اعطيت للفريق الدولي لترسيم الحدود صلاحيات تثبيت الحدود الواقعية بين الكويت والعراق على طول خط جامعة الدول العربية، فان العراق سيبقى على حد تعبير وزير كويتي بارز اطلقها في اوائل السبعينات يشبه «مرأباً ضخماً له باب صغير جداً». وبمنح العراق هذه المساحة الضيقة من الاراضي لن يتحسن مطل العراق على الخليج باي طريقة ملحوظة. ان الحدود العراقية مع الكويت كانت على كل حال مثارا للمشاكل تاريخياً بسبب قرب الحدود الى الشمال مع ايران، لان العراق لم ينجح في ان يمارس سيطرته الكاملة على اي من شريانيه الرئيسيين الى الخليج المحيطين بشبه جزيرة الفاو وملتقى خور الزبير وخور عبدالله الى الغرب وشط العرب الذي يقع على مسافة تقل عن عشرين ميلا الى الشمال. ومن الحيوي لمستقبل الاستقرار في المنطقة والسلام العام في شمال الخليج الا يرى العراق نفسه مقصيا عن مياه الخليج. اما كيف يمكن مخاطبة هذا الشعور العميق بافضل ما يمكن من دون الاضرار بالمصالح المشروعة للكويت وايران فسؤال يبقى بلا جواب.

---

* نائب مدير مركز ابحاث الجغرافية السياسية والحدود الدولية في معهد الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن. صدر له عام ١٩٩١ في لندن كتاب بعنوان Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territoria Disputes



المصدر : [illegible] (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

ايران
عبادان
شط العرب
خورشهر
نهر قارون
خور عبدالله
جزيرة فيلكا
جزيرة بوبيان
جون الكويت
جزيرة وربة
أم قصر
الخصيب
البصرة
الزبير
الكويت
العراق
خور الحمار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢



جزيرة بوبيان

جزيرة مسكان

جزيرة فيلكا

جزيرة كبر

جزيرة ام المرادم

مدينة الكويت

جون الكويت

ميناء الاحمدي

الجهرة

الحدود وفق التفسير البريطاني لعام ١٩٥١

الحدود على طول خط جامعة الدول العربية لعام ١٩٦١



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢



المصدر : الشرق الاوسط (الدنة)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

بعد تقديم «بياني حالة» مختلفين

غالي يمدد التفويض لخبراء الحدود بين العراق والكويت ٦ أشهر أخرى

لندن: من امير طاهري

ذكرت مصادر دبلوماسية ان فريق الخبراء التابع للامم المتحدة الذي عهد اليه بمهمة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، لم يفلح في التوصل الى وضع تقرير «يرضي جميع الاطراف المعنية». وكان من المقرر ان يصدر الفريق تقريره النهائي يوم امس، لكنه عوضا من ذلك اكتفى بتقديم «بياني حالة» مختلفين او غير متطابقين الى الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي.

وقرر الامين العام ان يمدد التفويض المعطى لفريق الحدود لستة اشهر اخرى بعد ان اجرى مشاورات مع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن.

ويعني تمديد مهمة فريق الحدود ان مراقبي الامم المتحدة البالغ عددهم حوالي ٣٠٠ شخص سيظلون في الشريط المحايد الذي انشئ بين العراق والكويت عقب انتهاء حرب الخليج في العام الماضي، والشريط المذكور من ضمن الاراضي العراقية ويبلغ طوله ٢٤٠ كيلومترا وعمقه ٥ كيلومترات.

وداب العراق على مطالبة الامم المتحدة بالسماح له باعادة اشارات الحدود ومراكز الشرطة الى تلك المنطقة المحايدة، لكن مطالباته لم تفض الى شيء نظرا لاعتراضات الولايات المتحدة الشديدة على ذلك.

ويتألف فريق خبراء الامم المتحدة من عراقي وكويتي و٣ مندوبين من نيوزيلندا والسويد واندونيسيا ويراس العضو الاندونيسي فريق الخبراء الذي تقول التقارير انه اصدر «بياني حالة» يوصيان بتنازلات عراقية اقليمية.

ووصفت المصادر الدبلوماسية احد البيانين بانه يطالب بالحد الاقصى، اي انه يعيد الى الكويت اراضي ضمها العراق ما بين الاربعينات والثمانينات. وبموجب هذا التصور ستمر الحدود الى الشمال من ميناء ام القصر العراقي، وتحصل الكويت بموجب هذا على عدد من ابار النفط وبساتين النخيل والسواحل.

في حين تطالب الوثيقة الثانية «بالحد الادنى»، وتوصي بتعديلات طفيفة على خط الحدود القائم عشية غزو الكويت في ٢ اغسطس (أب) عام ١٩٩٠ وهذا سيعطي الكويت سيطرة على ٧ مراكز حدودية كانت تعود للعراق، لكنه لن يغير الشكل الاساسي للحدود. ولم يتوصل مجلس الامن الدولي الى موقف محدد واضح من هذا الموضوع، حتى الآن. لكن المصادر تقول ان الصيغة العامة والاساسية يجب ان تكون خط الحدود بين العراق والكويت في عام ١٩٦٣.

وترى المصادر الدبلوماسية ان قرار بطرس غالي بتاجيل الموضوع لستة اشهر اخرى، سيساعد على منع ظهور تعقيدات دبلوماسية.

ولا يخفي المحللون في واشنطن املهم في ان يتغير النظام في بغداد قبل نهاية العام، الامر الذي يجعل مسالة تسوية الحدود اسهل كثيرا.

ويقول احد المحللين في واشنطن ان جذور المأزق الحالي تكمن في ان الكويتيين لا يحسون بالامن والسلامة ما دام صدام في السلطة واضاف «ومن يلومهم؟ ولكن لو تمكن العراق من تطوير نظام حكم جديد ومعقول، فان مسالة الحدود ستسوى بسرعة».

ويقول المحللون، ايضا، ان فرض تنازلات اقليمية كبيرة، على العراق قد يؤدي الى تعزيز موقع صدام حسين في بغداد في حين يحاول معارضوه ان يرتبوا لعقد مؤتمر وطني كبير على امل التوصل لتشكيل جبهة موحدة لمواجهته.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

غالي يدين الوجود العراقي في المنطقة المحايدة

نيويورك (الأمم المتحدة) - رويتر، أ.ب، كونا: ادان الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، استمرار تواجد مواقع الشرطة العراقية على الجانب الكويتي في المنطقة المحايدة بين البلدين، وقال انه امر يثير القلق.

واورد تقرير مكتوب قدمه غالي الى مجلس الأمن الدولي تفاصيل عن تواجد خمسة مواقع للشرطة العراقية داخل الجانب الكويتي من الحدود، واثنين آخرين في الجانب العراقي، ولكن على بعد ١٠٠٠ متر فقط، أي أقل من المسافة المسموح بها.

ويدعي العراق ضرورة احتفاظه بتلك المواقع الى حين الانتهاء من مسألة ترسيم الحدود التي تقوم بها لجنة الحدود التي لم تكمل مهمتها بهذا الصدد حتى الآن.

(التتمة في الصفحة ٦)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

غالي يدين

واشار غالي في تقريره، الى ان الوضع على امتداد الحدود بين الكويت والعراق كان هادئاً في الشهور الستة الماضية، موضحاً ان الانتهاكات انخفضت كثيراً وانها كانت بسيطة. واوصى الأمين العام بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة «يونيكوم» بين الكويت والعراق لفترة ستة اشهر اخرى.

وقال غالي في هذا الصدد «لا شك عندي من ان وجود قوات «اليونيكوم» ومواصلة نشاطاتها في المنطقة يعد مسألة اساسية لضمان احترام المنطقة المحايدة والمحافظة على الهدوء». وكلفت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين الكويت والعراق بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ الصادر في الثالث من إبريل (نيسان) من عام ١٩٩١م، وتتألف من ٣٠٠ مراقب عسكري وحوالي ٢٠٠ إداري و٢٠٠ عامل مدني.

واظهر جدول ان بعثة الأمم المتحدة للمراقبة رصدت أربعة انتهاكات في المنطقة المنزوعة السلاح من الجانب العراقي.



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية : " ' ات   التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

غالى يوصى بمد عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت

نيويورك - رويتر : اوصى بطرس غالى السكرتير العام للامم المتحدة امس بمد مهمة بعثة الامم المتحدة الخاصة بمراقبة الوضع بين العراق والكويت لمدة ٦ أشهر أخرى . اكد غالى هدوء الاحوال على امتداد الحدود بين العراق والكويت خلال الشهور الستة الماضية . قال : ان المناطق المنزوعة السلاح تلقى احتراما بصفة عامة . اضاف غالى : ان عدد الانتهاكات انخفض بدرجة كبيرة فى الشهور الماضية . كشف غالى انه تم ٤ انتهاكات بين العراق والكويت فى المنطقة المنزوعة السلاح من الجانب العراقى و١٠٠ من جانب الكويت وحلفائها . المعروف أن بعثة المنظمة الدولية تراقب المنطقة المنزوعة السلاح ، التى اقيمت بعد طرد القوات العراقية من



بطرس غالى

الكويت ، وهى تتكون من ٩٠٠ شخص . من ناحية اخرى تطالب العراق بمد عمل قوات الطوارىء فى هذه المنطقة حتى يعاد رسم الحدود بين الكويت والعراق .

من ناحية اخرى توجه مفتشو الامم المتحدة الى بغداد ، للاشراف على تدمير منشآت نووية عراقية ، وجمع مزيد من المعلومات الخاصة بمحاولات العراق صنع اول قنبلة نووية . قال ديميترى بريكوس رئيس الفريق : ان المهمة تعد اختبارا حول مدى استعداد العراق ، للاذعان لقرارات وقف اطلاق النار فى حرب الخليج . ذكر بريكوس ان السلطات العراقية لم تعلن بشأن ما اذا كانت ستتعاون مع فريق المفتشين ام لا . ذكر بريكوس ان مهمة الفريق ستستغرق ٨ ايام . تشمل ١٦ عملية تفتيش مفاجئة واجراء مباحثات مع السلطات العراقية ، بشأن برنامج الاسلحة النووية . وفى هذا الصدد نفت العراق قدرة مجمع الاثير الذى يريد الفريق تدميره على انتاج اسلحة نووية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٢

مد عمل المراقبين الدوليين على الحدود الكويتية العراقية ٦ أشهر

نيويورك ـ وكالات الانباء ـ طلب الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة من مجلس الامن مد عمل المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة الدولية والمنتشرين على طول الحدود الكويتية العراقية لمدة ٦ اشهر اخرى حيث من المقرر ان تنتهى مدة انتداب المراقبين غدا الخميس

واوضح الدكتور غالى فى تقريره لمجلس الامن أن الوضع كان هادئا طوال الاشهر الستة الماضية على طول الحدود بين البلدين .

وتتمثل مهمة المراقبة الدولية للعراق والكويت التى انشئت فى التاسع من ابريل عام ١٩٩١ فى تجنب وقوع أى حوادث بين الطرفين وتتألف القوة الدولية من ٣٠٠ شخص وتنتشر على شريط منزوع السلاح يبلغ طوله ٢٤٠ كيلو مترا وعرضه خمسة كيلو مترات فى الكويت بينما يصل الى عشرة كيلو مترات فى العراق فى انتظار الترسيم الدقيق للحدود بينهما والذى تعمل لجنة دولية حاليا بشانه



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

سور الكويت الحقيقي (٢.١)

تتجه النية في الكويت الى بناء سور يفصل الكويت عن العراق بعازل اصطناعي. وهذا هو السور الرابع في تاريخ الكويت. فكرة السور اقترحتها مجموعة من الشخصيات الكويتية المعروفة ورحب بها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وعلى العكس من الأسوار الثلاثة السابقة التي اقتصرت على مدينة الكويت دون سواها، فإن السور الجديد هو اول سور حدودي. فالسور الجديد سيتم تشييده على طول الحدود الكويتية العراقية ليكون فاصلاً مصطنعاً بين الكويت والعراق.

وفكرة السور التي هي احدى افرازات الغزو العراقي الآثم لدولة الكويت، هذه الفكرة تبلورت اثناء الاحتلال العراقي، فالكويتيون الذين عانوا خلال الاحتلال أقسى انواع العذاب والتعذيب الجسدي والنفسي كانوا يتمنون لو انهم قد بنوا سوراً من لهب لحماية الكويت من شرور الشقيق الهمجي.

وبالتأكيد فان تشييد سور حدودي في أواخر القرن العشرين لن يؤدي الغرض الذي أدته اسوار ما قبل ١٩٢٠ فأسلحة اليوم ليست بنادق وسيوفاً ونبالاً كما كان الحال قبل سبعين عاماً وافراد اليوم بالامكان انزالهم جواً وبحراً خلف خطوط الخصم. وتكنولوجيا اليوم تسخر من كل الاسوار واسلحة الدمار تتطور بشكل مخيف ولن تعجز عن تدمير المعوقات الاصطناعية، ونحن على يقين ان الذين بادروا الى اقتراح فكرة لتشييد سور فاصل بيننا وبين العراق يدركون ذلك، لكن بالرغم من ذلك، فإن لبناء السور ما يبرره دفاعياً وسياسياً ونفسياً وامنياً.

دفاعياً: فالهدف من السور ليس بالضرورة حماية الكويت حماية تامة ومطمئنة، وإنما الهدف هو عرقلة تقدم قوات العدو البرية وتصعيب مهمة تقدمها. وهذا يعتمد على صلابة السور وقدرته على الصمود فترة طويلة نسبياً امام القصف المدفعي والصاروخي ويعتمد من ناحية ثانية على الاستعدادات العسكرية ونقاط المراقبة الكويتية وكيفية متابعتها لتحركات الطرف الآخر ونوع التكنولوجيا العسكرية.

سياسياً: الهدف هو اعلان الغضب الكويتي على الجيران الذين لم يحترموا حق «الجيرة» ولم يتورعوا عن انتهاك سيادة دولة عربية مستقلة. وهو تأكيد على ان الخطر على امن وسيادة الكويت يأتي من وراء السور الكويتي. وان هذا النوع من الجيران الحاقدين لا يستحق ان تفتح الحدود معه بشكل طبيعي كما هو الحال مع الجيران الطبيعيين.

نفسياً: الهدف هو اشعار المواطن الكويتي بوجود حاجز بينه وبين الغزاة الذين روعوا امن الآمنين فجر الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠.

امنياً: فان الهدف من السور هو منع المتسللين العراقيين او المتسللين عبر الحدود العراقية الكويتية ومنع البضائع المهربة بما فيها البضائع المحرمة كالخمور والاسحة.

ونحن اذ نتفهم هذه الدوافع، فاننا نعتقد ان بناء السور الجديد انما هو تعبير عن خيبة أمل الكويتيين تجاه جيرانهم الشماليين الغربيين وسيبقى السور رمزاً لحالة عدم اطمئنان الكويتيين تجاه ما وراء السور وربما الى وقت طويل، لكن هل هذا هو السور الحقيقي لحماية الكويت وتعزيز هويتها المستقلة؟

لا نشكك بالأهمية النسبية للسور، لكننا نعتقد ان سور الكويت الحقيقي إنما يعتمد على ركيزتين اساسيتين:

الاولى: هي تعزيز الوحدة الوطنية، والثانية: هي تعزيز القدرة العسكرية تعزيزاً نوعياً. وتعزيز الوحدة الوطنية لا يمكن تحقيقه من خلال الامنيات والخطب والتصريحات



بقلم: د. عايد المناع

وانما من خلال مطابقة الاقوال للافعال. وباعتقادنا ان التمسك بدستور نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢ والحرص الشديد على تطبيقه نصاً وروحاً كفيل بتعزيز الوحدة الوطنية. وتكفي الاشارة العابرة لبعض مواد الدستور التي نعتقد ان تطبيقها والالتزام بها يحقق الانسجام الاجتماعي بين شرائح المجتمع كافة ويزيل كل انواع الشكوى والشعور بالظلم. فلقد نصت المادة السابعة على ان «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». وتنص المادة الثامنة على ان «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

وتنص المادة ٢٠ على ان «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة أو الدين».

هذه النصوص وغيرها وضعت حجر الأساس لحماية وتعزيز الوحدة

الوطنية، لكن وكحال اي مجتمع، وخاصة العالم الذي اصطلح على تسميته بالعالم الثالث، فإن ما تنص عليه الدساتير والقوانين يختلف بشكل او بآخر عن ما تتم ممارسته فعلياً وواقعيا. وسأكتفي باعطاء مثلين، اولهما عن المراة والمتجنس والثاني عن المناصب الوظيفية، فالمرأة نص الدستور على مساواتها امام القانون بالرجل، ولكن المادة الاولى من قانون الانتخاب نصت صراحة على احقية الذكر الكويتي البالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة في ممارسة حقه الانتخابي وحرمت المراة وكذلك المتجنس من هذا الحق. فأين المساواة التي هي احدى دعامات المجتمع الا يمكن تفسير حرمان هاتين الفئتين تمييزاً بسبب الجنس بالنسبة للمراة والاصل بالنسبة للمتجنس؟. السنا نخطىء اذا ما اعتقدنا ان ذلك لا يؤثر بشكل او بآخر على تلاحم الوحدة الوطنية؟ فكيف يتم تعزيز الوحدة الوطنية واكثر من نصف المجتمع خارج دائرة ممارسة حقوق اختيار ممثلي الشعب الكويتي؟ لقد نصت المادة السادسة على ان «نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً».. واذا كان من حق الذين يمارسون حقوقهم الديمقراطية في الترشيح والانتخاب ان يشعروا بالاطمئنان كونهم مصدر السلطات فهل يعقل ان المحرومين من هذا الحق يشعرون بنفس الشعور؟

اما تولي المناصب القيادية فحدث عنه ولا حرج. ولو استعرضنا فقط اسماء وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين والمدراء العامين للمؤسسات والهيئات ومدراء الادارات في الوزارات لوجدنا ان المركز القيادي شديد الارتباط بالاسم العائلي اكثر منه ارتباطاً بالخبرة الوظيفية والمؤهلات العلمية والسجل الوظيفي. ولما كانت الوظيفة تكليفا لا تشريفاً ولما كانت الوظائف العامة كما نصت المادة ٢٦ من الدستور «خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة»، لما كانت الوظيفة كذلك، فلماذا تتمحور الوظائف القيادية حول فئة محددة و«يركن» الآخرون في زاوية النسيان كما لو كانوا ملفات قديمة ينتظرون بفارغ الصبر وصولهم الى أول سلم السن التقاعدي ليفروا من سجن التجاهل وتجاهل السجان البيروقراطي؟

هذان مثالان فقط من امثلة كثيرة يعتبر استمرارها مضراً ضرراً بالغاً عاجلاً ام آجلاً بتماسك الوحدة الوطنية. ولا شك ان تعزيز الوحدة الوطنية ليس امراً صعباً، فمن خلال التطبيق السليم والموضوعي للدستور وتعديل بعض القوانين كقانون الانتخاب واعتبار الكفاءة والاهلية الوظيفية معياراً للترقي فان اغلب فئات المجتمع الكويتي ستشعر بالرضا ولن يشذ عن هذا التيار العام غير المحتكرين لكل شيء تقريبا بما في ذلك المناصب السياسية والادارية.

وحتى هؤلاء فانهم على المدى البعيد سيجدون ان مصالحهم ومصلحة بلادهم تقتضي ان تسود مبادىء الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع كافة. ان من مصلحة الوطن الكويتي خاصة بعد تجربة الاحتلال المريرة التي ثبت من خلالها ان الولاء لتراب الوطن لا يقتصر على فئة دون اخرى، او ذكر دون انثى، ان من مصلحة هذا الوطن ان يشعر مواطنوه ذكوراً واناثاً بكامل اهليتهم السياسية، وان لا تمايز ادارياً بين فئة واخرى الا ضمن معايير محددة قوامها الكفاءة الشخصية والمهنية والتأهيل العلمي والعملي.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سور الكويت الحقيقي (٢.٢)

ان الشعور بالرضا هو السور الأول والأساسي، وهو بالتأكيد اهم واكثر فاعلية من كل الأسوار المصطنعة، لكن هذا لا ينفي أهمية وجود سور رديف ومنبثق اصلاً من السور الاول. فإعادة بناء وتأهيل القوات المسلحة الكويتية على اسس افضل بكثير مما كانت عليه صبيحة ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ المشؤوم، يعتبر لا شك واجباً وطنياً. فالمحافظة على سيادة دولة الكويت واستقلالها وحماية حدودها وضمان امنها الداخلي والحدودي هو فرض على كل كويتي يعتبر التنصل منه كفر بالوطن ومن يكفر بالوطن لا يستحق شرف الانتماء اليه.

لقد علمتنا تجربة الاحتلال البغيض ان الموت في ميدان المعركة أشرف وافضل من تجرع كؤوس مرارة الذل والهوان.

وانطلاقاً من ذلك، فاننا نعتقد ان الكويت بحاجة الى بناء قوة عسكرية ذاتية لا تتكرر معها، حتى ولو بصورة اصعب، كارثة الغزو، وباعتقادنا ان لدى بلادنا امكانيات ايجابية يمكن استغلالها واهم هذه الايجابيات ان المقاتل الكويتي لا يقل عن غيره حرصاً على الدفاع عن وطنه والاستشهاد في سبيله وقد ثبت ذلك فعلاً اثناء الاجتياح العراقي. والايجابية الثانية هي الامكانيات المالية التي من خلالها يمكن تزويد قواتنا المسلحة باحدث انواع الاسلحة والايجابية الثالثة وان كانت لها سلبياتها هي صغر المساحة الجغرافية لبلادنا. فصغر المساحة سيجعل بالامكان تأمين الحدود عسكرياً دون تحمل اعباء مالية وبشرية فوق طاقة البلاد.

وقبل الاستطراد في هذه المداخلة، فانه يهمنا ان نذكر باعتزاز كبير البطولات التي اظهرتها قواتنا المسلحة في مواجهة الغزاة. فعلى الرغم من المفاجأة واجتياح القوات المعادية للحدود الكويتية وتوغلها في العمق الكويتي فان المعارك التي دارت طوال يوم ٢ اغسطس (اب) ١٩٩٠ من الجهراء شمالاً وحتى جنوب مدينة الكويت وبالذات معارك جسور الجهراء ورئاسة الاركان والحرس الوطني وغيرها قد اثبتت شجاعة واستبسال المقاتل الكويتي واستعداده لافتداء وطنه، هذا بالرغم من معرفته ان الكويت قد اصبحت ساقطة عسكرياً منذ وصول الغزاة الى محافظة الجهراء. لا شك ان استثمار هذه الروح الوطنية العالية يتطلب ان تفكر القيادة العسكرية تفكيراً جدياً ببناء قوة عسكرية كويتية مسلحة بعقلية عسكرية جديدة وباحدث انواع التكنولوجيا العسكرية.


بقلم: د. عايد المناع

ولا شك انه لا خيار امام بلد صغير وذي امكانيات بشرية محدودة كالكويت غير الاعتماد على الله والذات الوطنية والعقلية العسكرية القيادية وافضل انواع التكنولوجيا العسكرية

المتقدمة واعداد جيش يماثل افضل جيوش العالم تدريبا وتسليحا وعدداً.

والنموذج الاسرائيلي ماثل امام اعين الجميع.. واذا كان كاتب هذه السطور لا يقر بالوجود الاسرائيلي فإن هذا لا ينفي ان الدولة الصهيونية استطاعت من خلال اعداد شعب متعدد الاعراق واللغات والتسلح بأحدث انواع التكنولوجيا العسكرية، بل وانتهاج سياسة التصنيع الحربي ان تفرض وجودها غير الشرعي بالرغم من انها من الناحيتين البشرية والجغرافية لا تعادل نقطة في جوارها العربي المحيط بها.

اسرائيل خاضت معظم حروبها الخمس ضد جيرانها العرب على اكثر من جبهة وكانت دائما هي المنتصرة.

واذا كان عنصر المفاجأة يقلب الموازين العسكرية في اغلب الاحيان، فإن الدولة الصهيونية وبالرغم من مفاجآتها بحرب ٦ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣، وبالرغم من انهيار مواقعها ودفاعاتها المتقدمة على الجبهتين المصرية والسورية، وخاصة خط بارليف غير انها استطاعت خلال أيام قلائل ان تستوعب الصدمة وان تخلق من ثغرة الدفرسوار عقبة كبيرة أمام تقدم الجيش المصري من خلال محاصرة القوات الاسرائيلية للجيش الثالث الميداني، وبذلك احبطت اسرائيل حلمنا العربي باستعادة بعض الاراضي التي فقدناها في حرب ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧.

وتبقى حقيقة لا ينبغي ان تغيب عن اذهاننا وهي ان استعداد اسرائيل الدائم لخوض حروب هجومية او دفاعية ضد الدول العربية، لم يؤثر سلباً على مساحة الحريات السياسية والصحافية والحزبية. فلقد حرصت وعلى العكس من جيرانها وأعدائها العرب على استمرار وازدهار حرية الراي والتعبير والتنوع السياسي. وايضا وعلى العكس من أعدائها وجيرانها العرب فإن صوت المعارك لم يعل على صوت الشعب وممثليه واحزابه ونقاباته.

لقد اثبت النموذج الاسرائيلي نجاحه وفعاليته ولا يعيبنا ان نستفيد من التجارب، ونماذج العدو الناجحة، فالنموذج الناجح يفرض نفسه حتى على الاعداء. واذا ما أضيف الى النموذج الاسرائيلي قدراتنا المالية الذاتية وتجانس شعبنا، فإن بامكان الكويت ان تعتمد على جيش ذي كفاءة قتالية عالية يشكل وجوده في حد ذاته رادعاً للطامعين ومبدداً لأحلامهم العدوانية المريضة.

وخلاصة القول، ان تعزيز الوحدة الوطنية وتطهير جسدها وروحها من بعض الأدران وبناء قوة عسكرية ذاتية هي اهم أسوار الكويت الداخلية والحدودية. هذه الاسوار هي باعتقادنا اهم بكثير من الاسوار المصطنعة، واهم بكثير ايضا من الاتفاقيات العسكرية الثنائية.

سور الكويت الحقيقي هو شعبها فلنفكر بالاستفادة من هذا السور ولتكن مصلحة الكويت أرضا وشعباً فوق ما عداها من اعتبارات عائلية او شخصية او اقتصادية، حينئذ سيستعصي هذا السور على كل الاعداء.



صباح الخير ياوطني

الحق الذي عاد

وهكذا قررت اللجنة الدولية التي ضمت خبراء ورجال قانون ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكلها القانوني والنهائي وقدمت تقريرها الواضح - الذي ننشر فحواه اليوم - الى مجلس الامن للمصادقة عليه. وبهذه الخطوة يغلق فصل مثير ومتشعب من تاريخ العلاقات العربية حاول النظام العراقي خلاله الابتزاز والضغط، في مقابل التسامح ومنطق تفويت فرص التصعيد الذي كانت الكويت تتحلى به دوماً .

وهذا القرار يذكرنا من جديد بالادعاءات الكاذبة والتي وجهها النظام العراقي عن طريق طارق عزيز وزير الخارجية للنظام وقتها في رسالته الشهيرة الى الامين العام للجامعة العربية قبيل الكارثة بأسابيع والتي اورد فيها ادعاءاته غير العقلانية والكاذبة بأن الكويت قد انتهزت فرصة (انشغاله) بالحرب فتوسعت في حدودها! على الرغم من ان طارق عزيز واجهزة النظام العراقي يعرفون على وجه الدقة واليقين ان الذي قضم الاراضي وتوسع على حساب غيره وسوف وهدد وابتز هو النظام العراقي نفسه. كما ظهر بشكل قطعي من قرارات اللجنة الدولية. وهو - النظام العراقي - الذي اصر دوما على عدم ترسيم الحدود قانونيا مع الكويت، مهما كان شخص الحاكم في بغداد، وكانت وراء ذلك فلسفة ونوايا مبيتة للنظام العراقي ، الفلسفة كانت قائمة على ان تسويف الترسيم يتيح للنظام العراقي الابتزاز والضغط متى ما تمكن له ذلك والنوايا المبيتة كانت هي التوسع على حساب جارة صغيرة تضع المصالح العربية العليا والاخوة العربية دائماً على راس قائمة اولوياتها وان تجاوزت هنا وهناك يمكن التفاهم حولها بالحوار الهادئ دون اللجوء الى القوة او منطق العنف.

ولم يكن الامر سهلا ولا هيناً فقد حاولت الكويت بطرق عديدة وبدبلوماسية ماهرة ان تدفع بغداد الى طريق الصواب وهو طريق الاحترام المتبادل ورعاية المصالح العربية العليا، وكانت اخر المحاولات هي محادثات جدة عشية الغزو الاسود. فقد قال سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله لعزت ابراهيم ممثل النظام العراقي اننا على استعداد للذهاب فورا الى مناطق الحدود واي تجاوز كويتي - اذا صح - يزال امامكم فورا . ولكن نظام بغداد رفض كل بادرة لانه يعرف من الذي تجاوز ورفض الايدي الخيرة الكويتية الممتدة اليه وركب راسه ولجأ الى القوة الغشوم. وكان ما كان وانهارت قوته ويهتز الآن نظام الحكم باكمله من جراء مغامرته الحمقاء تلك.

واليوم عندما تقرر الهيئات الدولية ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكلها القانوني بعد ان اعتمدت على مصادر واتفاقيات ومعاهدات سياسية سابقة تأخذ الكويت حقها غير المنازع بشهادة وتقرير الخبراء الدوليين مدعمين بالشرعية القانونية الدولية. ليصبح هذا التقرير الدولي حجرا في افواه ابواق النظام العراقي الذين انطلقوا يتحدثون عن ارض عراقية سليبة. والذي تم اليوم بالضبط وبوضوح هو عودة الحق الى اهله وترسيم قانوني استرشد بكل المعطيات السياسية والاتفاقات الثنائية معتمدا على وثائق دولية منها وثائق قدمها العراق نفسه الى مؤسسات دولية في وقت سابق ومنها وثيقة حدود العراق عندما قدم طلبا للدخول في عصبة الامم المتحدة في فترة ما بين الحربين.

هذه الوثائق الدولية والمعاهدات المعترف بها هي التي كانت سندا للجنة الدولية ذات الخبرة بهذا الخصوص عندما وضعت تقريرها.

ما توصلت اليه اللجنة الدولية سيصبح جزءاً من قرارات مجلس الامن، الذي يحرص على استتباب السلام في العالم، وهو ليس وثيقة بين طرفين او اكثر بل هو وثيقة دولية. تعترف بها وتقرها دول العالم وتضمن نفاذها وسريانها. وهي اولا واخيرا حقوق ثابتة للكويت بأن يكون لها حدود معلومة وآمنة ومستقرة.

محمد الرميحي

لجنة دولية تقرر ضم جزء من ميناء « أم قصر » العراقى للكويت

لجنة الأمم المتحدة تجتمع فى يوليو لتحديد الحدود البحرية بين العراق والكويت

الأمم المتحدة - وكالات الانباء - قررت لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية ضم جزء من ميناء « ام قصر » العراقى الاستراتيجى الى الكويت فضلا عن ضم عدد من آبار البترول التابعة لحقل الرميلة العراقى الى الكويت ايضا .

وتضمن التعديل فى الحدود ، الذى اقرته اللجنة التى وافق عليها العراق فى اطار قبوله شروط وقف اطلاق النار تحريك الحدود مسافة ستمائة متر على طول مائتى كيلو متر من الحدود البرية لصالح الكويت .

وجاء قرار اللجنة باغلبية الخبراء ما عدا خبراء العراق الذين رفضوا حضور جلسة التصويت وهو ما وصف بانه بمثابة احتجاج على اتجاه اللجنة لاتخاذ القرار السابق . وتضم اللجنة خبراء آخرين من الكويت والسويد ونيوزيلندا .

وفى الوقت الذى رفض فيه عبد الأمير الانبارى مندوب العراق فى الأمم المتحدة التعليق على القرار بحجة انه لم يدرسه ذكر المراقبون ان القرار يثير غضب العراق . واستند المراقبون فى ذلك الى ان العراق كان قد تذرع بالخلاف على الحدود مع الكويت لتبرير غزوه لها فى اغسطس عام ١٩٩٠ ولم يرد الدبلوماسيون الكويتيون فى الامم المتحدة على المكالمات التليفونية التى استهدفت التعرف على موقفهم من القرار بعد صدوره .

ويعد ميناء ام قصر الميناء البحرى العراقى الوحيد الذى يعمل حاليا بخاصة ان ميناء البصرة متوقف عن العمل لان السفن المحطمة تعوق ذلك منذ انتهاء الحرب العراقية الايرانية فى عام ١٩٨٨ .

وكان قرار وقف اطلاق النار بين القوات العراقية وقوات دول التحالف تضمن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليتم الترسيم على اساس اتفاقية عام ١٩٦٣ بين البلدين وهى الاتفاقية التى توصف بانها تتضمن امورا لصالح الكويت كما استندت اللجنة فى قرارها الى الرسائل المتبادلة بين سلطات البلدين فى عام ١٩٣٢ حيث كانت تحت الانتداب البريطانى .

وتجتمع لجنة الأمم المتحدة فى يوليو القادم لتحديد الحدود البحرية بين البلدين وهى الحدود التى يبلغ طولها ٤٠ كيلو مترا .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٢

عيون وآذان

كتبت في اواخر شباط (فبراير) الماضي قلقاً من الاخبار عن ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وقلت ان الحدود التي تقترحها الامم المتحدة، كما قرأنا وسمعنا، ستسبب مشكلة الكويت بغنى عنها مع وجود جار يخترع المشاكل حيث لا توجد.

ورد عليّ بعد ايام الدكتور طارق رزوقي، سفير الكويت لدى فرنسا وعضو لجنة ترسيم الحدود، فقال في رسالة نشرتها «الحياة» ان «الكويت لا تريد شبراً واحداً من ارض العراق، فأرض العراق للعراقيين كما انها ليست بحاجة الى آبار نفط اضافية في ارض العراق...».

الاسبوع الماضي انتهت اللجنة الدولية من عملها، ولا نزال نقرأ ونحاول الفهم، وكل ما لدينا من مراسلينا ووكالات الانباء الدولية، واخبار الصحف العالمية نقلاً عن مراسليها في نيويورك يقول ما خلاصته ان الكويت اعطيت ٦٠٠ ياردة الى شمال خط الحدود الذي كان قائماً سنة ١٩٨٨ قبل الحرب، وهو يستند الى اتفاق حدود ١٩٣٢ الذي ثبتته الامم المتحدة سنة ١٩٦٣. ونتيجة الترسيم الجديد فستحصل الكويت على خمس الى عشر آبار نفط كان يريدها العراق في جنوب حقل شمال الرميلة، كما سيضيق منفذ العراق على البحر قرب ام قصر.

هذه السطور ليست دفاعاً عن العراق، فهو بلد عربي كبير وقوي، واذا كان صدام حسين عزله واضعفه، فهو سيعود قوياً بعده. هذه السطور دفاع عن الكويت فهو بلد عربي صغير الى شماله وشرقه جارتان كبيرتان نظاماهما يكادان يكونان متناقضين، الا انهما يجتمعان في الطمع بالجيران خصوصاً الضعفاء.

والطمع في الكويت موجود من دون الطمع المقابل في ترسيم الحدود على اساس ضعف العراق الحالي. وهو سيزداد اذا اعطي الطامعون سبباً جديداً يضاف الى الاسباب السابقة، فالمطالبة العراقية بالكويت سبقت صدام حسين، وستبقى بعده لذلك كان ضرورياً ان تبتعد الكويت عن كل ما من شأنه ان يعطي الحكم العراقي بعد صدام سبباً لزعزعة امن المنطقة من جديد.

والدكتور رزوقي يقول، وكل كويتي يقول مثله، ان قدر الكويت ان تجاور العراق، فهي لن تنتقل يوماً الى اوروبا او اميركا الشمالية لتنجو من الطمع.

ونحن نقول اننا صحافيون لا نفهم في الحدود الدولية واصول ترسيمها، الا اننا نفهم كثيراً في المشاكل بين الدول، فهي تبقينا في عملنا بل هي سببه، ونفهم بالتالي ان التضييق بحرياً على العراق، او تجريده من آبار كان يستغلها قبل آب (اغسطس) ١٩٩٠ عملية لا يراد منها خير الكويت. ونكاد نقول مؤامرة على الكويت لولا ان كلمة المؤامرة استهلكت لكثرة ما استعملت جزافاً.

هناك اليوم مشاكل حدودية بين عدد من الدول العربية، وبعضها اصبح حامياً ينذر ان يتحول دامياً، وإذا كان القارئ لا يسمع كثيراً عنها في صحافته فذلك لأن هذه الصحافة ليست حرة، وهي



لا تنشر الخبر الا ضمن اضيق نطاق وبكلمات مبسطة الى درجة ان تغيب عن القارئ اهمية الموضوع. وإذا نشرت صحف رسمية او شبه رسمية شيئاً فهي تنشر جانباً واحداً، وبطريقة غير موضوعية او مهنية او متوازنة، وننتهي امام قارئين عربيين، واحد غافل وآخر مغفل او مستغفل.

وفي النهاية يدفع القارئان، والعرب كلهم، ثمن الخلافات الحدودية. غير اننا بدأنا بالخلاف العراقي – الكويتي، وننتهي به، فهذه السطور دفاع عن الكويت وشفقة بها أن يتعرض جيلها القادم او الذي بعده الى مثل الكارثة التي تعرض لها الجيل الحالي. ويكفي ان نذكّر هذه الاجيال بأن المطالب العراقية ستبقى، وان العراق تجرأ يوماً على ايران، من دون ان يكون في الخلاف بينهما نفط، وان الجرأة على الكويت – اذا اعطي السبب – ستكون اسهل كثيراً بصدام حسين او من دونه. ولا بد ان كل كويتي مخلص لوطنه يقدر هذا الوضع.

جهاد الخازن

علامة تعجب!

الدخل القومي... «الثالث»!

ازدادت مساحة بلدنا حوالي ١٢٠ كيلومترا مربعا بعد اضافة الشريط الجديد الذي اغتصبه النظام العراقي، وان كنا نعتقد بأن الحدود «الأصلية» تصل حتى منطقة «جبل سنام» في منتصف الطريق بين مركز صفوان الحدودي ومدينة البصرة، لكن «راعي النصيفة... سالم» حسب القول الكويتي المأثور!

من اجل ١٢٠ كيلومترا مربعا فقط، ماطل العراق كل تلك السنوات، تعاقبت حكومات وحكومات، ملكية واستعمارية وعسكرية وحزبية على العراق وسخنت الجبهة الكويتية العراقية عدة مرات، واوشكت على الاشتعال عدة مرات، واشتعلت . مرة واحدة . في ١٩٩٠/٨/٢، كل هذا من اجل اطماع عراقية زائلة تكسرت فوق راسه في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩١!!

عودة نصف ميناء «أم قصر» الى الكويت يعني ان علينا ان نكون اكثر حذرا واشد انتباها لهذه «العقرب العراقية».. فحصولنا على نصف الميناء سيجعل من فرص اطلالته على البحر تنخفض بمقدار... النصف! فان كان الميناء بأسره لم يكفه فجاءنا غازيا، فماذا سيفعل الآن؟!

النظام العراقي الحالي متخصص بالتدمير لا بالتعمير، واغلب الظن انه سيلجأ الى اسلوب التدمير الشامل لميناء «ام قصر» على غرار ما فعلته اسرائيل بمستوطنة «ياميت» في صحراء شبه جزيرة سيناء قبل انسحابها منها بأيام!! هذا ليس مهما، فسوف نعتبر عملية اعادة اعمار نصف الميناء التابع لنا من جملة اعادة اعمار البنية الاساسية للبلد! وسوف نرسل الفاتورة الى الأخ «عبد الرحمن الحوطي» لتحصيلها من جملة التعويضات المقدرة للعدوان الشامل. هذا ان باع شيئا من نفطه حتى نهاية عام ١٩٩٤!!

كيف سنتعامل مع نظام ما بعد صدام فيما يتعلق بالموانئ؟ هل سنجعلها لهم موانئ مفتوحة . كما فعلنا مع هذا النظام البائد خلال سنوات حربه مع ايران . ام لا؟ وهل ستكون هناك اتفاقيات ثنائية بيننا وبينهم تسمح لهم باستخدام منافذنا البحرية نظير رسوم تصل الى ربع دخلنا من النفط . على الاقل . كما كانت تفعل تركيا معهم نظير مرور خط انابيب النفط العراقي فوق اراضيها؟!! وهل سنحاول ان نجعل من هذه المنافذ «الدخل القومي الثالث» لنا بعد النفط والاستثمارات؟



بقلم: فؤاد الهاشم

«حالتنا حالة» مع العراق، ولا ادري لماذا لم تجعلنا الطبيعة جيرانا لامارة «لينخشتاين» او «موناكو» او «لوكسمبورغ» فهؤلاء بالفعل... جيران السعد والهنا، بدلا من هؤلاء المجانين في الناصرية!!



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت ترحب بقرار ترسيم الحدود مع العراق مخاوف من عدوان عراقى جديد بعد تطبيق القرار

الكويت ـ وكالات الانباء ـ رحب مجلس وزراء الكويت بقرار لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، والذى تضمن اعادة ٥٧٠ كيلو مترا كانت العراق قد استولت عليها من شمال الكويت فى العقود الماضية .

وابلغ ممثل الكويت فى اللجنة ، مجلس الوزراء الكويتى ان قرار اللجنة الدولية يمثل سندا قويا لحقوق الكويت المشروعة .

وقد تضمن قرار اللجنة اعادة ٦ ابار بترول فى حقل الرميلة للكويت الذى سبق للرئيس العراقى صدام حسين اتهام الكويت بسرقة البترول منه قبل الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ .

كما تضمن القرار اعادة الاجزاء الجنوبية من ميناء ام قصر للكويت . ويعد هذا الميناء المنفذ البحرى الوحيد للعراق منذ غرق ممر شط العرب عام ١٩٨٠ على اثر اندلاع الحرب بين ايران والعراق

وقد استندت لجنة الامم المتحدة فى قرارها على معاهدتى ١٩٣٢ ، ١٩٦٣ لرسم الحدود بين الكويت والعراق .

والمعروف ان العراق لم يعترف بعد بمعاهدة ١٩٦٣ والتى وافقت عليها جامعة الدول العربية .

وذكر مصدر دبلوماسى ان تنفيذ قرار اللجنة الدولية قد يستغرق اعواما على الرغم من ان القرار يلزم العراق بتنفيذ بنوده فى يوليو القادم .

وفى الوقت نفسه ذكرت وكالة الاسوشيتدبرس أن ردود الفعل داخل الكويت تباينت حول خط الحدود الجديد مع العراق . فقد اعرب بعض الكويتيين عن قلقهم ازاء امكانية ان يؤدى الوضع الجديد الى عدوان عراقى اخر على الكويت عندما تسمح الظروف بذلك ، غير ان غالبية الكويتيين يؤكدون ان اطماع العراق فى الكويت ستظل قائمة بصرف النظر عن قرار اعادة رسم الحدود بين البلدين .



الحياة وحدود الكويت

■ السيد رئيس التحرير

بعد قراءتي لما جاء في زاويتكم (عيون وآذان) في صحيفتكم بشأن ما توصلت اليه لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية من قرارات بشأن الحدود البرية الكويتية - العراقية، اود ايضاح التالي:

اولا: ان اللجنة لم تصل الى ما وصلت اليه من نتائج من خلال اجتماع او اجتماعين او مؤامرة. بل توصلت الى هذه القرارات بعد عمل ميداني واجتماعات على خمس دورات دامت قرابة السنة تقريباً. استعرضت خلالها اللجنة الخرائط والوثائق الحدودية لكل من البلدين وبحضور الجانبين الكويتي والعراقي مستخدمة بذلك طائرات المسح الخاصة وصور الاقمار الصناعية وما الى ذلك من التقنيات الحديثة وفق المقاييس الدولية المتعارف عليها في القوانين الدولية.

اضافة الى ذلك، كما سبق وان ذكرنا بأن تشكيل هذه اللجنة هو ليس الاول والفريد من نوعه لنطلق عليها مصطلح «المؤامرة»، فهناك لجان دولية مماثلة شكلتها المجموعة الدولية مثل:

- لجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا.
- لجنة الحدود بين النمسا وهنغاريا.
- لجنة الحدود بين هنغاريا ورومانيا.

وغيرها من اللجان التي لم تختلف تماما عن صيغة وهيكل لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية.

ثانيا: اؤكد لك ثانية ما ذكرته في ردي السابق ان الكويت لا تريد شبرا واحدا من ارض العراق او بئر اضافية من آبار العراق. ان الكويت لا تريد سوى حقوقها المشروعة على اراضيها وما اعلنته اللجنة من قرارات ما هي سوى تحديد للاراضي الشرعية لكل من العراق والكويت وفق القانون الدولي والوثائق التاريخية الدالة على ذلك. وليس كما صورتها بعض وسائل الاعلام بأنها كسب للكويت او غنيمة حرب.

ثالثا: النظام العراقي قام بغزو لدولة الكويت في الثاني من آب (اغسطس) العام ١٩٩٠، وراء ادعاءاته بانتهاك الكويت اراضيه واستغلالها آباره في الرميلة وما الى ذلك. وقام البعض يلومنا على فعلتنا «النكراء» هذه، وبعد الاحتلال والممارسات التي كان يقوم بها هذا النظام في الكويت المحتلة حينها كان البعض يردد «هذه حال الدنيا وانتم الكويتيون لستم افضل من غيركم، وانتم تتحملون مسؤولية ذلك». وعندما حررنا بلادنا بالاستعانة بالاخوة والاصدقاء قيل لنا «استعنتم بالامبريالية والقوى الاستعمارية»، وبعد ان بدأت الكويت بنشاطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سمعنا بمصطلح «عفا الله عما سلف». وعندما طالبنا الاخوة بمساعدتنا لاطلاق سراح اسرانا قالوا لنا «لا حول لنا ولا قوة»، والآن وبعد ان تحددت حدودنا التي كانت معلقة منذ خمسين عاما نسمع: «لا بد من ان كل كويتي مخلص لوطنه يعي حقيقة لا بد اعطاء العراق ما يريده لسد اطماعه وعدم التضييق عليه». في الوقت الذي وددنا فيه ان نسمع وبصراحة ان هذه القرارات هي دلالة بارزة على من كان يسرق الآخر ويعتدي على ارض الآخر، ولا بد من ردع المعتدي واقامة نظام اساسه الاحترام المتبادل بين الدول ولا سيما العربية.

ان الانطباع الذي خرجنا به من مواقف البعض هو صياغة جدلية جديدة حتى على نظريات وجدليات كل من سقراط وافلاطون وديكارت وابن رشد وابن خلدون والغزالي وجون بول سارتر وغيرهم. وعلينا ايجاد الفيلسوف الذي يستطيع صياغة هذه الجدلية الجديدة التي تعطي القوي الشرعية باشباع اطماعه على حساب الضعيف الذي اكثر ما تشبهه بسلطة الغاب. فاذا كانت الجزر التي هي عشر اراضي الكويت محط وسبب اطماع النظام العراقي فله الحق بها دون الاخذ بعين الاعتبار حتى اذا كانت الكويت نفسها محط اطماع العراق او سبب غزو مستقبلي على بقية الجزيرة العربية فلا مانع من ضمها وحتى بالقوة للعراق. وهنا لا يسعنا سوى القول انه لو كان نابوليون قد سمع بمثل هذه الجدلية لأجل فترة فتوحاته ولو سمع بها هتلر ايضا لأجل غزوه لفرنسا وبقية اوروبا، ولحسن الحظ لم يسمعا بها.

رابعاً: سأحاول ان اتجرد من كوني ممثلا لبلادي في لجنة ترسيم الحدود او سفيرا لها واتحدث معك كمواطن كويتي بشأن ما توصلت له اللجنة من قرارات بشأن الحدود.

عندما ذكرت بتضييق المنفذ البحري على العراق في ام قصر لم يتم التطرق



الى ميناء البكر العراقي الذي تحمل منه كبرى ناقلات النفط، وميناء ام قصر الذي، وفق تصريح لمصدر رسمي عراقي مقرب من الوفد العراقي المشارك في اللجنة عبر جريدة «الحياة» بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨ جاء قوله ان: «الجزء الممنوح من ميناء ام قصر جزء صغير في اقصى الجنوب».

كما انه بهذا الترسيم ايضاً خسرت الكويت خور الزبير لصالح العراق وهذا لم يتم التطرق له ايضا.

اما حقيقة المنفذ البحري للعراق (والذي هو فعلاً يملكه ويفي بحاجته/ ٤٠ كلم٢) هو اعطاء عشر اراضي الكويت وهو جزيرتا وربة وبوبيان واذا كان يقصد بالمنفذ البحري للعراق هذه الجزر فهنا نود القول بان معنى كلمة اطماع لا تتوقف عند اقليم او بقعة معينة من الاراضي فهذه الكلمة هي واسعة لدرجة انه لا يمكن تحديد هدف محدد لها ولم تكن الكويت سوى خطوة من خطوات عدة كان النظام العراقي يعتزم القيام بها.

السيد رئيس التحرير،

اما آن الاوان لنقول للمخطئ انت مخطئ؟ اما آن الأوان لنقف لحظة مع انفسنا نراجع خطايانا لنتجاوزها في بناء المستقبل؟ اما آن الأوان لنواجه مثل هذه الاطماع التوسعية التي تقف وراءها الدكتاتورية ولم تجلب لشعب العراق والشعوب العربية سوى الدمار والهلاك وهدر خيرات العراق؟ ونقول بدلاً منها منح النظام العراقي ما يريده لعدم اعطائه الفرصة لاستغلال ذلك لتحقيق اطماعه التوسعية.

فهل هذا هو الحل؟

بعد ما حدث ماذا تستطيع الكويت ان تمنح للنظام العراقي ولا زال لديها اسرى عرب مسلمون محتجزين؟ ماذا تستطيع الكويت تقديمه للنظام العراقي ولا زالت جروحها لم تلتئم من آثار هذا العدوان؟

ان الكويت والعراق لا يعيشان لوحدهما بل يعيشان وسط مجموعة دولية تتكون من ١٧٩ دولة (الى هذا الوقت) لها قوانينها وانظمتها التي يجب ان تحترم.

سفير دولة الكويت لدى الجمهورية الفرنسية
ممثل الكويت في لجنة الأمم المتحدة
لترسيم الحدود الكويتية – العراقية
طارق رزوقي

رئيس التحرير: «الحياة» ترحب دائماً بالدكتور رزوقي وجهده المشكور في توضيح ما اغلق من موضوع الحدود العراقية – الكويتية. ولها على تعليقه تعليق:

١ – يشير السفير الى «البعض» الذي لم يدن احتلال الكويت وممارسات سلطة الاحتلال، ثم انتقد استعانة الكويت بالاخوة والاصدقاء للتحرير. ونحن ندين هؤلاء مع السفير. وربما كنا دناهم قبله، فعندما كانت «الحياة» تقف وحيدة ضد تجاوزات النظام العراقي قبل آب (اغسطس) ١٩٩٠ وتتلقى التهديدات، كانت الكويت وغيرها بين حلفائه. وسمعنا رسمياً يومها اننا «لا نفهم سياسة»، وان صدام حسين خارج من حرب وتحت ضغط ويجب ان نساعده. و«الحياة» ربما كانت وحيدة في انتهاج السياسة نفسها قبل الاحتلال وبعده وحتى اليوم. وهي دعت الى تحرير الكويت كاملة ومن دون شرط، وعودة الشرعية، وتصر على ان هذا هو الموقف الاخلاقي والقانوني والوطني الممكن الوحيد.

٢ – الاسطر الاخيرة في النقطة الثالثة من رسالة السفير غريبة حتى لا نقول اكثر، فهي تؤيد فتوحات نابوليون وهتلر التي اسفرت عن دمار هائل وخسارة الرجلين، وانتهاء احدهما سجيناً والآخر منتحراً. ولعله قصد شيئا اخر.

٣ – ندين مع السفير كل من طالب باعطاء العراق جزرا او ارضا ليست له لسد اطماعه، فمثل هذا التصرف لا ينفع الا في زيادة الاطماع وتشجيع المعتدي. ونزيد ان السيادة الوطنية لا يمكن تجزيؤها.

٤ – ما كتب رئيس التحرير من قبل واخيراً عن موضوع الحدود سببه امر واحد هو خشيته ان تتعرض الكويت في المستقبل لأذى جديد بسبب هذه الحدود. غير ان رئيس التحرير لم يدع، ولن يدعو، الكويت الى التنازل عن شبر من حقها، والسفير لا يقول ذلك.



صباح الخير ياوطني

ترسيم الحدود يمنع الحروب

قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق هي اولاً وقبل كل شيء قضية مبدأ، ولأن المبادىء لا تخص شعباً بذاته او دولة بعينها. فإن هذه القضية تمس الدول والشعوب جميعها، في منطقة الخليج وخارجها.

وقد قلنا في وقت سابق أن البعض سوف ينتهز توصل اللجنة الدولية المناط بها ترسيم الحدود بين العراق والكويت، الى قرار واضح، ليصب المياه في طاحونة النظام العراقي، وتحت شعارات متباينة، من بينها «الوطنية» ومن بينها «الرؤية الاستراتيجية» كما من بينها «الشفقة» على الكويت (!).

ولن ندخل هنا في سجال مع هذه الأطراف المتباينة التي تختلف في المسار، ولكنها تحقق نفس الهدف. ولكننا سنعود الى البديهيات ونطرح السؤال الذي يؤرق الكثيرين: إذا كانت هناك مشكلة حدود بين دولة واخرى، كيف يمكن أن يتوصل الطرفان الى حل لها؟

صدام حسين حاول الاجابة على هذا السؤال ثلاث مرات، وفي خلال عشر سنوات، في المرة الأولى اختلف مع الجارة المسلمة ايران على عربستان وشط العرب، وخاض حرباً ظالمة وباغية دامت ثماني سنوات، دفع خلالها العراق من دماء شعبه وموارد رزقه وثروته ما لا يمكن تعويضه لا بأرض ولا بشط للمياه.

وفي عام ١٩٨٣، حاول النظام العراقي الاجابة مرة ثانية على السؤال فعقد اتفاقية أمنية وحدودية مع تركيا تنازل فيها عن ١٥ كيلومتراً على طول حدوده مع تركيا وتخلى عن قرى مأهولة ومزارع ومخافر، ليتفرغ لمتابعة تحرير عربستان وشط العرب (!).

وفي اغسطس (آب) الأسود من عام ١٩٩٠، حاول النظام العراقي الاجابة للمرة الثالثة على هذا السؤال فاجتاح الكويت واستباح اهلها واعلنها محافظة عراقية. وبعد سبعة اشهر كان العراق يدفع من دماء شعبه وموارد رزقه وثروته جزءاً من الثمن الباهظ لهذه الاجابة المجنونة.

الكويت، بالمقابل، كما اثبتت الوقائع التي يعرفها الجميع، لم تترك باباً او نافذة لدى النظام العراقي اولاً ثم لدى الأشقاء والأصدقاء إلا وطرقتها بحثاً عن حل واقعي وعادل يحفظ حقوق الطرفين، استناداً الى اتفاقات تم توقيعها والموافقة عليها من قبل حكام العراق، بداية من ١٩٢٣ وحتى ١٩٦٢، وحتى عشية الاجتياح الغادر والأسود لم تبخل القيادة في الكويت في توفير أي جهد واستخدام اية وسيلة والقبول باية وساطة من اجل الوصول الى حل عادل يوفر على الجميع مشقات الخلاف ومهاوي المغامرات، ولكن النظام العراقي، كما تبيّن فيما بعد، كان يريد أن تبقى قضية ترسيم الحدود معلقة ليس لابتزاز الكويت وحدها وانما دول الخليج جميعها. وبعد عملية تحرير الكويت، وقد شارك فيها الأشقاء والأصدقاء في إطار الأمم المتحدة وتكريس الشرعية الدولية، عاد السؤال ملحاً: كيف يمكن انتزاع الغام الخلاف على الحدود؟ وجاءت الاجابة من الشرعية الدولية نفسها وبموافقة العراق، في قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية تشارك فيها الكويت والعراق، وتقوم بترسيم الحدود استناداً الى اتفاقات تاريخية موقعة ومحددة بالتفصيل لحقوق الطرفين، وتستخدم ارقى وسائل التكنولوجيا في رسم وتحديد المواقع التي سبق للفريقين معاً ان وقعا عليها، وهكذا فإن مهمة اللجنة لم تكن اختراع حدود جديدة، بل تثبيت حقوق موجودة وثابتة وتضمنها المعاهدات الدولية، واعادتها الى اصحابها الشرعيين في الكويت كما في العراق.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من هنا تبدو قضية ترسيم الحدود [illegible] الكويت وحدها، فهي تكرس قاعدة سبق للمجتمع الدولي ان وضع سوابق لها واعتمدها كحل سلمي يتجنب النزاع المسلح واستخدام القوة او التهديد باستخدامها، واكثر ما يثير العجب هو ان بعض «المشفقين» على الكويت يزعمون ان قرار اللجنة الدولية هو وصفة لحروب مقبلة، كما ان بعض «الوطنيين» في صفوف المعارضة العراقية يعتبرونه لغماً متفجراً، كما ان «استراتيجيين» آخرين يلوحون بحرب مقبلة بعد تغير موازين القوى، وليس لنا سوى ان نذكر هؤلاء جميعاً بأن نظام العراق عندما وقع اتفاق الجزائر مع ايران في عام ١٩٧٥، كان في ذروة مجده ولكن هذا النظام نفسه هو من مسح توقيعه بسبب مراهقته وعماه السياسي، ولم يمنع ذلك نظام بغداد من شن حرب شعواء، ولم يمنعه بعد ذلك من تنازل آخر!! ومثل هذا النظام لن يحتاج الى مبرر كي يعتدي على الآخرين فهو يبيت الاعتداء حتى اليوم حسب تصريحاته لا حسب تحليلاتنا. ونأمل ان نظاماً من هذا النوع المغامر لن يحكم العراق بعد نهاية صدام حسين... وهي قريبة. إن قرار اللجنة الدولية بترسيم الحدود نهائياً بين الكويت والعراق ليس انتصاراً للكويت إلا بمقدار ما هو انتصار لتكريس مرجعية وشرعية دولية، تعمل على حل منازعات الحدود بالطرق السلمية والقانونية، بعيداً عن ويلات الحروب واهوالها، وهو بالتالي انتصار لمبدأ نتمنى تعميمه على باقي المنازعات بحيث ينتصر الحق والعدل والقانون على الغطرسة واوهام القوة. ان ترسيم الحدود يمنع الحروب وليس العكس.

محمد الرميحي



الكويت تنتقد "الحملة الاعلامية" على ترسيم حدودها

□ الكويت – من حمد الجاسر:

■ انتقد سفير الكويت لدى فرنسا، مندوبها في لجنة ترسيم الحدود الكويتية – العراقية الدكتور طارق رزوقي «الحملة الاعلامية» التي واكبت قرار اللجنة بتعديل الحدود، وأكد ان بلاده «تريد حقوقها المشروعة في اراضيها ولا تريد شبراً واحداً من ارض العراق او بئر نفط اضافية من آباره».

واعتبر ان قرار اللجنة التي شكلت بموجب قرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧ «ما هو إلا تحديد للأراضي الشرعية لكل من العراق والكويت». وقال في حديث بثه تلفزيون الكويت مساء اول من امس ان «الحملة الصحافية ساهمت في إثارة الشعور ضد اللجنة فطلب احد الخبراء المشاركين فيها الاستقالة». واشار الى الخريطة الملحقة بالقرار ٦٨٧ ورد على المطالبة باعطاء العراق منفذاً بحرياً قائلاً انه يملك ٤٠ كيلومتراً مربعاً على ساحل الفاو وميناء ام قصر وميناء البكر.

واشاد بالقرار ٦٨٧ الذي اعطى الكويت «ضماناً رسمياً» لحدودها.

الى ذلك اطلع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح اول من امس سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، المعتمدين لدى الكويت وسفراء دول اعلان دمشق على النتائج التي توصلت اليها لجنة ترسيم الحدود.

وكانت شخصيات عراقية معارضة اعتبرت تعديل الحدود كما ورد في قرار اللجنة «مساً بسيادة العراق»، وحذرت من انه «قد يمهد لصراعات جديدة» بين البلدين.



ترحيب وزير العدل الكويتي بقرار الأمم المتحدة الخاص بترسيم الحدود

صرح غازى عبيد السمار ، وزير العدل والشئون القانونية الكويتي امس ، بان بلاده حاولت منذ عشرات السنين حل مسالة حدودها وتسويتها مع العراق ، من منظور ومتطلبات الجوار والاخوة والإسلام . وكان العراق يرفض كل الجهود والمبادرات وقال السمار ان اخر مبادرة كويتية ، كانت في ١٨ يوليو ١٩٩٠ . وكانت الكويت قد اقترحت في رسالة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى امين عام الجامعة العربية ، الاحتكام للامة العربية ، في اختيار لجنة عربية ، تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود ، على اسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق . وكان رد العراق هو الرفض والغزو ، وما تبعه من تدمير ونهب وهدر للامكانات والثروات الكويتية والعربية ، وانتهاك لحقوق الانسان . واعرب السمار عن سعادته لما توصلت اليه اللجنة الدولية ، لترسيم الحدود بين الكويت والعراق . كما أعرب عن سعادته لما بذلته هذه اللجنة من جهود ، لإحقاق الحق ، ونصرة القانون ، والشرعية الدولية . وقال السمار ان اللجنة الدولية ابرزت الصورة القانونية للحدود البرية الكويتية - العراقية . كانت اللجنة الدولية قد اعتمدت في اتخاذ قراراتها على وثائق ومذكرات متبادلة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ ، ومحاضر اجتماعات رسمية عام ١٩٦٣ ، كانت مودعة لدى الامم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، وتثبت حدود البلدين . كما درست اللجنة وثائق وخرائط قديمة معتمدة دوليا . وقامت اللجنة بدراسات قانونية وميدانية فنية . واضاف السمار ان قيام اللجنة الدولية بترسيم الحدود بين الدولتين المتنازعتين ، ليست السابقة الأولى .



وزير العدل الكويتي :

اللجنة الدولية لترسيم الحدود كشفت اعتداءات بغداد على الأراضي الكويتية

اشاد المستشار غازى عبيد السمار وزير العدل والشئون القانونية الكويتى بالقرارات التى توصلت اليها اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

وذكر السمار فى تصريح له ان هذه اللجنة الدولية المحايدة بذلت جهودا كبيرة لنصرة القانون والشرعية الدولية وتأييد حقوق الكويت وشعبها التى كان العراق قد سلبها بعدوانه على السيادة الكويتية .

واشار الى ان اللجنة الدولية المحايدة التى شارك فى عضويتها كل من الكويت والعراق ابرزت الصورة الحقيقية والقانونية وبشكل نهائى للحدود البرية الكويتية العراقية بعد دراسة وتحليل كل الجوانب القانونية والفنية لهذه المسالة التى استمرت حوالى عام .

وقال السمار ان اللجنة اعتمدت فى اتخاذ قرارتها على الوثائق والمذكرات المتبادلة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ ومحاضر الاجتماعات الرسمية بين البلدين فى عام ١٩٦٣ والمودعة لدى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وتثبت الحدود بين الكويت والعراق . واشار الى دراسة اللجنة وثائق وخرائط قديمة ومعتمدة دوليا وإجرائها دراسات قانونية وميدانية فنية وبوسائل متطورة من جانب خبراء دوليين محايدين .

وأكد ان هذه ليست السابقة الاولى التى تقوم فيها لجنة مخولة من الامم المتحدة بترسيم الحدود بين بلدين متنازعين مشيرا الى وجود العديد من السوابق الدولية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وقال ان كل قرارات هذه اللجان ملزمة للاطراف المعنية والمجتمع الدولى حتى لو لم يوافق احد الاطراف المتنازعة .

وذكر وزير العدل والشئون القانونية الكويتى ان الكويت ترفض المزاعم السابقة واللاحقة بانها احتلت او عدلت او كسبت سيادة على اراض عراقية او ان لها مطامع فى ثروات حقيقية .

واضاف قائلا ان الكويت المتمسكة بحقوقها القانونية والشرعية تعرضت لاعتداء على سيادة اراضيها وسرقة بترولها عبر السنين الماضية من آبارها البترولية فى حقل الرتقة وفق ما اظهرته اللجنة الدولية للعالم اجمع .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

رسم الحدود بين العراق والكويت ومخاطر تلغيم الموقف بين الدولتين

من المبادى التى استقرت عليها الدراسات السياسية واصبحت تمثل احدى البديهيات القديمة ان مشاكل الحدود فى افريقيا وآسيا بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة تمثل موروثا استعماريا جاء نتيجة حرص الدول الاستعمارية على زرع او الابقاء على عوامل الصراع بين الدول المستقلة لكى تحتفظ لنفسها بموطىء قدم يجعل لها اليد العليا فى تسيير امور الدول الجديدة فى مرحلة مابعد الاستقلال واذا كانت الساحة تموج بالعديد من النزاعات الحدودية فإن ازمة وحرب الخليج الثانية مثلت فى احد جوانبها نموذجا للخلافات الحدودية بين العراق والكويت والتى افرزت تداعياتها ماتشهده المنطقة حاليا بما يمثل خصما من مختلف جوانب القوة العربية .

ومع انتهاء حرب الخليج بتحرير الكويت والاتجاه الى تسوية المشاكل المعلقة بين الدولتين تم الاتفاق على انشاء لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة لوضع الخريطة النهائية للحدود بين البلدين ، الا انه مع اعلان ماتوصلت اليه اللجنة من قرارات بشان ترسيم الحدود بدا ان هذه القرارات تتجه نحو تكريس الخلاف بين العراق والكويت بما يشكل لغما يمكن ان ينفجر فى اى وقت . فقد قررت اللجنة ضم جزء من ميناء ام قصر العراقى الاستراتيجى إلى الكويت ، فضلا عن ضم عدد من آبار البترول التابعة لحقل الرميلة العراقى إلى الكويت ايضا ، وكذلك تحريك خط الحدود مسافة ستمائة متر على طول مائتى كيلومتر لصالح الكويت . وتتضح خطورة هذه القرارات فى ضوء ادراك ان ميناء ام قصر يعتبر الميناء البحرى العراقى الوحيد الذى يعمل حاليا نظرا لتوقف ميناء البصرة عن العمل منذ نهاية الحرب العراقية الايرانية فى ١٩٨٨ بسبب اعاقة السفن المحطمة لعملية تشغيله ، وهو مايمثل نوعا من التضييق البحرى على العراق ، الى جانب تجريده من آبار كان يستغلها .

ومع الاقرار بان تسويات مابعد الحرب تعبر عن حقائق القوة على ارض الواقع ، إلا اننا يجب ان نقر ايضا بان قرارات اللجنة ليست تعبيرا عن موازين القوة بين العراق والكويت بقدر ماهى تعبير عن موازين القوة بين العراق واطراف اخرى تساند الكويت . وإذا كان العراق قد خرج من عجلة التاريخ لنحو ربع قرن بسبب التدمير الذى لحقه خلال الحرب ، فإن ذلك لن يستمر الى الابد . ويجب ان نضع فى اذهاننا ان عودة العراق لاستخدام القوة لتاكيد مايدعيه من حقوق له فى الكويت بعد محاولة عبدالكريم قاسم فى ١٩٦١ استغرقت ٢٩ سنة حين راح صدام يعيد المحاولة فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ . وبالتالى فإنه من غير المستبعد ان ياتى نظام عراقى قادم بعد استعادة العراق لعافيته ليعيد التاكيد مرة ثالثة على مطالب العراق تجاه الكويت ، وقد يكتسب مثل هذا التحرك نوعا من الشرعية باعتبار ان التعديلات التى اقرتها لجنة الحدود فرضت قسرا على العراق مستغلة ظروف ضعفه .

واذا كانت وجهة النظر الكويتية كما عبر عنها السفير الكويتى فى فرنسا (الحياة ٢٣ ابريل الحالى) تتمثل فى ان القرارات جاءت بعد عمل ميدانى واجتماعات على خمس دورات دامت قرابة السنة بحضور الجانبين العراقى والكويتى ، فإن الرفض العراقى لها ، وهو مايشير إليه عدم حضور الجانب العراقى التصويت ، يشكك من ناحية فى امكانية التزامه بها ، ويوجد اساسا للنزاع فى المستقبل غير البعيد سواء فى ظل وجود صدام حسين او غيره ، فقرارات اللجنة لاتحظى برفض عراقى رسمى فقط ، وإنما قوبلت برفض من حركات المعارضة العراقية التى تعمل على اسقاط صدام حسين ايضا ويؤكد ذلك ان الخلاف على الحدود سوف يظل خلافا بين الكويت واى نظام عراقى بغض النظر عن طبيعة الشخص الذى يراس هذا النظام فقد اصدر المجلس العراقى الحر بيانا اعتبر فيه ان قرار اللجنة يمس السيادة الوطنية العراقية ، واعتبره يشكل لغما متفجرا باستمرار لغير مصلحة الشعبين .. الكويتى والعراقى وهو نفس التوجه الذى اكدت عليه ايضا حركات المعارضة العراقية الاسلامية .

وإذا كانت بعض الآراء الكويتية تذهب الى ان النظام العراقى «مغامر» بطبعه يبيت الاعتداء ولايحتاج الى مبرر كى يعتدى على الآخرين (محمد الرميحى - صوت الكويت - ٢٣ ابريل) فإن قرارات اللجنة توفر دعما لطابع المغامرة لدى النظام العراقى وتعطيه المبرر الكافى للاعتداء على الكويت ، او على الاقل لمناوشات حدودية معها فى هذه المرحلة . وخاصة ان هذه القرارات قد تساعد النظام العراقى بزعامة صدام حسين - كما ذكر بيان المعارضة - على كسب تعاطف قوى داخل الجيش والشعب العراقى بدعوى الدفاع عن السيادة .

وفى اول رد فعل رسمى على هذه القرارات اعلن مجلس الوزراء الكويتى ترحيبه بقرارات لجنة ترسيم الحدود معتبرا انها «تمثل انجازا تاريخيا مهما على المستويين المحلى والدولى» رغم ماقد تحمله هذه القرارات - كما اشرنا - من عدم استقرار للاوضاع على الجبهة العراقية الكويتية . وقد كان المقصور ان تسعى الكويت الى التاكيد على ان الحل هو تثبيت الحدود التى كانت قائمة قبل ٢ اغسطس حتى لاتعطى ذريعة لاى نظام عراقى لاثارة الخلافات الحدودية من جديد ، وإذا كنا لن نذهب الى ماقال به البعض من ان القرارات تمثل مؤامرة على الكويت ، فإن اقل مايمكن ان توصف به هذه القرارات انها محاولة من الدول الكبرى ذات المصلحة فى المنطقة - وعلى راسها الولايات المتحدة وبريطانيا - لاستمرار جوانب النزاع بين العراق والكويت ، لاستغلال هذا النزاع وفق مصلحتهما ولاينفى تبعية لجنة ترسيم الحدود للامم المتحدة هذا الطرح ، فى ضوء المعطيات الدولية الحالية والتى تجعل للغرب بزعامة الولايات المتحدة القدرة على استخدام المنظمة الدولية فى ادارة بعض الازمات وفقا لتوجهاتها . وقد يتم خلال اجتماعات اللجنة لترسيم الحدود البحرية التى يبلغ طولها ٤٠ كيلو مترا فى يوليو القادم زيادة الخلافات بين العراق والكويت .. وليتاكد بذلك استمرار الدول الكبرى فى ممارسة نفس السياسة الاستعمارية القديمة ، فى الوقت الذى يعزف فيه العرب عن الاستفادة من دروس التاريخ !

مصطفى عبدالرازق



المصدر : المجالس

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة المجالس

ترسيم الحدود .. حدث تاريخي

اللجنة الدولية المشكلة من قبل مجلس الامن لترسيم الحدود بين الكويت والعراق قالت كلمتها واعادت الحق الى نصابه وبينت بوضوح مدى الادعاءات الكاذبة والاضاليل التي تستر وراءها النظام العراقي الغاشم، ورفع الشعارات التي دغدغت احلام الطامعين وكشفت زيف المواقف النكرة والوجوه البشعة التي كان يطل بها علينا بعض العرب طيلة السنوات الماضية..

واللجنة الدولية التي قالت كلمتها كرست الشرعية الدولية. واغلقت الى الابد ملف الحجج الواهية التي استخدمت طويلا من اجل الابتزاز ومعاملة الكويت كانها دولة ضعيفة فمارست عليها مختلف انواع الضغوط..

وكلمة اللجنة الدولية تعتبر حدثا تاريخيا بالغ الاهمية، وتكمن هذه الاهمية في ان ما اثاره العراق من مطالب واهية قد سدت منافذها والى الابد، خصوصا وان الادعاءات التاريخية التي طالما قام النظام العراقي بتوظيفها في خدمة اطماعه التوسعية قد دفنت تماما ولم يعد في يد هذا النظام اية ورقة يلعبها في الحاضر وفي المستقبل.. واكذوبة هذا النظام بلغت ذروتها عندما اوهم شعبه وبعض الحاقدين من العرب بان الكويت تسرق نفطه، وهي اكذوبة ازدهر العمل بها قبل الغزو وخلاله.. ولقد اثبتت اللجنة، وهي معتمدة على الوثائق والخرائط التاريخية ان العراق هو الذي كان يسرق النفط الكويتي.. فالاعلان عن حق الكويت في عشرة آبار نفطية كان يستغلها النظام العراقي هو الدليل الدافع على ان الكويت لم تكن يوما هي التي تسرق وانما كانت دائما هي التي تُسرق من قبل جارها وشقيقها في العروبة والاسلام... فلقد امعن هذا الجار في صلفه، وتمدد على الارض، فسلب خيرات كويتية ولم يكتف بذلك، وعمد الى استعمال قوته واستغلال حقد بعض العرب وحسدهم بان وجه اكبر طعنة للأخ والشقيق باحتلال دولته بكل مقوماتها وتشريد اهلها وسرقة ونهب كل خيراتها..

ان سرقة العراق لعشرة آبار نفطية طيلة سنوات طويلة، وتمدده على رقعة من الارض تصل مساحتها الى حوالي ١٨٠ كيلو متراً مربعا، امر بالغ الاهمية واعلان اللجنة الدولية رسميا عن هذه السرقة الغى كل الادعاءات العراقية التي طبلت لها اجهزة اعلام الحقد والحسد، ومواقف وتصريحات اولئك الذين ساروا في ركاب هذا النظام العميل من قيادات وشعوب..



المصدر : المجالس

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان اللجنة الدولية التي بات من المتوقع ان تستكمل مهمتها في الشهور القليلة المقبلة بالاعلان عن ترسيم الحدود البحرية تكون قد وجهت اكبر صفعة الى وجه ادعياء الحقوق التاريخية، وفي وجه اللصوص والكذبة وادعياء العروبة ومساعدة الفقراء.... ونحن نعتقد سلفا انه مثلما اعادت هذه اللجنة للكويت حقوقها في الحدود البرية، فان نفس الحقوق المهضومة بحرا هي عائدة لا ريب في ذلك..

بقي ان نقول: بان مماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود، وادعاءاته المتتالية بان حدود الكويت تصل الى بغداد في كل مقالة او حديث او لقاء انما كانت ادعاءات يقصد بها المماطلة والتسويف والخداع الى ان انكشف على حقيقته بفعلته الشنيعة التي لا يمكن ان ينساها احد..

بقي ان نقول، بان اللجنة الدولية وطدت بقرارها اسس الشرعية الدولية واعطت الحق لاصحابه ووجهت صفعة قوية ليس للنظام العراقي فحسب، وانما لكل من تسول له نفسه مهما بلغ من القوة ان يعتدي على الاضعف ويحتل اراضيه تنفيذا لاطماع توسعية واحقاد لن تمحوها الايام والسنون.

(المجالس)



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلام ناشد

ميناء أم قصر... لنا

جاء بيان المعارضة العراقية حول موضوع ترسيم الحدود مع دولة الكويت ليؤكد حقيقة كشفتها الازمة، وتتمثل في اختلافهم مع نظام الحكم في كل شيء... واتفاقهم معه على الجشع.

فالحدود مع الكويت لم تكن موضوعاً يعني العراقيين في قليل ولا كثير قبل اكتشاف النفط في تلك الصحراء المقفرة التي كان أهل الانهار في العراق يعجبون كيف يعيش فيها اهلها.

وامام الجشع لا اهمية لاتفاقية ثنائية من اي نوع، ولا قيمة عندنا لتوقيع هذا النظام او غيره على ورق لا قيمة له، وتبقى القيمة فقط للقرارات الدولية التي تدعمها القوة العسكرية.

واذا كانت هذه القوة قد جاءت بسبب وجود النفط فهو ذات السبب الذي حرك الجشع العراقي وغيره، واذا مضت سنة الله في ارضه ونضب النفط فلن يبقى ما يجذب أهل الجشع نحو ارضنا.

ان اتفاقية ١٩٣٢ التي استندت اليها لجنة الامم المتحدة تحدد خط الحدود الذي تدخل بموجبه منطقة (ام قصر) بأكملها في الاراضي الكويتية، وهو حد يبعد عن وضع ١٩٩٠/٨/١ بمسافة ١٢٠٠ متر كانت الكويت قد خسرتها تحت سياسة الامر الواقع، وجاء قرار اللجنة بمناصفة هذه المسافة وابقاء كامل ميناء ام قصر للعراق..

وهو تقصير في تنفيذ اتفاقية ١٩٣٢ وطبقوا علينا مبدأ (راعي النصيفة سالم) باعتبار حاجة العراق لميناء ام قصر الذي شيد على ارض كويتية، فترك الميناء لهم، بالمناصفة لمسافة ١٢٠٠ متر فعادت لنا ٦٠٠ متر وتركت لهم ٦٠٠ متر هي منطقة الميناء.

ان بيان المعارضة يؤكد على استحالة - والى الابد - التفاهم مع هذا الشعب، ويحضرني هنا حال الاميركيين تجاه المانيا، اذكر ان رجلا مسنا في اميركا شارك في الحرب العالمية الثانية، كان اذا شاهد فيلما عن الحرب - هذه الايام - وفيه لقطة للنازيين اعترته حدة واشمئزاز رغم مرور نصف قرن على تلك الحرب.

ولاتزال الصين تنظر الى اليابان في ضوء افعال اليابانيين اثناء الحرب العالمية، وتطالب الصين بذكر جرائم اليابانيين في مناهجهم الدراسية في اليابان حتى يعرف الناشئة فظائع من سبقهم وما سببته من الشقاء لبقية الشعوب.

هذا بعد مرور نصف قرن من الزمان، بينما يطالبنا البعض بالنسيان بعد سنوات قلائل، ان الاميركان لم ينسوا، علما بأن المانيا لم تغزو اميركا... في حين عاشت الكويت ما عاشت..

وظلم ذوي القربى اشد مضاضة
على المرء من وقع الحسام المهند

لقد تغيرت كويت ما بعد التحرير عن ما قبله، وجدت على الارض حقائق، وعلى العراقي ان يدرك انه (كل آفة عليها من الله آفة).. فمصيرهم معلق بمياه تأتيهم من بلاد بعيدة، في تركيا، وشريان حياتهم معلق بيد غيرهم. اننا في الكويت نسأل المعارضة العراقية (الشجاعة) اين كانت عندما انتفض الكويتيون على الطاغية ورفضوا كل بطشه، واسقطوا طائرة له وفتكوا بضباطه... بينما هم في عواصم اوروبا يتخفون وراء زوجاتهم. الاجدر بهذه المعارضة ان تشكر الكويت لتنازلها عن ام قصر وفق قرار اللجنة، وابقاء ميناء العميق للعراقيين لعل وعسى ان يذكروا المعروف... وهو ميناء مقام على ارض كويتية حسب اتفاقية وقعت عام ١٩٣٢، قبل ان يعرف العراقيون ان تحت الكويت .. نفطاً.

فيصل الزامل



التقى المجلس العراقي الحر وبحث معه الضجة التي افتعلتها بغداد حول ترسيم الحدود

الريس: نرفض مبدأ «حق لا نعطي وحقنا نريده»

لندن - «صوت الكويت»: عقد في لندن اول من امس اجتماع بين سفير الكويت في بريطانيا عميد السلك الدبلوماسي غازي الريس مع رئيس المجلس العراقي سعد صالح جبر، تركز على بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى راسها قضية ترسيم الحدود الكويتية - العراقية وما أثير حولها من ضجة مفتعلة.

واوضح السفير الريس خلال الاجتماع أن النظام العراقي يحاول استغلال هذه المسألة لأهداف خاصة به مؤكداً على اهمية التيقظ لاحباطها. وقال السفير الريس ان صدام حسين يسعى الى شق المعارضة العراقية باظهاره ان الكويت تستغل موضوع الحدود لتحقيق مكاسب اقليمية على حساب العراق، واكد ان النظام العراقي لا يهدف من هذه الطروحات سوى تقوية وضعه في الداخل لضمان استمراره في السلطة التي تهتز تحت رجليه.

واضاف السفير ان اللجنة المخولة ترسيم الحدود هي لجنة دولية شكلت بقرار من مجلس الأمن الدولي ولا تتقيد برأي اي جهة من الجهتين المعنيتين بالقضية بل انها تعتمد في اتخاذ قراراتها النهائية على الخرائط والاتفاقات الموجودة في حوزتها.

واشار الى ان المندوبين الكويتي والعراقي يقومان بتقديم ما لديهما من مستندات لمساعدة اللجنة على وضع تقريرها ولا يتدخلان في صلب عملها.

وقال ان القرار الذي تتخذه اللجنة في النهاية هو ملزم للجانبين وغير خاضع لأي اعتبارات خارجية.

واكد السفير الريس ان المجتمع الدولي يبدي اهتماماً بهذه القضية انطلاقاً من أن الخلاف الذي حصل كاد ان يدفع العالم الى حافة الهاوية، وهو عندما يتخذ قراره فانما يفعل ذلك لتجنب الوقوع في ازمة مماثلة في المستقبل، ودون أن ياخذ في الأعتبار مصلحة جهة معينة على حساب جهة اخرى.

واشار السفير الريس الى ان ما ذكرته بعض وسائل الاعلام في هذا الصدد كان بقصد اثارة مشاعر الناس، داعياً المعارضة العراقية الى عدم الاندفاع الى تسجيل مواقف تكون مبنية على اسس خاطئة، لأن هذا ما يريده النظام العراقي الذي لم يرق له الحوار القائم حالياً بين اطراف المعارضة ودول مجلس التعاون. ووجه الريس نداء الى المعارضة العراقية دعا فيه الى تفويت الفرصة على النظام العراقي لمنعه من استغلال هذه القضية بالادعاءات الكاذبة التي يطلقها من حين الى اخر، وقال ان الكويت التي عملت دائماً على تطوير علاقاتها مع الشعب العراقي لن تتوانى عن ذلك على رغم الكارثة التي حلت بها، ومتى ما جاء نظام جديد متعاون مع المنطقة، فان دولها ستشهد علاقات مميزة تستند على اساس حسن الجوار واحترام سيادة كل دولة على اراضيها.

وطلب السفير من اعضاء المعارضة العراقية رفض ما سماه المبدأ غير المنطقي الذي يقول: «حق لا نعطي وحقنا نريده»، وقال ان الذي يطالب بحقه يجب ان يقبل بحقوق الآخرين.

واوضح الريس انه لن يكون هناك اي حرمان للعراق من موانئه الخليجية كما صورت ذلك بعض الصحف بل ان الموانئ العراقية ستبقى عراقية بطول ٤٠ كيلومتراً من ميناء «الفاو» الى ميناء «البكر العميق» الى ميناء «ام قصر» بالاضافة الى ميناء «البصرة»، وقال ان ما سيزول هو التجاوزات على الحدود بين البلدين متى ما وجدت.

واكد ايضاً أن اللجنة قررت في هذا السياق ان يكون «خور الزبير» عراقياً بالكامل، بعد ان كان مشتركاً لفترة طويلة، مشيراً الى ان الكويت لم ترفض ذلك. وختم قائلاً ان الكويت لن تقوم بالاستيلاء على ابار نفط عراقية في حقل «الرميلة» نتيجة لهذا الترسيم كما يعتقد البعض لكنها ستستعيد اراضي كويتية في حقل «الرتقة» قام النظام لعراقي بالزحف اليها ايام الحرب العراقية - الايرانية ثم اثناء الاحتلال وحفر الآبار فيها لوضع الكويت امام الأمر الواقع.

المعارضة العراقية تطالب مجلس الأمن بعدم اقرار الحدود الجديدة بين العراق والكويت

كتب ـ عبدالنبى عبدالستار :

دعا التجمع القومى الديمقراطى العراقى المعارض مجلس الامن الدولى الى عدم الاخذ بقرار اللجنة الدولية المكلفة برسم الحدود بين العراق والكويت ، لادخالها تعديلات جوهرية فى المناطق البرية بادخال اراض وابار نفطية الى الجانب الكويتى .

واشار التجمع فى بيان اصدره امس الى ان تعرض الشعب العراقى لمؤامرة كبرى دبرتها اطراف عديدة .

واوضح البيان ان نظام صدام حسين مدان شعبيا ولا يمثل ارادة الشعب العراقى ، لتخاذله امام القوى الاجنبية المنتهكة لسيادة العراق .

ووصف البيان تعديل الحدود العراقية ـ الكويتية بانه «اسفين مغروس» لبث مزيد من الشقاق بين الدول العربية .

وطالب التجمع القومى الديمقراطى العراقى المعارض ، باقامة علاقات اخوية قوية مع شعب العراق ، والارتقاء الى مستوى المصالح القومية

طارق عزيز يحض العرب على كسر الحظر ويعلن رفض العراق خط الحدود مع الكويت

حمل على واشنطن واستبعد تحسن العلاقات بين بغداد ودمشق



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢

■ بغداد، القاهرة، نيويورك، لوس انجليس - «الحياة»، ا ف ب، رويتر - اعتبر نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز ان «التزام الدول العربية الحظر الاقتصادي الجائر المفروض على العراق لم يعد له ما يبرره»، في دعوة الى كسر الحظر. واتهم واشنطن بالسعي الى «فرض هيمنة سياسية وعسكرية» على العراق.

وافادت وكالة الانباء العراقية ان طارق عزيز رفض خلال اجتماع في بغداد للامانة العامة لـ «مؤتمر القوى الشعبية العربية» اول من امس الخط الجديد للحدود الكويتية - العراقية البرية واصفاً قرار اللجنة الدولية المكلفة ترسيمها بانه «لا يستند الى اي وثائق ذات واقع مشروع، وهذه الحدود لا يمكن ان تكون مقبولة».

وتابع ان الغربيين «يعرفون ذلك وان المشكلة ستبقى معلقة ما يوفر لهم سبباً لابقاء قواتهم في المنطقة (...) ان العراق لم يعترف بالوثائق التي استندت اليها اللجنة بسبب افتقارها الى الاسس التاريخية والجغرافية». واشار الى ان اللجنة اعتمدت على خريطة بريطانية و«هدفها جعل العراق من دون منفذ على البحر ما يبقيه بلداً ضعيفاً مخنوقاً اياً تكن قوته».

وانتقد دمشق مستبعدا وجود اي تحسن في العلاقات العراقية - السورية. وحض الدول العربية على «ان تقول كلمتها» في مسالة استمرار الحظر المفروض على العراق منذ غزوه الكويت في ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠. وشدد على ان بلاده «نفذت قرارات مجلس الامن» مشيراً الى ان استمرار الحظر لا يتوقف على هذه القرارات. واتهم الولايات المتحدة بانها «تسعى بكل الوسائل المباشرة وغير المباشرة الى فرض هيمنة سياسية وعسكرية على العراق (...) وتعتمد في سياستها ضده نهجاً مستمراً من الذرائع التي تستخدمها عمداً، لحمل مجلس الامن على استخدام القوة مجدداً ضد بغداد». واعلن ان واشنطن «منعت» الاكراد العراقيين من توقيع اتفاق مع بغداد تم التوصل اليه اخيراً «كي تبقيهم ورقة في يدها».

السامرائي في القاهرة

في القاهرة («الحياة») قال وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي انه سيثير خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي يبدأ في العاصمة المصرية اليوم قضيتين، الاولى تتعلق بالحصار الاقتصادي المفروض على بلاده معتبراً انه «لا يجوز ان تظل الامة العربية صامتة ازاء قتل اطفال العراق ونسائه وشيوخه». واضاف ان القضية الثانية تتعلق برفض العراق للحظر الجوي المفروض على ليبيا، موضحاً ان بلاده «ستشارك بايجابية» في مناقشة كل البنود التي يتضمنها جدول الاجتماع الوزاري.

وتطرق الى قرار [illegible] الحدود العراقية - [illegible] «سابقة فرضت على [illegible] الامم المتحدة ومجلس [illegible] الذين يبحثون عن السلام في [illegible] عليهم ان يحققوا اتفاقاً بين [illegible] والكويت يرضى عنه الطرفان و[illegible] يناقض البنود الاساسية لميثاق الامم المتحدة». ورفض اتجاه الادارة الاميركية الى استخدام الارصدة العراقية المجمدة في الولايات المتحدة لدفع تعويضات للمتضررين من حرب الخليج.

وثائق «سرية»

الى ذلك كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» امس ان العراق قايض اغذية تم شراؤها في اطار برنامج مساعدات اميركية قيمتها ٥ بلايين دولار باموال واسلحة في دول الكتلة الشرقية سابقاً ودول اخرى قبل غزوه الكويت. وافادت ان الحكومة الاميركية حصلت على ادلة قبل اكثر من سنتين.

واكدت الصحيفة التي دعمت تقريرها بوثائق حصلت عليها وبمقابلات مع مسؤولين اميركيين ان احدهم كتب في وثيقة سرية مؤرخة في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ ان العراق ربما استخدم بعض الاموال في الحصول على تكنولوجيا نووية. واضافت ان فريق محققين من وزارة الزراعة الاميركية واجه اعضاء بارزين في الحكومة العراقية ببعض الاتهامات في الشهر نفسه. وشكا من ان مسؤولين عراقيين يطلبون رشاوى



من شركات اميركية باعت المواد الغذائية لبغداد التي كانت تستخدم اموال القروض من برنامج المعونة الاميركية في شرائها. وقال المحققون ان الرشاوى دفعت في بعض الحالات.

واوردت «نيويورك تايمز» ان الفريق وجه اتهامات بان هذه الاعمال جزء من عملية غش مصرفي محورها بلايين من الدولارات في الولايات المتحدة، واكد ان العراق متورط فيها لتمويل بناء قدراته العسكرية.

وزادت الصحيفة ان العراقيين نفوا هذه الاتهامات وان مسؤولين في واشنطن دهشوا حين زادت حكومة الرئيس جورج بوش برنامج المعونة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار من ضمانات القروض لبغداد، وكلفت الخسائر المباشرة لهذه القروض دافعي الضرائب الاميركيين ٤٠٠ مليون دولار.

وكانت صحيفة «لوس انجليس تايمز» ذكرت الشهر الماضي ان اسلحة ربما استبدلت بصادرات اغذية كانت في طريقها للعراق. واكدت «نيويورك تايمز» ان وثائق تم الحصول عليها اخيراً ومقابلات تشير الى ان دولاً في الكتلة الشرقية سابقاً واردنيين واتراكاً شاركوا في تقويض برنامج المعونة الذي مكن العراق من الحصول على تكنولوجيا نووية.

اجتماع «سري»

ونشرت «لوس انجليس تايمز» تقريراً اول من امس عن «اجتماع سري» عقده مسؤولون في ادارة بوش في البيت الابيض قبل شهرين من اجتياح القوات العراقية الكويت وقرروا الاستمرار في ارسال معونات الى بغداد. واضافت الصحفية ان جدول اعمال الاجتماع الذي عقد في ٢٩ ايار (مايو) ١٩٩٠ وحضره مسؤولون من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات الاميركية وهيئات اخرى تضمن قائمة بخيارات لاتخاذ موقف متشدد من العراق الذي كان يهدد الكويت علناً آنذاك، وبين هذه الخيارات وقف المعونات الغذائية الاميركية والامتناع عن تقديم معلومات استخباراتية كانت واشنطن تزود العراق بها في حربه مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨). ولكن لم يتقرر اي اجراء في الاجتماع.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول لم تذكر اسمه حضر الاجتماع قوله ان الاتجاه العام «كان الاحجام عن التخلي عن السياسة المتبعة»، ونسبت الى مصادر قريبة من الاجتماع ان بوش ومستشاريه «كانوا مقتنعين حتى عشية غزو الكويت بان صدام لم يصبح مصدر خطر وتمكن السيطرة عليه».

واضافت ان بوش وقع في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ توجيهات سرية تتعلق بالامن القومي تامر مسؤولين حكوميين بتوسيع الروابط الاقتصادية والسياسية مع العراق.



صباح الخير يا وطني

الترسيم ودروس المستشار كول

تطرح قضية ترسيم الحدود الكويتية مع العراق مسألة اكبر واعمق واكثر شمولا وهي مسألة العلاقات العربية ـ العربية، وترسيم الحدود هو جزء من هذه العلاقات.

ولان نفراً من المحتجين على قرار ترسيم الحدود الذي اتخذته اللجنة الدولية يرى ان العلاقات العربية ـ العربية هي «مقدسة» واكبر من ان تهتم ببضع مئات من الامتار التي يجب على الكويت ان تتنازل عنها للعراق، ولان هناك مجموعات من حلفاء صدام حسين، طرحت اثناء العدوان تبريرات «قومية» لهذا الاحتلال والعدوان، عبر رموز معروفة في الساحة الفكرية والثقافية العربية، فلا بد من العودة اذن الى قضية العلاقات العربية ـ العربية انطلاقا من ترسيم الحدود بين العراق والكويت وهي سابقة نامل ان تتحول الى نموذج في دعم هذه العلاقات وتعزيزها على اسس واقعية وعقلانية لا مجال فيها للمزايدة ولا للمراهقة ولا للابتزاز.

ومع انه يبدو من المبالغة القول ان هناك ما يجمع بين ترسيم الحدود كمبدأ في العلاقات بين الدول وبين الاضراب المفتوح الذي يشل المانيا اليوم ويهدد باسقاط المستشار هيلموت كول، الا ان نظرة متعمقة الى الحدثين تكشف ان هناك اكثر من خيط ورابط يجمع بينهما، من زاوية العلاقات «الاخوية» بين الشعوب، فالمستشار كول كما نعرف جميعا هو بطل اعادة توحيد المانيا، سلما وليس حربا، بعد حوالي نصف قرن من تقسيم الشعب الواحد الى الماني غربي والماني شرقي، واعادة هذه الوحدة الى ابناء الشعب الواحد جعلت من المانيا القوة الاوروبية الاولى، ولو تحقق مثل هذا الامر في عالمنا العربي لشاهدنا ربما ملايين التماثيل والنصب والكتب والمعلقات التي تجعل من مثل المستشار كول بطلا قوميا لا يمكن لأي زعيم ان ينازعه مكانته لا في الحياة ولا في الممات، مع ذلك فان الشعب الالماني «الغربي» اعلن الاضراب المفتوح الذي ربما يؤدي الى اسقاط المستشار، بعد ان اسقط وزير خارجيته مهندس الوحدة الالمانية هانز غينشر الذي امضى ١٨ عاما في الخدمة العامة.

هل الشعب الالماني ناكر للجميل؟ بالتاكيد لا، ولكن هذا الشعب يعتمد في اطلاق احكامه وتحديد مواقفه على العقل وليس على الانفعال، وعلى الاقتصاد وليس على العواطف وحدها، وعلى الواقع وليس على الخيال، وقد وجد هذا الشعب ان الوحدة الالمانية التي تحققت دفع ثمنها غاليا وان الحلم يكاد يتحول الى كابوس، ومن هنا اطلق غضبه في خطوة هي الاولى من نوعها منذ ٢٨ عاما، مطالبا بحقه في العمل وفي الخبز وفي الرعاية ولو على حساب «الوحدة المقدسة».

هل يعني هذا ان التجزئة خير من الوحدة؟ بالتاكيد لا، فالسيدة مارغريت ثاتشر ذات الشعبية الهائلة في بريطانيا انسحبت من الحكم لمصلحة جون ميجور الاكثر قربا من اوروبا الموحدة والاكثر حماسة لقيام هذه الاوروبا الموحدة.

ان الشعوب تريد الوحدة وتسعى اليها ولكن ليس على حسابها وعلى حساب ابنائها في ما بعد، ومع انه من السهل ان نسمي الضباط الذين اعلنوا انفصال الوحدة بين مصر وسورية، وهي اول حلم وحدوي يتحقق في التاريخ العربي الحديث، بأنهم (خونة) إلا أن هذا الانفصال كان يبدو اكثر صعوبة لو ان الظروف الاقتصادية التي نشأت نتيجة للوحدة لم تكن تساعده وتصب المياه في طاحونته، وبالتالي فان العلاقات بين الدول العربية لا بد ان تبنى على قيم واقعية وعقلانية تقوم على بناء اقتصاد سليم ومعافى اولا، وتعتمد التنمية في الداخل، بدل ان تنصرف الى صناعة الحروب والدمار، واستباحة الجار والشقيق والصديق لتمويل هذه الحروب تحت رايات تسمى قومية تشكل اساءة للوحدة، وطعنة لكل عاقل يريد بناء هذه الوحدة على اسس واقعية راسخة وليس على رمال العواطف وعواصف الانفعال.

ان ترسيم الحدود بين العراق والكويت هو خطوة صحية، لو تمت قبل ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ ربما كان العالم العربي كله اكثر سعادة واكثر تضامنا وأماناً واقرب الى الوحدة...

الترسيم سابقة نتمنى ان تتحول الى نموذج في النظام العربي الجديد.

محمد الرميحي



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

الحدود الكويتية الشرعية والحملات الاعلامية الحاقدة

من حيث المبدأ فانه لا تنازل عن أي شبر من أرض الوطن فاذا كان العراقيون يريدون حقوقهم كاملة فعليهم احترام حقوق الآخرين

منذ ان صدر تقرير لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية، بدات الحملات الاعلامية الحاقدة المدعومة من النظام العراقي والدول المساندة له تبث سمومها في عقل المواطن العربي عن طريق افهامه ان اللجنة الدولية انما تعمل تحت ضغط الدول الكبرى التي تعمل ضد مصلحة العالم العربي بمن فيه الكويت والعراق. وذلك بخلق مشكلة كانت منذ استقلال الكويت سبباً للخلاف بين البلدين بدلاً من حلها، مستغلة بذلك ضعف النظام العراقي الحالي والشعور الكويتي الجامح نحو الانتقام من هذا النظام.

ان هذا التيار الاعلامي الحاقد يذكرني بالحملة الاعلامية البغيضة التي نظمها النظام العراقي عندما كان في أوج غروره وغطرسته قبيل الغزو وبعده واثناء الاحتلال، حيث حاول ان يحول غزوه الكويت الى نصر، وقتله الأبرياء وتعذيبهم وسرقتهم الى شجاعة. وذلك بمباركة بعض الأنظمة العربية الحاقدة وبعض الشعوب المغشوشة التي ضللتها اجهزة الاعلام الرخيصة.

وقد حرصت كل الالسن وطويت كل الصفحات السوداء عندما عصفت عاصفة الصحراء بالمفاهيم الصدامية، وعادت الأراضي الى أهلها وعادت الشرعية الى شعبها. وقد جرت هذه الحملة الاعلامية الحاقدة التي كنا نتوقعها، كما كان عدونا يتوقع النتيجة التي توصلت اليها اللجنة الدولية، وقد اعد لها من الاكاذيب ما يعتقد انه يوهم بها المواطن العربي جرت بعض الصحف العربية والاعلاميين العرب مرة اخرى الى هذا التيار، ولم يكفهم درساً ما تم اثناء الاحتلال العراقي وبعد تحرير الكويت.

وبداوا يحاولون امعاناً بالحقد الدفين في قلوبهم، يبذرون بذور الخلاف بين الشعبين الكويتي والعراقي ويتوقعون قيام حرب ثانية بين البلدين اذا ما وافقت دولة الكويت على النتيجة التي توصلت اليها لجنة ترسيم الحدود الدولية.

وصوروا للعالم بان ذلك انتهاك للسيادة العراقية. وقد فات هؤلاء عن قصد طبعاً، ان النظام العراقي الحالي ما غزا الكويت في ١٩٩٢/٨/٢ بسبب حاجته لمنفذ بحري على الخليج العربي، لأن لديه ٤٠ كلم في ميناء أم قصر وميناء البكر، تكفي وتزيد عن حاجته لمنافذ اخرى. كما انه لم يكن سبب الغزو آبار نفط الرميلة لأن لدى الكويت ما يكفيها ويزيد ولدى العراق اكثر، وان ما حصل عليه العراق من مساعدات

بقلم: صلاح العثمان*

وقروض ودعم من الكويت يفوق بكثير ما تحصل عليه الكويت من هذا البئر النفطي. الموضوع هو بالنسبة للعراق موضوع اطماع تاريخية شيطانية كانت سبباً في تحطيم الشعب العربي قبل الشعب العراقي وقبل الشعب الكويتي. وما كان استرجاع بضعة كيلومترات لصالح الكويت وهو حق لها، او بقاء هذه الأرض المغتصبة من قبل النظام العراقي، بيد العراق وقد كانت كذلك، لتمنع الغزو العراقي الغاشم للكويت.

ومن حيث المبدأ فانه لا تنازل عن أي شبر من ارض الوطن، فاذا كان العراقيون يريدون حقوقهم كاملة فعليهم احترام حقوق الآخرين. وقد اكد على ذلك الدستور الكويتي في مادته الاولى التي نصت على ان الكويت دولة عربية ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها او التخلي عن أي جزء من أراضيها. وقد اكد صاحب السمو أمير البلاد على ذلك عندما روى لشعبه لقاءه مع صدام حسين اثناء مؤتمر القمة العربية في بغداد عندما قال: طالب



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

صدام بثلث مساحة الكويت لكي يبني عليها مساجد ومدارس ومستشفيات وخطوط أنابيب للمياه والنفط.. الخ، قال له سمو الأمير: لا احد في الكويت يستطيع ان يتنازل عن اي شبر من الأرض الكويتية حتى أمير البلاد نفسه، وان مدارس ومستشفيات وموانيء الكويت مفتوحة للشعب العراقي، والمطلوب هو ترسيم الحدود، قال صدام «ان شاء الله سيتم ذلك خلال ثلاثة شهور»، وبعد هذا اللقاء بثلاثة شهور غزت القوات العراقية الغاشمة الأراضي الكويتية واحتلت اراضيها لمدة ٧ شهور الى ان طردت مدحورة ومذمومة.

واننا نقول من خلال هذا المقال، ان الحدود الكويتية كانت موجودة في الاتفاقيات الدولية والثنائية الموقعة بين البلدين. وقد جاءت اللجنة الدولية لكي تكشف عن هذا الحق القانوني، وهذه ليست المرة الاولى ولن تكون المرة الأخيرة، بأن تقوم لجان دولية بحل مشاكل الحدود بين دولتين، كما ان حضور ممثل عن النظام العراقي اجتماعات هذه اللجنة، وموافقة بلاده على جميع قرارات مجلس الأمن، انما يدل على شرعية عملها.

لقد كان موقف بعض فئات المعارضة العراقية من تقرير لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مخيباً للآمال. وهذا يذكرني بقصة حدثت لي وانا في زيارة لبغداد في اواخر السبعينات، عندما سألني احد العراقيين عن بلدي قلت له من دولة الكويت، قال لي: القضاء السليب. ان النظام العراقي الحالي وامثال هذا الرجل وهم كثر، وبعض افراد المعارضة العراقية الذين اشرنا اليهم وهم كثر، يعتبرون الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة. ومن هنا علينا التمسك بحدودنا القانونية التي اقرتها لنا الشرعية الدولية، وان ندافع عنها بكل ما نملك من قوة، وان التنازل عن اي شبر اكتسبناه شرعا لن يردع ولن يمنع اي عدوان في المستقبل، بل بالعكس سوف يفتح المجال الى تنازلات اخرى. وانني اناشد المعارضة العراقية الا تقع في الفخ الذي تحاول اجهزة الاعلام المدعومة من قبل النظام العراقي نصبه لم لإحداث شروخ بين صفوفها وبين الدول التي تعمل لإزاحة النظام الصدامي لكي يتمكن الشعب العراقي من المسك بزمام الأمور لادارة شؤون بلاده بعيداً عن الحروب والقتل والتعذيب والحرمان.

---

* كاتب كويتي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

وإن اختلفت الأساليب وتعددت الوجوه

انهم في سلة واحدة!

علينا ألا ننسى بأن أذيال الغزو العراقي للكويت لا تنتهي بتحديد وترسيم الحدود وانما هناك مطالبات اخرى كتعويضات الحرب وفك قيد المرتهنين والأسرى الكويتيين

تبلغ المساحة الكلية للعراق من الشمال الى الجنوب ٤٤٢٤٤٢ كيلومترا مربعا وهي تعادل مساحة الكويت بست وعشرين مرة، يعيش على هذه المساحة ما يقارب من ١٣ مليون نسمة اي بكثافة سكانية تقدر بـ ٣٤ في المئة للكيلومتر المربع، وهذه الكثافة تعد متدنية بالمقارنة مع بعض الدول العربية، وما يقال بأن عدد سكان العراق يبلغ ١٨ مليون نسمة هو ادعاء غير صحيح، بل هي اكذوبة من اكاذيب النظام العراقي من ضمن اكاذيبه الكثيرة. فعدد سكان العراق الواقعي لا يتعدى ١٥ مليون نسمة، واذا ما عرفنا ان طاغية العراق اهدر ارواحا كثيرة في مغامراته الفاشلة في حربين فاشلتين اولاهما دامت ثماني سنوات مع ايران، والثانية بعد غزوه للكويت، ناهيك عن اهدار مئات الالاف من الارواح البشرية التي ازهقت ضمن حروبه الداخلية على السلطة مع معارضيه واعدائه، واذا ما اضفنا ما يقارب من مليون وثمانمائة الف عراقي يعيشون خارج العراق مشردين ومهجرين، يكون العدد الحقيقي للعراقيين الذين يقيمون في العراق لا يتعدى اثني عشر الى ثلاثة عشر مليون نسمة في احسن الاحوال، اما ادعاء الثمانية عشر مليون نسمة، فهو فصل من فصول الدعاية والتباهي باكذوبة «العراق العظيم» التي ترددها وسائل الاعلام العراقية ليل نهار اشباعا لغرور الطاغية، ولو كان بيد صدام حسين لاعلن ان سكان العراق ١٨٠ مليونا وليس ١٨ مليونا وتوقعوا ذلك منه، فلا تستبعدوا من هذا المغرور شيئا، فقد خلع عن وجهه قناع الحياء والخجل، الم يقلب الهزائم الى انتصارات والاكاذيب الى حقائق؟!

عموما.. ارض العراق، ارض خيرات، فبالاضافة الى النفط. يعادل انتاج العراق من النفط ثلاث مرات ضعف انتاج الكويت. قبل الغزو. يجري بها نهران من اعذب الانهار مياها... بلاد النهرين او بلاد الرافدين، دجلة والفرات، حيث الارض الخصبة التي تصلح لزراعة اغلب المحاصيل الزراعية، ناهيك عن زراعة محاصيل الحبوب خصوصا الارز والقمح اللذان كانا من اجود انواع الحبوب.. وكانا يخضعان للمزايدة اليومية في البورصة حتى قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) فحل الخراب والدمار بأرض الرافدين، وحمل المزارعون السلاح، واخذوا يهتمون بتصفية بعضهم البعض بدلا من الاهتمام بالزراعة وخيرات الارض.. ولذلك لا نستغرب ان يتضور الشعب العراقي جوعا ويفتقد الغذاء الصحي السليم بعد ان كان يمد الاخرين بالزاد...

اننا نذكر جيدا الأرز العنبر العراقي، التخب الاول والتخب الثاني والحنطة العراقية، وخاصة في شهر رمضان المبارك حيث الهريس العراقي الذي كان هو المفضل بلا منازع على موائد الكويتيين.

العراقيون معروفون بكسلهم وعدم ميلهم للعمل، ولا يجد العراقي حرجا بأن يجلس في المقهى يحتسي الشاي الاسود ويمج سيكارته وزوجته او امه او اخته تقوم بالفلاحة في الحقل او في البناء او بأي عمل شاق اضافة الى الأعمال المنوطة بها في المنزل..

وتاريخ العراق معروف بعدم الاستقرار السياسي والتنافس على السلطة في الداخل وبالمنازعات الدائمة والعداء المستمر مع جيرانه، فكانت الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق ودون استثناء تبني سياستها على الأطماع التوسعية على حساب جيرانها، والخلافات الحدودية معروفة بين العراق وجيرانه الستة. ايران، تركيا، سورية، الأردن،



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

بقلم: حسن علي كرم *

السعودية والكويت - ولم تنته مشاكل الحدود بين العراق وبعض جيرانه كما هو معروف وخاصة مع السعودية والأردن، الا في السنوات القليلة الماضية وذلك لشعور النظام البعثي الحاكم في بغداد بحاجته الى مساعدة هاتين الدولتين في حربه مع ايران، وما زالت مشاكل الحدود قائمة بين العراق وكل من ايران والكويت. وخلافات على الحدود مع تركيا وخلافات على نهر الفرات مع سورية.

فالعراقيون او بالأحرى حكام العراق يتوارثون كما يبدو امراض الحدود والسياسة التوسعية نظاما عقب نظام، دون ان يتعظوا من المشاكل والكوارث التي يقعون بها ويسببونها لشعبهم ولجيرانهم.. انه مرض مزمن ومتوارث والعياذ بالله.

لذلك لا نستغرب أن يصدر ما يسمى بالمجلس العراقي الحر باسم المعارضة العراقية بيانا يستنكر فيه تحديد الحدود الكويتية العراقية وارجاع الحق الكويتي الى اهله من قبل لجنة الحدود المشكلة من قبل مجلس الأمن الدولي، فالعراقيون كما يبدو لا يرون الحق الا بعين واحدة.

وحسنا فعلت الصحف الكويتية التي نشرت بيان المعارضة العراقية حتى يفهم هؤلاء الذين يجرون خلف المعارضة العراقية ويضعون أملهم فيها انها لا تختلف عن صدام في التفكير، فالعراقيون على ملة واحدة.. وان ما فعله صدام حسين في الكويت قد يفعله صدام آخر مستقبلا، الم يهدد الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم بضم الكويت، القضاء السليب، عام ١٩٦١ ومن قبله هدد الملك غازي عام ١٩٣٨ باحتلال الكويت، وطالب نوري السعيد بضم الكويت الى الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في مطلع عام ١٩٥٨، قبل ثورة ١٤ يوليو (تموز) بعدة شهور.

ان قصة الكويت مع العراق قصة مأسوية طويلة لا تنتهي، كما يبدو، حلقاتها، فالمعارضة العراقية لم تختلف مع صدام حسين «بحق العراق التاريخي» في الكويت، بل ان فصائل من المعارضة العراقية أيدت صداما في غزوه للكويت وان اختلفت فصائل اخرى بأسلوب الغزو.

ولذلك من الخطورة بمكان ان يفصل بين النظام وبين الشعب العراقي وانما يجب على هذا الشعب ان يتحمل وزر حكامه ان كانوا معارضين او مؤيدين، وان فصل الشعب العراقي وعدم تحمله مسؤوليته لجرائم نظامه في الكويت يضعف موقف الكويت التفاوضي وتأييد الرأي العام العالمي للحق الكويتي في الحصول على التعويضات وفي غيرها من القضايا والمسائل التي قد تظهر على السطح، وعلينا الا ننسى بأن أذيال الغزو العراقي للكويت لا تنتهي بتحديد وترسيم الحدود، وانما هناك مطالبات أخرى كتعويضات لحرب وفك المرتهنين والأسرى الكويتيين واهم من ذلك كله، يجب على الكويت ان تنتزع من العراق الاعتراف الكامل بحقوقها وتوقيع اتفاق عدم التحرش او الاعتداء أو المساس بالسيادة الكويتية على كامل اراضيها وثرواتها في البر والبحر والجو، وأن يوقع هذا الاتفاق باشراف مجلس الأمن الدولي وتودع نسخ منه في هيئة الأمم المتحدة وجميع الهيئات الدولية والاقليمية.

اننا لا نريد أن نناقش بيان المعارضة العراقية، لأنه بيان مليء بالتناقضات بين عباراته، وبالجهل في حقائق التاريخ.. لذلك علينا ان نلقيه وراء ظهورنا ولا نلتفت اليه البتة، فادعاء المعارضة بتأجيل بحث الحدود الى سقوط نظام صدام وقيام حكومة شرعية(!) هو الأسلوب نفسه الذي اتخذه البعثيون العراقيون عندما كانوا خارج الحكم إبان عهد عبد الكريم قاسم، وعندما نجحوا بانقلابهم على عبد الكريم قاسم وتسلموا الحكم، جاء وفد منهم برئاسة احمد حسن البكر، وكان رئيسا للوزراء وبعضوية صالح مهدي عماش وطالب شبيب وغيرهم واستلموا ٣٦ مليون دينار كويتي - ستة ملايين قرضا وثلاثون مليون هبة - وبعد أن غادروا الى بغداد «لحسوا» اتفاقهم الذي وقعوه مع حكومة الكويت وراحوا يمارسون سياسة التسويف والمماطلة سنة بعد اخرى حتى قام اله البعث العراقي عبد الله المؤمن بغزوه المشؤوم في تلك الليلة السوداء!

والمعارضة العراقية كما يبدو تريد ان تمارس السياسة البعثية نفسها السابقة وهي التباكي على الاخوة ووحدة المصير المشترك وما بيننا حدود.. حدودكم في بغداد وحدودنا في الكويت».. ونعود من جديد الى سياسة التسويف والمماطلة حينا والضغط والتهديد حينا آخر، هكذا تريد المعارضة العراقية البطلة ان يبقى مصير الكويت مع العراق متأرجحا.

ان تاريخ العراق تاريخ مليء بالعبر وبالتناقضات، وهو تاريخ على كل حال لا مكان فيه للثقة وصدق الوعود، انه تاريخ مكتوب من صفحة واحدة ولوجه واحد وان اختلفت الأسماء وتنوعت الأساليب.

---

* صحافي كويتي



مجلس الأمن يجري مشاورات غير رسمية بشأن التخطيط المقترح للحدود العراقية ـ الكويتية

لندن: من امير طاهري

بدأت الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي «مشاورات غير رسمية» بشأن التقرير الخاص برسم الحدود العراقية ـ الكويتية.

وطبقا لمصادر دبلوماسية سيضاف التقرير الى جدول اعمال المجلس فقط في حالة الحصول على «قدر كبير من الاجماع» من الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس.

وكانت اللجنة الدولية، التي عينها الامين العام الاسبق للامم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار بعد هزيمة العراق في حرب الخليج بوقت قصير قد اكملت تقريرها بهذا الشأن. واوصت بإدخال تغييرات على الحدود بين الدولتين تؤدي الى اعادة رسم الخط الحدودي الذي كان قائما قبل الغزو العراقي للكويت في ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠. وفي حال موافقة مجلس الأمن على كل التوصيات التي تضمنها التقرير يفقد العراق ٦ آبار نفطية رئيسية اضافة الى شريط ارضي واسع يضم ميناء ام قصر برمته الذي كان يوما ما اكبر قاعدة بحرية عسكرية للعراق.

وأعلنت الكويت انها ستقبل التقرير حال مصادقة مجلس الامن عليه. اما العراق فقد قدم عددا من الاعتراضات على التقرير لكنه لم يرفضه صراحة.

ويقول احد المحللين: «الحكومة الحالية في بغداد قد تقبل بالحدود الجديدة للإسراع بإنهاء العقوبات المفروضة على العراق. الا ان ذلك لا يعني ان الحدود الجديدة ستكون مقبولة لدى حكومات مستقبلية في العراق. ويجب بالتالي الا ينظر الى الموضوع وكأنه عقاب اضافي لصدام بل تقييمه في ضوء اثره في المدى البعيد على العلاقات بين البلدين الجارين».

ومما يضاعف المشكلة ان كل احزاب المعارضة العراقية اعلنت انها لن تقبل الخط الحدودي المقترح.

ومعنى ذلك ان القوى التي قد تشكل مستقبلا الحكومة العراقية في بغداد لن تشعر بأنها ملزمة بالحدود الجديدة.

واستندت لجنة الامم المتحدة في عملها الى الوثائق التاريخية والى الاعتبارات القانونية الصرفة. ولم تأخذ حسب قول المحللين، الجوانب السياسية في الاعتبار.

ويقول مؤيدو التقرير انه يتضمن «تسوية عادلة» وعلى اساس الشرعية لمسألة معقدة. وحالما يصادق مجلس الامن الدولي على الحدود الجديدة سيكون من الصعب لأية حكومة في بغداد الطعن فيها.

اما معارضو التقرير فيقولون ان حدوداً يرفضها العراق رفضاً تاماً تحول دون تطوير واقامة علاقات طبيعية واخوية بين البلدين الجارين. ويرى هؤلاء ان الامم المتحدة لن تكون دائما في وضع يمكنها من استخدام القوة لإجبار العراق على الانصياع للقرارات المتخذة ضد ارادته.

كما ان الخلاف الكويتي ـ العراقي على حدودهما البرية قد يجعل احتمال رسم الجرف القاري بينهما مستحيلاً في المستقبل القريب على الاقل. اذ لا يمكن رسم الحدود البحرية بين البلدين دون حسم موضوع الخط الحدودي البري في أم قصر. ويقول الخبراء ان العراق اذا اصبح دولة مغلقة لا منفذ بحري لها فإن حصته من الجرف في الخليج ستكون عندئذ في ادنى حد ممكن.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

لا خلاف على الكويت

بقلم: حسن عبد الله الصايغ*

تدور بين أوساط الشعب الكويتي ومن يهمهم أمن ومستقبل الكويت من الاشقاء والأصدقاء، احاديث ملؤها الفرح والحزن في آن واحد، الفرح متمثل في إعادة الأراضي الكويتية التي سلبها النظام العراقي منذ ان تسلم السلطة واستغل فرصة انشغال العالم العربي في قضايا اهم من استيلاء بلد عربي على جزء بسيط من أراض عربية أخرى، والحزن تمثل في ان ترسيم الحدود وقع تحت مظلة وإشراف الأمم المتحدة وليس في مفاوضات ثنائية بين بلدين عربيين وبرضا الطرفين.

ان ما توصلت اليه اللجنة التابعة للأمم المتحدة في رسم الحدود الكويتية العراقية بعد صراع خفي وخلاف عميق من طرف النظام العراقي وبعد حرب تحرير الكويت من أيدي النظام المذكور، قد وضع حدا لمشكلة كانت تؤرق الكويت شعبا وحكومة بسبب تجاهل صدام ونظامه مبدأ الأخلاق الاسلامية والعربية في إحترام الجار ومعاملته بأفضل مما يتمنى.

قرار اللجنة المذكورة وعلى الرغم من محاولات المندوب العراقي اتخاذ اساليب ملتوية لا تقل في حجمها وصورها عما يقوم به العدو الاسرائيلي ايامنا هذه في محادثات السلام، الا آن اللجنة توصلت ووفقا لقرار مجلس الأمن الى حل لمشكلة الحدود بشكل يؤدي الى إعادة الحق الى اصحابه الشرعيين دون حرب ودونما صراع واحتلال وغزو في ظلمة الليل.

نحن نفهم انه لو اجبر النظام العراقي التوقيع على قرار مجلس الأمن الخاص بالحدود فان هذا النظام وربما اي نظام سيأتي بعده، سيمزق القرار ويعتبره كأن لم يكن كما حدث لاتفاقية الجزائر التي وقعت بين ايران والعراق عام ١٩٧٥، ويقوم النظام العراقي بجريمة أخرى كجريمتيه السابقتين.

ان الكويت حين تحصل على حقوقها في الأرض والبحر لم تقدم على عمل قوض التضامن العربي بمثل ما اقدم عليه صدام حسين من احتلال وغزو بدعوى إعادة الفرع الى الأصل الذي زعم ان الاستعمار البريطاني سلبه إياه، ولكن الكويت والجميع يعرف ذلك، عراقيون في السلطة والمعارضون لها المنتشرون في كل مكان، قد فتحت ابوابها وسخرت موانئها خدمة للعراق خلال حربه مع ايران، لا لارسال السلاح، وانما تسهيلا له في الحصول على المواد الاستهلاكية والضرورية التي إحتاجها في معركة البناء والتنمية التي كان يناضل من اجلها بجانب معركته مع ايران.

وكان فهمنا واضحاً للعيان اكثر خلال شهور الاحتلال، من فهمنا الحالي ان هناك قاسماً مشتركاً بين النظام العراقي وبعض رموز المعارضة العراقية، الا وهو ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، لذا فان بعض هذه الرموز لم يتورع في معارضة قرار لجنة ترسيم الحدود الدولية.

بيد ان الذي عارض القرار هم فئة عملت باخلاص طوال سنوات مع صدام حسين، وحين اصطدمت مصالحها مع مصالح صدام لجأت الى خندق المعارضة اثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، ظنا منها انها ستحصل على مكافأة نظير موقفها.

وبالنظر الى مجمل بيانات فصائل واحزاب المعارضة التي نشرتها مجلة «الثقافة الجديدة» في عددها العاشر الصادر في اغسطس (آب) ١٩٩٠ (مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي)، نلاحظ وعلى الرغم من معارضة هذه الأحزاب للغزو العراقي إلا أنها لم تتطرق الى حقوق الكويت في البر والبحر التي سلبها صدام حسين، بل انها تؤكد على حل الخلافات بالطرق السلمية وعبر جامعة الدول العربية والمنظمات الاسلامية والدولية، وهذا ما يؤكد ان هناك قاسماً مشتركاً بين النظام والمعارضة بشأن الكويت. بعد الغزو العراقي للكويت (هذا الكلام للمعارضة العراقية) فقد الشعب الكويتي الثقة بأي نظام عراقي يأتي ولو بعد حين، إذ خبر الكويتيون والأجيال المقبلة ان الاطماع العراقية في الكويت ستظل هي هي لا تتغير، بل ستكون امتداداً لما سبقها من نوري السعيد وعبد الكريم قاسم وصدام حسين وحتى عدي او طلفاح وحنا عزيز وغيرهم.

وفهمنا بعد الغزو العراقي ان حل مشكلة الحدود الكويتية العراقية لا يتأتى بالطرق السلمية او الحوار البناء وصولا الى الحقوق التاريخية.. لا يأتي الا عبر اللجوء الى هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت ذات كيان وسلطة في إعادة الحق لمن سلب منه قسرا وغزوا.

وما نود ان نهمسه بأذن رموز المعارضة العراقية الجديدة القديمة في ولائها لصدام حسين ونظامه انكم بهذا الموقف تؤكدون للشعب الكويتي قبل الشعب العراقي الذي ينتظر الخلاص انكم ماضون على خط الصدامية في إيجاد بؤر للتوتر والصراعات مع جيرانكم العرب قبل جيرانكم المسلمين، وكم يحدونا الأمل ان تقولوا كلمة حق في شعب وحكومة خسرتم محبتهما، فشواهد الجريمة قائمة، فهل تمحون الشواهد وتؤكدون اعتزازكم بمن ناصركم في المحن؟!.

• صحافي كويتي



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

أطلع الوطني على تطورات ترسيم الحدود

سالم الصباح: موقفنا عادل وسنرد على الحملات المغرضة

الكويت . عدنان اللوغاني:

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح امس على عدالة الموقف الكويتي وتأييد العالم له تجاه قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية.

وقال الشيخ سالم الصباح في تصريح خاص لـ «صوت الكويت»، ان العالم ابدى وجهة نظره في هذا الموضوع من خلال تأييده لقرارات مجلس الأمن المؤيدة للحق الشرعي الكويتي، ولكن هناك شرذمة من الصحافيين غير الواعين للأحداث الدولية بدات تتناول الموضوع بشكل معاد للحق الكويتي، لكنها لن تترك تأثيراً على الموقف الكويتي الواضح والثابت تجاه هذه القضية.

واوضح انه يتم الآن الاعداد للتصدي إعلامياً لهذه الحملات المغرضة.

وجاء تصريح الشيخ سالم الصباح في اعقاب الاجتماع الذي عقد امس في مقر المجلس الوطني وتراسه رئيس المجلس عبد العزيز المساعيد بحضور الشيخ سالم الصباح وممثل الكويت في اللجنة الدولية لترسيم الحدود د. طارق الرزوقي ومندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد ابو الحسن واعضاء مكتب المجلس الوطني واعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس.

وجرى في الاجتماع إطلاع اعضاء المجلس على كافة تطورات قضية ترسيم الحدود، واستمعت الحكومة الى آراء الأعضاء حول هذا الموضوع المصيري الهام.

وأوضح الشيخ سالم في تصريحه ان الاجتماع جاء جرياً على عادته في اطلاع أعضاء المجلس الوطني على آخر التطورات السياسية خاصة فيما يمس الكويت منها، وانه قام بالمشاركة مع رئيس اللجنة الكويتية وعضو اللجنة الدولية لترسيم الحدود د. طارق الرزوقي ومندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد ابو الحسن بشرح كافة تفاصيل موضوع ترسيم الحدود الكويتية العراقية وقرارات مجلس الأمن المرتبطة بهذا الموضوع وأعلان اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

واضاف الشيخ سالم الصباح، ان اعضاء المجلس طرحوا خلال الاجتماع نقاطاً هامة ومفيدة تتعلق بالجوانب الفنية البحتة في الموضوع، وانهم اكدوا على تأييدهم المطلق لخطوات الحكومة في هذا الحدث المصيري. وقال مقرر لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني ابراهيم بورسلي بعد انتهاء الاجتماع لـ «صوت الكويت»، «ان الاجتماع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح ومع السفيرين د. الرزوقي والسيد ابو الحسن جاء لاطلاعنا على ما تم في شأن ترسيم الحدود، واحب في هذه المناسبة ان اهنىء القائمين على هذا الموضوع والذين انجزوه وكما اهنئ الشعب الكويتي على هذا الانجاز الكبير، وان ما أثير من البعض بان هذا الاتفاق سيكون وسيلة لإثارة المشاكل مع العراق، فانه يهمني ان اوضح ان ما تم هو استرجاع للحق الكويتي، كما آمل ان يلتزم العراق بما تنص عليه هذه القرارات خاصة فيما يتعلق بالمنطقة المنزوعة السلاح».



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

قضية الاسرى انسانية وليست سياسية

ترسيم الحدود بين الكويت والعراق انتصار جديد للشرعية الدولية

القرار الذي اتخذته اللجنة الدولية المنبثقة عن الامم المتحدة، بترسيم الحدود نهائياً بين الكويت والعراق خلال الاشهر الثلاثة المقبلة، يشكل انتصاراً جديداً للكويت وللشرعية الدولية في الوقت نفسه، وتكريساً لحل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية والقانونية، خصوصاً ان اللجنة ستستند الى اتفاقات دولية قديمة موقعة بين البلدين وافق عليها حكام العراق السابقون، ضمن فترة زمنية تمتد من ١٩٣٢ الى ١٩٦٢، كما ستعيد اللجنة الدولية المحايدة حقوق الكويت وشعبها التي كان يسلبها النظام العراقي في تغلغله عبر الزمن داخل الاراضي الكويتية وعدوانه على سيادتها ، كما قال وزير العدل الكويتي غازي عبيد السمّار، الذي عبّر عن شكر وتقدير بلاده للدور الذي تقوم به اللجنة وما تبذله من جهود «لاحقاق الحق وازهاق الباطل».

ورفضت الكويت كل مزاعم سابقة او لاحقة بانها احتلّت او عدّلت او كسبت سيادة على اراض عراقية او ان لها مطامع في ثروات عراقية، معتبرة انّ حصولها على مزيد من الآبار النفطية في المنطقة الحدودية لن يكون إلاّ تصحيحاً لوضع خاطىء ووضع حدّ لسرقات نفطية كان يقوم بها النظام العراقي، وتتمسّك الكويت بحقوقها الشرعية والقانونية مؤمنة بحتمية تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي، وكذلك بحتمية سحب المراكز العراقية المتبقّية ضمن الجانب الكويتي من المنطقة المنزوعة السلاح.

ورداً على مذكرة قدمها وزير خارجية العراق الى الامين العام لجامعة الدول العربية يدّعي فيها ان العراق اوفى بالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الامن وان السجون العراقية لا تضم معتقلين كويتيين، نُشر كشف باسماء الاسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الصديقة والشقيقة الذين كانوا مقيمين في الكويت خلال الاحتلال والذين احتجزهم النظام العراقي كرهائن، واغلبيتهم من النساء والاطفال والمدنيين العزّل، واسماؤهم التي يبلغ عددها ٨٥٠ بينهم ٧٣٠ كويتياً، هي اسماء معروفة لأهل الكويت تتضمن الاسم الثلاثي والرباعي احياناً وتاريخ الميلاد واسم الام والمهنة لزيادة التوضيح والتثبت من الهوية منعاً لأي التباس او تاويل. وحذّرت جمعية الدفاع عن ضحايا الحرب، بمناسبة مرور عام على اطلاق الدفعات الاولى من الاسرى الكويتيين، من محاولات النظام العراقي المستمر لتسييس قضية الاسرى، التي هي قبل كل شيء مسالة انسانية وليست مسالة ارقام.

وفي اطار التشاور مع دول المنطقة، خصوصاً على الصعيد الامني، استقبلت الكويت وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي وشدّدت على ضرورة واهمية التعاون مع جارتها المسلمة. وحرص الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية على التاكيد بانّ الاتفاقات الدفاعية التي وقّعتها الكويت مع الولايات المتحدة وبريطانيا والتي ستوقع لاحقاً مع فرنسا ليست موجهة ضد احد، وانها تهدف الى صيانة امن الكويت ضد اي تهديد، ولن تسمح الكويت باستغلالها كمصدر هجوم من دولة اخرى على ايران او غيرها ما لم يكن ذلك مرتبطاً بامن الكويت، مشيراً الى ان ايران ليست مصدر تهديد للكويت ولن تكون كذلك في المستقبل.

وضمن الجهود الرامية الى تعزيز التضامن العربي، استقبلت الكويت الرئيس السوري حافظ الاسد في نطاق جولته الخليجية التي هدفت الى تنسيق المواقف بشان مختلف القضايا التي تهمّ الامة العربية في هذه المرحلة الحاسمة والظروف الدقيقة. وسادت المباحثات بين الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح وضيفه اجواء الاخوّة والودّ، وشكلت الزيارة اهمية خاصة في ظلّ اجواء التوتّر التي تشهدها المنطقة. وتواصل الكويت المحررة مسيرتها العربية، «وفية لعروبتها، ولن تتنكّر للقومية العربية على الرغم من الجرح الذي اصابها»، كما اكد الامير الشيخ جابر الاحمد في كلمته لوفود المؤتمر التربوي الواحد والعشرين الذي عقد اخيراً في الكويت تحت شعار



«التخطيط في مواجهة آثار العدوان»، فالكويت عربية ودماء العروبة تسري في عروقها، وستظلّ عربية مهما حصل، لكنها لن تنسى من وقف ضدها ولن تعتمد مبدأ «عفا الله عمّا سلف»، كما تعلن قيادتها في كل مناسبة، لان الجراح عميقة ولم تندمل بعد، بل ان بعضها لا يزال مفتوحاً، كجرح الاسرى الذين لا يزال النظام العراقي يصر على إنكار وجودهم.

ومع استئناف محاكمة بقية المتهمين بالتعاون مع قوات الاحتلال، تواصل القيادة الكويتية بذل جهودها لتخفيف الاعباء المعيشية عن المواطنين وتقليص معاناتهم. وقد انفقت في هذا السبيل منذ التحرير وحتى الآن ثلاثة مليارات ونصف مليار دينار (عشرة مليارات دولار)، كما كشف اخيراً وزير المالية ناصر الروضان. وهذه المبالغ هي عبارة عن مليار دينار تتعلّق بقروض بنك التسليف و٧٠٠ مليون دينار اقساط الغيث، و٣٠٠ مليون دينار كلفة الاستبدال للتامينات الاجتماعية للمتقاعدين، و٣٠٠ مليون تكلفة زيادة الرواتب ٢٥٪ على الراتب الاساسي، و٤١٥ مليوناً الرواتب التي صُرفت باثر رجعي طوال فترة الاحتلال، بالاضافة الى خدمات اخرى كالغاء فواتير الكهرباء والماء والاتصالات والجمارك، وتوزيع الوقود مجاناً وسواها.

ويتجه التخطيط الاقتصادي الآن للقيام بعملية اصلاحية او تصحيحية ترتكز على محورين هما تنمية الموارد غير النفطية وتنمية العنصر البشري وذلك بعد ان بدات معالجة اوضاع قطاعات محدّدة مهمة، كالقطاع التجاري والجهاز المصرفي والمالي والقطاع الصناعي والنقل والمقاولات والفندقة والخدمات، اثر اتخاذ مجلس الوزراء اجراءات تتعلّق بهذه القطاعات في الشهر الاخير من العام الماضي. وسيكون للقطاع الخاص دور ملحوظ في آفاق المسيرة الاقتصادية.

لندن ـ «الحوادث»



المصدر : المجالس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

كلمة المجالس

لماذا هذا الحقد..؟

ما ان صدر تقرير اللجنة الدولية المكلفة من قبل مجلس الامن الدولي حول ترسيم حدود الكويت مع العراق، وهي لجنة حيادية تماما حتى تعالت اصوات الحقد في كل مكان تبث سمومها معترضة مهددة بالويل مدافعة عن حقوق العراق المزعومة في اراضيه ومياهه ونفوطه.. هذه الاصوات هي نفسها التي وقفت الى جانب المعتدي الغاشم الذي استباح ارض الكويت وكرامات شعبها.. وليس بغريب او مفاجئا ان تكون بعض الوريقات الصفراء التي تصدر في الاردن قد اخذت على عاتقها مسؤولية التنفيس عن احقادها بالمواقف التي اتخذتها منذ ما قبل الغزو العراقي لبلدنا، وطيلة فترة الغزو الى ما بعد التحرير وحتى يومنا هذا .. ان الاقلام التي تكتب في هذه الوريقات سواء في عمان او غيرها انما هي ملطخة بمداد العار واصحابها بتنا نعرفهم على حقيقتهم ، انهم اولئك الذين باعوا ضمائرهم قبل اقلامهم، وما زالوا يسيرون في نفس النهج الذي تعودناه منهم، لقد باعوا انفسهم للشيطان ولهم بئس المصير..

ويبدو ان بعض رجالات المعارضة العراقية الذين يتطلعون الى سلطة الحكم في بغداد ليسوا اقل سوءا من صدام حسين نفسه في نظرتهم الى الكويت.. فهؤلاء الذين يتباكون على اراضي العراق التي حرمتهم منها اللجنة الدولية حسب ادعاءاتهم انما يعبرون في بيانهم الذي نشرته لهم بعض الصحف عن مكنونات دفينة في النفس تجاه الكويت وبالتالي اثبتوا انه لا فرق بين عراقي واخر في النظرة الى الكويت...

ان المعارضة العراقية التي تحاول تسلم السلطة في بغداد لم تقرا التاريخ جيدا، ولم تطلع على الاتفاقيات المعقودة بين الكويت والحكومات المتعاقبة في العراق، وبالذات تلك التي حددت الحدود ومن بينها الوثائق المعتمدة رسميا التي اعتمدت عليها اللجنة في تقريرها.. فلو قرات المعارضة العراقية هذه الوثائق والاتفاقيات جيدا لما كانت وقعت في هذا المازق الذي زجت نفسها به.. الا انه من الثابت ان هذه المعارضة تنتهج في تطلعاتها التوسعية نفس نهج صدام حسين وبالتالي لا فرق بينها وبينه بشيء حيال هذه المسالة..

وادعاء المعارضة العراقية ادعاء باطل في التباكي على ارض العراق، فالعراق هو الذي استولى عن طريق الزحف المبرمج على اراض كويتية، واقام فيها المخافر وحفر آبار النفط واستولى على ميناء ام قصر والذي اقرته اللجنة الدولية هو حق الكويت الثابت في هذه الاراضي..

واذا كانت المعارضة العراقية حريصة على اراضي العراق فلماذا سكتت على اقدام صدام حسين على التنازل عن شط العرب. اليس شط العرب عراقيا..؟هذا ما نريد من المعارضة العراقية الاجابة عليه قبل ان تتاجر عراقيا بقضية محسومة اصلا..

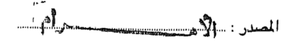
والمعارضة العراقية تناقض نفسها بنفسها عندما تتحدث عن المساس بالسيادة العراقية لمجرد ان اللجنة الدولية للامم المتحدة اعادت للكويت اراض استولى عليها العراق بينما تنازل صدام حسين عن شط العرب ليس فيه مساس بالسيادة الوطنية العراقية..

ان لهجة بيان المعارضة العراقية تحمل كلاما خطيرا وتنم عن تهديد جديد للكويت.. وهذا ما دعا اقلام الحقد في عمّان وغير عمّان لان تبث سمومها من جديد لتنفس عن احقادها وضغائنها وبالتالي ركب موجة صدام حسين الدعائية التي بدا يستغلها لتثبيت اركان حكمه المزعزع.

اننا نامل من المعارضة العراقية اذا كانت جادة في اعادة العراق الى ديمقراطيته الشعبية التحلي بالعقل وبالمنطق وبالاعتراف بسيادة القانون وبحق جميع الدول صغيرها وكبيرها في العيش ضمن حدودها الدولية المعترف بها والتي كرستها المواثيق والاتفاقات.. وندعو بنفس الوقت شعب الكويت لان يكون واعيا لكل شيء فما يحاك بالظلام وفق المصالح الخارجية من شانه ان يهدد المستقبل .. ولذا علينا ان نعمل منذ اليوم للاعتماد على انفسنا في حماية اراضينا والدفاع عنها وبذل الغالي والنفيس لتبقى الكويت حرة ابية واحة امن وسلام واستقرار.

(المجالس)





التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نعلم مسبقا اننا نقترب من حقل الغام شديد الخطورة . ولكن يبدو انه يراد للمنطقة العربية ان تظل مليئة بحقول الغام مستمرة . فبعد زلزال الخليج ياتي الدور على الجماهيرية الليبية فلبنان مرورا بسوريا ومن قبلها الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة وهاهو الدور يعود مرة اخرى للعراق والكويت فى آن واحد .

إحسان بكر

منذ ايام قليلة اذيعت توصيات « اللجنة الدولية » المكلفة من مجلس الامن الدولى بترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب القرار ٦٨٧ . ومنذ ان اعلنت التوصيات وردود الافعال تتوالى . فالكويت تعتبر ان الحق قد عاد اليها بينما يرى العراق ان التعديلات تمس صميم سيادته الوطنية . والقضية مثارة والتفاعلات تتصاعد .

التعديلات وفق قرار اللجنة تشمل اقتطاع جزء كبير من ميناء ام القصر ، وهو المنفذ البحرى الوحيد للعراق وضم ٦ آبار تابعة لحقل الرميلة العراقى الى الكويت ثم تحريك خط الحدود الحالى لمصلحة الكويت لمسافة ٥٧٠ مترا شمالى صفوان وبامتداد حوالى ٢٠٠ كيلو متر . اى ان الكويت ستحصل على حوالى ١١٤ كيلو مترا جديدة . وبعد التنفيذ فان الكويت ستحصل على ١½ مليون برميل بترول يوميا فى حين ان حصتها قبل الغزو كانت حوالى ٢٠ الف برميل فقط . وقد امهلت اللجنة حكومة العراق الى يوليو القادم لتنفيذ هذه التعديلات .

□ □ وفى دراسة اعدها المركز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت واذاعتها وكالة الانباء الكويتية اعتبرت الكويت قرار اللجنة بمثابة انتصار للشرعية الدولية ووصفت القرار بانه تكريس مرجعية وشرعية دولية تعمل على حل منازعات الحدود بالطرق القانونية والسلمية بعيدا عن ويلات الحروب واهوالها . وانه بذلك يعد انتصارا لمبادىء الحق والعدل والقانون على الغطرسة واوهام القوة . واضافت ان ماأعلنته اللجنة من قرارات ليس سوى تحديد للاراضى الشرعية لكل من العراق والكويت وفق القانون الدولى والوثائق التاريخية .

وقالت ان الذين يدعون ان العراق قد حرم من اى منفذ بحرى له على الخليج نقرر ان للعراق ٤٠ كيلو مترا على ساحل الفاو ... وللعراق كل الساحل الشمالى على خور عبدالله ... وله ميناء البكر التجارى الذى تحمل منه كبرى ناقلات النفط ... وللعراق ميناء ام القصر . وتساءلت الوكالة الكويتية فى بيانها قائلة : وبعد ذلك يكون العراق محروما من منفذ بحرى على الخليج ؟ ثم هل سمع احد ان دولة تتنازل لاخرى عن اراضيها لمجرد ان الدولة الاخرى تريد هذا الجزء ؟

واختتمت الدراسة بالتاكيد على ان الكويت لاتقبل بضم اى جزء من التراب الوطنى للعراق الى الكويت . وقالت ان الكويت لم تطلب سوى حقوقها المشروعة على اراضيها . بل ان الكويت تؤكد للشعب العراقى بجميع قطاعاته رفض الكويت قيادة وشعبا لكل مايمس السيادة العراقية على اراضيها وكيانها المستقل بل انها تحرص عليه مثلما تحرص على سيادة الكويت واستقلالها . فالكويت لم تكن يوما فى مجال العمل العربى او الاسلامى او الدولى إلا رسول حق وداعية وفاق وسلام .

□ □ على الجانب الآخر فقد بعث اديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان برقية الى الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للامم المتحدة موقعة من عدد من الشخصيات العراقية تؤكد النقاط الآتية :

(١) اننا نحرص على بلوغ تسوية عادلة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت . ونرى ان الظروف التى شكلت فيها « اللجنة الدولية » والشروط والاجواء التى تعمل فى ظلها لاتتيح التوصل الى نتائج موضوعية وسليمة تحفظ الحقوق التاريخية وتحترم المصالح المتبادلة للبلدين .

(٢) ان هذه المشكلة تتميز بخصوصية تاريخية معقدة وذات حساسية سياسية شديدة ، الأمر الذى يلزم ان تعالج فى اطار اوسع من ملابسات وعواقب احتلال الكويت ، الذى يتحمل وزره النظام العراقى ومسيرة شعبنا العراقى .

(٣) اننا نعتقد ان بحث هذه المشكلة وحلها لايمكن اجراؤه قبل ان تقوم حكومة شرعية فى العراق تتمتع بتاييد شعبى وتمثل مصالحه الحقيقية ولاتتحمل مسئولية السياسات والاعمال المدمرة التى مارسها النظام القائم وماترتب عليها من عواقب وتبعات على العراق والمنطقة .

كما ينبغى ان يتم ذلك لدى الهيئات الدولية ذات الاختصاص .

(٤) ان اللجوء الى تعديل ترسيم الحدود بين البلدين فى هذه الظروف وبغياب الشروط والاجواء الطبيعية ، ينذر بمخاطر جديدة من الازمات والصراعات الحادة ويهدد مستقبل الاجيال القادمة فى كليهما بمزيد من العذاب والمعاناة .

(٥) اننا نطالب مجلس الامن بارجاء البحث فى مشكلة الحدود بين العراق والكويت والامتناع عن المصادقة على توصيات « اللجنة الدولية » حتى تتهيا اجواء طبيعية لمفاوضات حرة بين البلدين تكفل حقوقهما المشروعة وتعزز الأمن والاستقرار فى المنطقة وتضع الاساس لروابط متينة بين الشعبين قوامها التكافؤ والاحترام المتبادل فى اطار من الاخاء القومى والتعاون المثمر .

● ● ●

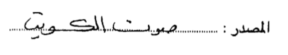
ويبقى ان نقرر انه من المتفق عليه ان قضايا الحدود يتعين ان تحسم من خلال لجنة تحكيم قضائية تتفق عليها الأطراف المتنازعة وتقبل سلفا بحكمها مثلما حدث فى قضية طابا . لأن اللجنة التى شكلها مجلس الامن هى لجنة سياسية انجزت اعمالها بسرعة غير عادية دون ان تاخذ فى اعتبارها ان تدرس على نحو كاف كل الملابسات التاريخية والسياسية والاستراتيجية التى احاطت بموضوع الحدود . وعلينا جميعا ان نعترف ان خلافات الحدود بين العراق والكويت سبقت صدام حسين وسبقت غزو العراق والكويت ويبدو انها ستظل قائمة الى اشعار آخر .

نخشى ان نقول ان صدور « توصيات « اللجنة الدولية » ياتى بمثابة لغم موقوت لا يحل مشكلة ولكن يضيف شرخا عميقا فى العلاقة بين الدولتين والشعبين .

وتوصية « اللجنة الدولية » لن تكون ابدا فى صالح الكويت وشعبها وسواء قبل العراق المهزوم القرار او رفضه فان قرار « اللجنة الدولية » تحوطه علامات استفهام كثيرة فهو قد جاء فى غير توقيته الصحيح واضاف للمشكلة بعدا جديدا . والسؤال هنا : اين هو الموقف العربى من القضية التى تهدد امن وسلام المنطقة ؟ !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات


المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩١

بغداد تستغل مسالة الحدود للقضاء على الكويت.. ارضا وتاريخا وكيانا



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

صباح الأحمد لصدام: ان التنازل عن أرض كويتية غير وارد إطلاقاً، وان هذا غير مقدور عليه من أي انسان في الكويت

أزمة الصامتة حلقة من حلقات

الزحف العراقي على الحدود الكويتية

الكويت - «صوت الكويت»: أعد المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت تقريراً مفصلاً وموثقاً حول مماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية العراقية منذ العام ١٩٦٣ وحتى العام ١٩٩٠.

ويكشف التقرير بوضوح، ان القيادة الكويتية رفضت دائماً وبشكل قاطع محاولات العراق للنيل من السيادة الكويتية، بتأكيدها الحاسم على عدم التفريط في شبر واحد من الأراضي الكويتية.

وفيما يلي نص التقرير:

مماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية العراقية (١٩٦٣ - ١٩٩٠م)

الصفحات الآتية، تقدم مجرد رصد سريع، لأبرز المعالم لأنماط المماطلات والعقبات التي دأب النظام العراقي على القائها في طريق ترسيم الحدود الكويتية العراقية، ففي سجل الوثائق على مر الأعوام أضعاف هذا القدر من المماطلات.

على اثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية بانهيار حكم عبد الكريم قاسم وتوقيع اتفاقية اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٣ بين الحكومتين الكويتية والعراقية التي سلم بموجبها النظام العراقي باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها واعترف بالحدود القائمة بينه وبينها، أصبح لا بد من ترسيم الحدود بين البلدين.

وحسما لتلك المشكلة قام أمير الكويت آنذاك المرحوم الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة بغداد عام ١٩٦٦، وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين.

وتقدم الوثائق المتمثلة في محاضر تلك اللجنة أمثلة صارخة على عمليات المماطلة والتسويف التي كان يتبعها دائماً الجانب العراقي في مباحثاته التي كانت تجري مع الجانب الكويتي في إطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة، وكان هدف هذه المماطلة تمييع الموقف والحيلولة دون الوصول الى تسوية دائمة لمشكلة الحدود بين البلدين. وطبقاً لمحاضر جلسات اللجنة المذكورة قام الجانب الكويتي في اللجنة بزيارة لبغداد في يوم الأحد ١٩٦٧/٢/٢٦، وبقي هناك حتى يوم الجمعة ١٩٦٧/٣/٣، حيث عقد ثلاثة اجتماعات بمقر وزارة الخارجية العراقية، كانت تتم بحضور جميع أعضاء الجانبين.

وفي الاجتماع الأول طلب الجانب العراقي بعد كلمات الترحيب وقراءة الاقتراحات الكويتية بشأن اختصاصات لجنة الحدود وشرحها، تأجيل الاجتماع حتى يتسنى له دراسة المقترحات الكويتية والرجوع الى المسؤولين العراقيين بشأنها.

وكان هذا الأمر مفاجأة للجانب الكويتي الذي كان يؤمن بأن هذه المقترحات التي قدمت منذ ١٩٦٤/٨/١، اي قبل عامين وسبعة اشهر، قد بحثت تماماً وان الغرض من الاجتماعات الحالية هو اما تقديم ملاحظات الجانب العراقي على هذه المقترحات أو تقديم مقترحات جديدة بشأن لجنة الحدود، كما بدا غريباً للجانب الكويتي أن الوفد العراقي طلب تأجيل الاجتماع الى يوم الاربعاء، اي بعد يومين.

وفي الاجتماع الثاني الذي تم يوم الاربعاء ١٩٦٧/٣/١ لم يبحث الوفد العراقي اختصاصات لجنة الحدود ولم يقدم اقتراحات جديدة بشأن اختصاصات اللجنة وانما اعتبر اللجنة قائمة مكتملة، ودخل في بحث الحدود من حيث موضوعها، فذكر انه لا بد من اجراء مسح جديد لمناطق الحدود بين العراق والكويت واعداد خرائط حديثة وتفصيلية لهذه المناطق يمكن للجانب العراقي أن يستنير بها في تحديد الحدود، كما كان غريباً أن يصر الجانب العراقي أن يقوم هو بالمسح من جانبه دون الجانب الكويتي، مع انه يقترح أن يشمل المسح بعض المناطق التي تقع حالياً تحت سيادة الكويت.

وحاول الجانب الكويتي في مناقشاته ومقترحاته أن يتفهم الهدف من المسح، والحكمة من انفراد الفريق العراقي به، فذكر الجانب العراقي أن الهدف منه هو توضيح معالم المنطقة له هو حتى يستطيع ان يستنير بها في الاتفاق مع الكويت على وصف خط سير الحدود، كما ذكر الوفد العراقي انه يريد أن يكفل حرية فريقه الفني في الحصول على المعلومات الفنية اللازمة له هو، ولذلك اقترح ان يكون المسح خاصاً بالجانب العراقي.

وحاول الوفد الكويتي ايضاً الوقوف على النقاط التي يعتبرها الجانب العراقي غامضة في الوصف الوارد في اتفاقية ١٩٣٢، واستطاع أن يقف على ان الوفد العراقي يهتم بالذات بمنطقتي سفوان والباطن، مما ينبيء بوضوح أنه لا يرى السير على تحديد خط الحدود في هاتين المنطقتين بما كان متبعاً في عام ١٩٣٢، وانه يريد الاتفاق على مواقع جديدة لمرور الخط في هاتين الجهتين.



ولذلك كله قرر الوفد الكويتي خطته بالربط بين الموافقة على المسح المراد اجراؤه والنص صراحة على ان يكون لغرض تسهيل تعيين حدود ١٩٣٢ على الطبيعة، او ان يسير الطرفان في الاتفاق على وصف تفصيلي لخط سير الحدود المبينة في اتفاقية ١٩٣٢ سواء اثناء هذه الاجتماعات او في اجتماعات قادمة.

وباصرار الوفد الكويتي على هذا الموقف، اعترف الجانب العراقي صراحة في الاجتماع الثالث بأنه لا يمكنه النص صراحة على أن اللجنة ستسير في تثبيت الحدود وفقاً لاتفاقية ١٩٣٢ لكون هذه الاتفاقية قد وضعها المستعمر، وانها لذلك لا ترضي اياً من الجانبين! ولكون الراي العام العراقي لن يقبل منهم ذلك، وان اتجاهات كثيرة في البلاد ستثير الاعتراض على هذه الاتفاقية. رغم ان حدود ١٩٣٢ قد اقرت في اتفاقية اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٣ بين البلدين بعد استقلالهما.

وهنا وضح للوفد الكويتي ان الموافقة على اي اجراء لتثبيت الحدود لا يرمي في النهاية الى تخطيط الوصف الوارد في اتفاقية عام ١٩٣٢ على الطبيعة، بما يعني التحلل من الالتزام الدولي لتلك الاتفاقية الذي استطاعت الكويت تاكيده في المحضر المتفق عليه في ٤ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٣، والسير في الاتفاق على حدود جديدة، وهو امر لم يستطع الوفد الموافقة عليه، وراى انه خارج عن صلاحياته، ولم يبق امامه إلا قبول الاقتراح العراقي بأن يؤجل البحث في موضوع الحدود الى وقت آخر، على أن يشير الطرفان الى ان سبب التأجيل هو الحاجة الى إجراء دراسات تمكن لهما السير في مهمة تثبيت الحدود.

ولحاجة العراق الى قروض اضافية، فقد تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت في اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧، وصدر بيان مشترك ينص على المباشرة في عملية مسح شامل لمنطقة الحدود، على أن يكون الاجتماع القادم في بغداد (مارس/ آذار ١٩٦٨). وقد حفلت محاضر اجتماعات تلك الحلقة من المباحثات بصور شتى من صور المماطلة ومحاولات التسويف.

ولم يكتف العراق بعرقلة عملية ترسيم الحدود التي اتفق عليها بل تجاوز ذلك الى القيام بمجموعة من الانتهاكات لتلك الحدود، ولعل اهمها حادث «الصامتة» الذي تكشف الوثائق ان صدام حسين الذي كان نائباً لرئيس الوزراء في ذلك الوقت هو المسبب الرئيسي لذلك الحادث.

ففي اواخر عام ١٩٧١، صرح صدام حسين بأن الكويت اذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود فيجب عليها اتخاذ (مبادرات وطنية قومية). وقد شرح وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي في زيارته للكويت في اوائل شهر مايو (ايار) ١٩٧٢ تلك المبادرات فيما يلي:

١ ـ التنسيق السياسي فيما بين الكويت والعراق.

٢ ـ استخدام راس المال الكويتي في العراق.

٣ ـ السماح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت.

٤ ـ تعاون دفاعي مشترك.

٥ ـ إيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت.

ورفضت الكويت ذلك، فبدأ مخطط الزحف على «الصامتة».

تطور ازمة الصامتة

ـ في يوم ١٩٧٢/١١/٢٢ طلبت وزارة الخارجية من قنصل الكويت في البصرة التوجه الى بغداد والاجتماع بالسفير الكويتي ليشرح له ما قام به العراق مؤخراً من شق طريق يمر خلف مركز الصامتة الكويتي ويبعد عنه حوالي مائة وخمسين الى مائتي متر فقط.

ـ في ١٩٧٢/١١/٢٥ قام السفير والقنصل بمقابلة وزير الخارجية العراقي في بغداد ونقلا له صورة عما تقوم به القوات العراقية من أعمال داخل الأراضي الكويتية، وطلبا منه بذل مساعيه لوقف العمل في المنطقة ريثما يتبلور موضوع الحدود بين الكويت والعراق.

ـ أكد وزير الخارجية العراقي عدم رغبة حكومته بخلق اية حساسية مع جيرانها وخاصة الكويت، وقال بانه سيدرس الموضوع وسيعرضه على مجلس قيادة الثورة والحزب، وانه لا يستطيع اتخاذ أية خطوة فورية لإيقاف العمل لأنه لا يعرف ان كان العمل الذي تقوم به القوات العراقية في أراض عراقية أو كويتية.

ـ اوضح له السفير الكويتي بأن المصلحة تقتضي وقف العمل الى ان ينجلي الموقف تحاشياً لحدوث احتكاك بين الطرفين قد يؤدي الى مشاكل لا داعي لقيامها.

ـ ابلغ وزير خارجية العراق السفير بعد ذلك بأن العمل قد اوقف.

ـ استانفت العراق العمل بالطريق من جديد بعد توقف لأيام قليلة، فأرسلت وزارة الخارجية الكويتية برقيتين الى سفارتها في بغداد وقنصليتها في البصرة تطلب منهما الاتصال بالجهات المختصة لوقف الأعمال الجارية بالمنطقة.

- تعذر على السفير الاجتماع بوزير الخارجية العراقي، فقابل وكيل الوزارة الذي اكد له استغرابه من استئناف العمل، وقال بأنهم قد ارسلوا برقية تؤكد وقف العمل الى سفارتهم في الكويت ووعد بنقل الموضوع الى الوزير.
- لاحظ السفير تهرب المسؤولين العراقيين من إعطاء اجابة واضحة على الموضوع.
- سافر السفير الى البصرة يوم ١٩٧٢/١٢/٨ واصطحب معه القنصل حيث ذهبا الى مركز العبدلي، ومنه توجها الى أم قصر مارين بمواقع العمل في الطريق الجديد، وقد تكون لدى السفير انطباع بعد ان راى ما تقوم به القوات العراقية من عمل في العين المجردة، ان العراق يحاول تطويق مركز «الصامتة» الذي يقع على مرتفع استراتيجي وذلك بإقامة طريق خلف المركز.
- زار وفد من مجلس الأمة الكويتي بغداد في ١٩٧٢/١٢/٢٦، واجتمع في اليوم التالي مع نائب رئيس الجمهورية صدام حسين لمدة ساعتين، بحثوا خلالها مسألة الحدود، واكدوا على ضرورة الانتهاء من هذه المشكلة التي تؤرق البلدين، وقابل الوفد ايضاً رئيس الجمهورية احمد حسن البكر الذي اكد ان مجلس قيادة الثورة ينوي إنهاء المشكلة نهائياً «وذلك لقطع دابر التقولات من الدساسين الذين يحاولون الوقيعة بين القطرين الجارين».
- في ١٩٧٣/٢/٢٦ زار وفد كويتي برئاسة الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية انذاك وبقي الى يوم ١٩٧٣/٣/١، وقد عقد الوفد عدة اجتماعات كان اولها مع عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة آنذاك طه الجزراوي، الذي زعم ان جزيرتي وربة وبوبيان هما جزء من العراق، وان لهما اهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلداً خليجياً، فرد عليه الشيخ صباح الأحمد بأن: «الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من اراضيها وانه ليس في طوق احد ان يوافق أو يقرر ذلك، وأن الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وانها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل له استخدام هذه الممرات، ولكن ذلك يجب ان يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود».
- وفي يوم الاربعاء ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٧٣، التقى الوفد مع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية انذاك الذي كرر ما قاله الجزراوي، فرد عليه وزير الخارجية الكويتي: «بأن التنازل عن ارض كويتية غير وارد إطلاقاً، وان هذا غير مقدور عليه من اي انسان في الكويت».

وكان الرد على هذا الموقف المشهود للشيخ صباح الأحمد الذي رفض باسم الشعب الكويتي الابتزاز العراقي، ان قامت القوات العراقية بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية حيث أجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت، احدهما مركز «الصامتة» وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة اميال في الأراضي الكويتية، وزعم العراق انه قام بذلك رداً على اعتداء وقع عليه من القوات الكويتية!!

وقد فندت وزارة الداخلية الكويتية في ردها على البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية العراقية، فأكدت على أن ما تعرض له مركز «الصامتة» هو عدوان على مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ اكثر من عشر سنوات، وأن الاعتداء الذي وقع في الساعة الثالثة صباحاً وبصورة مفاجئة بقوات متفوقة من الجيش العراقي تم بتصميم وبتخطيط مسبقين، لأن المركز لا يعدو كونه مخفراً للشرطة، ورجاله مسلحون بأسلحة خفيفة، كما ان الاعتداء وقع في وقت كانت الكويت تنتظر فيه من العراق إرسال وفد عراقي للبحث في ترسيم الحدود بين البلدين، وهي الحدود التي سبق للعراق أن وقع اتفاقية رسمية بشأنها عام ١٩٦٣ والتي كان رئيسا الوفدين في وضعها سمو امير دولة الكويت ورئيس الجمهورية العراقية.

وقد أكدت وزارة الداخلية الكويتية في بيانها، أن الكويت طلبت مراراً من السلطات العراقية ان يتم ترسيم الحدود منعاً لحدوث المشاكل بين البلدين، كما طلبت منها منع التحركات والاجراءات المثيرة على الحدود، وكان آخر ذلك مذكرة قدمتها الكويت في ١٩٧٣/٣/١١، وقد لوحظ تسويف العراق في البت في الموضوع، وكان آخر تسويف عدم تحديد موعد لقدوم الوفد العراقي رداً على زيارة الوفد الكويتي للعراق.

واشارت وزارة الداخلية الى أنه إذا كانت النية خالصة من قبل حكومة العراق للحفاظ على روح الأخوة العربية التي تربط بين الشعبين الشقيقين، فإن عليها المبادرة لتصحيح الوضع الذي وصلت اليه العلاقات بين البلدين بسبب تلك الاجراءات العسكرية، وذلك بانسحابها فوراً من الأراضي الكويتية والبدء فوراً بترسيم الحدود على أساس الاتفاقية التي تم التوصل اليها في عام ١٩٦٣.

واوضح البيان، ان الكويت كانت ولا تزال حريصة على أن تكون علاقاتها مع جيرانها متميزة بروح المودة والتعاون وبعيدة عن الاستخفاف بالمبادىء الدولية لحسن الجوار.

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحاً تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها الى مسافة عشرة كيلومترات وراء الحدود.

ونتيجة للوساطة العربية أعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لإرسال وفد الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في «الصامتة» ووفت بتعهدها بالفعل بعد الحصول على قرض كويتي كبير.

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقدم ملموس، إذ رفضت الكويت عرضاً بمنح العراق حق بناء وإنشاء والاحتفاظ بأنبوب او اكثر يخترق حدود الكويت ليصل الى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت، وكان الكويتيون يعلمون انهم إذا ما قبلوا العرض ونفذ المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وربة المجاورة لها جزيرتين عراقيتين.

وقد افصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣، عندما ابدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

وجدد العراق مطالبه في نفس الاتجاه بعد توقيعه على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاماً وان تتنازل له عن جزيرة وربة، ولكن الكويت رفضت المطلب العراقي متمسكاً بسيادته على الجزيرتين.

ونستخلص من هذه الأحداث، وتطورها على الصورة التي سبق عرضها بغاية الاختصار، مجموعة من الاستنتاجات:

أولا: لقد رفضت الكويت في كل جولة من المباحثات الخاصة بالحدود الكويتية العراقية، رفضاً قاطعاً صريحاً، التنازل عن اي شبر من اراضيها. وكان هذا الموقف واضحاً غاية الوضوح في مواجهة المطالبات العراقية غير المعقولة، وغير المقبولة في الكويت، على المستويين الشعبي والحكومي، وكانت تلك المطالب العراقية هي العقبة الحقة امام مباحثات ترسيم الحدود.

وكانت المواقف الصلبة التي وقفها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد من مطالب صدام حسين، على مر السنين، هي الباعث الحقيقي وراء الحملة الاعلامية العراقية المسعورة ضد الشيخ صباح الأحمد، قبل وبعد الغزو العراقي الأخير للكويت.

ثانياً: ولقد كان صدام حسين، الذي تسبب في الكارثة العظمى بغزو الكويت في الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠، هو الذي «تولى كبر» مسألة الحدود الكويتية العراقية، وكان هو المحرك الأكبر لفتنتها، وظل يؤرث نيرانها حتى تأججت وتسعرت بكارثة الغزو الأخير.

ثالثاً: لقد كان لوضوح الموقف الكويتي، ونصوع حججه، وصلابة كلمته في عدم التفريط في حبة رمل من أرض الكويت، اكبر الأثر في اضطراب الموقف العراقي، الذي كان يضطر في كل مرحلة من مراحل المباحثات الى «استحداث» مطالب، واختلاق حجج، فمرة يدعي الحق في الأرض، واخرى يطلب التنازل، وثالثة يطلب التأجير، وكرة يتذرع بالوطنية واخرى بالقومية، وكل هذه كما هو واضح مسارب الحيرة والتخبط إزاء الموقف الكويتي الواضح القاطع.

رابعاً: لقد كان للقومية ومصالح العروبة التي يتذرع بها العراق، ويدعو (!) الكويت في ضونها لاتخاذ مبادرات قومية في المسألة الحدودية، معنى واحد يؤمن به النظام العراقي، وهو معنى يقراه بوضوح كل من رفع عن عينيه وبصيرته غشاوة الخديعة، بل ان هذا المعنى جاء صريحاً غاية الصراحة، واضحاً ابلغ الوضوح، مفسراً ادق التفسير في كلام وزير الخارجية العراقية (مرتضى سعيد عبد الباقي) الذي سبق أن أوردناه: ان القومية ومصالحها واهدافها هي مصالح العراق والعراق والعراق، ولا شيء غير العراق.

وإذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الايرانية بامتداد سنواتها الثماني (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، فإن قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدات تماماً خلال تلك الفترة التي شهدت الواناً شتى من الدعم الكويتي للجانب العراقي.

لقد كان الأمل الذي تطلع اليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨، ان يكون ذلك بداية لمرحلة سلام وبناء ودعم لأواصر المحبة والتعاون العربي المشترك من اجل التنمية والبناء.

وتوسمت الكويت بعد الوقفة الصلبة بكل امكاناتها الى جوار العراق أن تشهد العلاقات الكويتية العراقية صفحة جديدة، وأن تدفن الى الأبد صفحات النزاع والاعتداء حول الحدود من جانب العراق لتبدأ صفحة ود ومحبة واخاء تستهل بترسيم الحدود بين البلدين على نحو حاسم ينهي هذا الماضي.

ولكن تبين أنه ما استدارت فوهات المدافع التي كانت مصوبة نحو إيران، إلا لتتجه الى صدر الجار الشقيق.. الى صدر الكويت.. والبداية طلبات، ترافقها اتهامات، ترعد بالوعيد والتهديد، استمراراً للنهج الذي لم ينقطع تجاه الكويت. وحرصت الكويت كذلك على نهجها الدائم، فقابلت بالحوار الهادىء وروح الود هذه الحملة الجديدة، ظناً منها انها امر عارض، واقترحت، ان يوكل الى الجامعة العربية من خلال لجنة محايدة النظر فيما يثيره العراق بما ينهي هذا النزاع.

وكالعادة تستمر الزيارات والوفود وتنطلق التصريحات المطمئنة والوعود، ولكن نهر الحقد المستعر الذي تذكيه أحلام الطغاة كان يتدفق بعنف في مجراه الدائم ضد الكويت.

وتبدو الحقيقة كالشمس في رابعة النهار، وهي أن مطلب النظام العراقي من الكويت ليس البلايين التي قدمت اليهم ويطالبون منها بالمزيد، وليست هذا الجزء أو ذاك من خطوط الحدود والجزر في الكويت، ان المطلوب هو التراب الكويتي كله، والتاريخ الكويتي كله، وهوية هذا الوطن وكيانه.

فلو كان النزاع والمطلب محدداً لكان العدوان محدوداً، ولكن غزواً بهذا الحجم الذي اقتضى ان تحتشد جيوش العالم لمواجهته ينبىء بجلاء ان الهدف ابتلاع كامل وبقاء ابدي.

يدرك ذلك المحلل المتابع لتفسيرات الغزو التي تلاحقت في سرعة مذهلة وتضاربت واختلفت بالسرعة ذاتها، حيث بدأت بتفسير الغزو على انه لمساعدة العناصر الوطنية التي تود التخلص من نظام الحكم، ليتبعها بعد ايام حين لم يجد كويتياً واحداً يقبل التعاون معه انه شكل حكومة وطنية وانه ينوي الانسحاب، وتختفي الحكومة ولا تظهر، ويبحث العالم عن الانسحاب، فإذا التعزيزات العسكرية المذهلة تتدفق لتحتل كل مناطق الكويت.

ويكشف النظام سافراً عن نواياه: عودة الفرع الى الأصل، ومحو الهوية الكاملة لهذا الوطن ليذوب مندمجاً فيما اسماه - الغاصب الغازي - الأصل!

فلم تكن المماطلات التي رصدناها على مدى التاريخ خطوة نحو حل أو وفاق، بل كانت استنزافاً حتى يتم الابتلاع. وحتى بعد الغزو، استمرت خطة المماطلة والتسويف مع كل الزعماء والقادة الذين وفدوا الى بغداد ليمنعوا الكارثة والتدمير.

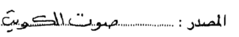
ولكن كان العالم مصمماً الا يعود الى عصور الهمجية والغزو والا يقبل احتلال وطن مسالم من جار طامع يملك وسائل القوة.

وأصبحت الشرعية الدولية مطلباً التقى حوله من تفرقوا العمر كله على قضايا لا حصر لها، وتراصت في مواجهة العدوان جيوش (٣٢) دولة تؤكد حماية هذه الشرعية، ولو كان الثمن ارواحاً غالية من ابنائها.

وتحل الهزيمة، وينكشف الحجاب عن خواء، ويلتقي مجلس الأمن ليصدر قراراته لرد الحقوق ومعاقبة الباغي ورسم خطة دائمة لإنهاء النزاع حول حدود الكويت مع العراق استناداً الى الاتفاقيات التي وقعها الطرفان.

وتتشكل لجنة ترسيم الحدود تنفيذاً لتلك القرارات.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

بيان المعارضة العراقية والقصور في الفهم

بقلم: بدر سلطان العيسى *

قبل عشرة ايام نشرت جريدة الوطن بيان المعارضة العراقية حول ترسيم الحدود العراقية الكويتية، وكنت اتوقع ان يسبق نشر ذلك البيان راي هيئة تحرير الصحيفة يوضح ما جاء في البيان من مغالطات وتلاعب بالألفاظ وآراء لا تختلف في مجملها عما كان يردده صدام وزمرته.

والبيان بالرغم من اهميته، إلا ان الصحف الكويتية لم تعطه الاهتمام الكافي.

وفي اليوم التالي اطلعت على راي الدكتورة ميمونة العذبي الصباح في البيان، وكان الراي يركز على الحقائق والوثائق التاريخية التي تؤكد احقية الكويت في المناطق التي استولى عليها العراق ظلما وتعديا خلال الثمانين سنة الماضية والتي اعادت اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن جزءا منها الى الكويت وأبقت اجزاء أخرى من الأراضي الكويتية مع العراق.

لم تستطع كلمات البيان المجاملة والتي رددها البيان في اكثر من موقع مثل كلمات «الشعبين، الشقيقين المتجاورين»، وكلمات أواصر الأخوة العربية الاسلامية وبقية كلمات النفاق والدجل السياسي التي يحويها قاموس مصطلحات العلاقات العربية - العربية، والتي قضى عليها الزمن. لم تستطع هذه الكلمات اخفاء حقيقة اطماع المعارضة العراقية في الأراضي الكويتية، بالرغم من انهم خارج السلطة. لقد كنت اتوقع جاداً ان ارى واسمع رايا مخالفا لما كان يقوله صدام وأذنابه، فالمعارضة العراقية ادرى من غيرها بالظلم والتعدي الذي الحقه العراق والعراقيون بالكويت والكويتيين، هم انفسهم عرفوا معنى الظلم والتشرد وفقد البيوت والممتلكات، كما انهم أدرى من غيرهم بحق الكويت التاريخي في أراضيها المنهوبة، كما انهم يعلمون علم اليقين ان ما قدمته الكويت من مستندات ووثائق تاريخية لا يمكن ان يرقى اليها اي شك، كما انهم يعلمون ان نظام صدام هو الآخر يعرف تلك الحقائق التاريخية علمهم بها، الا ان مطالبته هو ونظامه لم تكن تستند الى أي حقائق أو وثائق تاريخية، وانما هي مطالبة لتحقيق طموحات وأطماع سياسية او مطالبة لإلهاء الشعب العراقي عن مشاكله الداخلية الى مشاكل خارجية أو محاولة ابتزاز الكويت ماديا، ان المتتبع لكل الازمات الحدودية سواء تلك التي حدثت اثناء العهد الملكي او العهود الاخرى يجد ان العراق هو البادىء وهو المعتدي دائما، كما انه سوف يجد انه في الوقت الذي يثير فيه العراق موضوع أو خلق ازمة حدود بينه وبين الكويت تكون هناك أسباب وقلاقل وأزمات داخلية عراقية. نوري السعيد كانت لديه أطماع توسعية وأزمات سياسية مع المعارضة العراقية في الداخل، عبد الكريم قاسم كانت لديه مشاكل داخلية مع



المعارضة العراقية في الداخل، صدام حسين وحزبه كانت لديه وما زالت مشاكل وازمات مالية، كما لديه اطماع توسعية ونزعة فاشستية تسلطية، أما المعارضة العراقية على ما بدا من بيانها هي الاخرى لديها نزعة ابتزازية ومشاكل مالية، كما انها داخلة في مزايدة بينها وبين نظام صدام وعلى حساب الحقوق الكويتية.

أما أسوا ما في البيان، فهو مطالبة المعارضة بتأجيل البت في عملية ترسيم الحدود حتى تستولي المعارضة العراقية على الحكم، بعدها تحال القضية الى جامعة الدول العربية لحلها. هل هذه سذاجة سياسية أم قصور في الفهم أم انها محاولة مكشوفة لدق إسفين في سفينة الحل، فاذا كان طلب المعارضة العراقية نتيجة لقصور في الفهم السياسي أو كان سذاجة سياسية، فانني احب أن احيط سيادتهم علماً بأن جامعة الدول العربية وخلال عمرها المديد والذي بلغ سبعاً وأربعين عاماً، لم تستطع حتى هذه اللحظة حل أي خلاف عربي - عربي أو تذليل أي مشكلة بين الدول العربية، بل يمكن القول ان حال الدول العربية قبل اقامة جامعة الدول العربية أفضل بكثير من حالها في الوقت الحاضر.

بقيت كلمة اخيرة لا بد من قولها: اذا كان هذا هو راي المعارضة العراقية في مشكلة الحدود العراقية - الكويتية، وهي مشكلة في غاية الوضوح، فكاتب هذه السطور يرى ويعتقد ان بقاء نظام صدام حسين في السلطة افضل للكويت من مجيء المعارضة العراقية للسلطة، وقديماً قالوا «عدو تعرفه خير من صديق لا تعرفه»، أما المثل الكويتي فيقول: «امسك مجنونك لا ييك أجن منه».

• كاتب كويتي



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

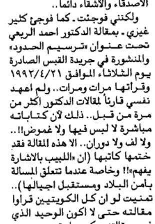
ترسيم الحدود... ودعوات التعقل والتروي.

كثيراً ما نسمع عبر اذاعة النظام العراقي واذاعات الدول الموالية لهذا النظام الذي لا زال يتعامل ومؤيدوه بأساليب العصور الوسطى.. اقول نسمع عن ادعاءات واهية عن استيلاء الكويت على أراض عراقية عن طريق الأمم المتحدة دون ان تستند هذه الاذاعات في ادعاءاتها على حقائق تاريخية او مستندات ووثائق رسمية تثبت حقوق الطرفين الشرعية فتضع حداً لمشكلة ازلية وتغلق هذا الملف الى الأبد لنعيش في سلام وأمان ووئام دائم.

عندما استمع لمثل هذه الاذاعات - وغالباً ما تكون بالصدفة - ينتابني شعور غريب يدفعني تارة الى الضحك على اناس رغم انكشاف الاعيبهم المريبة الا انهم ما زالوا يحاولون الاستمرار في خداع رجل الشارع العربي المسكين واقناعه بأن الكويت تحاول الاستيلاء على اراض الغير بالقوة دون ان تعتمد هذه الفئة الضالة على براهين لادانة الكويت.. كما يدفعني هذه الشعور الغريب تارة اخرى الى الحزن على هذه المجموعة الباغية التي تسيء استغلال وسائل اعلامها لنشر الغسيل العربي على الملأ وجلب المزيد من الاساءة للعرب..

وتوقعت ان ترد الجهات الكويتية المسؤولة عبر الوسائل الاعلامية المتاحة لها دولياً على هذه الادعاءات فتبطل مفعولها في حينها قبل ان تنفجر فيكون لها صدى لدى جهلاء الوثائق ومزوري التاريخ. ولم ترد هذه الجهات الرسمية واعتقدت انها تتبع اسلوب «الحقران يقطع المصران» رغم عدم جدواها في المجال السياسي. او انها ردت ولكننا لم نسمع لردها صدى.. او انها لم ترغب في الرد.. واقتنعت بهذا الموقف طالما كنا نحن الكويتيين نقف في مطالباتنا على اساس ثابت من الحقائق التاريخية والوثائق المدونة لدى جهات دولية عديدة. واستناداً على محافظتنا الدائمة من خلال سياسة حكومتنا الرشيدة على علاقات حسن الجوار التي كنا ولا زلنا نتبعها فكنا خير معين للعراق مادياً ومعنوياً ما استطعنا الى ذلك سبيلاً.. هذا كان منهاجنا مع الاصدقاء والأشقاء دائماً..

ولكنني فوجئت - كما فوجئ كثير غيري - بمقالة الدكتور احمد الربعي تحت عنوان «ترسيم الحدود» والمنشورة في جريدة القبس الصادرة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/٤/٢١ وقرأتها مرات ومرات.. ولم اعهد نفسي قارئاً لمقالات الدكتور اكثر من مرة من قبل.. ذلك لأن كتاباته مباشرة لا لبس فيها ولا غموض!!.. ولا لف ولا دوران.. الا هذه المقالة فقد ختمها كاتبها (ان «اللبيب بالاشارة يفهم»!! وخاصة عندما تتعلق المسألة بأمن البلاد ومستقبل اجيالها).. تمنيت لو ان كل الكويتيين قرأوا مقالته حتى لا اكون الوحيد الذي فسر مقالته بعكس ما يقصده.



هو يقول بأن على القيادة السياسية في الكويت - وليس في العراق - ان تبحث مسألة ترسيم الحدود بكثير من العمق والتروي.. وان تتحرك بالطرق المناسبة - ولم يوضح ما هي هذه الطرق عدا الطرق التي اتبعتها لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة - لايجاد صيغة حضارية ذات وعي استراتيجي للمسألة بعيداً عن اي انفعال مهما كان مصدره.

وظننت في بادئ الأمر ان الدكتور يقصد ان يتم زيادة الوعي التاريخي للمواطنين الكويتيين وتعريفهم



بقلم: يوسف الزنكوي *

بحقوقهم المشروعة في الحدود التي تمت اعادتها الى اصحابها الحقيقيين بعد طول اغتصاب من جار شقيق. ولكنني اعرف انه ما من كويتي صغيراً كان ام شيخاً.. رجلاً كان أم امراة الا ويعرف اين تنتهي حدود الكويت الحقيقية.. وكيف ان هذا الجار كان دائم التحرش بالكويت على حدودنا الشمالية لالتهام اجزاء عزيزة علينا من ارضنا الغالية..

واعرف ايضاً ان الحكومات الكويتية المتعاقبة ورغم معرفتها التامة بمواد الدستور الكويتي وخاصة المادة الاولى التي تنص «الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ولا يجوز التنازل عن سيادتها او التخلي عن اي جزء من اراضيها».. هذه الحكومات كانت تارة تغض النظر مؤقتاً عن التجاوزات العراقية الحدودية بسبب عدم رغبتها بسكب الزيت على النار وعدم رغبتها بنشر الغسيل العربي.. وتارة كانت ترسل الرسل الى العراق والدول العربية لايجاد صيغة تفاهم



ونهاية لهذه التجاوزات ولكنها لم تكن تلقى اذناً صاغية لمطالبات الكويت بترسيم الحدود.. ولم يتم الاتفاق على ترسيم الحدود لأن شعب الكويت وحكومتها واميرها لم يكونوا ليتنازلوا حتى عن شبر واحد من اراضيها.. حتى كان الغزو الأسود في اليوم المشؤوم.

وعليه فهل يقصد الدكتور احمد الربعي بمقالته هذه ان يتم ترسيم الحدود كما كان الوضع عليه قبل الثاني من اغسطس (آب) المشؤوم حتى لا تنفجر الألغام الحدودية؟.. وهل يرضى الدكتور ان يتم التنازل عن اجزاء من الكويت من اجل خاطر العراق ومن اجل الشعب العراقي؟.. وعندما حشد صدام «خرفانه» على الحدود الكويتية الشمالية مدعياً ان الكويت قد اقتطعت جزءاً من العراق من حقل الرميلة واراد ان يضم جزيرتي وربة وبوبيان.. هل كان سيكتب صاحبنا كما كتب الان طالباً من القيادة السياسية في الكويت ان تبحث هذه المسألة بكثير من العمق والتروي؟..

وعندما اصدر هدام العراق اوامره بعد ايام من غزوه البربري لبلادنا بضمها الى العراق - ارض نقض المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق - قام العراق من اقصاه الى اقصاه بالاضافة الى الذيول العراقية في بعض الدول العربية. قام كل هؤلاء يؤيدون قرار هذا المجنون دون الاعتماد على حقيقة تاريخية واحدة تؤيد شرعية ضم الكويت للعراق. ولم يقم عراقي واحد - عدا المعارضة العراقية التي لها من المصالح الشخصية الشيء الكثير لوقوفها مع الكويت وسوف نفرد مقالة لموقفها المشبوه تجاه حقوقنا وسيادتنا على اراضينا - اقول لم يقم عراقي واحد ليقول صراحة ان هناك دولة اسمها الكويت لها الحق في ان تعيش بسلام.. وان ليس للعراق حق في اي جزء من الكويت..

وازاء هذا الموقف العراقي المتشدد تجاه حقوق الكويت المشروعة هل كان سيكتب الدكتور الربعي كما كتب الان بأنه في موقع القرار السياسي يحتاج العاقل الى بحث المسائل الكبرى كمسألة تحديد الحدود بأكبر قدر ممكن من الوعي المستقبلي والاستراتيجي؟.. واليوم وبعد ان وقف العالم اجمع مع الحق الكويتي والشرعية الكويتية واعتمدت هيئات دولية على خبرائها وما لديها من تقنية متطورة ووثائق دامغة لترسيم الحدود لصالح الكويت طبقاً لاتفاقيتي ١٩٣٢ و ١٩٦٣ واللتين وقعتا بين الحكومات العراقية والكويتية.. ولم ينقضها الا العراقيون انفسهم من حزب البعث كما نقضوا كعادتهم معاهدات كثيرة مع جيرانهم سواء ايران او الاردن، يأتينا من يدعونا الى التروي والتعقل.. وكأن الحدود التي اعيدت الينا بعد طول اغتصاب ليس لأننا اصحاب حق ولكن لأن العراق اصبح ضعيفاً عسكرياً واقتصادياً فاعتدت الكويت على السيادة العراقية.

شكراً يا دكتور لتفهمكم العميق لدستورنا الذي كنتم تنادون بعدم تنقيحه وتفريغه من محتواه.. وشكراً لسياستكم الجديدة.. «الأرض مقابل ضمان مستقبل اجيال الكويت»..

اقول هذا لأن للدكتور وكتاباته مكانة في قلوب الكثيرين ومقالته المذكورة كانت لنا صدمة كما الغزو العراقي الغاشم.

• كاتب كويتي





الحقوق القلقة

تعتبر منازعات الحدود هي اخطر المنازعات الدولية على الاطلاق ، فهي تؤدى عادة الى قيام العديد من الصراعات المسلحة بين الدول المتجاورة ، ومن هنا تبرز اهمية حسم هذه المنازعات بالطرق السلمية ، وهذا ما سعت اليه الكويت لحل مشاكلها مع العراق طوال العقود الماضية حتى كان العدوان العسكرى العراقى الاخير عليها يوم ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

وقد جاء قرار لجنة الامم المتحدة بترسيم الحدود البرية بين العراق والكويت ، فحسم بالعدل موقفا قلقا ورد الحقوق الى اهلها ، ولم يكن ما تم التوصل اليه عن طريق اللجنة الفنية للأمم المتحدة في ابريل سنة ١٩٩٢ سوى ترجمة للمبادىء الاساسية التى تحكم تعيين الحدود الدولية ، كما كان عودة لخطوط الحدود التى سبق الاتفاق عليها في الاتفاقيات السابقة وهى ٣ اتفاقيات .. اتفاقية سنة ١٩١٣ ، اتفاقية سنة ١٩٣٢ ، اتفاقية سنة ١٩٦٣ .

وليس فيما وصلت اليه اللجنة اي تجاوز على الحدود العراقية كما وردت في هذه الاتفاقيات ولا تمثل هذه الحدود اى مساس بسيادة العراق على ارضه وانما هي في حقيقة الامر تعديل لتجاوزات عراقية سابقة على الاراضى الكويتية ، تمت اعتمادا على مبدأ القوة .

وقد ترتب على قرار لجنة الامم المتحدة استعادة الكويت لعشرة ابار كانت قد سلبت منها بسيف القوة في الستينيات .

وقد كان المفروض ان تستقر الحدود القلقة بعد هذا الترسيم الجديد الذى اقرته لجنة دولية محايدة اعتمدت على وثائق واتفاقيات سابقة ولكن النظام العراقى يرفض الانصياع للحق ، ويرفض احترام قرارات المجتمع الدولى ، ويرفض اعادة الحقوق المغتصبة الى اهلها .

وهذا امر طبيعى ومفهوم من نظام قامت دعواه على اعتبار الكويت محافظة من محافظاته .

ولا يستبعد المراقبون ان يصل عناد النظام العراقى الى حد احراق ابار النفط التى استعيدت بعد الترسيم الجديد للحدود .. وهذا امر وارد .

والحق ان بقاء النظام العراقى يعنى استمرار القلق ، ويعنى ان كل شيء يمكن ان يحدث وهذه هي طبيعة الاستبداد والطغيان .

إن الطاغية يعيش عادة على المقامرة بالشعوب ويتغذى على الحرائق والخراب والعدوان ولا تعرف الدنيا استقرارا طالما بقى نظامه قائما ينفث احقاده .

أحمد بهجت



اكد ان مجلس التعاون الخليجي اساس ايجابي في المنطقة

ماك: على العراق قبول ترسيم الحدود مع الكويت

واشنطن - صالح بشير:

قال نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا ديفيد ماك بأن الولايات المتحدة تنظر الى مجلس التعاون الخليجي على انه قاعدة ايجابية للتعاون بين دول تلك المنطقة. وان الولايات المتحدة تنظر الى الامن في الخليج على انه الامن الجماعي الذي يستند اولاً وبالذات الى جهود دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اكد ماك في مقابلة تلفزيونية اول من امس بان أي ترتيبات امنية في منطقة الخليج يجب ان تبدأ بدول المنطقة نفسها وعبر جهودها المنفردة للدفاع عن النفس وعبر جهودها مجتمعة ضمن مجلس التعاون. واكد ايضاً على ضرورة قبول العراق لقرار اللجنة الدولية بترسيم الحدود مع الكويت.

ورحب ماك باسم بلاده بالجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للتعاون مع البلدان الصديقة خارج المنطقة. وقال «بانه امر مفهوم لدينا بأن تقوم اية دولة من دول الخليج بأظهار الرغبة في الدخول في ترتيبات امنية مع حكومات صديقة خارجية سواء اكانت سورية او مصر او بريطانيا».

واكد ماك بأن بلاده عازمة على تعزيز الاسطول الاميركي في الخليج، ولكنه استدرك قائلاً بأنه ليس للولايات المتحدة اي نية في الاحتفاظ بقوات برية على ارض أي من دول مجلس التعاون ولن يكون لنا اي تواجد عسكري هناك، واكد استعداد الولايات المتحدة للقيام اذا ما طلب منها ذلك، بمناورات مشتركة.

وقال ان الولايات المتحدة بصدد اعداد ترتيبات مع دول مجلس التعاون حول الاحتفاظ بكميات من الامدادات العسكرية في المنطقة وخاصة الاسلحة الثقيلة والتي يستغرق شحنها وقتاً طويلاً وذلك لاستعمالها حين الازمات.

وقال ان هدفنا من كل ذلك هو ردع اي معتد وان يظهر للعالم بأن دول هذه المنطقة ليست من دون اصدقاء. واكد ماك بأن الولايات المتحدة تضع في اعتبارها سيادة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على قراراتها وتوجهاتها، واننا نتعامل معهم بشكل متكافىء.

وعلى صعيد علاقات دول مجلس التعاون مع ايران قال ماك بانه من الصائب ان تقيم دول مجلس التعاون علاقات طيبة ودبلوماسية وتجارية مع ايران «ولكن عليهم ان يبقوا حذرين».

وفي ما يخص نظام صدام حسين قال ماك «ما دام صدام مسؤولا في بغداد فسيكون اعضاء التحالف وخاصة جيرانه في المنطقة الاقربين امام تهديداته». واكد على ضرورة قبوله بنتائج ترسيم الحدود بينه وبين الكويت والتي تشرف عليها الامم المتحدة، واكد على ان المجموعة الدولية ستصر على ان يمتثل العراق امتثالاً كاملاً لقرارات مجلس الامن.



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٢

الكويت تنفي "التنازل" عن اراضٍ لالحاقها بالعراق

□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ حملت قوى معارضة وصحف كويتية بشدة على تصريحات لوزير الدفاع الكويتي الشيخ علي الصباح اشار فيها الى ان بلاده قدمت «تنازلات» من اراضيها الى العراق خلال مشاركتها في اعمال اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين البلدين، والتي ادخلت تعديلات على خط الحدود.

وكان وزير الدفاع صرح الى وكالة الانباء الكويتية في القاهرة الاثنين الماضي بان حكومته «قدمت بالاتفاق مع اللجنة الدولية لترسيم الحدود مبادرة حسن نية اذ تنازلت عن اجزاء من اراضيها للعراق لاسباب انسانية».

واوضح ان هذا التنازل شمل مساحة من ساحل الخليج ليتسنى للعراق استخدام ميناء ام قصر «على رغم ان ترسيم الحدود ادخل الميناء ضمن الاراضي الكويتية بالاضافة الى مساحة اخرى تم اقتطاعها ايضاً لمصلحة العراق ومن منطلقات انسانية». واصدر وزير الاعلام الكويتي الدكتور بدر جاسم اليعقوب بياناً اول من امس نفى فيه ان تكون الكويت قدمت تنازلات. وقال ان حكومته صوتت ضد قرار اللجنة الدولية التي رسمت خطاً توفيقياً للحدود كان مفترضاً ان يكون ابعد شمالاً وحسب اتفاقات الكويت مع العراق لعامي ١٩٣٢ و١٩٦٣. واضاف: «قرارات اللجنة نهائية والزامية ولذلك تلتزمها الكويت ايماناً منها بالشرعية الدولية».

واصدرت مجموعة «تكتل النواب» المعارضة بياناً رفضت فيه تصريحات وزير الدفاع معتبرة انها «تتعارض كلياً مع نص المادة الاولى من دستور البلاد». وحملت صحف محلية امس على تصريحات الوزير بشدة واتهمت اعضاء الحكومة الكويتية بـ «التناقض في التصريحات وانعدام الكفاءة».

وكانت قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق شغلت الاعلام المحلي على مدى الاسبوعين الماضيين، وشدد مسؤولون كويتيون في مناسبات عدة على ان حكومتهم «لن تتنازل عن شبر واحد من ارض الوطن»، في حين انتقد ديبلوماسيون كويتيون في الخارج «الحملات المغرضة التي تدعو الكويت الى التنازل عن اراضيها لمزاعم تتعلق بحرمان العراق من منفذ بحري».



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فريق دولي يثبت على الارض معالم الحدود مع العراق

الكويت ـ كونا : اعلنت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية العراقية امس، ان فريق مسح تابعاً لها يعكف حالياً على وضع معالم عند كل نقطة من النقاط الأساسية الثلاث الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية.

وتوقعت اللجنة في بيان لها امس، ان نصب اعمدة مؤقتة عند النقاط الثلاث سيستغرق ثلاثة أسابيع تقريباً على ان تتم عملية وضع معالم الحدود عملياً على الأرض بشكل نهائي في اواخر العام الحالي.

وأوضحت اللجنة ان تحديد معالم الحدود جنوبي سفوان سيتم على بعد ١٤٣٠ متراً من الطرف الجنوبي

(التتمة في الصفحة ٦)

فريق دولي

الغربي للسور الخارجي لمركز الجمارك القديم الواقع بمحاذاة الطريق القديم المؤدي من سفوان إلى الكويت.

وذكرت ان الحدود عند الحد الشمالي لوادي البطين تقع عند التقاطع بين محور الوادي (أكثر خطوطه عمقاً) وخط عرض النقطة الواقعة جنوبي سفوان مشيرة الى ان خط الحدود جنوبي ام قصر يتطابق وفقاً للجنة مع الموقع الذي يتقاطع عنده خط الحدود الوارد في الخريطة المشار اليها في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧ مع الشاطىء الغربي لخور الزبير.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

الوضع العربى الراهن يبحثه موسى وسفير الكويت

صرح السيد عبد الرزاق الكندرى سفير الكويت بالقاهرة ـ عقب اجتماعه امس مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية بانه تم خلال اللقاء تبادل الآراء والافكار حول الوضع العربى الراهن وما يدور فيه والقضايا التى تهمنا وقال انه اوضح للوزير ما انتهت اليه اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود مع العراق .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء وضع إشارات الحدود البرية بين الكويت والعراق

الكويت - عبدالمنعم السيسى - وكالات الانباء : بدا امس خبراء لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت التابعة للامم المتحدة فى وضع اشارات الحدود البرية بين البلدين . جاء ذلك فى بيان اصدرته اللجنة ، واوضحت ان عمل الخبراء سوف يستمر ثلاثة اسابيع وكانت اللجنة قد قررت فى ١٦ ابريل الماضى تقديم الحدود ٦٠٠ مترا لصالح الكويت على طول ٢٠٠ كيلومتر من الحدود البرية مع العراق . وبمقتضى هذا القرار تستعيد الكويت ابار البترول وخاصة فى حقل الرميلة ، بالاضافة الى جزء من مدينة ام قصر الواقعة على الخليج .

وقد رفض العراق - بصورة غير مباشرة - الرسم الجديد وصرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء بان هذا القرار لايستند الى اى وثيقة شرعية . وفى المقابل اشادت الكويت بقرار اللجنة ووصفته بانه انجاز تاريخى هام .. واكد الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى ان موقف بلاده ثابت فى قضية ترسيم الحدود مع العراق ، ويرتكز على عدم التنازل عن اى شبر من اراضى الكويت مهما كلف هذا الموقف الكويت .

وقال وزير الخارجية الكويتى فى لقائه مع اعضاء جمعية الدراسات والبحوث الكويتية ان بلاده استطاعت الحصول على خرائط ووثائق تثبت الحق الكويتى ومن ضمنها خريطة عراقية رسمية .



الكويت تعرض للجامعة ملف الحدود وتتهم العراق بنيات "توسعية"

□ القاهرة - من محمد علام:

■ قدمت الكويت الى الامانة العامة للجامعة العربية ملفاً عن مشكلة حدودها الدولية واتهمت فيه العراق بعدم الرغبة في ترسيم الحدود المشتركة، وبان لديه «نيات توسعية»، مشيرة الى فشل اللجان الفنية المشتركة بين البلدين في التوصل الى اتفاق على مدى ٣٠ سنة.

وعرض الملف مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة السفير عبدالمحسن البعيجان اول من امس «كي تكون الجامعة على بينة من كل التطورات الحاصلة والمواقف العراقية، والجهود الدولية الرامية الى حسم المشكلة على اساس قرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧».

ويتضمن الملف ست وثائق تشمل القرار ٦٨٧، وتقرير الامين العام السابق للامم المتحدة خافيير بيريز ديكويار في شان الفقرة (٣) التي تطالب بتشكيل لجنة دولية لتنفيذ القرار، واتفاق تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ بين العراق والكويت. والخطابين الموجهين عام ١٩٣٢ من كل من نوري السعيد رئيس وزراء العراق السابق الى المندوب السامي البريطاني، ومن حاكم الكويت الى الوكيل السياسي البريطاني في شان الاعتراف بالحدود الدولية، ورسالة وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي في نيسان (ابريل) ١٩٩١ الى بيريز ديكويار المتعلقة بقبول قرار مجلس الامن، ورسالة بيريز ديكويا الى السامرائي رداً على رسالته في ٣٠ من الشهر نفسه.

واكدت الكويت ضرورة ترسيم الحدود ودعم اعمال اللجنة الدولية التي اصدرت اخيراً قرارها. وجاء في الملف ان الكويت تتمسك بحقوقها وترفض التنازل عن اي شبر من اراضيها.

وأورد الملف اربعة مبادئ في هذا الاطار:

١- ان «الكويت ترفض المساومة على ارضها».

٢- ان «نيات العراق التوسعية مستمرة حيال الكويت، وهي العقبة الاساسية في طريق اغلاق هذا الموضوع نهائياً».

٣- ان «شعارات القومية العربية ومصالح العروبة التي رفعت لا تعني سوى مصالح العراق وحده».

٤- ان العراق «لا يملك اي حجة بادعاء الحق، والمسالة لا تعدو اطماعاً، فالعراق، ازاء رفض الكويت المساومة، عرض التنازل عن جزيرتي وربة وبوبيان ثم طلب استئجار جزيرة بوبيان».

وعرض الملف ست مراحل في الاجتماعات واللقاءات الكويتية - العراقية على مدى ٣٠ سنة «توضح المماطلات والتسويف العراقي للحيلولة دون التوصل الى تسوية دائمة، وهي:

- في العام ١٩٦٦ وبدلاً من تجاوب العراق مع المقترحات الكويتية لانهاء المشكلة وطرح افكاره، طالب بالقيام بمسح من جانب واحد للحدود في مناطق شملت اراضي تحت السيادة الكويتية خلافاً لاتفاق تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣. واتضح من اعمال اللجنة الفنية المشتركة التي اجتمعت في بغداد ان العراق كان مهتماً بمنطقتي صفوان والباطن حتى لا يسير خط تحديد الحدود في هاتين المنطقتين، كما كان متبعاً منذ العام ١٩٣٢، بالاتفاق بين البلدين.

- في آذار (مارس) ١٩٦٧، انكر العراق اتفاق ١٩٣٢ بحجة انه اتفاق وضعه المستعمر وان الراي العام العراقي لن يقبل به، واكد ان اللجنة لن تسير في تثبيت الحدود وفقاً لهذا الاتفاق.

- في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ حصل العراق على قروض كويتية واستؤنفت اعمال اللجنة المشتركة في الكويت، ولم تسفر عن جديد.

- في العام ١٩٧٢، توغلت القوات العراقية بعمق ثلاثة اميال في الاراضي الكويتية حتى منطقة «الصامتة» لشق طريق حولها، كونها موقعاً استراتيجياً.

واشار الملف الكويتي الى ان الكويت رفضت تنازلات في وربة وبوبيان لكنها اعربت ان استعدادها لتسهيل استخدام العراق للجزيرتين بعد انتهاء ترسيم الحدود.

وزاد ان انسحاب القوات العراقية من المناطق التي توغلت فيها جاء بوساطة عربية، ودفعت الكويت قرضاً كبيراً للعراق.

- في العام ١٩٧٣ جدد العراق مطالبته بتنازلات في الجزيرتين.

- في العام ١٩٧٥ اراد العراق تقويض اتفاق مع ايران في الجزائر في شان شط العرب، فطلب استئجار بوبيان ٩٩ سنة.

وجددت الكويت مطالبتها الجامعة بدعم الجهود الدولية الرامية الى انهاء المشكلة للتوصل الى تسوية دائمة ومنع النزاع على الحدود مع العراق. والتقى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى امس سفير الكويت في القاهرة السيد عبدالرزاق الكندري الذي صرح بانه سلم الوزير ملفاً كاملاً عن قضية الحدود يتضمن المواقف العراقية والكويتية وجهود الامم المتحدة.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

سلم موسى وثائق ترسيم الحدود

الكندري: الكويت حريصة على استعادة جميع أراضيها

القاهرة - «صوت الكويت»: اعلن سفير دولة الكويت لدى مصر عبد الرزاق الكندري، ان للكويت الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من ترتيبات وإجراءات امنية لحفظ امنها وسيادتها، وانها ابلغت دول إعلان دمشق بجميع الترتيبات التي اتخذتها، وقال إن الكويت لن تنسى درس الاجتياح العراقي لأراضيها في اغسطس (آب) ١٩٩٠، نافياً ان تكون سعت في الماضي او الحاضر او انها ستسعى في المستقبل الى استقطاع او الاستيلاء على اي جزء من اراضي دول مجاورة. وجاءت هذه التصريحات عقب لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسى أمس، حيث أعلن في ختام اللقاء انه قدم إلى الوزير ملفاً وثائقيا يتضمن ما انتهت إليه اللجنة الدولية والموكل إليها ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

وقال الكندري في التصريحات الصحافية التي أدلى بها، ان الكويت تحرص على استعادة كل الأراضي التي اقتطعت منها، خاصة تلك التي استولى عليها العراق عام ١٩٧٣ في اعقاب احداث منطقة «الصامتة»، وقيام السلطات العراقية باحتلال اجزاء كبيرة من اراضي الكويت وبما يتعارض مع الاتفاقيات المبرمة بين البلدين سواء عام ١٩٦٣ او ١٩٣٢.

واوضح السفير الكويتي بأنه شرح لوزير الخارجية المصري عمرو موسى ان قرار اللجنة الدولية قد اعاد الأراضي التي اقتطعها العراق وفقاً للاتفاقيات والخرائط الرسمية المقدمة إلى اللجنة الدولية.

كما تناول في لقائه بالوزير المصري التنسيق والتشاور المستمرين بين البلدين وسبل التعاون المشترك والقضايا التي تهم المنطقة، قبل عقد الدورة المقبلة لدول إعلان دمشق بالدوحة في ٢٥ مايو (أيار) الجاري.



عبد الرزاق الكندري

وحول الترتيبات الأمنيه التي تتخذها الكويت وكذلك التدريبات المشتركة بينها وبين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وأثرها على الأمن القومي العربي، قال السفير الكويتي ان الحكومة الكويتيه تتخذ ما تراه من إجراءات لحفظ امنها وسيادتها، وان جميع تلك الترتيبات تحظى بتأييد الشعب الكويتي، مشيرا إلى أن دول إعلان دمشق على علم بالاجراءات المتخذة، لاننا لن ننسى الدرس الذي حدث ليلة الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠. وقد نفى السفير الكندري أن يكون لقاؤه بالوزير المصري قد تناول بحث الأمن القومي العربي، مؤكدا أنه تحدث عن أمن الكويت فقط.

وتطرق الى مسألة التدريبات البريطانية - الكويتية المشتركة فوصفها بأنها تتعلق بالدفاع عن سيادة الكويت. واضاف: اعتقد ان دول إعلان دمشق تتفهم هذه التدريبات، مشيراً الى ان الكويت لن تتأخر في اتخاذ اي إجراءات اخرى تراها مناسبة للدفاع عن سيادتها.

وحول ما اثير بشأن إعلان دمشق وما اعتبرته مصر من ان الدورة المقبلة «مصيرية» لأطرافه لوضع النقاط فوق الحروف وتنفيذ ما ورد به قال السفير عبد الرزاق الكندري ان موقف مصر ينطلق من حرصها على بلورة هذا الإعلان ووضع صيغة تنفيذية ناجحة له، بحيث يتفق عليها جميع اطرافه. واضاف ان الكويت ترى ضرورة صياغة موقف جماعي يتفق عليه، موضحاً ان ما تم الاتفاق عليه معلن، وان ما هو موضع خلاف يتم إرجاؤه وترحيله إلى اجتماعات ودورات لاحقة لتبادل وجهات النظر وإيجاد بلورة اكثر لها.. وذكر ان وزير الخارجية المصري عمرو موسى ابلغه الأهمية التي توليها مصر لتحقيق توافق في وجهات النظر بين دول الإعلان وكل ما يصدر عنها.

وحول تصريحات إيران بشأن هذا الإعلان قال الكندري «إنه لا احد يستطيع ان يملي إرادته وموقفه علينا سواء إيران أو غيرها.. وسواء في إطار إعلان دمشق أو دونه».

وأضاف: كما اننا لا نطلب من إيران الالتزام بموقف معين او إقامة علاقات مع دول معينة فإننا لا نرضى لها او لغيرها أن يتدخل في سياستنا وان يملي علينا إرادته، مشيرا إلى اهمية تطور العلاقات بين الكويت وإيران بما يخدم مصالح البلدين ويحقق أمن المنطقة.

وحول نية دول السوق الأوروبية فرض رسوم ١٠ دولارات عن كل برميل نفط يرد إليها من الخارج وأثر ذلك على النفط العربي قال الكندري إن هذا الموقف سيتم بحثه مع دول الخليج النفطية وداخل الأوبك بما يحقق المصالح المشتركة.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

الكويت تؤكد ثبات موقفها من قضية ترسيم الحدود

□ الكويت ـ ا. ش. ا:

اكد الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى ان موقف بلاده ثابت فى قضية ترسيم الحدود مع العراق ويرتكز علي عدم التنازل عن اى شبر من ارض الكويت مهما كلف هذا الموقف من ثمن.

وقال وزير الخارجية فى لقائه باعضاء جمعية الدراسات والبحوث الكويتية إن بلاده استطاعت الحصول على خرائط ووثائق تثبت الحق الكويتى ومن ضمنها خريطة عراقية رسمية وأن العراق لم يقدم وثيقة واحدة للمحكمين فى اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

واشار الشيخ سالم الصباح إلي ان قبول الكويت للخط الحدودى التوفيقى كان بهدف التوصل لحل نهائى لهذه القضية.

واوضح ان تصويت الكويت احتياطيا ضد القرار جاء لمواجهة أي تطور.. لانها كانت تطالب بتطبيق الخط الفنى والذى على أساسه تم مد الخط التوفيقى والذى نص على إعادة نصف أم قصر للكويت.

وكانت وكالة الانباء الكويتية قد ذكرت ان خبراء فى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بدأوا امس الاول فى وضع الاشارات التي ترسم الحدود البرية الجديدة بين الكويت والعراق.

وكانت اللجنة قد قررت فى ١٦ ابريل الماضى تقديم الحدود ٦٠٠ متر لصالح الكويت وذلك على امتداد ٢٠٠ كم من الحدود البرية مع العراق. ومن المقرر ان تدلى اللجنة برايها فى يولية القادم حول رسم الحدود البحرية بين البلدين.



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢



وتقدم الوثائق المتمثلة فى محاضر تلك اللجنة امثلة صارخة على عمليات المماطلة والتسويف التى كان يتبعها دائما الجانب العراقى فى مباحثاته التى كانت تجرى مع الجانب الكويتى فى اطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة .

وفى الاجتماع الاول طلب الجانب العراقى ، تاجيل الاجتماع حتى يتسنىَ له دراسة المقترحات الكويتية والرجوع الى المسئولين العراقيين بشانها .

وفى الاجتماع الثانى الذى تم يوم الاربعاء ١ - ٣ - ١٩٦٧ م لم يبحث الوفد العراقى اختصاصات لجنة الحدود ولم يقدم اقتراحات جديدة بشان اختصاصات اللجنة وانما اعتبر اللجنة قائمة مكتملة ، ودخل فى بحث الحدود من حيث موضوعها ، فذكر انه لابد من اجراء مسح جديد لمناطق الحدود بين العراق والكويت واعداد خرائط حديثة وتفصيلية لهذه المناطق يمكن للجانب العراقى ان يستنير بها فى تحديد الحدود ، كما كان غريبا ان يصر الجانب العراقى ان يقوم هو بالمسح من جانبه دون الجانب الكويتى .

وحاول الجانب الكويتى فى مناقشاته ومقترحاته ان يتفهم الهدف من المسح ، والحكمة من انفراد الفريق العراقى به ، فذكر الجانب العراقى ان الهدف منه هو توضيح معالم المنطقة له هو حتى يستطيع ان يستنير بها فى الاتفاق مع الكويت على وصف خط سير الحدود .

وحاول الوفد الكويتى ايضا الوقوف على النقاط التى يعتبرها الجانب العراقى غامضة فى الوصف الوارد فى اتفاقية ١٩٣٢ م، واستطاع ان يقف على ان الوفد العراقى يهتم بالذات بمنطقتى سفوان والباطن ، مما ينبىء بوضوح انه لايرى السير على تحديد خط الحدود فى هاتين المنطقتين بما كان متبعا فى عام ١٩٣٢ م ، وانه يريد الاتفاق على مواقع جديدة لمرور الخط فى هاتين الجهتين ، ولذلك كله قرر الوفد الكويتى خطته بالربط بين الموافقة على المسح المراد اجراؤه والنص صراحة على ان يكون لغرض تسهيل تعيين حدود ١٩٣٢ م على الطبيعة ، او ان يسير الطرفان فى الاتفاق على وصف تفصيلى لخط سير الحدود المبينة فى اتفاقية ١٩٣٢ م سواء اثناء هذه الاجتماعات او فى اجتماعات قادمة ، وباصرار الوفد الكويتى على هذا الموقف اعترف الجانب العراقى صراحة فى الاجتماع الثالث بانه لا يمكنه النص صراحة على ان اللجنة ستسير فى تثبيت الحدود ، وفقا لاتفاقية ١٩٣٢ م لكون هذه الاتفاقية قد وضعها المستعمر وانها لذلك لا ترضى ايا من الجانبين !

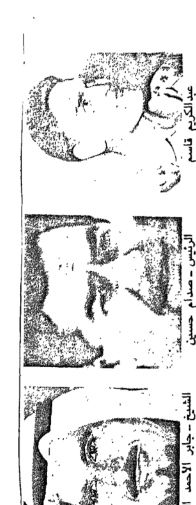
وهنا وضح للوفد الكويتى ان الموافقة على اى اجراء لتثبيت الحدود لا يرمى فى النهاية الى تخطيط الوصف الوارد فى اتفاقية عام ١٩٣٢م على الطبيعة تعنى التحلل من الالتزام الدولى لتلك الاتفاقية الذى استطاعت الكويت تاكيده فى المحضر المتفق عليه فى ٤ اكتوبر ١٩٦٣م ، والسير فى الاتفاق على حدود جديدة ، وهو امر لم يستطع الوفد الموافقة عليه ، ورأى انه خارج عن صلاحياته ، ولم يبق امامه الا قبول الاقتراح العراقى بأن يؤجل البحث فى موضوع الحدود الى وقت اخر ، على ان يشير الطرفان الى ان سبب التاجيل هو الحاجة الى اجراء دراسات

ولحاجة العراق الى قروض اضافية ، فقد تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت فى اكتوبر ١٩٦٧م ، وصدر بيان مشترك ينص على المباشرة فى عملية مسح شامل لمنطقة الحدود ، على ان يكون الاجتماع القادم فى بغداد (مارس ١٩٦٨م) .



المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢



عبدالكريم قاسم

الرئيس ـ صدام حسين

الشيخ ـ جابر الأحمد الصباح

الشيخ ـ صباح سالم الصباح

السطور التالية ، تقدم ابرز المعالم لانماط المماطلات والعقبات التى داب النظام العراقى على القائها فى طريق ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، ففى سجل الوثائق على مر الاعوام تضعاف هذا القدر من المماطلات .

على اثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية بإنهيار حكم عبدالكريم قاسم وتوقيع اتفاقية اكتوبر ١٩٦٣ م بين الحكومتين الكويتية والعراقية التى سلم بموجبها النظام العراقى باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها واعترف بالحدود القائمة بينه وبينها ، اصبح لابد من ترسيم الحدود بين البلدين .

وحسما لتلك المشكلة قام أمير الكويت المرحوم الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة بغداد عام ١٩٦٦م وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين .



النظام العراقى وسلسلة طويلة من المماطلات فى رسم الحدود مع الكويت

ولم يكتف العراق بعرقلة عملية ترسيم الحدود التى اتفق عليها بل تجاوز ذلك الى القيام بمجموعة من الانتهاكات لتلك الحدود ، ولعل اهمها حادث « الصامتة » الذى تكشف الوثائق ان صدام حسين الذى كان نائبا لرئيس الوزراء فى ذلك الوقت هو المسبب الرئيسى لذلك الحادث .

ففى اواخر عام ١٩٧١م صرح صدام حسين بان الكويت اذا كانت تريد انهاء موضوع الحدود فيجب عليها اتخاذ (مبادرات وطنية قومية) وقد شرح وزير الخارجية العراقى السيد مرتضى سعيد عبدالباقى فى زيارته للكويت فى اوائل شهر مايو ١٩٧٢م تلك المبادرات فيما يلى :-

١ - التنسيق السياسى فيما بين الكويت والعراق .
٢ - استخدام راس المال الكويتى فى العراق .
٣ - السماح بتنقل الأيدى العاملة العراقية فى الكويت .
٤ - تعاون دفاعى مشترك .
٥ - ايجاد مناطق استراتيجية للعراق فى الكويت .

ورفضت الكويت ذلك ، فبدا مخطط الزحف على « الصامتة » .

فى يوم ٢٢ - ١١ - ١٩٧٢م طلبت وزارة الخارجية من قنصل الكويت فى البصرة التوجه الى بغداد والاجتماع بالسفير ليشرح له ما قامت به العراق مؤخرا من شق طريق يمر خلف مركز الصامتة الكويتى ويبعد عنه حوالى مائة وخمسين الى مائتى متر فقط .

وفى ٢٥ - ١١ - ١٩٧٢م قام السفير والسيد القنصل بمقابلة وزير الخراجية العراقى فى بغداد ونقلا له صورة عما تقوم به القوات العراقية من اعمال داخل الاراضى الكويتية ، وطلبا منه بذل مساعيه لوقف العمل فى المنطقة لحين ما يتبلور موضوع الحدود بين الكويت والعراق .

بعد ذلك اكد وزير الخارجية عدم رغبة حكومته بخلق اية حساسية مع جيرانها وخاصة الكويت ، وقال انه سيدرس الموضوع وسيعرضه على مجلس قيادة الثورة والحزب ، وانه لا يستطيع اتخاذ اية خطوة فورية لايقاف العمل لانه لا يعرف ان كان العمل الذى تقوم به القوات العراقية فى اراض عراقية أو كويتية .

واوضح السفير ان المصلحة تقتضى وقف العمل الى ان ينجلى الموقف تحاشيا لحدوث احتكاك بين الطرفين قد يؤدى الى مشاكل لا داعى لقيامها .

ثم ابلغ وزير خارجية العراق سعادة السفير بعد ذلك بان العمل قد اوقف . واستانفت العراق العمل بالطريق من جديد بعد توقف لايام قليلة . فارسلت وزارة الخارجية الكويتية برقيتين الى سفارتها فى بغداد وقنصليتها فى البصرة تطلب منهما الاتصال بالجهات المختصة لوقف الاعمال الجارية بالمنطقة .

بعد ذلك تعذر على سعادة السفير الاجتماع بوزير الخارجية العراقى ، فقابل وكيل الوزارة الذى اكد له استغرابه من استئناف العمل ، وقال انهم قد ارسلوا برقية تؤكد وقف العمل الى سفارتهم فى الكويت ووعد بنقل الموضوع الى الوزير .

ثم لاحظ السفير تهرب المسئولين العراقيين من اعطاء اجابة واضحة على الموضوع فسافر الى البصرة يوم ٨ - ١٢ - ١٩٧٢م واصطحب معه السيد القنصل حيث ذهبا الى مركز العبدلى ومنه توجها الى أم قصر مارين بمواقع العمل فى الطريق الجديد ، وقد تكون لديه انطباع بعد ان رأى ما تقوم به القوات العراقية من عمل بالعين المجردة ، ان العراق يحاول تطويق مركز « الصامتة » الذى يقع على مرتفع استراتيجى وذلك باقامة طريق خلف المركز .

وبعد ذلك زار وفد من مجلس الامة الكويتى بغداد فى ٢٦ - ١٢ - ١٩٧٢م ، واجتمعوا فى اليوم التالى مع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية لمدة ساعتين ، بحثوا خلالها مسالة الحدود ، واكدوا على ضرورة الانتهاء من هذه المشكلة التى تؤرق البلدين ، وقابل الوفد ايضا احمد حسن البكر رئيس الجمهورية الذى اكد ان مجلس قيادة الثورة ينوى انهاء المشكلة نهائيا ، وذلك لقطع دابر التقولات من الدساسين الذين يحاولون الوقيعة بين القطرين الجارين » .

وفى ٢٦ - ٢ - ١٩٧٢م زار وفد كويتى برياسة معالى الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية انذاك وبقى إلى يوم ١ - ٣ - ١٩٧٣م وقد عقد الوفد عدة اجتماعات كان اولها مع السيد طه الجزراوى عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة انذاك ، الذى زعم ان جزيرتى وربة وبوبيان هما جزء من العراق ، وان لهما اهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلدا خليجيا . فرد عليه الشيخ صباح الاحمد بان :

« الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من اراضيها وانه ليس فى طوق احد ان يوافق او يقرر ذلك ، وان الكويت تدرك الاهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق ، وانها لذلك على استعداد للدخول فى مفاوضات مع العراق لكى تسهل لها استخدام هذه الممرات ... ولكن ذلك



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢



يجب ان يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود »

وفي يوم الاربعاء ٢٨ فبراير ١٩٧٣م التقى الوفد مع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية انذاك الذى كرر ما قاله الجزراوى ، فرد عليه وزير الخارجية الكويتي : - « بان التنازل عن ارض كويتية غير وارد اطلاقا ، وان هذا غير مأمور عليه من اى انسان في الكويت » .

وكان الرد على هذا الموقف المشهود للشيخ صباح الاحمد الذى رفض باسم الشعب الكويتي الابتزاز العراقى ، ان قامت القوات العراقية بهجوم مسلح على الاراضى الكويتية حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، احدهما مركز « الصامتة » وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة اميال

وقد فندت وزارة الداخلية الكويتية في ردها على البيان الذى اصدرته وزارة الداخلية العراقية ، فاكدت على ان ما تعرض له مركز « الصامتة » هو عدوان على مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ اكثر من عشر سنوات ، وان الاعتداء الذى وقع في الساعة الثالثة صباحا وبصورة مفاجئة بقوات متفرقة من الجيش العراقي تم بتصميم وبتخطيط مسبقين

ونتيجة للوساطة العربية اعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لارسال وفد الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التى احتلتها في « الصامتة » ووفت بتعهدها بالفعل بعد الحصول على قرض كويتي كبير

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقدم ملموس ، اذ رفضت الكويت عرضا بمنح العراق حق بناء وانشاء والاحتفاظ بانبوب او اكثر يخترق حدود الكويت ليصل الى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعلمون انهم اذا ما قبلوا العرض ونفذ المشروع فلن يمضى وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وربة المجاورة لها جزيرتين عراقيتين .

وجددت العراق مطالبها في نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م مع ايران وما تضمنته من تنازلات للاخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب هذه المرة تقضى بان تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بان تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما وان تتنازل لها عن جزيرة وربة ، ولكن الكويت رفض المطلب العراقى متمسكا بسيادته على الجزيرتين .



المصدر : الاهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

ترسيم الحدود العراقية الكويتية بين الرفض والمصداقية

بهى الدين شعيب

اثار القرار الذى أصدرته لجنة ترسيم الحدود الكويتية العراقية والتى انشئت بموجب قرار مجلس الامن الدولى رقم ٦٨٧ فى ابـريل ١٩٩١ زوبعة خلافات فى الرأى والاجتهاد والسـلوك الحضارى بما يعطى انطباعا بان العـرب لا يتعاملون مع المنطق ولا يريدون ان يتعايشوا مع الشرعية ولا يحترمون القانون فـالعراق وبعض القـطاعات المـوالية لـه وبعض العناصر التى تريد ان تدعى القومية العربية اكثر من غيرها وكانهـا مـوكله بحـراستها وبعض الصائدين فى المياه العكره ،كل هؤلاء راحوا يشككون فى اهلية اللجنة ومصـداقية القرار الذى توصلت اليـه بشـان تـرسيم الحدود بين كل من العراق والـكويت ، بـل اعتبروا قرار اللجنة كارثة قوميه سوف تفتح ابواب الجحيم بين العراق والكويت .

وبداية لابد من التذكير بان مجلس قيـادة الثـورة العراقى وافق على قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ فى ابريل ١٩٩١ وهو القرار الـذى يتـم بمـوجبه اقتـلاع كل العناصر العراقية المؤثره على السلام فى المنطقة وقد قبل العراق كل البنود التى جاءت فى اطول قرار اصدره مجلس الامن وارتضت التعامل على اساسه مع الامـم المتحدة حتى تقبل الهيئة الـدولية فـك الحصـار الاقتصادى على العراق

وعلى هذا الاساس قبل العراق تشكيل لجنة ترسيم الحدود بين البلدين واشترك السـيد ريـاض القيسى مندوبا عنها فى هذه اللجنة وفـق الشروط التـى تـم الاتفاق عليها ومن ابرزها

أ ـ اقرار اتخاذ باغلبية الاصوات

ب ـ ان ترسيم الحدود يتم على اسـاس ان الحـدود المختلف حولها هى بعينها ما سبق ان تم الاتفاق عليه بين حكومتى الكويت والعراق فى المحضر الذى وقع فى بغداد فى اكتوبر عام ١٩٦٣ بشأن استعادة العـلاقات الودية بين البلدين وممارسة كل منهما لسيادته والذى تم ايداعه فى امانة الامم المتحدة كوثيقة تحـت رقـم ٧٠٦٣

ج ـ وعلى ذلك فان لجنة ترسيم الحـدود لايـدخل فى اختصاصاتها اجراء تحديد لخط الحدود الفاصل بين الكويت والعراق على اعتبار ان مجلس الامن تولى تلك المهمة باحالته اتفاق الدولتين لعام ١٩٦٣ بل ان مهمة اللجنة هى تخطيط الحدود وفقا لـلاتفاقية الثنـائية التى تم الاتفاق عليها بين البلدين عـام ١٩٣٢ وتـم التاكيد عليها مرة اخرى عام ١٩٦٣ .

د ـ ان لجنة ترسيم الحدود تقوم بعمل فنى لا شان له بالسياسة من قريب او من بعيد وان التشكيل المحايد للجنة يوضح اسلوب عملها بعدم الانحياز لطرف دون اخر اذ ليس هناك مجال لمـكافاة اى مـن الاطـراف المتنازعة

وحتى نتبين عمل لجنة ترسيم الحدود ودقتهـا فى انجاز المهمة المكلفة بها على احسن وجه نضع أمامنا الخطوات التالية

١ ـ قام فريق المسح الميدانى النيوزيلندى السويدى باجراء تصوير خرائط فوتوجرافيه لمنطقة الحـدود العراقية الكويتية واستخدم فى ذلك طائرة مجهزة لهذا الغرض من ارتفاعين يبلغ الاول ٥٥٠٠ متر والثـانى ٣٠٠٠ متر وتكونت مراقبة الصور من اكثر مـن ٢٠٠ محطة مراقبة ..

٢ ـ من واقع هذا المسح الميدانى والتصوير الجوى تم انتاج ٢٩ خريطة فوتوجرافية

٣ ـ تمكن الخبرء من تحديد مركز الجمارك القديم ومن



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

تحديد موقع اللافته جنوبي صفوان باقرب ما يكون الى موقعها الاصلي الذي ميز الحدود حتى عام ١٩٣٩ .

٤ ـ اعتمدت اللجنة على وثائق وخرائط دولية منها وثائق قدمها العراق نفسه الى مؤسسات دولية في وقت سابق ومنها وثيقة حدود العراق عندما قدم طلبا للانضمام الى عصبة الامم في فترة مابين الحربين الاولى والثانية ..

٥ ـ تتفق الحدود عند ام القصر مع الرسومات المطابقة للخرائط ومع الخريطة الملحقة بوثيقة مجلس الامن لعام ١٩٦٣

وقد حاول العراق منذ بداية انعقاد اللجنة ان يماطل وان يسوف وان يتعلل بشتى المعاذير حتى يعطل اعمال اللجنة في نيوزيلندا ولكن المندوب العراقي لم يجد بدا في نهاية الامر وامام اصرار بقية اعضاء اللجنة من ان ينصاع ويقبل إجراءات بدء الاجتماعات وخاصة بعد ان امنت اللجنة للمندوب العراقي خطا تليفونيا سريا وقبلت أن تتوقف اعمالها لمدة يومين بعد عدة اجتماعات حتى يتمكن من السفر الى استراليا حيث توجد سفارة عراقية هناك ليجرى اتصالاته مع الحكومة العراقية

ومن هنا فان قرار ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والذي اتخذته اللجنة بالاجماع عدا صوت المندوب العراقي ، وهو امر طبيعي ، قد بني على اسس قانونية وبعد دراسة موضوعية واستقرار للوثائق ومسح ميداني واسع . وقد وجدت اللجنة ان كل الوثائق التاريخية الحديثه والقديمة تؤكد على حقوق الكويت وان العراق حاول طوال السنوات الماضية ان يفرض امرا واقعا بالقوة على الكويت ، ومن اجل ذلك فانه رفض رفضا كاملا اية محاولة لتسوية ازمة الحدود ، وكان يهدف ان تظل هذه القضية معلقه ليستغلها للابتزاز والتهديد والتوسع وخلق ذرائع لتنفيذ مخططات عراقية عدوانية في كل منطقة الخليج

وبغض النظر عن صراخ عناصر عراقية وعربية تشكك وترفض قرار لجنة ترسيم الحدود ، فان الواقع الذي لايمكن الالتفاف من حوله او تجاوزه باى شكل من الاشكال يؤكد عدة حقائق هامة :

الحقيقة الاولى :

ان ترسيم الحدود اكد بما لايدع مجالا للاجتهاد ، ان كل دعاوى العراق في ان الكويت جزء منها ، هي دعاوى باطله لان الوثائق اكدت ان الكويت كانت مستقله وذات سيادة قبل قيام العراق بكيانه الحالي بنحو مئتي سنه

والحقيقة الثانية :

ان دعاوى العراق ان الكويت كانت تسرق بترولها في الرميله هي دعاوى باطله ايضا لان لجنة ترسيم الحدود اكدت حق الكويت في عشر ابار بترولية تدخل في منطقة « الرتقة » وان كل المبررات التي روجها صدام حسين لاشعال نار الحرب ضد الكويت لم يكن لها اساس من الواقع وانما كانت مجرد ذرائع واهية للعدوان .

والحقيقة الثالثة :

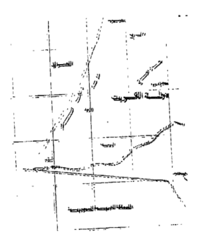
ان صدام حسين يتنكر لكل الاتفاقيات التي وقعها العراق منذ عام ١٩٣٢ بشان ترسيم الحدود ، وان الذين يعارضون الان في قرار ترسيم الحدود انما يعارضون الواقع والتاريخ والشرف لان الاخلال بالمواثيق الدولية والتوقيعات الرسمية ليس له الا معنى واحد هو محاولة فرض واقع القوة والجبروت والغاء الشرعية الدولية وقواعد الاحلاف واعراف العلاقات بين الدول

والحقيقة الرابعة :

ان الذين يلوحون بان قرار لجنة ترسيم الحدود من شانه ان يعمق العداوة بين الشعبين العراقي والكويتي انما يحاولون بذر بذور الشقاق والخلاف والكراهية ، لانهم عجزوا عن قول كلمة الحق ، ان الشعب العراقي لايمكن ان يقبل الاعتداء على حقوق الاخرين

الحقيقة الخامسة :

ان العراق الذى قبل كل مايترتب على قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ وقبل الاشتراك فى لجنة ترسيم الحدود عليه ان يقبل كل مايصدر عن هذه اللجنة من قرارات لان العراق لايتمتع بحق الفيتو على هذه القرارات ، ثم ان احترام الكلمة الدولية هو معيار للتحضر ولم تكن هذه اللجنة سابقة من نوعها و انما هناك لجان مماثلة شكلتها الامم المتحدة لتسوية الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وبين بلغاريا ويوغوسلافيا وبين المجر ورومانيا ويجب ان لاننسى لجنة التحكيم الشهيرة فى قضية طابا ، وان كل هذه اللجان الدولية تقول كلمتها القانونية لوجه الحق و التاريخ وبدون تحيز لطرف دون طرف ، ولم نسمع ان دولة قبلت الاشتراك فى لجنة من هذه اللجان على اساس ان الحكم سوف يكون لصالحها ، و انها سوف ترفض غير ذلك





المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

رسالة اليوم

مهما اختلفنا فالعدو واحد.. وبامكاننا ان نتجاوز المحنة

تابعت بمزيج من الأسف والدهشة، الحملات الضارية، وسلسلة التعليقات التي تناثرت هنا وهناك، بالاضافة الى مرافعات الاتهام العديدة التي حفلت بها كتابات عدة، وذلك حول موضوع تخطيط الحدود العراقية الكويتية، والذي أثار موجة تساؤلات عنيفة كانت محتقنة في الصدور، وافرزت نتائج سلبية ارجو ان تتوقف تفاعلاتها.

واتفق معكم، إتفاقاً مطلقاً، من ان موقف بعض أطراف المعارضة العراقية في إثارة الموضوع، وتحميله اكثر مما يحتمل، هو امر غير مفهوم او مبرر، وانا كمواطن عراقي معارض ومستقل واعبر عن رايي الشخصي فقط، لم اجد اي مبرر معقول للتسابق في استباق الأحداث، وإصدار بيانات فارغة تضر بالقضية العراقية، وتجعل مصداقية المعارضة محط شك كبير، وتثير علامات استفهام مبهمة حول النوايا المستقبلية، في حال استلام المعارضة للسلطة، وان كنت اشك كثيرا وكثيرا جدا، في قدرتها وهي في وضعها الراهن، وبأحزابها الكارتونية، وخلافاتها القاتلة، وايديولوجيتها التي تنتمي الى القرن التاسع عشر، فيما القرن العشرون يطوي سنواته الأخيرة، من ان تخطو ولو درجة واحدة نحو السلطة، فالمحاذير كثيرة، وحقول الألغام اكبر من ان تستطيع فئات ممزقة اجتيازها لتنال من راس النظام الاجرامي في بغداد.

ان سوء تقدير الموقف، وقلب التحالفات الى عداوات، والتخبط الفكري والسياسي هي للأسف من السمات والعلامات الفارقة للمعارضة العراقية أو بالأصح لفصائل منها.

وقد تجلى ذلك في مواقف مريبة خلال سنوات الحرب العراقية - الايرانية.

وتوضح أكثر خلال غزو الكويت، ففي حرب صدام الأولى، وبعد أن استطاعت ايران التقاط أنفاسها وانتقلت للهجوم في العمق العراقي، تنادت الجماعات العراقية المعارضة، القومية واليسارية، الى رفع شعار ايقاف الحرب الفوري وإقامة سلام ديمقراطي، وهو التعبير الذي لم أستطع حل طلاسمه وتبيان مدلولاته حتى الان.

كذلك دعت المعارضة العراقية حينذاك الى رفض اساليب الاحتلال والضم والالحاق، بينما لم يكن الحديث يدور حينذاك حول ضم العراق الى ايران او تمزيقه، بل حول ضرورة اسقاط النظام العراقي الذي هو راس البلاء في أزمات المنطقة، فدخلت المعارضة في صراعات عنيفة وعقيمة حول مفاهيم لم تكن مطروحة، وزاد التشرذم والاتهامات بالجملة بين هذا الطرف او ذاك، بينما كان صدام يضحك على الجميع، وهم يتصارعون على الوهم... ويطول الحديث في هذا الجانب!

أما غزو الكويت، فعلى الرغم من كونه واحدا من أقذر وأسوأ الاختراقات لصيغة الأمن القومي العربي، الا أن ردود الأفعال لأحزاب

المعارضة لم تكن منسجمة، حيث ان الموقف الظاهري لفصائل المعارضة العراقية كان يدين الغزو ويرفض كل مبرراته ونتائجه، وهي مواقف متوازنة أعادت المعارضة العراقية للصدارة بعد أن كانت منزوية في غياهب النسيان، الا ان ما كان يدور من آراء أخرى كان له أكثر من مغزى، وخصوصا رأي «قيادة قطر العراق» القائل بأن عملية الغزو البدائية كانت بمثابة خطوة وحدوية للأمة العربية.

ولكن... ومع كل ذلك، فان ما يثيره بعض الكتاب، يظلم مواقف كثير من العراقيين، شعبا، ومعارضة، ورجال فكر ورأي، فمن قائل باستحالة التعايش مع الشعب العراقي، ومن قائل آخر أن العراقيين ملة واحدة.. يستوي في ذلك الظالم والمظلوم، والمجرم والضحية! اننا
كر اخوتنا في الكويت، بمواقف اصيلة وقفها
ـعب العراقي بعيدا عن انظمته المتخلفة، او
ى عن اباطرة وتجار المعارضة العراقية، الم
دم الشعب العراقي عشرات الآلاف من
ـحايا والشهداء في سلسلة مواجهاته مع
ظام قبل غزو الكويت بعقدين من السنين؟!
تات الانتفاضة الشعبية في مارس (آذار)
١٩ بعد هزيمة النظام المخزية في الكويت،
ـرر أسرى الكويت في سجون جلاد العراق،
ـتقم مما ارتكبه صدام وزمرته من جرائم
العراق والكويت والانسانية؟
ـنا نقدر ونتفهم درجة المعاناة، والظروف
ـسية التي تدفع البعض الى التصريح بآراء قد لا تقال فيما لو هدأت النفوس... ورغم كل ما قيل وما سيقال من هذا الطرف او ذاك، فان قدر شعبي العراق والكويت ان يكونا متجاورين الى الأبد، إذ لا خيار لأحد في هذا الأمر، ثم ان عدو الشعبين هو واحد ومهما كانت درجة الخلاف فهو لا يمكن ان يقطع حبال الوصل والحوار والانتماء، لقد عانى الشعبان من وطأة جرائم سفاح بغداد، فمن يبيد أبناء شعبه بالكيماوي لا يحرص على أبناء الآخرين، ثم ان افلات نظام العراق من محاكمة دولية وقصاص عادل هو امتهان فظيع لدماء شهداء الكويت والعراق وتضحيات الشرفاء، وقد مرت شعوب عديدة بمحن قاسية، فما بين الألمان والبولنديين انهار من الدماء، وبين الألمان والروس جبال من الجماجم، وكان بين الفرنسيين والانكليز، قلاع من الكراهية ولكن أين توارت تفاعلات واحداث الماضي امام صورة اوروبا الراهنة.؟

اننا لا ندعي ان ما حدث كان هيناً، او ان تجاوز مؤشراته هو امر في متناول الجيل الحالي على الأقل، ولكننا نفهم ونؤكد على أن اقتلاع جذور الحقد والكراهية وحكم الطغاة المجرمين في العراق قد يمهد أرضية ونواة لمستقبل مشترك مزدهر لمصلحة العرب والمسلمبن والأحرار في كل مكان.

داود البصري
أوسلو ـ النرويج



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط يؤكد :

قرارات ترسيم الحدود بين العراق والكويت في إطار الشرعية والقانون الدولي

القاهرة - أ.ش.أ : اثارت عملية اعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ردود افعال واسعة . واعلن الجانب العراقي من قبل رفضه للاتفاقية الجديدة بالرغم من دستوريتها واستنادها الى القانون الدولي . والتقرير التالي لوكالة انباء الشرق الاوسط يدحض المزاعم العراقية ويؤكد شرعية ترسيم الحدود بين العراق والكويت .

تاتي القرارات التي اصدرتها لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق مؤخرا في اطار من الشرعية الدولية التي تحدد مبادىء الحق والعدل والقانون . فهذه اللجنة قد انشاها الامين العام للامم المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٧ وتعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير الامين العام الصادر في ٢ مايو ١٩٩١ .

وقد استهدفت هذه اللجنة خلال الدورات الخمس التي عقدتها توضيح الحقائق دون طمسها بالوثائق والبراهين ولذا جاءت عملية ترسيم الحدود وفقا لاحدث وادق النظم العلمية .

وقد قررت اللجنة ان يكون الخط الحدودي في وادي البطين ممثلا في اجزاء خطوط مستقيمة طول كل منها حوالي ٢ كم على الاكثر تقترب الى ادنى خط نقطة في الوادي . وان يكون الخط الحدودي من النقطة الموجودة في اقصى الطرف الشمالي من وادي البطين الى النقطة جنوب صفوان هو الخط الممتد بطول خط العرض المشترك للنقطتين . كما قررت اللجنة ان يكون الخط الحدودي من النقطة جنوب صفوان الى النقطة جنوب ام قصر هو اقصر خط بين النقطتين وان يتبع الخط الحدودي من النقطة جنوب ام قصر على الشاطىء خط المياه الادنى حتى الموقع المواجه مباشرة ملتقى خور زبير وخور عبدالله .

وجاءت قرارات لجنة ترسيم الحدود البرية بين العراق والكويت بعد بحث واستقصاء ودراسات ميدانية ولذا فهي قائمة على اسس قانونية التي اثبتت بها الوثائق حقوق كل من البلدين . وقد التزمت الكويت بما قررته هذه اللجنة احتراما للالتزامات القانونية الدولية والعربية وحاول العراق عرقلة اعمال هذه اللجنة .

والجدير بالذكر ان هناك مبادىء رئيسية لتعيين الحدود الدولية تتمثل في اربعة مبادىء : الاول مبدأ استقرار الحدود وتعني ما استقرت الحدود الكويتية - العراقية عليه عام ٣٢ .

ثانيا : مبدأ لكل ما في حوزته وتعني قبول الدول المتجاورة المستقلة حديثا الحدود التي تفصل فيما بينها وفقا للحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال .

ثالثا : مبدأ السلوك اللاحق وتعني اي اتفاقات جديدة ان تسلم بالمعاهدات السابقة وتطبيقها كالتمثيل الدبلوماسي بين البلدين .

رابعا : مبدأ اغلاق الحجة ويعني عدم الطعن فيما اكدته محكمة العدل الدولية في التحكيم في نزاع الحدود . فقد وافقت العراق على قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ الصادر في ابريل ٩١ باتفاقيتي الحدود اللتين وقعتا بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ و١٩٦٣ وهذا يؤكد فساد الادعاءات العراقية .

وخلال عمل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق تمكن الخبراء من اعادة تحديد موقع اللافتة جنوبي صفوان اقرب ما يمكن الى موقعها الاصلي الذي ميز الحدود اثناء الفترة من ٢٣ الى ٣٩ وتتفق الحدود عند ام قصر مع الرسومات السابقة للخرائط ومع الخريطة الملحقة بوثيقة مجلس الامن .

وتتمثل طبيعة عمل اللجنة في تحديد الحدود بين الدولتين عن طريق الرجوع الى اتفاق الدولتين المبرم عام ٦٣ .. وهذا يعني ان الحدود الدولية لكل من العراق والكويت لم يجر عليها اي تعديل او تغيير بواسطة اللجنة وهي فقط مخولة بالتفاوض بشانها وادخال اية تعديلات عليها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

حدود جديدة بين العراق والكويت

قنبلة موقوته وتحذير المعارضة العراقية

رسالة الكويت • عبد المجيد الجمال



المصدر : آخر ساعة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

ان الكويت قد تتنازل عن الكثير من حقوقها المالية أو الاقتصادية ، لكن لا يحق لها ان تتنازل عن اى شبر من اراضيها .. وتاكيدا لمبدأ عدم التنازل صوتت الكويت ضد قرار لجنة ترسيم الحدود علما بان جميع الأطراف وقعت على ان تلتزم بقرارات اللجنة باعتبارها منبثقة عن هيئة الامم المتحدة .. والمعروف ان رد هذه اللجنة جاء مؤكدا بان للكويت حقا في التصويت مع او ضد القرار .. صرح بذلك الشيخ على الصباح وزير الدفاع الكويتي .

وقال ايضا انه تاكيدا لعدم التنازل صوتت الكويت ضد القرار .. والآن ماذا بعد قرار الأمم المتحدة بترسيم الحدود الجديدة بين الكويت والعراق ؟ وهل حقا يُعد هذا القرار بداية لغم جديد في العلاقات المستقبلية بين البلدين ؟ ولماذا رفضت المعارضة العراقية نتائج هذه اللجنة ؟ وما هو رد فعل امريكا وبريطانيا تجاه هذه الاحداث ؟ وهل يعنى القرار ـ حقا ـ إضافة مساحات

● منذ اعلنت اللجنة الدولية التى شكلها مجلس الأمن لترسيم الحدود الكويتية العراقية ، قرارها في ١٦ ابريل الماضى ، بالنسبة للحدود البرية ، الذى سيعرض على مجلس الامن في يوليو المقبل لاقراره ..

وكان قنبلة موقوتة قد انفجرت ، او بركانا هائلا في الأفق قد بدأ يلقى حممه استعدادا لثورة عارمة ، ولا حديث الآن في الكويت إلا عن قضية الحدود ومشكلة ترسيمها وإقرارها ، وموقف العراق ـ نظاما وشعبا ومعارضة ـ منها ، وايضا موقف بعض الصحف التى تناولتها بالتعليق .

وما يهم في الموضوع ليس موقف النظام الحاكم في بغداد فهو معروف .. ولكن موقف الشعب العراقي والمعارضة العراقية من هذا القرار ، فرغم ان ذلك الموقف لم يكن مفاجأة للكثيرين ، إلا انه ـ كما اوضحنا ـ كشف الأوراق كلها ، ووضع الكويتيين امام امر واقع عليهم ان يستعدوا له ويتحسبوا لمواجهته منذ الآن .

لقد اصدرت المعارضة العراقية بيانا خطيرا بعد ترسيم الحدود عن المجلس العراقي الحر الذى يضم ممثلين لكافة فصائل المعارضة ، قال البيان إن قرار اللجنة الدولية التى تمثل الأمم المتحدة ، والذى يعيد للكويت عشرا من آبار البترول التى كان يستغلها العراق ، بالاضافة إلى اجزاء حيوية ومهمة من ميناء « أم قصر » الاستراتيجي وقاعدتها البحرية ، يعد انتصارا جديدا حققته الكويت على العراق خاصة انه يدفع بالحدود الكويتية إلى مسافة ٦٠٠ متر للشمال عن حدودها الحالية ولمسافة ٢٤٠ كيلومترا مما يعطيها خمسا او ستا من آبار البترول في حقل الرميلة إلى جانب خمس آبار اخرى لها في هذا الحقل !!

واعلن البيان ان ذلك شيء خطير يمس السيادة الوطنية العراقية ويشكل ـ عند إقراره نهائيا ـ لغما متفجرا باستمرار لغير صالح البلدين والشعبين الشقيقين المتجاورين ، ونسفا لأواصر الأخوة العربية والاسلامية بينهما ، وان ذلك الترسيم للحدود ليس عقابا لصدام حسين ونظامه الحاكم ، إنما هو ظلم لحقوق العراقيين فوق ارض وطنهم .

تحذير المعارضة العراقية للكويت

وفي إشارة إلى الموقف المطلوب من الكويت ، قال بيان المعارضة العراقية محذرا ، إن قبول الأطراف المعنية باقتراحات اللجنة سيكون سياسة قصيرة النظر لا تدرك الأبعاد الراهنة والمستقبلية التى ينطوى عليها المساس بسيادة العراق الوطنية ، وهو ما سوف يؤدى إلى تعميق الشرخ الذى صنعه صدام بين الشعبين وتوسيعه مستقبلا دون مبررات مقبولة او مشروعة .

ومضى البيان ـ القنبلة ـ يقول « إننا نعتقد وانطلاقا من الرؤية البعيدة المدى للعلاقة والمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين وضرورة تحسينها وتعزيزها باستمرار .. إن الحل المناسب لمسالة ترسيم الحدود يمكن ان يتحقق بتثبيت الحدود التى كانت قائمة قبل الثاني من اغسطس سنة ١٩٩٠ او تاجيل البت فيها الآن ، حتى سقوط نظام صدام حسين ، حيث تحل هذه المسالة بالمفاوضات الاخوية والتوافق بين الحكومة الكويتية ، وحكومة عراقية شرعية ، بإشراف ممثلين عن الجامعة العربية والأمم المتحدة ، على ان تقر وتثبت الحدود نهائيا بعد مصادقة مجلس الامن عليها » .

واختتم البيان كلماته بقوله : إن العلاقة بين شعبينا علاقة تاريخية مقدسة اسمى بكثير من بضع آبار من البترول او بضع مئات من الأمتار المربعة من الأرض ، لا يحتاج إليها اى من البلدين او الشعبين ، اما انتصار الكويت الجديد فيجب ان يكون بتجاوز الجراح ، والآلام وذكريات الحاضر والماضى القريب ، وان تنظر الكويت نظرة بعيدة المدى لتاسيس مستقبل آمن ومستقر ، يقوم على المحبة والتسامح والوئام والرغبة الحقيقية في العيش المشترك بين الشعبين والبلدين » .

مطالبة الكويت بالتنازل للعراق

وفي نفس الوقت صدرت بعض الصحف في عواصم عربية وأوربية تحمل مقالات تدعو الكويت إلى عدم الموافقة على هذا الترسيم ، او قبول الأرض والآبار التى قررتها اللجنة لها ، حتى لا تتعرض إلى حروب مقبلة ، وهجمات عراقية جديدة في

المستقبل ، ونادت هذه الاقلام - التى حاولت ان تاخذ موقف الناصح - بأن تتنازل الكويت للعراق عن اراض تسمح بان يكون له منافذ بحرية على الخليج ، حيث ان اللجنة حرمته من ذلك ، وانه من الأجدر بالكويت ان تتسامح وتفتح صفحة جديدة مع العراق ، بإهدائه بعض مئات من الامتار ، على ان تسمح بدق اسفين دائم بينهما .

ونشرت صحف اخرى عرائض موجهة من عراقيين معارضين إلى الدكتور بطرس غالى سكرتير عام الأمم المتحدة ، تناشده فيها التدخل لوقف إقرار هذه الحدود ، حتى لا يستمر النزاع ابديا .. وقال بعض الصحفيين الأردنيين ان الكويت سعت بكل جهدها لتقضم اراضى من العراق فى ظل ضعفه ، وان ذلك ليس فى صالحها على المدى البعيد حينما تتغير موازين القوى .

لقد شكل هذا الموقف خطرا داهما احسه رجل الشارع الكويتى ، وامتلأت الديوانيات باحاديث الحدود - التى لم تفلح عشرات السنين ومئات من جلسات المفاوضات فى إقرارها حتى الآن - واصبحت التهديدات هذه المرة لا تاتى من نظام العراق الحاكم ، بل من القوى المعارضة له ، والتى كان البعض فى الكويت يظن انها الأمل فى الخلاص من الرعب الذى يسببه صدام وكل نظام للحكم سبقه .

وعلى الجانب الرسمى قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى الشيخ سالم صباح السالم بإطلاع اعضاء المجلس الوطنى على قرار الترسيم وتطورات الاحداث بعده ، واستمع لآراء الأعضاء واقتراحاتهم حوله ، ثم تلقى - نيابة عن الحكومة - تاييد المجلس فى كل الخطوات والقرارات والاتصالات التى تقوم بها .

وفى نفس الوقت قام نائب رئيس الوزراء بدعوة رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء فى مجلس الامن ، وللدول الموقعة على إعلان دمشق ، حيث اطلعهم على النتائج التى توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود ورأى الكويت فيها .

وقال الشيخ سالم الصباح فى تصريحات صحفية ان الكويت استطاعت اخيرا ان تستعيد حدودها الطبيعية والتاريخية مع العراق ، وذلك بالتأنى والمثابرة وتحكيم العقل وليس العاطفة ، وهو ما ادى إلى تحديد هذه الحدود عن طريق الامم المتحدة ، واضاف إن العالم كله يؤيد الكويت من خلال تاييده لقرارات مجلس الأمن وللشرعية الدولية ، ومن هذا المنطق فالكويت لن يتاثر موقفها من اصوات تنطلق من بعض الصحفيين غير الواعين او غير المطلعين على الأبعاد الحقيقية للموضوع .

وثائق تؤكد الحدود الجديدة

فى نفس الوقت قام وكيل وزارة الخارجية سليمان ماجد الشاهين بعقد اجتماعات متوالية مع سفراء المجموعات العربية والاوربية والأمريكية اكد لهم فيها ان قرار اللجنة الدولية - التى ستجتمع فى نهاية يوليو المقبل لترسيم الحدود البحرية - يمثل بالنسبة للكويت عملية تقرير مصير ، وانه ليس صفقة تجارية فيها ربح وخسارة ، وانها تعتبره الفصل النهائى لقضية دابت الانظمة العراقية المختلفة منذ الخمسينات على إثارتها واستغلالها باعتبارها جرحا نافذا يتم الابتزاز منه ، ولذلك كانت هذه الحكومات ترفض دوما حل المشكلة حلا ثنائيا ، كما لم تسمح ابدا بمشاركة اى جهات عربية او دولية فى حلها .

وقدم الشاهين للسفراء الوثائق الخاصة باجتماعات اللجنة التى اكد انها استندت فى عملها على ادق الوسائل العلمية والوثائق التاريخية والشواهد العينية ، وهو ما اتاح لها أن تنجز مهمتها بدقة متناهية .

ولأن الغزو العراقى للكويت انطلق اساسا من مشكلة الحدود وانتهى عند انسحابه إلى حرائق آبار البترول التى تمثل ثروة الكويت ودخلها الوحيد فإن هاجس الغزو - مرة اخرى - وعودة حرائق الآبار دفع الصحفيين ليسألوا وزير النفط د. حمود الرقبة عن احتمالات ذلك ، فاعرب لهم عن مخاوفه الحقيقية لأن يقوم العراق بإحراق الآبار - التى ستئول للكويت بعد الترسيم الجديد - والتى كانت اصلا فى اراضيها ، واضاف انه مادام نظام صدام حسين قائما فلن تشعر المنطقة باكملها باى استقرار .

وفى القاهرة حيث كانت تعقد اجتماعات وزراء العدل العرب اكد غازى عبيد السمار وزير العدل الكويتى ان بلاده متمسكة بكل حقوقها القانونية والشرعية وانها مؤمنة بحتمية تطبيق قرارات مجلس الامن ، ولذلك يتحتم على النظام العراقى سحب مراكزه المتبقية ضمن الجانب الكويتى . وقال ان الكويت ترفض كل مزاعم سابقة او لاحقة بانها احتلت او عدلت او كسبت سيادة على اراض عراقية او ان لها مطامع فى ثروات عراقية .

سنحمى حدودنا بكل السبل

على ان اقوى التصريحات الكويتية الرسمية التى تناولت الموضوع جاءت على لسان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ضارى العثمان الذى اكد ان ، الكويت ستحمى حدودها بكل السبل ، وانها تتمتع بضمانة دولية .. وقال ان حرصنا على معالجة موضوع الحدود مع العراق بشكل اخوى وودى خلال السنوات العشرين الماضية لم يكن



يعنى قبول الكويت بالتجاوزات العراقية على حدودها وعدم تنفيذها للاتفاقات المبرمة في عامى ٣٢ و ١٩٦٣

وحول التخوف عن قيام العراق باعتداءات في المستقبل متذرعا بقرار اللجنة الدولية قال الوزير الكويتى « ان النظام العراقى لم يكن بحاجة لأن يقدم مبررات لاعتدائه على الكويت في اغسطس ١٩٩٠ ونحن لا نامن ابدا نوايا هذا النظام ، لذلك فسنقوم في جميع الأحوال بالدفاع عن حقوقنا ، لأن من حقنا التمسك بحدودنا التى تقرها اتفاقيات تتمتع بمظلة من الحماية الدولية » .

على الجانب الآخر .. جانب العراق .. فإن وزير الخارجية حسين السمرائى صرح بان قرار اللجنة الدولية لترسيم الحدود مفروض فرضا على حكومته ـ التى رفض مندوبها في اللجنة التصويت عليه ـ ولذلك فإنه ـ اى قرار الترسيم ـ ليس هو السبيل الصحيح لتحقيق السلام والاستقرار !!

ورغم القرار الدولى بترسيم الحدود الذى يضم جزءا من ميناء « أم قصر » للكويت فإن العراق لم يعر ذلك ادنى اهتمام ، بل بدأ في الأسبوع الماضى بناء مشروع خدمى كبير للميناء يتكلف ثمانية ملايين دينار عراقى ، يشمل إقامة ١٣ مبنى ضخما على مساحة ١٨ الف متر مربع ، إلى جانب شبكات للانذار المبكر والاستعداد العمومى للطوارىء وإطفاء الحرائق .

وفي الوقت نفسه تواترت الانباء بان تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقول ان بغداد تمتلك من المعدات المخبأة ما يسمح لها باستئناف إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خلال اسابيع قليلة إذا تراخت عملية التفتيش الدولى التى تقوم بها اجهزة الأمم المتحدة .

تطمينات أمريكية بريطانية

ولما كان كل ذلك ينشر في الصحف الكويتية ـ التى رفعت عنها الرقابة تماما ـ فإن المواطن العادى انتابه القلق على مستقبل بلاده ، واصبح يتساءل ماذا سيحدث لو طبقت قرارات الحدود ؟ وهل ستقع الحرب مرة اخرى ؟ وفي هذه الحالة هل ستظل الدول التى ناصرت الكويت وتحالفت من اجل تحريرها على نفس الموقف ، ام ان تغيرات ستحدث على هذه المواقف ؟

ولأن الديوانيات ـ كما اسلفنا هى مقياس صادق للرأى العام الكويتى ـ فقد سارعت امريكا وبريطانيا بالرد على هذه التساؤلات عمليا ، لقد كلفت الولايات المتحدة سفارتها في الكويت بتنظيم زيارة شاملة للصحفيين الكويتيين إلى حاملة الطائرات « امريكا » التى ترابط في مياه الخليج ، وسمح للصحافة بنشر كل التفاصيل عن تسليح وقوة هذه الحاملة ، كما نشرت كل الصحف بعناوين رئيسية تصريحات قائد حاملة الطائرات التى اكد فيها قدرة المقاتلات الأمريكية على الوصول للأجواء الكويتية لحمايتها خلال ٢٥ دقيقة فقط من لحظة انطلاقها من على ظهر الحاملة .

وقال الادميرال دوجلاس كاتس ان حاملته العملاقة تمثل خط التصدى الأمامى لأى تهديد محتمل على الكويت وانها بما تملكه من انظمة سلاح قادرة على صد اى هجوم بحجم هجوم صدام الأخير على الكويت وتاخير هذا الهجوم لفترة من الوقت تسمح بانضمام بقية القطع الحربية لساحة العمليات العسكرية والمشاركة في دحر العدوان .

والمحت الصحف ايضا ان الحاملة العملاقة « اندبند » في طريقها للخليج العربى بحيث تتمركز في مواقع بحرية محددة مسبقا لتكون طاقتها القتالية الكاملة في متناول اليد وقريبة من الكويت بالشكل الذى يسمح باستخدام هذه الطاقة لحمايتها ضد اى محاولات تعرض امنها للخطر .

واعتبارا من يوم السبت الماضى بدأت وحدات من السلاح الملكى البريطانى في التوافد على الكويت

لتشارك مع قوات المشاة والطيران والبحرية الكويتية فى مناورات مشتركة .

بقى فى هذا الموضوع نقطتان هامتان يجب ذكرهما :

● الأولى : دعوة سفير الكويت فى بريطانيا غازى الريس للمعارضة العراقية بعدم الاندفاع لتسجيل مواقف تخدم النظام الحاكم فى العراق الآن بينما هى - اى هذه المواقف - مبنية على اسس خاطئة وطلب السفير الكويتى من رئيس المجلس العراقى الحر سعد صالح جبر - خلال اجتماعهما فى الأسبوع الماضى بلندن لمناقشة القضية - التخلى عما اسماه « المبدأ غير المنطقى الذى يقول حق لا نعطى وحقنا نريده » مؤكدا ان الذى يطالب بحقه يجب عليه ان يقبل بحقوق الآخرين .

اما النقطة الأخرى فتتمثل فى الدراسة التى نشرتها كل الصحف الكويتية واعدها المركز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت والتى ذكرت أن للعراق منافذ بحرية عديدة على الخليج وليس منفذا واحدا ، فللعراق - كما يقول المركز الكويتى - ٤٠ كيلومترا على ساحل « الفاو » وله كل الساحل الشمالى على خور عبداله ، وله أيضا ميناء البكر التجارى وميناء « ام قصر » بالاضافة إلى ميناء البصرة ، إلى جانب ان الترسيم الجديد للحدود حرم الكويت من المشاركة فى خور الزبير واعطاه جميعه للعراق .

وقالت الدراسة ان أبارا جديدة لم تمنح للكويت بل هى آبار لها فى حقل « الرتق » المجاور لحقل « الرميلة » وأن العراق كانت قد استولت عليها واستغلتها طوال عشرات السنين الماضية .. ورغم كل ذلك .. مازالت القضية مشتعلة .. وفتيل الانفجار تمسك به النيران !

التكنولوجيا الحديثة والاقمار الاصطناعية والخرائط التاريخية رسمتها

الحدود الكويتية ـ العراقية تعلن في سبتمبر

الكويت ـ ا.ب: اكد فريق الامم المتحدة الخاص بترسيم الحدود بين الكويت والعراق، انه توصل الى الترسيم الجديد استناداً الى وقائع على الارض مدعمة بخرائط تاريخية، واستخدمت التكنولوجيا الحديثة والاقمار الاصطناعية في تحديد النقاط الجديدة للحدود.

وقال سكرتير الفريق ميلكوس بينثر، ان الفريق الذي انهى اعماله اول من امس، بعد اربعة اسابيع من العمل الجاد على الواقع في تحديد الشكل النهائي للحدود، لم يتعرض لأية مضايقات من اي جانب، رغم ان العراق كان قد هدد برفض اي ترسيم او اي قرار دولي يلزمه بذلك.

وكان الفريق اختتم مهماته بوضع ثلاث نقاط رئيسية كمقدمة للترسيم النهائي الذي ينتظر ان يتم في سبتمبر (ايلول) المقبل بعد اعلانه رسمياً من مجلس الامن، والنقاط هي: الاولى في اقصى جنوب ميناء ام قصر، والثانية جنوب مدينة صفوان العراقية، والثالثة في اعلى وادي الباطن. وستتم في سبتمبر (ايلول) عملية بناء الاعمدة الاسمنتية الدائمة على الحدود بين البلدين والممتدة ٢١٠ كيلومترات.

اغلقوا ملف الجدل في ما لا جدل فيه!

أما كان الأفضل للمعارضة العراقية ان تتريث بعض الشيء في موقفها من قرار لجنة الأمم المتحدة في قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت؟ كنا نأمل الا تتعجل رموز هذه المعارضة بالتحفظ على مثل هذا القرار الدولي، ذلك أن هذا التوجه من جانب بعض فصائل المعارضة العراقية وليس كلها، وفي الوقت الذي تخوض فيه معركتها مع نظام الحكم الشمولي في بغداد، إنما يعطي لهذا النظام القمعي عناصر قوة مما قد ينعكس سلبا على هذه المعركة، وقد يثير كوامن الغضب في نفسية الجماهير العراقية فتفقد الأمل في منقذ، وهي مازالت تئن تحت وطأة الكوارث التي تلاحقها في حاضرها وفي مستقبل أجيالها.

وإنني اتخيل الآن ما تكون عليه صورة الزمرة الحاكمة، خاصة النخبة المنتفعة وحدها بحكم صدام حسين، التي تستميت بكل ما لديها من قهر وضغط وإرهاب في الدفاع عن بقاء نظامه، دفاعا عن وجودها وعن مصالحها وعن مصالح الحلف غير المقدس الذي ينضوي تحته الناهبون لمقدرات العراق وثرواته، اتصور هذه الزمرة تتلقف بيانات المعارضة العراقية لتاخذ منها ورقة تأييد لصدام حسين وورقة دعاية مضادة للمعارضين العراقيين وكأنها تقول لأهل العراق.. ياأهل العراق هؤلاء هم الذين يضللونكم بدعاياتهم ومزاعم نضالهم لإسقاط قائدكم..

اسمعوهم: إنهم يتحدثون بلغة الرئيس القائد المهيب الناصر لدين الله نفسها، يحتجون ضد قرار تسوية حدود الكويت مع العراق، أما تسمعون نداءهم إلى مجلس الأمن الدولي بوقف قرار ترسيم الحدود بين البلدين والامتناع عن المصادقة على توصيات اللجنة الدولية؟ أليس نداؤهم هذا هو تكرار لنداء زعيمكم وقائدكم ورئيسكم؟

قد تكون مقولة المعارضة العراقية مقبولة شكلا تحت وهم قيام حكومة شرعية في العراق تستند إلى الإرادة الشعبية وتحقق،كما يقولون، مصالح البلدين وحقوقهما بما يساعد في تعزيز الأخوة العربية والإسلامية بين البلدين والأواصر التاريخية المشتركة على اساس من التكافؤ والمساواة والإرادة الحرة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفقا لميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

قد تكون هذه المقولة من جانب المعارضة العراقية مقبولة لو انها اقتصرت على هذا المضمون، وأخذت من منطلق ثقتها في قدرتها على التخلص من هذا الحكم السرطاني المستشري في بغداد، وإزاحته ثم محاكمته على وزر ما ارتكبه من مذابح داخلية وتصفيات جسدية وجرائم إقليمية انعكست إفرازاتها التخريبية على الأمن العربي وعلى مستقبل أمن العراق نفسه.

لكننا عندما نعيد قراءة بيان المعارضة العراقية، نجد انه لم يراع أن قضية ترسيم الحدود العراقية الكويتية، كانت هي الهاجس الأكبر الذي شغل أهل الكويت جميعا، فهي القضية التي تمثل نقطة الانفجار التي زلزلت العالم العربي في الثاني من اغسطس (آب)، وأن المعارضة العراقية وهي تمثل شرائح من المثقفين العراقيين، كان توجهها، مع الأسف، في مخاطبة الكويت شعبا وحكومة فيه الكثير من الإثارة، فأسلوب الخطاب يستبطن في ظاهره التحذير مما وصفته المعارضة العراقية ببعض المكاسب القصيرة «النفس»، كما يهدد في منطوقه، بأن مثل هذه المكاسب تسبب أضرارا بالغة لعلاقات التآخي بين البلدين، وتشكل حسب ما وصف البيان - عنصر قلق مستديما ومستمرا في العلاقات. ربما من منطلق حسن النية ايضا يمكن ان يلتمس الإنسان بعض المعاذير لما وراء إصدار المعارضة العراقية لهذا البيان، وهي مازالت تائهة في مأزق البحث عن خلاص لتحرير العراق وتخليص شعبه من ظلمات الكوارث التي تدمره، والتي طال ليلها حتى اصبح يظن انه تحول إلى ليل بدون نهار. وبعد أن ذهبت أعاصيره الكاسحة بالأولين من رواد كفاحه الوطني، ومازالت تتعقب البقية الباقية منهم في دور الاغتراب.

لكن اخطر ما جاء في بيان المعارضة العراقية أنهم ركزوا فيه على مسؤولية صدام حسين في قضية ترسيم الحدود، وكأنهم يحاكمونه على ما سموه تفريطا في السيادة الوطنية العراقية، ووصفوا تلك الموافقة بالانصياع المشين المذل،

بقلم: زكريا نيل*

وساووا بين هذا الفعل وبين ما ارتكبه من مغامرات وحروب وأطماع شخصية. إننا في هذا السياق لما تضمنه بيان المعارضة العراقية، لا نريد ان نستخلص منه نتائج أو محاذير. كما لا نقصد بذلك وضعه داخل معامل التحليلات السياسية، لاستنطاق ما قد يكون بين منحنياته من مضامين خفية تثير البلبلة والشكوك، خاصة أن بعضا من تعليقات الصحف الأوروبية - ونحن ناخذها بكل الحذر - بدأت توحي بالتخوف مما تضمنه بيان المعارضة العراقية من مؤشرات توحي بالتقاء



فكرها مع فكر نظام صدام حسين تجاه قضية الحدود، وكأنما لم تحدث حرب تحرير فزعت من هولها الأجنة في الأرحام. لكننا في ظل ما فجرته بعض فقرات البيان من بلبلة وتوتر وشكوك نقول: ونحن نشق طريق المتاعب، ومازالت ارضيته مزروعة بالألغام. ما كان اغنانا جميعا عن إضافة هموم جديدة إلى همومنا المستعصية على اي حلول، وكان واجبنا القومي أن نبحث أولا كيف نتخلص من هذا الوباء الصدامي الذي أصاب بناءنا القومي بالسرطان.

وعلى كل الأحوال..

فإن النصوص دائما كانت الفيصل في الحكم على الأشياء، فتعالوا نقرأ بكل الهدوء وضبط النفس ما يضمه ملف قضية الحدود بين العراق والكويت من أوراق، سنقفز من فوق كل مبادىء القانون الدولي التي كرست الحق في ما وصلت إليه اللجنة الدولية للأمم المتحدة من قرار مع مراعاة اعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول، أن القاعدة التي بني عليها قرار اللجنة الدولية استمدت احكامها من أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في الثالث من ابريل (نيسان) عام ١٩٩١ ووافق عليه العراق بدون قيد او شرط، ويتضمن أن خط الحدود هو ما تقرر بين الدولتين المتنازعتين في اتفاقيتي عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ وهما الأساس في صياغة القرار ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

الاعتبار الثاني، أن اللجنة الفنية للأمم المتحدة، ليس من مهامها تحديد خط الحدود الفاصل بين الكويت والعراق حتى تكون هدفا لهذا الهجوم، بل مهمتها هي إقرار الحدود من خلال الوثائق الموقع عليه سابقا من جانب الدولتين. نقول إنه من فوق كل ما كرسته القوانين والمعاهدات الدولية من مبادىء بشأن المنازعات في تحديد الحدود، فإننا سنختصر الطريق ونقفز إلى الوثيقة الأساسية التي اتخذت ركيزة شرعية لبناء القرار الدولي وبالتالي قرار اللجنة الفنية للأمم المتحدة.

أولا: الوثيقة موقعة من جانب كل من الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد في ذلك الوقت ورئيس مجلس الوزراء الكويتي - أمير الكويت في ما بعد - ومن اللواء احمد حسن البكر رئيس وزراء العراق - رئيس الجمهورية في ما بعد - وتتضمن اعترافا واضحا باستقلال الكويت وسيادتها التامة على حدودها.

ثانيا: ان الوثيقة التي اتخذت مرتكزا لاتفاق العراق والكويت، هي التي صدرت من رئيس وزراء العراق الراحل نوري السعيد إلى حاكم الكويت عام ١٩٣٢ عن طريق الوكيل البريطاني السياسي في ذلك الوقت السير أف. همفري، ووافق عليها حاكم الكويت ونصها: «ان الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت، ولهذا ارجو أن تتخذوا الإجراءات لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين البلدين من تقاطع وادي العوجا بالباطن، ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما، ومنها شرقا فتمر بجنوب آبار صفوان «جبل سنام» وأم القصر، مجتازا إلى العراق، وهكذا إلى مفترق طرق خور زبير وخور عبد الله. إن جزر وربة، وبوبيان، ومسكان، وفيلكا، وعوهة، وكبر، وقاروه، وأم المرادم، هي الكويت». من هذه المواثيق التي صدرت في العهد الملكي العراقي، جاءت الوثيقة التي صدرت في العهد الجمهوري العراقي. وبعد مقدمتها التي اكدت على رغبة البلدين في توطيد العلاقات لما فيه خيرهما، وعلى الإيمان بالحاجة لإصلاح ما ران على هذه العلاقات نتيجة لموقف العهد البائد، ويقينا بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة بين الدولتين العربيتين، بعد هذه المقدمة المختصرة اتفق الوفدان على ما يلي:

١ - تعترف الحكومة العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ الواحد والعشرين من يوليو (تموز) عام ١٩٣٢ التي وافق عليها حاكم الكويت بتاريخ العاشر من اغسطس (آب) ١٩٣٢.

٢ - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

٣ - تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

إذن.. الموقف واضح في إطاره الإقليمي وفي إطاره الدولي بشأن قضية الحدود بين البلدين، واتصور ان علينا نحن العرب أن ننهج جميعا في تسوية ما قد يكون بيننا من نزاعات حدودية نهج دول القارة الافريقية، بأن يكون ترسيم الحدود وفقا للحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال. وهذا النهج اقره زعماء القارة الإفريقية في مؤتمر القمة الإفريقي عام ١٩٦٤.

ومهما يكن من أمر.. فإن علينا كواجب قومي، وفي هذه المرحلة التي تتكاثر علينا فيها ذئاب الانتهازية الدولية، وسماسرة المتاجرة بالأزمات الإقليمية، الا نوسع دائرة الجدل في ما بيننا في قضايا حسمتها الشرعية الدولية. وإذا كان هناك من يتصور ان كل شعب العراق طامع في الكويت، فهناك من يتصور ايضا ان الكويت لم تعد مطمعا بعد ان ضربتها جريمة الثاني من اغسطس (آب)، وبعد أن اكرهتها الكارثة على ان تصبح عضوا في نادي الدول المدينة للبنوك! وإلى الأشقاء من فصائل المعارضة العراقية، ومن معلقي الصحف الكويتية أقول «من فضلكم اغلقوا ملف الجدل في ما لا جدل فيه، وحسبنا من همومنا ان نستعد لمواجهة ما قد يأتي به المستقبل المجهول».

• كاتب في «الأهرام» ومستشار شؤون التحرير



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدأ تنفيذ قرار اللجنة الدولية

الكويت ملتزمة بترسيم الحدود ايماناً منها بالشرعية الدولية

قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية، على ضوء قرارات اللجنة الدولية المكلّفة بذلك، والتي اثارت جدلاً، ماضية في الانتقال العملي الى حيز التطبيق، اذ يعكف حالياً فريق مسح تابع للامم المتحدة على وضع معالم عند كل نقطة من النقاط الاساسية الثلاث الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية، وتتوقع اللجنة الدولية لترسيم الحدود ان يستغرق نصب اعمدة مؤقتة عند النقاط الثلاث حوالي ثلاثة اسابيع، على ان تتم عملية وضع معالم الحدود عملياً على الارض بشكل نهائي في اواخر العام الحالي. واوضحت اللجنة انّ تحديد معالم الحدود جنوبي مدينة صفوان العراقية الحدودية سيتم على بعد ١٤٣٠ متراً من الطريق الجنوبي الغربي للسور الخارجي لمركز الجمارك القديم الواقع بمحاذاة الطريق المؤدي من صفوان الى الكويت.

وارتكزت اللجنة الدولية بشكل رئيسي في مهمتها على الترسيم البريطاني للحدود الكويتية العراقية عام ١٩٣٢ كما اعتمدت على خرائط مقدّمة من الكويت وهي خرائط عراقية صادرة عن وزارة الدفاع العراقية وُجدت في الكويت عندما غزاها النظام العراقي، كما قال وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم، الذي اكد انّ الحق قد عاد الى الكويت بعودة ما اقتطع من اراضيها في عام ١٩٣٢ وعام ١٩٧٣، بل اعتبر ان الكويت تنازلت عن ميناء ومستشفى اثناء اجتماعات اللجنة الدولية وقبل صدور قرارها. ويشير وزير الاعلام الكويتي الدكتور بدر جاسم اليعقوب بهذا الصدد، الى انّ المفروض بناء للاتفاقيات الدولية المعقودة بين العراق والكويت بشان الحدود بينهما وخصوصاً لجهة اتفاقيتي ١٩٣٢ و ١٩٦٣ ان يكون الخط الفاصل بين البلدين ابعد شمالاً مما نصّت عليه الاتفاقيات المذكورة من الخط التوفيقي الذي اقرّته اللجنة. وقد صوتت الكويت ضد هذا القرار، لكنها التزمت به، لان قرارات اللجنة الدولية نهائية وإلزامية، وجاء هذا الالتزام في اطار ايمان الكويت بالشرعية الدولية.

والواقع ان لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية العراقية، هي لجنة مشكلة وفق قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ الذي قبله العراق، وهي ليست الاولى من نوعها، فهناك لجان دولية مماثلة شكّلت لحلّ قضايا حدودية، منها: لجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا التي انبثقت عن اتفاق فرساي، ولجنة الحدود بين النمسا وهنغاريا التي شكلت اثر اتفاقية سان جيرمان، ولجنة الحدود بين اليونان وتركيا. وكانت قرارات تلك اللجان نهائية ومُلزمة باعتبارها صادرة عن سلطة دولية تتصف بالكفاءة والحياد التام.

وقد اقرّت اللجنة الدولية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق استناداً الى الوثائق والمذكرات والخرائط المعترف بها دولياً، والاتفاقيات المتبادلة عام ١٩٣٢ والتي اكّدها محضر الاجتماع الذي تمّ بين الحكومتين عام ١٩٦٣، وتمّ ايداع هذه الوثائق لدى منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية إقراراً والتزاماً بها، وهي اتفاقيات لا تسقط مع مرور الزمن.

والمعروف ان الكويت سعت الى حلّ خلافاتها مع العراق وفق اعتبارات الاخوّة والجوار مع بلد عربي مسلم، وكان آخر تلك المساعي لقاء ولي عهد الكويت ورئيس مجلس وزرائها الشيخ سعد العبدالله الصباح مع نائب الرئيس العراقي عزت ابراهيم في جدّة قبل يوم واحد من الغزو العراقي للاراضي الكويتية.

وتعيد قرارات اللجنة الدولية لترسيم الحدود الى الاذهان، بطلان ما ورد في مذكرة بعث بها العراق الى الجامعة العربية في يوليو عام ١٩٩٠ وزعم فيها ان الكويت زحفت على ارضه واستولت على حقوله النفطية. واقترحت الكويت حينذاك تشكيل لجنة عربية لحلّ مسائلها المعلّقة مع العراق وخصوصاً موضوع الحدود، لكنّ النظام العراقي تجاهل هذا الاقتراح وكان ردّه تفجير كارثة الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠ التي لا يزال العالم العربي كلّه يعاني من آثارها.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

ويشير بيان اصدرته سفارة الكويت في لندن، الى ان ترسيم الحدود، كما اقرّته اللجنة الدولية، حرم الكويت من خور الزبير الواقع قبالة الساحل الكويتي، ومع ذلك تقبّلت الكويت قرار اللجنة، ويؤكد البيان ان العراق لن يُحرم من موانئه الخليجية، لانه يتمتع بساحل يبلغ طوله اربعين كيلومتراً على الخليج يشمل اربعة موانىء هي: الفاو، البكر العميق، ام قصر، البصرة، مما يعني ان الموانىء العراقية لن تتاثر بعملية الترسيم.

وعندما تكتمل عملية الترسيم نهائياً، خلال العام الحالي، يتوطّد حق من حقوق الكويت التي تضامن المجتمع الدولي معها في محنتها ويستمر في تضامنه معها بعد تحريرها، لانها تستند في كل مبادئها على قواعد الحق والعدالة والانسانية واحترام حقوق الغير، والحرص على اقامة علاقات جيدة مع الاسرة العربية والدولية، ومساعدة الدول الشقيقة والصديقة في نطاق الامكانات المتاحة. وفي هذا الاطار جاءت جولة الوفد الكويتي الرسمي والشعبي في عدد من الدول الافريقية، بتكليف من الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح، لتسجّل نجاحاً جيداً في تنمية العلاقات بين الكويت وهذه الدول، وتاكيداً على استمرار التزام الكويت بمواصلة جهودها لدعم شعوب العالم الثالث والشعوب الاسلامية، بالرغم مما اصاب الكويت من جراء محنة الغزو. وقد غطّت جولة الوفد خمس دول هي تشاد والنيجر وسيراليون والغابون وكينيا، وجرى خلال الجولة افتتاح عدد من المشاريع الخيرية كان امير الكويت قد امر ببنائها ومتابعة تقديم الدعم لها.

كما كانت الزيارة التي قام بها الى الكويت الاسبوع الماضي، الرئيس الارجنتيني كارلوس منعم، الذي يتحدّر من اصل عربي والذي شاركت قوات من جيش بلاده في التحالف الدولي الذي حرّر الكويت، تاكيداً عملياً من احدى الدول البارزة في امیركا اللاتينية على حقوق الكويت وعلى دورها الايجابي البنّاء في محيطها الاقليمي والمجتمع الدولي.

لندن ـ «الحوادث»



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

العراق يجدد رفضه للحدود الجديدة مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء : اعلن محمد سعيد الصحاف وزير الدولة العراقى للشئون الخارجية امس رفض العراق للحدود الجديدة التى رسمتها لجنة تابعة للامم المتحدة مع الكويت . وقال الصحاف فى جلسة خاصة للبرلمان العراقى ان اللجنة الدولية التى اعادت ترسيم الحدود الكويتية العراقية لم تكن عادلة مشيرا الى تعرضها لضغوط غربية وانحيازها الى جانب الكويت .

واكد ان اقرار مجلس الامن الدولى لقرارات اللجنة الخاصة بالحدود الكويتية - العراقية سيكون سابقة خطيرة بالفعل ستؤدى الى تحويل المنطقة الى برميل بارود ... وكرر الصحاف المزاعم العراقية بان الكويت قد اقتطعت من الاراضى العراقية مشيرا الى ان الترسيم الجديد للحدود يتناقض مع حقائق الجغرافية والتاريخ وقال ان الشعب العراقى لايمكن ان يقتنع بهذه الحدود وسوف يفهم ان حقوقه قد انتهكت .



رؤية الأسبوع

اللغم .. !

اللجنة الدولية لرسم الحدود بين العراق والكويت وضعت لغما بين البلدين العربيين سوف ينفجر عاجلا ام أجلا ..

ووفقا للمعلومات الاولية ، فقد رات اللجنة ان هناك شريطا طوليا يجب ان يضم إلى الكويت ، وذلك عملا بالخرائط الموضوعة منذ اكثر من خمسين عاما .. وبالتالى تحصل الكويت على عدد من آبار البترول التى كانت فى حوزة العراق ..

ومعنى هذا ان العراق - بعد ان يفيق من كبوته ويعود إلى ممارسة حياته الطبيعية - سيعود إلى المطالبة بهذه الاراضى التى سيدعى انها « اغتصبت » منه ، والآبار التى « سلبت » منه ، والبترول الذى « نهب » منه ..

وهكذا سيجد العرب انفسهم امام هذا اللغم الذى سينفجر حتما ..

ولعلنا ندرك ان احد الاسباب التى تذرع بها صدام حسين فى غزوة للكويت هو انها استولت على اراض عراقية اثناء انشغاله بالحرب مع ايران ..

ورغم ان اللجنة الدولية لرسم الحدود لم تنته من اعمالها بعد .. إلا ان تعديل الحدود بين الكويت والعراق - استنادا الى خرائط قديمة - قد يضر اكثر مما ينفع ، ومع إيماننا بان كل طرف يجب ان يحصل على ارضه .. إلا ان الحكمة تقتضى احيانا ان يتغاضى احد الطرفين عن بعض حقوقه اتقاء لمخاطر قد تقع بين البلدين الشقيقين اللذين سيعود الوئام اليها فى يوم ما ..

واتصور ان العراق سيعاود المطالبة بهذه الاراضى التى سيدعى انها سلبت منه اثناء انشغاله بترتيب بيته .. وسوف يجد ذريعة لحشد قواته مرة اخرى تجاه الكويت فى محاولة للانقضاض عليها ، والاخذ بالثار منها .

واتمنى ان يتدخل حكماء العرب لحل مشكلة الحدود بين الشقيقين العربيين ، وفقا للاعراف العربية ، ورغبة فى احتواء اى خلاف قد يظهر فى المستقبل .

فماذا يضير الكويت لو انها قبلت ان تعود حدودها مع العراق الى ماكانت عليه قبل الحرب ، وان تنزع بنفسها فتيل اللغم .. وإلا فسوف يعيش العرب ماساة الحرب مرة اخرى ..

.. وارجو ان يكون رايى واضحا ..

محمد امين

العثمان يمتدح قرارات اللجنة الدولية والزاميتها

الكويت ترفض المزاعم العراقية حول الترسيم

الكويت - كونا: رفضت الكويت امس بشكل حاسم وقاطع الدعاوى والمزاعم التي داب النظام العراقي على ترويجها ومحاولاته المستمرة لعرقلة عمل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق. ورداً على سؤال من مندوب وكالة الأنباء الكويتية حول توجهات الحكومة الكويتية بشأن مواقف النظام العراقي، أوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري عبد الله العثمان بان هذه المواقف والمحاولات ليست جديدة على النظام العراقي الذي داب على انتهاج سياسة المماطلة وافتعال العقبات من اجل عرقلة تنفيذ القرارات الدولية، ونوه العثمان الى ما تتصف به قرارات اللجنة الدولية المكلفة من مجلس الأمن بترسيم الحدود بين الكويت والعراق من صفة الزامية.

واكد على هذا الصعيد على ان دولة الكويت تثق بأن هيئة الأمم المتحدة لن تتردد من جانبها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة كافة بتسهيل عمل اللجنة المشار اليها وتمكينها من إنجاز مهمتها على النحو الأكمل ومن ثم وضع حد لمحاولات النظام العراقي لعرقلة عملية ترسيم الحدود البرية.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

الكويت – العراق ترسيم الحدود ... باب جديد للتوتر

بعد خمس جلسات اجرائية انتهت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، والمشكلة طبقا لقرار مجلس الامن ٦٧٨ من ترسيم الحدود البرية ومازال أمامها مهمة ترسيم الحدود بالتجربة بطول ٤٠ كم .. والمنتظر أن تاخذ هذه المهمة عدة أشهر قادمة .

ومما انتهت إليه اللجنة تم دفع خط الحدود لمسافة ٥٧٠ م شمالا بطول ٢٠٠ كم ، وهي طول الحدود البرية . وفقا للتعديل دخلت مساحة ١١٤ كم^2 في نطاق الاراضي الكويتية ، وعدد من آبار النفط في حقل الرميلة ، يقدر عددها مابين خمسة أو ستة ابار بالاضافة الى جزء صغير من أقصى جنوب مدينة ميناء أم القصر الذى كان يتبع العراق من قبل وقد صدر قرار اللجنة باجماع ثلاثة أعضاء محايدين . من نيوزيلندا والسويد و أندونيسيا اضافة الى مندوب الكويت ، في حين لم يحضر جلسة التصويت مندوب العراق .

القرار في صورته تلك يحقق مايراد بعض المراقبين بمكاسب أرضية حدودية للكويت . وأنه من زاوية معينة يقلل من قدرة العراق ، أو يحجم منها فيما يتعلق بميناء أم القصر وهو القاعدة العسكرية العراقية الصالحة للاستخدام على مياه الخليج ، نظرا لما أصاب ميناء الفاو من قصور نتيجة قربه من شط العرب والحرب مع ايران طوال الثمانينيات .

ومن ناحية أخرى ، فإن قرار اللجنة ، والذى سوف يصدر بعد الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية في قرار دولي صادر عن مجلس الامن ، قد فتح بابا هاما للجدل السياسى القانوني . والعراق من جانبه يرى أن اللجنة اخترعت حدودا جديدة ، وأن مبدأ ترسيم الحدود وفق قرارات مجلس الأمن خطا ، وينتج عنه مواقف خطأ ، وأنه – أى العراق – لم يشارك في عمل اللجنة إلا في جلساتها الاجرائية ، ولم يشارك في جلساتها الفنية والجوهرية وجلسة التصويت . واجمالا فإن الموقف العراقي يميل الى رفض قرارات اللجنة ، الا أن السوابق الماضية في علاقة العراق بالقرارات العقابية وغير العقابية التى صدرت في حقه طوال العام الماضي لاتتيح المجال أمام رفض عراقي جازم المجال ونهائي . وبالرغم من عدم رضائه فليس أمامه سوى القبول والاذعان . ومن هنا يتخوف البعض من أن ملف الحدود لم يغلق بعد ، وأنه قد يقود الى توترات أخرى في المستقبل .

الكويت بدورها تطرح وجهة نظر أخرى ، وترى أن عمل اللجنة ونتيجتها هو عمل شرعي استند الى اتفاقيات ووثائق معترف بها ، وأن اللجنة لم تخترع حدودا جديدة ، وأن كل ما عملته هو أنها قامت بتثبيت الحدود والحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات ومعاهدات سابقة ، وأنها أعادت تلك الحقوق والحدود الى أصحابها الشرعيين سواء الكويت أو العراق . وتشير وجهة نظر الكويت الى أن ترسيم الحدود وفق عمل دولي محايد يغلق أبواب التوتر ويمنع الحرب مستقبلا ، وفي هذا الاطار تشير دراسة كويتية حول الموضوع الى أن الترسيم الأخير لن يمنع العراق من الاستفادة من منافذه على الخليج ، وخاصة أن له بالفعل أربعة منافذ وهى ٤٠ كم على ساحل الفاو ، وكل الساحل الشمالي لخور عبد الله ، وميناء البكر التجارى ، ومعظم ميناء أم القصر .

وهناك احتمال بأن تطالب الكويت مستقبلا ، ووفقا لقرار اللجنة بقيمة النفط الذى استخرجه العراق من الآبار المعادة إليها طوال السنوات الماضية ، وذلك عملا بنفس المنطق الذى رفعه العراق في يوليه ١٩٩٠ حين طالب بمستحقات وتعويضات من الكويت عن نفط قيل أنه استخرج من آبار تخصه في حقل الرميلة ، والفارق بين الحالتين ، أن الكويت لديها السند القانوني – الدولي ، وهو ما افتقر اليه العراق من قبل .



العراق : المعارضة ترفض تعديل الحدود مع الـكويت

بعثت شخصيات عراقية معارضة برسالة الى الامين العام للامم المتحدة د. بطرس غالى. طالبت فيها مجلس الامن بالامتناع عن المصادقة على قرار اللجنة الدولية الخاصة بترسيم الحدود الكويتية - العراقية والذى اعطى الكويت مناطق جديدة داخل العراق.

واعربت الشخصيات عن قلق شديد مفيدة ان تعديل الحدود فى هذه الظروف. وفى غياب الشروط والاجواء الطبيعية ينذر بمخاطر جديدة على الروابط بين البلدين وقد يؤدى الى مرحلة جديدة من الازمات والصراعات الحادة.



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت: قرار اللجنة الدولية بتخطيط الحدود الكويتية - العراقية انتصار تاريخي وسياسي

القرار الذي اصدرته اللجنة الدولية المكلفة من قبل مجلس الامن بتخطيط الحدود الكويتية - العراقية، قوبل بالترحاب في الكويت التي وصفته «بانتصار تاريخي أعاد الحق الى اهله». وكان مجلس الامن الدولي قد حدد مهمة اللجنة «بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق، بوضع علامات تميزها، وبالتالي لم يكن من حق اللجنة اجراء اي تعديل او تغيير على الحدود».

في نيسان (ابريل) الماضي، اصدرت اللجنة الدولية التي كلفت من قبل مجلس الامن الدولي والامين العام للامم المتحدة بترسيم الحدود بين العراق والكويت قرارها، وبموجبه حصلت الكويت على حقول «الرتقة» النفطية البالغة ١٢ حقلا. وتم توسيع حدود الكويت على مدى ٣٠٠ كلم بمسافة ٥٧٠ مترا الى الشمال، بحيث اصبح نصف «ام قصر» داخل الاراضي الكويتية. وبموجب هذا القرار ايضا سيلزم العراق بسحب مراكزه الحدودية المتواجدة في الجانب الكويتي.

الكويت اعتبرت القرار «انتصارا تاريخيا لانه اعاد الحق لاهله وسيظل دليلا حيا على مر العصور لانه استند الى وثائق تاريخية واتفاقات يشهد العالم كله عليها ولها». في الواقع لقد استندت اللجنة في قرارها على البيانات والوثائق المتعلقة بالحدود العراقية - الكويتية التي قامت بجمعها وتحليلها، وخاصة الاتفاقية البريطانية - العثمانية الموقعة في العام ١٩١٣ والمحفوظة في الارشيف العثماني في تركيا، الى جانب المراسلات بين المسؤولين العثمانيين في منطقة الخليج والاستانة في الفترة ما بين العامين ١٨٩٦ والعام ١٩١٣، ومذكرة العراق للمندوب السامي البريطاني في العراق. برس كوكس في العام ١٩٢٢، والمذكرات المتبادلة بين الشيخ احمد الجابر والمسؤولين البريطانيين في العام ١٩٢٣، وبين الشيخ احمد الجابر ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في العام ١٩٣٩، والاتفاق بين الشيخ صباح السالم ورئيس الوزراء العراقي احمد حسن البكر في العام ١٩٦٣، وكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ الذي وافق عليه حاكم الكويت في ١٩٣٢/٨/١٠.

تجاوزات عثمانية

ومع ترحيب الكويت بقرار اللجنة، فقد حرصت المصادر الرسمية فيها على التنويه ان الاتفاقية البريطانية - التركية التي استند القرار اليها بصورة اساسية كانت مجحفة بحق الكويت بشكل كبير، اذ فقدت بموجبها اجزاء من اراضيها. واعادت هذه المصادر الى الاذهان ان الاتفاقية المذكورة كانت محل استياء الشيخ مبارك الصباح، واحتجاج المسؤولين البريطانيين في المنطقة، وفي عدادهم المندوب السامي في العراق برس كوكس والمعتمد البريطاني في الكويت الكابتن شكسبير، باعتبار انها جاءت ترسيخا لتجاوزات عثمانية على الحدود الكويتية.

من ناحية اخرى، ظهرت في بعض الاوساط وخاصة في وسائل الاعلام الاردنية، ردود فعل سلبية على قرار اللجنة، حيث اعتبر بمثابة «غنيمة حرب سابقة ووصفة حرب مقبلة»، وكان في راي هذه الاوساط «ان قضية الحدود يجب ان تحل بشكل نهائي، والحل لا يكون نهائيا الا بمراعاة حقوق الطرفين، وهذا الامر غير قائم في ظل الضعف العسكري والسياسي الراهن في العراق. وترى هذه الاوساط ان القرار لن يكون في مصلحة الكويت استراتيجيا وعلى المدى البعيد.

الرد الكويتي

لكن المصادر الكويتية الرسمية تدحض هذه المقولات، وفي مقال نشرة في «القبس» عشية صدور القرار كتب عبد اللطيف الدعيج يقول: «يخطىء اصحاب هذا الراي مرتين. فالقرار اولا لم يفعل شيئا سوى اعادة الاراضي الكويتية، ويخطئون مرة ثانية عندما يقيسون موازين القوى استراتيجيا على ضوء وضعها الحالي، فينظرون الى العراق على انه الدولة الاكبر والاقوى التي يجب ان لا تستفز فيتناسون ان موازين القوى تتغير، وان العالم يتشكل الان وفق تحالفات ونظم جديدة». ولمح االدعيج الى احتمال اتحاد الكويت او تحالفها مع تجمع اقليمي كمجلس التعاون الخليجي.

وقد تناول محمد الرميحي الموضوع ذاته في مقال نشرته «صوت الكويت» تساءل فيه: «كيف يمكن انتزاع الغام الخلاف على الحدود؟» وقال: «الاجابة جاءت من الشرعية الدولية نفسها وبموافقة العراق وذلك عندما اصدرت قرارا بتشكيل اللجنة الدولية لترسيم الحدود استنادا الى الاتفاقات التاريخية التي تحدد بالتفصيل حقوق الطرفين، والى ارقى وسائل



التكنولوجيا في رسم وتحديد المواقع التي سبق للفريقين ان وافقا عليها معاً. وانتهى الرميحي الى القول: «وهكذا فان مهمة اللجنة لم تكن اختراع حدود جديدة،بل تثبيت حقوق موجودة وثابتة تضمنها المعاهدات الدولية، واعادتها الى اصحابها الشرعيين في الكويت كما في العراق».

اما المؤرخة الدكتورة يمونة خليفة العذبي، المختصة بالتاريخ الكويتي والعلاقات العربية ـ الكويتية، فترى «ان قرار اللجنة اقرار بالامر الواقع، وتاكيد لما سبق الاتفاق عليه في الاتفاقات المتعاقبة بين البلدين، وليس فيه اي تغيير او تجاوز على الحدود العراقية، وبالتالي ليس فيهمايمسبالسيادة العراقية

على اراضيها التي تحرص عليها تماما كما نحرص على سيادتنا واستقلالنا». وتقول الدكتورة العذبي: «ما ذكر على انه تعديل هو في واقع الامر تعديل لتجاوزات عراقية سابقة ومتكررة على الاراضي والحدود الكويتية اعتمادا على مبدأ القوة».

وتعتبر المصادر الكويتية ان قيمة القرار ليس في انه كسب مادي كبير للكويت، وانما قيمته تاريخية وسياسية بالدرجة الاولى. فمن الناحية التاريخية برات الكويت من تهمة سرقة النفط العراقي التي راجت قبل الاجتياح العراقي وخلاله، ومن الناحية السياسية اسقطت المقولة بان الكويت قد تمددت وقضمت الاراضي العراقية. وفي هذا الصدد اعلن وزير العدل الكويتي السيد غازي عبيد السمار «ان دولة الكويت ترفض مزاعم سابقة او لاحقة، بانها احتلت او عدلت او كسبت سيادة على اراض عراقية، اولها مطامع في ثروات عراقية. فما كشفته اللجنة هو انه كان هناك اعتداء على سيادة الاراضي الكويتية، وسرقة لنفطها، طوال السنين الماضية».

المنفذ البحري

اما بما يتعلق بانتقاد القرار من ناحية حرمان العراق من منفذ بحري فتشير المصادر الكويتية ان للعراق ٤٠ كيلومترا على ساحل «الفاو» وكل الساحل الشمالي على «خور عبد الله» وميناء البكر التجاري التي ترسو فيه ناقلات النفط الكبرى وميناء «ام قصر». وفي هذا الصدد يقول الدعيج: «ان تلبية حاجة العراق الى منفذ بحري لا يجب ان تكون على حساب الاخرين، والعراق لا يزال لديه «خور الزبير» كمنفذ من المفروض ان يغطي احتياجاته، واذا زادت هذه الاحتياجات عن سعة «خور الزبير» فمن الممكن تغطية ذلك بترتيبات تنظم استخدام المنافذ البحرية على غرار استخدام الاتحاد السوفياتي (سابقا) مضيق البوسفور الذي تنظم تركيا الملاحة فيه.

في الواقع لم يكن من اختصاصات اللجنة اجراء تحديد لخط الحدود بين الكويت والعراق، بل تخطيط هذه الحدود بوضع علامات تميزها، وبالتالي لم يكن من حقها اجراء اي تعديل او تغيير عليها. فاللجنة فنية بحتة ضمت خمسة خبراء دوليين برئاسة السيد مختار كسوما اتمادا من اندونيسيا، ومثل العراق فيها السيد رياض القيسي، والكويت الدكتور طارق رزوقي، اما الخبيران الاخران فهما ويليام روبنسون من نيوزلندا، رايان بروك من السويد. وعمل فيها ميلكوس بيتر كسكرتير معين من قبل الامم المتحدة.

وتجدر الاشارة الى ان اللجنة قررت نظام اتخاذ القرارات باغلبية الاصوات. وقد قاطع المندوب العراقي التصويت على قرارها الا ان هذه المقاطعة لن تشكل عقبة بموجب هذا النظام، وباعتبار ان العراق كان قد وافق مسبقا على اي قرار تتخذه، ايا يكن هذا القرار.

وقد استخدمت اللجنة تقنيات متقدمة لترسيم الحدود، فعهد الى فريق نيوزلندي ـ سويدي مستقل اجراء مسح ميداني كان اساسا لرسم الخرائط الفوتوغرافية العمودية لمنطقة الحدود حيث تم اقامة ٤ محطات لتزويد البيانات خلال المسح، وكذلك ٢٥ محطة مراقبة رئيسية لتبعد الواحدة عن الاخرى ما بين ١٥ و ٢٥ كيلومترا على امتداد الحدود. كما قام الفريق باعمال التصوير الجوي باستخدام طائرة «كوماندور» نفاثة مجهزة خصيصا لهذه الغاية من ارتفاعين رئيسين يبلغ الاول ٥٥٠٠ متر والثاني ٣٠٠٠ متر.

وقد اعد الفريق خرائط مفصلة اضافية للجزء الغربي من الحدود المعروف باسم «وادي الباطن» فجرى اعداد ١٤٣٠ صورة فوتوغرافية استخدمت في تحديد ادنى نقطة في الوادي كما تم استخدام صور ثلاثية الابعاد بالاستعانة بالحاسبات الآلية لتفسير البيانات.

وسوف تستانف اللجنة الدولية اعمالها في تموز (يوليو) المقبل لتحديد الحدود البحرية، والبت في مسالة «خور عبد الله» وفق المبادىء والاسس التي سارت على نهجها في رسم الحدود البرية.

الكويت ـ محمد غبريس



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

وكيل وزارة الخارجية يحدد لـ «صوت الكويت»

الخطوط العريضة للسياسة البريطانية

غوربوث: نزاعات الحدود لا تحل بغير الحوار

● قلقون من موقف ايران حول جزيرة أبو موسى ونطالبها باعادة الوضع السابق

● بريطانيا ملتزمة امن الخليج و«اعلان دمشق» في حالة غيبوبة

لندن - بارعة علم الدين:

في استعراض عام لموقف الحكومة البريطانية من قضايا الشرق الاوسط، خصوصاً تلك التي برزت في اعقاب حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي حدد ديفيد غوربوث وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الاوسط نظرة الحكومة البريطانية الى بعض هذه القضايا.

وفي تلخيص دقيق للسياسة الرسمية للحكومة البريطانية، يرى غوربوث ان التعامل مع القضايا يقوم على الاسس التالية:

أولاً: قضية جزيرة ابو موسى والخلافات الحدودية الاخرى:

يرى غوربوث ان التساؤل الملح المطروح على بساط البحث في المنطقة له ما يبرره. وله اسبابه. وبينها سبب اول هو انتهاء الحرب الباردة وانفراج الاجواء الدولية، وعودة الاهتمام الى القضايا الاقليمية القديمة ونفض الغبار عنها.

السبب الثاني ما سببته حرب الخليج التي انتهت بتحرير الكويت من تحريك لقضايا المنطقة من الامن الى الخلافات الثنائية الى نزاعات الحدود وغيرها.

ومن الواضح ان كل اسباب تحريك القضايا الثنائية تصب في نتائجها في خانة الطموحات الاقليمية لدول معينة.

ومما لا شك فيه ان بعض النقاط الخاصة بالاتفاق القائم بين امارة الشارقة وايران حول جزيرة «ابو موسى» تفتقر الى الوضوح الكافي. كما ان مما لا شك فيه في نظر البريطانيين ان ايران تحاول باثارتها لقضية الجزيرة في هذا الوقت بالذات القيام بعملية استعراض واضحة لعضلاتها في المنطقة. وباسلوب يثير الكثير من الغبار في طريق الامن الشامل، على الرغم من بعض الآراء القانونية التي تقول ان الاجراءات التي اتخذتها ايران في جزيرة «ابو موسى» ليست بعيدة عن نص اتفاقها الحرفي مع الشارقة. وهو تصرف يثير كثيراً من القلق من الناحية السياسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي بصرف النظر عن المبررات القانونية التي تقف وراء هذه الاجراءات ومدى انطباقها على الواقع السائد او الذي يجب ان يسود الجزيرة.

ويقول ديفيد غوربوث انه استقبل قبل حوالي اسبوعين مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الايرانية، وبحث معه قضية الجزيرة وعبر له عن القلق الذي يساور المسؤولين البريطانيين من جراء ما يحصل في الجزيرة.

واوضح ان وزارة الخارجية البريطانية تقوم باجراء مشاورات رسمية حول هذه القضية مع المسؤولين في دولة الامارات ومع مسؤولين خليجيين آخرين، كما انها تدعم الوساطات الخليجية التي تهدف للتوصل الى الحل المطلوب، كتلك التي تقوم سلطنة عمان بدور فيها بغية وقف التدهور في الموقف وابقاء الوضع في الجزيرة على ما كان عليه قبل الاجراءات الايرانية.

ويقول انه اذا ما تابعت ايران سيرها



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

على طريق التغييرات الاخيرة في الجزيرة، فان ذلك يعني ان ايران ستمضي في السير على طريق لن يؤدي إلا الى مزيد من التوتر في علاقاتها مع بريطانيا. وقد تم ابلاغ المسؤولين الايرانيين هذا الموقف.

ثانيا: الخلاف بين قطر والبحرين:

يقول غوريوث ان الحكومة البريطانية تدعم بقوة واقتناع كل توجه يؤدي الى العثور على حل يحفظ سلامة العلاقات الاخوية الطيبة بين قطر والبحرين.

ويضيف ان حكومة قطر لم تبلغهم اي قرار يقول انها سوف تتخذ اي اجراء منفرد لترسيم الحدود بين قطر والبحرين من طرف واحد.

ويكرر المسؤول البريطاني الموقف ان بلاده ضد اي تغيير في وضع الحدود من طرف واحد. ويغير الطرق الدبلوماسية وسبل الحوار والتفاهم، او بعيدا عن اسس الاخوة والصداقة وموجبات حسن الجوار.

ويرى المسؤول ان تحريك خيوط الخلافات الحدودية هي بمثابة مخالفة واضحة لرغبات دول المنطقة الساعية الى تركيز اسس التعاون وترسيخ قواعد الامن والاستقرار.

ثالثا: الوضع في اليمن:

يقول «ديفيد غوريوث» ان علاقات بريطانيا مع اليمن هي علاقات قديمة جداً، لكن رغم ذلك فقد استقبلت الحكومة البريطانية وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني في لندن اظهاراً منها لرغبتها في فتح صفحة جديدة مع اليمن، نظراً لواقعها الجغرافي واهميته.

واوضح انه يوم زار الارياني لندن بذل جهداً كبيرا لكي يبرر للحكومة البريطانية اسباب موقف حكومته في ازمة الخليج، وقال في الاجتماعات الرسمية التي عقدها مع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية ان اليمن كانت خلال ازمة احتلال الكويت تتولى مهام رئاسة مجلس الامن الدولي، وانها كانت حريصة على ان تبدو انها على «الحياد المعتدل» بين الاطراف العربية المتصارعة، وقد رد المسؤولون البريطانيون على مبررات الوزير الارياني بالقول ان على الحكومة اليمنية ان تمضي بكل جدية في مسيرة نمو الديمقراطية في اليمن، وان تخطو خطوات واسعة في هذا الميدان.

وطالب البريطانيون الوزير الارياني التحرك بجدية للعثور على حل نهائي لقضية الحدود مع سلطنة عمان، وكان رد الارياني ان قضية الحدود مع سلطنة عمان سارت على طريق الحل كما طالبوه بان تتحرك بلاده للدخول في مفاوضات جدية مع السعودية، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لقطع الطريق امام كل من يطمع بتحويل هذه القضايا الى قنابل لتفجير الأمن في المنطقة كالعراق مثلا. كما انها الوسيلة الوحيدة للحؤول دون العودة بالمنطقة الى عصر حروب القبائل او الانزلاق الى ما انزلقت اليه بعض دول اوروبا اليوم.

رابعا: حول امن الخليج:

يقول غوريوث ان بلاده رحبت بالاتفاق الذي تجسد باعلان دمشق، لانها رات فيه خطوة ممتازة لكل الدول الخليجية ودول المشرق سياسيا واقتصاديا، وقد ابلغت الدول الصديقة ان الاعتماد على الخيار العربي في مجال الامن والدفاع الفوري ضد اي خطر مفاجىء، هو اختيار افضل بكثير من الاعتماد على اي خيار آخر من خارج المنطقة. مع التأكيد لدول المنطقة بأن الحكومة البريطانية حريصة على التزامها بواجب الدفاع عن امن الخليج، وعلى بقاء قواتها البحرية في مياه الخليج، وعلى الاستمرار في تقديم كل انواع الدعم والخبرات العسكرية لجيوش دول الخليج.

ويرى غوريوث اليوم ان «اعلان دمشق» يمر في حالة غيبوبة، الا انه لا يمكن اعتباره ميتا.

خامسا: الوضع في العراق:

يؤمن المسؤول البريطاني بان بقاء المقاطعة الاقتصادية قوية وصارمة حول العراق سيؤدي الى سقوط النظام العراقي ونهاية صدام حسين، ويؤكد في هذا المجال على عدم اي تراخ في تطبيق احكام هذه المقاطعة، ولا في العودة عنها لا من قبل الدول العربية ولا من قبل الدول الغربية.

ويرى غوريوث ان العراق اليوم مقسم بارادة صدام حسين نفسه. فالجنوب والشمال شبه منفصلين عن بغداد، وصدام يعزز هذا الانقسام.

ويؤكد المسؤول البريطاني التزام الحكومة بمعارضة تقسيم العراق وحرصهم على بقائه دولة مستقلة موحدة بحدودها المعترف بها دوليا.

سادسا: مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية:

يؤكد «ديفيد غوريوث» ان مسيرة السلام العربية - الاسرائيلية ليست في حالة غيبوبة على الرغم من حالة البطء التي تسيطر عليها. ويقول انه يعتقد بأن لمسيرة السلام مستقبلا ايجابيا، خصوصا وان العالم الغربي والولايات المتحدة الاميركية بالذات تقف وراء هذا الهدف، وقد رفضت طلب القرض الاسرائيلي، وفرضت استمرار جلسات المفاوضات. ولا بد ان تنتهي هذه المسيرة الى انتصارها، على الرغم من كل الصعوبات والعراقيل. وسيتم كل ذلك على اساس مبدأ «الارض مقابل السلام».

ويضيف غوريوث أن امكانية نشوب حرب بين سورية واسرائيل كانت ستعتبر قائمة على المدى القصير لولا مفاوضات السلام. الا ان استمرار المفاوضات يلغي خطر نشوب الحرب على المدى القريب.



لأسباب ذات صلة بالحدود

تغيير اسم العراق يجدد مخاوف الكويت

الكويت: من هدى الحسيني

توقف الكويتيون مطولا امام القرار الجمهوري العراقي الذي بدل اسم الجمهورية العراقية باسم «جمهورية العراق»، واجمعوا على ان لهذا التبديل معنى كبيرا. فالجمهورية العراقية بنظرهم تعني مساحة مع حدود معروفة ومعترف بها وواضحة بينما «جمهورية العراق» فانها تعني مساحة مع حدود مفتوحة قابلة للتمدد والتوسع وابتلاع دول اخرى. ويعتبرون ان النظام هناك لا يمكن له العيش دون تحرشات بالآخرين.

ويأتي القلق كون الاسم الجديد جاء بعد خطاب القاه الرئيس العراقي هدد فيه دولا خليجية وعربية، منذرا بأنه لن يجعلهم ينامون في الليالي طالما ظلوا السبب في تجويع «الاسود والنمور» العراقيين(!) ويقول محدثي الكويتي، ان صدام حسين لم يتردد وهو يقول بأنه يجب على من يقف على رأس السلطة «ان يتمتع بالحكمة»، ناسيا غزوه وتدميره للكويت والمنطقة العربية.

ويقولون في الكويت ان دور صدام حسين لم ينته بعد، ولن ينتهي قبل حل مشكلة الشرق الاوسط وبالذات «مشكلة اسرائيل». اذ ان مجيء شخصية جديدة على رأس السلطة في العراق سيساعد على اعادة بناء علاقات العراق فتتكون قوة كبيرة في مواجهة اسرائيل، فتعود الاوراق للاختلاط.

ومن هنا الحاجة الى بقاء صدام حسين في هذه الفترة، لأنه يقبل بكل شيء من أجل ان يبقى في السلطة، وعندما يبدأ تنفيذ الخطوات الاولى للحكم الذاتي للفلسطينيين تصبح ايام الرئيس العراقي الحالي معدودة.



ماذا لو قاد «سبعاوي» الانقلاب على صدام؟

العراق.. هذا العجوز المتصابي ما زال يناور.. هذا الفتوة (القبضاي) المتقاعد لم يصدق بعد انه غدا بلا انياب. فالاعلام العراقي وجوقة الطبالين من خلفه يرغون ويزيدون حول موضوع القرار الدولي بترسيم الحدود بين الكويت والعراق رغم أن الجميع مدرك تماماً ان «السيد نعم» . «Mr. Yes!» . والملقب بصدام حسين، سوف يوافق في النهاية لأن طائرات الشبح التي لم يرها رعاة الغنم في بلاده علمته ان لا يقول «لا» في وجه القوة الدولية!

إذن.. ما الداعي لحملة «الطبالين والدنبكجية» هذه؟!

الجواب بكل بساطة هو ان النظام العراقي يريد ان يسجل موقفاً بمعارضة الترسيم إعلامياً على الأقل ليستطيع في ما بعد إذا تحسنت الظروف بالنسبة له ان يمزق معاهدة الترسيم كما مزق من قبل اتفاقية الجزائر التي وقعها بنفسه مع ايران سنة ١٩٧٥.

فالعراق ببساطة يؤمن بسياسة «خلصني.. الله يخلصك» التي اتضحت معالمها بعد حرب الخليج واصبحت السمة الرئيسية لنظام حكمه.

فما زلنا نذكر المشهد التلفازي الذي يصور اربعة من جنود الطاغية وقد اخرجهم الأميركان من «جحرهم» في الصحراء الكويتية!.. لقد خرجوا يقبلون أيدي آسرهم الجندي الأميركي في منظر اخجل كل عربي في هذا الوطن الممتد من الماء الى الماء!

وكان احد هؤلاء الجنود يردد: «خلصني.. الله يخلصك.. خلصني»، اعتقاداً منه بأن الجندي الأميركي يفهم العربية! وكان يعني بالطبع تخليصه من مأزقه في هذه الصحراء وسط العطش والجوع، وليس تخليصه من الحياة!

إن النظام العراقي صار يؤمن بهذه السياسة أكثر من إيمانه بأي شيء آخر، وتوضيحاً للقارىء نقول ان هذه السياسة تتلخص في «المبادىء» الآتية:

● استجداء العالم واستدرار العواطف بالتباكي على اطفال العراق والتسول باسمهم تارة وبادعاء الخشية على تقسيم العراق تارة اخرى، واحياناً بتقبيل الأيادي كما فعل جندهم «الاشاوس»!

● الخلاص من المأزق للنظام فقط وليس للدولة أو الشعب، بدليل ان السياسة تقول «خلصني» وليس «خلصنا»، ولذلك فإن وقف الحصار الاقتصادي مثلاً سوف يؤدي الى انتعاش النظام الحاكم وليس الشعب. وهذا ما يعرفه العراقيون قبل غيرهم، فسُرّاق الدجاج في «تكريت» لا يؤمنون بمبدأ توزيع الثروة إلا إذا كانت هذه الثروة تعود للآخرين سواء كانوا كويتيين أو إيرانيين!

● بعد الخلاص من المأزق.. تتهاوى الوعود وتمزق الاتفاقيات، فمن المؤكد أن ذلك الجندي الاشوس قد عاد من اسره بعدما قبل الأيادي في الكويت يحكي لاصدقائه عن بطولاته في الحرب، وكيف دوخ الأميركان وقتلهم و«قطع» اياديهم!



والنظام الحاكم كذلك، يتفق مع الايرانيين في الجزائر ليتخلص من مأزقه مع الأكراد وخصومه السياسيين، ثم يمزق الاتفاقية ويشن الحرب على إيران بعد الخلاص من المأزق الأول!

ثم يتحول الى حمامة بيضاء مع جيرانه في الخليج ليتخلص من المأزق الايراني، ثم يعود غراباً أسود وذئباً يغتصب الكويت وما بعدها لولا ستر الله ووقوف الشرعية الدولية بوجهه.

وبعد ذلك يهدي لايران «شط العرب» على طبق من ذهب ليخرج من المأزق الكويتي، ثم يعود لمعاداة ايران وتشجيع «مجاهدي خلق» على عمليات عسكرية عند الحدود بعد هزيمته في الكويت.

هذا هو النظام العراقي.. يعطيك ما تريد الى أن يخرج من مأزقه ليعود الى ممارسة دور الذئب الذي يتقنه جيداً!

..ان العراق يريد الخروج من المأزق.. ولكنه لا يقدم الثمن ولا حتى الضمانات لاستقامة سلوكه بعد هذا الخروج، وهذه هي مشكلة العالم مع العراق نظاماً وشعباً.

فالعراقيون يريدون الخلاص من صدام ولكنهم ينتظرون جيشاً من الخارج ليفعل ذلك، اي هم ببساطة لا يقدمون الثمن، فالمعارضة العراقية في الخارج اشبه ما تكون بالارستقراطية الثورية او «الثوار الكتبة» والتعبير الأخير ليس لي ولكنه لأحد شعراء هذه المعارضة!

فـفصائل هذه المعارضة تتكاثر مثل خلايا السرطان.. «وليس من عافية ان يكبر الورم» كما يقول الشاعر احمد مطر.

اما المعارضة العراقية في الداخل.. فقضية اخرى.. فهي ثلاثة فصائل لا تتعداها: الأكراد في الشمال، والشيعة في الجنوب، والقيادات السياسية المعارضة ويمكن تسميتهم بالمستقلين في العراق كله. اما الأكراد، فهم يريدون حكماً مستقلاً.. وان كانوا لا يسمونه حتى الآن دولة مستقلة.. وهم يريدونه بصدام او بغيره، ولذلك فقضية من يحكم في بغداد لا تشغل بالهم كثيراً وإن كانوا لا يفضلون «صدام».

اما الشيعة، فقد قادوا انتفاضة جريئة في مارس (آذار) ١٩٩١، لكنها كانت مرتبكة وغير منظمة بطريقة طرحت تساؤلات كثيرة.

واخيراً فإن المستقلين هم الأمل الوحيد حالياً لاسقاط صدام رغم عدم امتلاكهم للقوة العسكرية الكافية، ولكن بإمكانهم القيام بتحالفات سياسية وعسكرية داخل العراق للقضاء على صدام ونظامه.. غير ان هذا الأمل مشوب بالمخاطر حول شخصية حاكم العراق بعد صدام.. وهنا اطرح تساؤلاً جديراً بالبحث: ماذا يحدث لو فوجئنا غداً بانقلاب على صدام.. بالطبع سوف نفرح.. ولكن ماذا نفعل لو عرفنا ان قائد الانقلاب مجرم مثل علي حسن المجيد او سبعاوي!.. فالأمر سيكون كما يقول المثل.. «وكأنك يا ابا زيد ما غزيت»! ولما تقدم كله.. نقول: ان مشكلتنا ومشكلة العالم مع العراق سوف تظل مستمرة الى ان يأتي العراقي الطيب الذي نادى به الزميل فؤاد الهاشم في احدى مقالاته والذي من أهم شروطه ان يكون.. «كويتياً»!

إبراهيم الخالدي



المصدر : المجالس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

كلمة المجالس

زوبعة في فنجان

نظام بغداد يثير زوبعة في فنجان.. انه يهذي.. يحاول عبثا تحصين نفسه من غضبة الشعب العراقي... يتباكى على ارضه وحقوق ليست حقوقه.. اخر محاولاته المسرحية، ما تناقلته الانباء عن مناقشات مايسمى بالمجلس الوطني العراقي حول مسالة ترسيم الحدود.. وقرار اللجنة الدولية المكلفة من مجلس الامن الدولي بترسيم الحدود.

محاولات نظام بغداد العبثية لن تنطلي على احد، وتهديداته بتحويل المنطقة الى برميل بارود. لن تمر مرور الكرام، فهذا النظام الذي يلفظ انفاسه، لابد وان يحاسب من قبل المجتمع الدولي، على رعونته وغوغائيته..

انها احداث نشاز تلك التي تعلو في هذه الايام ببغداد «الثورة والعروبة» فاين هي الثورة واين اصبحت العروبة بعد الذي فعله النظام الديكتاتوري بها وبكل القيم الاخلاقية والانسانية.

ان اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود، لم تصدر اية قرارات جديدة، ولم تسلب احدا حقوقه.. وكل مافعلته ان حددت بقرارها الاراضي الشرعية لكل من العراق والكويت بموجب القانون الدولي والوثائق التاريخية. واللجنة الدولية لم ترسم حدودا جديدة، وانما رسمت حدودا قائمة بعد ما اعادت الحق الى نصابه. وقالت كلمتها في ترسيم الحدود على النحو الذي تم الاتفاق عليه بين الكويت والعراق عامي ١٩٣٢و١٩٦٣.

واللجنة الدولية، ياسادة، ياكرام، يامن تتباكون على التراب العراقي؛ لم تضع خرائط جديدة لحدود جديدة، وكل مافعلته ان اكدت حقوق الكويت في اراضيها التي سلبها نظام بغداد على مدى السنوات الماضية بالقضم والضم والتمدد..

ان الكويت ايها السادة الاكارم، كما قال وزير الاعلام لم ولن تقبل بضم اي جزء من التراب العراقي للكويت وترفض كل ما يمس السيادة العراقية على اراضيها وكيانها المستقل، بل انها تحرص عليها مثلما تحرص على سيادة الكويت».

فالكويت لم تطالب سوى بحقوقها المشروعة وبسيادتها على اراضيها. والذي يتحدث عن «ام قصر والرميلة» بانها سلبت من العراق، انما يتعامى عن الحقائق الدامغة، ويحاول الكذب على نفسه وعلى الشعب العراقي. فالاراضي التي اعيدت الى الكويت، هي اراضي كويتية وهي حقوق سلبها نظام بغداد غدراً بقوة الحديد والنار.

ان نظام بغداد الذي افلس كلية لم تعد لديه قضية يتاجر بها الا قضية ترسيم الحدود... وهو يعلم جيدا ان متاجرته هذه فاشلة ولن تعود عليه الا بمزيد من العزلة والتفكك..

لقد اعترف العالم كله بحق الكويت الثابت ولايمكن لنظام صدام وغير نظام صدام بعد الآن ان يخرق الاتفاقيات، كما كان يفعل في السابق، لان الشرعية الدولية قالت كلمتها وانتهى الامر..

لقد قالت الامم المتحدة كلمتها.. فلتسكت اصوات النشاز وليخسا الخاسؤون..

«المجالس»

صنعاء : رسالة من بن علوي الى الارياني عن ترسيم الحدود

وزير يمني الى بغداد للبحث في العلاقات الثنائية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ صرح وزير الاسكان والتخطيط الحضري اليمني السيد محمد احمد سلمان قبل مغادرته امس صنعاء الى بغداد بانه يحمل رسالة من الرئيس علي عبدالله صالح الى الرئيس صدام حسين تركز على علاقات التعاون بين اليمن والعراق والقضايا الثنائية ذات الاهتمام المشترك.

من جهة اخرى، نسبت صحيفة «الحق» الى مصادر مطلعة انه تقرر معالجة اوضاع اسر «المفقودين والقتلى» الذين اتخذت في حقهم «اجراءات خاطئة» في اليمن الجنوبي سابقاً، على اساس ترتيب اوضاعهم ضمن هيكل الدولة الوظيفي وصرف معاشات شهرية لهم بدرجات مختلفة.

وتهدف هذه الخطوة التي تزامنت مع احتفالات العيد الثاني للوحدة اليمنية، الى معالجة قضية اجتماعية ظلت من دون حل لسنوات طويلة قبل وحدة البلاد.

وذكرت الصحيفة ان وزارة الشؤون الاجتماعية والتامين ستبدا الاسبوع المقبل باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية في هذا المجال.

من جهة اخرى تسلم وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني اول من امس رسالة من وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني السيد يوسف بن علوي بن عبدالله تتعلق بالعلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وسلم الرسالة سفير سلطنة عمان في اليمن عوض بن محفوظ باكثير.

ويعتقد مراقبون في صنعاء ان الرسالة تتناول الترتيبات الخاصة بالتوقيع النهائي على اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين قريباً.



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المجلة» تدير اول مواجهة بين الطرفين حول النزاع

معركة الحدود الكويتية العراقية مرة أخرى

لندن. الكويت
د. نجم عبد الكريم
حسين عبد الرحمن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المجلة

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٢

تفاعلت مشكلة ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية في الآونة الاخيرة، ما بين مؤيد ومستعجل للبت فيها ومعارض ومطالب بالتريث الى حين تغيير نظام الحكم في العراق. بعض الصحف الكويتية ووسائل الاعلام اتهمت المعارضة العراقية بالوقوف الى جانب صدام فيما يخص هذا الموضوع. والمعارضة العراقية دافعت عن موقفها واستنكرت الاتهامات. «المجلة» تحدثت الى الجانبين الكويتي والعراقي في التحقيق التالي:



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المتوقع ان يعطى للكويت جزء من حقل نفط الرميلة

البصرة

ايران

العراق

شط العرب

صفوان

ام قصر

جزيرة وربة

الحدود الجديدة ستمر عبر القاعدة البحرية العراقية

جزيرة بوبيان

الخليج

الكويت

مدينة الكويت

السعودية



المصدر : المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

بعد ان توصلت اللجنة الدولية المكلفة من قبل الأمم المتحدة بترسيم الحدود العراقية - الكويتية الى قرارها رحبت جميع التيارات السياسية الكويتية بمختلف توجهاتها بانتهاء المشكلة وقد التقت «المجلة» بعدد من الفاعلين في الساحة الكويتية الذين أكدوا وقوفهم مع القيادة السياسية في البلاد لاسترجاع الأراضي الكويتية وذلك تحت المظلة الشرعية والقوانين الدولية.

وزير الدولة الكويتي ضاري العثمان لـ«المجلة»: القرارات الدولية حسمت التجاوزات العراقية

وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء ضاري العثمان عبر عن رأيه قائلاً انه في ما يتعلق بموضوع الحدود فان هذه القضية وردت كبند من بنود قرار مجلس الأمن الدولي الذي أناط بلجنة من المختصين انجاز قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت لأن هذه المسألة هي احد الأسباب التي وردت في الاطروحات العراقية التي قدمها لمجلس الجامعة العربية في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ اي قبل غزو واحتلال الكويت. ولذلك اعتبر مجلس الأمن ان مشكلة الحدود بين العراق والكويت هي من الموضوعات التي ستتسبب اشكالات في المنطقة ولذلك رأى مجلس الأمن ان يحسم هذا الموضوع من منطلقين أساسيين. الاول هو ان الحدود قد حددت باتفاقيات مبرمة بين العراق والكويت في عام ١٩٣٢ وكانت عبارة عن بروتوكول ضم في مراسلات متبادلة بين رئيس حكومة العراق في ذلك الوقت وحاكم الكويت ثم عقدت اتفاقية اخرى بين العراق والكويت في اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٦٣ وقد ورد في هذه الاتفاقية عدة بنود.

منها البند الاول وهو اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين. واعتماد ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٤٣٢ وقد ورد في اتفاقية ١٩٦٣ بأن عملية ترسيم الحدود الفنية ستنفذ.

● وما هو تفسيركم للعملية الفنية لترسيم الحدود؟

- العملية الفنية لترسيم الحدود تعني ان تقوم أجهزة فنية متخصصة بوضع رسوم اين تبدأ الحدود العراقية واين تنتهي وكذلك بالنسبة للحدود الكويتية.

ضاري العثمان

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري العثمان ان النظام العراقي الحالي عندما تولى السلطة في عام ١٩٦٨ كان قد أعلن بأن العراق يلتزم بكل المواثيق التي أبرمت ووقعت مع الحكومات الاخرى وان النظام العراقي اراد ان يغير مفهوم ترسيم الحدود من مفهوم فني الى مفهوم سياسي، وأراد ان يشيع بأن مسألة الحدود مع الكويت لم تحسم. ولذلك ماطل النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود لغرض «في نفس يعقوب» رغم محاولات الحكومة الكويتية الجادة لانهاء هذا الموضوع بشكل نهائي.

وعندما بعث العراق بمذكرة الى جامعة الدول العربية في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ والتي أورد فيها بأن الكويت تماطل في ترسيم الحدود على حسب ادعاء النظام العراقي، وجدت الحكومة الكويتية أن النظام العراقي اختار جامعة



الدول العربية لبحث هذا الموضوع. فأرسلت الكويت بمذكرة الى الجامعة العربية اكدت فيها انها تقبل بتشكيل لجنة محايدة للبت في الموضوعات المتعلقة بين الطرفين، وخاصة موضوع الحدود. ولكن المفاجأة كانت في الرد على ان الأمر ثنائي بين الطرفين، ومن الممكن فهم قرار مجلس الأمن بأنه قرار يركز على قضية فنية محددة وهي (ترسيم الحدود) وليس (تحديد الحدود).

وقد تم تحديد الحدود في سنة ١٩٣٢، ١٩٦٣، واللجنة المشكلة من مجلس الأمن استعانت بخبراء في قضية المسح والترسيم وهم من خارج اللجنة، وقاموا ببحث الموضوع وانتقلوا لمعاينة الأماكن المتنازع عليها، وانتهوا الى وضع تقرير فني تضمن ترسيم الحدود على النحو المحدد في اتفاقية ١٩٣٢، مع الأخذ بالاعتبار بعض المسائل المتعلقة باستغلال العراق لمنطقة ام قصر.

ولو أرادت الكويت في ذلك الوقت ان تثير التساؤلات مع العراق لتمسكت بأن هناك اطرافا اخرى من الاتفاقية احتسبت ضمن الحدود العراقية.

المعارضة العراقية تقول بأنه ليس في مصلحة الكويت ترسيم الحدود الآن.

- علينا الأخذ بالاعتبار بأن موضوع الحدود نتعامل به كدولة مع العراق، واذا كان هذا الطرح يتعلق بأوضاع داخلية بالعراق فهو لا يعنينا، ونحن يهمنا ان تلتزم الدول ومنها الكويت والعراق بالمواثيق الموقعة بينهما.

وأضاف وزير الدولة العثمان بأن القضية ليست قويا وضعيفاً بل هي حسم لمشاكل قانونية قائمة بين الطرفين فقد امتنع العراق عن حسم هذه المشاكل بالطرق الودية، واذا كان يمتنع عن ذلك ويود العبث بالاتفاقيات بين الطرفين، ويتجاوز ذلك بالاعتداء على الكويت بالشكل الذي تم في ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ بحيث اصبحت القضية من القضايا المبحوثة في المحفل الدولي فاننا لا نملك الا احترام الارادة الدولية.

وتابع قائلا: اننا نعتقد ان المشكلة قد حسمت وهي من القضايا التي ورد فيها قرار في مجلس الأمن، ونؤكد بأن القرار قد اتخذ على أساس الفصل السابع في ميثاق الامم المتحدة الذي يضفي ضمانة دولية على الموضوع.

وأضاف بأن الكويت لم تقتطع أي جزء من العراق ولكن الحدود قد حددت بالسابق ولم ترسم وضمن ما كان واردا من تحديد بالسابق هناك اراض كويتية قد تم التجاوز عليها من النظام العراقي، ولكن لحرص الكويت على حل المشاكل بالاتصالات الودية قامت الحكومة الكويتية باتصال دائم مع النظام العراقي السابق لرفع هذه التجاوزات.

وعن الخطوة القادمة قال الوزير العثمان: ستقوم اللجنة الدولية لترسيم الحدود بوضع الرسوم الخاصة، وبعدها ستتخذ الحكومة الكويتية الاجراءات اللازمة للحفاظ على حدودها الدولية والتجاوزات العراقية التي جرت على الأراضي الكويتية سيتم التعامل معها حسب قرارات الأمم المتحدة ومن المنتظر أن تتم عملية الترسيم في موعد لا يتجاوز ٢١ مايو (ايار) الجاري.

وقال وزير الدولة الكويتي: علينا ان نطمئن لأن الاطار الدولي كان نموذجيا بالترافع عن الحقوق الكويتية وهو قادر على ان يترافع عن القرارات الدولية والتي من ضمنها ترسيم الحدود.

سليمان شاهين: ما زال العراق أقوى من الكويت

وحول الخطوات الدبلوماسية التي اتخذتها الكويت بعد ما توصلت اليه


سليمان الشاهين

اللجنة الدولية لترسيم الحدود خلال اجتماعها الأخير في ١٦ ابريل (نيسان) الماضي قال وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين لـ «المجلة»: ان الخارجية الكويتية اتخذت البادرة، وقمت بالاجتماع مع سفراء كل من المجموعة العربية ثم المجموعة الآسيوية ثم الكتلة الاوروبية، بما فيها الامريكتين وأكدت لأعضاء السلك الدبلوماسي ان قرار اللجنة الدولية الخاص بترسيم الحدود الكويتية - العراقية يمثل عملية تقرير مصير ويضع حداً نهائياً لقضية دأبت الأنظمة العراقية منذ الخمسينات على استغلالها وإثارتها تحقيقاً لأهداف مكشوفة ومعروفة.

وقال الشاهين ان أركان السلك الدبلوماسي أبدوا خلال هذه الاجتماعات تفهمهم لتطورات هذه القضية وتجاوبهم مع حق الكويت الذي جسدته أعمال اللجنة الدولية. وأضاف انه سلم السفراء الوثائق الخاصة باجتماع اللجنة الدولية التي اعتمدت في عملها على أدق الوسائل العلمية والوثائق التاريخية والشواهد العينية في انجاز مهمتها بدقة.

ورد أعلى سؤال بشأن ما يثار حول ضعف العراق حالياً في قضية ترسيم الحدود؟ قال وكيل وزارة الخارجية سليمان الشاهين: ان بعض ما تطرحه الأجهزة الاعلامية ذات الارتباطات الخاصة حول وضع العراق حالياً، فان العراق رغم ضعفه الحالي يظل أقوى بكثير من دولة الكويت ذات المساحة الجغرافية المحدودة وعدد السكان القليل. لا أن المسألة ليست صفقة تجارية وانما مسألة تقرير مصير وابرام قضية ظلت الأنظمة العراقية تستغلها منذ الخمسينات.

وقال وكيل الخارجية ان بعض الصحف الأردنية تقول ان عمر الكويت هو ٣١ سنة معتمدين على تاريخ استقلال الكويت وهذا لا يكشف غير الجهل. فالكويت كانت قائمة منذ ١٧٥٦ ولها نظام وحكام وكيان مستقل وهؤلاء الذين يخفون الحقائق عليهم ان يراجعوا التاريخ قبل ان يكتبوا فيه وليعرفوا تاريخهم الحقيقي قبل الحديث عن تاريخ الكويت وليقارنوا من الذي كان له وجود ونظام حكم في عام ١٧٥٦.

وقال الشاهين أن اجتماع لجنة تحديد الحدود البحرية سيتم في يوليو (تموز) وسوف يتم رفع القرارات الى مجلس الأمن ليعتمدها على ضوء القرار ٦٨٧.

يوسف السميط:
فرصة لتطبيق الحقوق التاريخية

وحول ما اذا كان الوقت مناسباً لترسيم الحدود وهل هو لمصلحة الكويت، قال رئيس مجلس ادارة وكالة الأنباء الكويتية ومديرها العام يوسف السميط: لم يشكل الوقت منذ عام ١٨٩٩ وحتى اليوم اي مقياس او معيار فيما يتعلق بترسيم الحدود مع الكويت. الاتفاقية الانجلو - تركية حددت مناطق الحدود والنفوذ بين الكويت والعراق. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم فان العراق يثير دائماً موضوع الحدود دون اكتراث لعامل الوقت او مقياسه. فاذا جاءت الآن



المصدر : الأنباء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

اللجنة الدولية المستقلة لاقرار الحقائق التاريخية والقانونية والجغرافية فان الأمر الطبيعي هو ان يرحب بقراراتها كل المجتمع الدولي ومن الطبيعي ايضاً ان يبدأ النظام العراقي في معارضتها، لانه نظام قائم اصلاً على مبدأ الاختلاف وعدم الانسجام مع المنطق والعقل او الحقوق الانسانية، وعلينا جميعاً ان ندخل دائرة الواقع، والواقع يعني الاقرار بالشرعية الدولية وشرعية التوقيت، وحرب الخليج وما سيتبعها من نظم وقرارات هي موضوع التقدير والترحيب.

وحول الضمانات المستقبلية لرسم الحدود قال رئيس مجلس ادارة الوكالة يوسف السميط - الذي يحمل درجة ماجستير في الجغرافيا وله دراسة متخصصة حول الحدود السياسية الكويتية أعدها عام ١٩٧١ قال: لن تجد الكويت او النظام العالمي الجديد افضل من هذا الواقع الضامن للحقائق القانونية والبشرية والمحبة للسلام والعدل والديموقراطية، ولن يجد العالم الا اليوم حيث يقف النظام العراقي في جهة ودول العالم كلها في كفة اخرى فرصة لتطبيق الحقوق التاريخية.


يوسف السميط

ويقول السميط : الاحتلال ليس مخيفاً في هذه الحالة، والثقل العراقي لا يشكل أبداً أي مقياس يعتمد عليه بعد الآن. صحيح انه يشكل عبئاً على الشعب الكويتي كله ويشكل ازعاجا حتى يزول ولكنه بالتجميد لا يشكل اية خطورة تذكر قياساً بخطورته التي كانت سائدة قبل تحرير الكويت. فالضمانة يفرضها العالم وتفرضها الشرعية الدولية وتفرضها حالة الأمر الواقع الكويتي والعراقي هي كلها ضمانات لم تتحقق لأية اتفاقية دولية من حيث درجة الأجماع الدولي عليها من حيث الخطوات الاجرائية للوصول لها ويكفي ان ترسيم الحدود الآن هو مرحلة متقدمة من مراحل عدة.

وحول ما تثيره المعارضة العراقية بشأن ترسيم الحدود قال يوسف السميط : «أن المعارضة العراقية وموقفها الذي ظهر وأعلن بعد قرارات اللجنة الدولية المستقلة لرسم الحدود ستلعب بالتأكيد ورقة المصالح الخاصة بها بعد زوال نظام صدام حسين وقدوم نظام ديموقراطي في العراق. ولأنها قضية لعب بها النظام العراقي في عقول العراقيين لسنوات طويلة فانني كنت متوقعاً ان تستخدم كورقة سياسية لاستقطاب ودغدغة مشاعر العراقيين. من ناحية اخرى فان موضوع ترسيم الحدود هو مجرد مرحلة صغيرة لتعايش أشمل وأكبر ومقدمة لاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني في المنطقة بعد زوال نظام صدام حسين، وهو يتعدى بمراحل ودرجات مئات من الأمتار من الأراضي الكويتية التي كانت السلطات العراقية قد اغتصبتها من الكويت وقلبت الحقائق سنوات طويلة باعلامها المنتشر وعملائها النافذين. اليوم يعود للكويت جزء من اراضيها وكما وقف الشعب الكويتي كله ضد الاحتلال فان أهل الكويت كلهم مع قرارات الشرعية الدولية.



الشيخ صباح الناصر الصباح: للعراق منافذ بحرية أطول

اما وكيل وزارة الدفاع المساعد لشؤون المنشآت العسكرية المهندس الشيخ صباح ناصر الصباح فقد قال: ان مسألة ترسيم الحدود بين الكويت والنظام العراقي والتي أقرتها اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة حسب قرار رقم ٦٨٧ أعادت الينا حقاً مغتصبا وجزءا من الأراضي الكويتية التي استولت عليها العراق في السنوات السابقة وماطلت في تسويتها، رغم ان النظام العراقي وقع اتفاقية عام ١٩٣٢ بشأن ترسيم الحدود.

وقال وكيل وزارة الدفاع المساعد ان الحكومة الكويتية سعت الى حل الموضوع من خلال الدول العربية ومن خلال الجامعة العربية الا ان النظام العراقي كان يماطل ويتهرب.

ورداً على سؤال حول ما اذا كان الوقت مناسباً لترسيم الحدود قال المهندس صباح ناصر الصباح: ان مسألة الوقت ليست في يد الحكومة الكويتية لأن تلك قرارات دولية واذا كان الوقت اليوم لاسترجاع حق كويتي فلماذا لا نأخذه في ظل الشرعية الدولية؟ ثم ان المعارضة العراقية يجب ان تساند قرارات الامم المتحدة التي تمنح الدول والشعوب حقوقها الشرعية خاصة ان اغلب رجالات المعارضة العراقية من المثقفين والمتعلمين الذين يدركون ان النظام العراقي ماطل لسنوات في حسم هذه القضية. ثم اننا كدولة اضعف من العراق سواء من الناحية البشرية او الامكانيات المادية او العسكرية وليس هناك اي تخوف من ان تبادر الكويت الى احتلال واغتصاب الأراضي العراقية لأن ذلك ليس من أهداف ومبادئ السياسة الكويتية فنحن نحب التعايش بسلام.

وحول الضمانات المستقبلية قال الشيخ المهندس صباح الناصر الصباح، ان افضل ضمان لمستقبل الكويت هو الوحدة الوطنية بين المواطنين وكذلك السور الوطني الذي يشكل اكبر ضمانة أمنية للأجيال القادمة للحفاظ على ما حصلنا عليه من اراض كانت مغتصبة من قبل النظام العراقي.

و قال: وجهة نظري الشخصية ان اي سور لا يمكن ان يحمي الكويت اذا لم نتحد على حب هذا الوطن وندافع عنه كما فعلنا اثناء الاحتلال.

وقال الشيخ صباح الناصر الصباح الذي كان احد قادة المقاومة داخل الكويت وشقيق سفير الكويت في واشنطن: ما يروجه النظام العراقي بأنه حرم من منافذ بحرية مردود عليه. فللعراق ٤٠ كيلومترا على ساحل الفاو وللعراق كل الساحل الشمالي على خور عبد الله وللعراق ميناء البكر التجاري الذي تحمل منه كبرى ناقلات النفط وللعراق ميناء ام قصر فهل بعد هذه الحقائق يكون العراق محروماً من منافذ بحرية؟ ان هذه الامور غير خافية على اللجنة الدولية التي اعطت للكويت حقها المغتصب.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

خليفة الخرافي: المعارضة العراقية تدغدغ مشاعر العراقيين بقضية الحدود

اما عضو المجلس الوطني خليفة الخرافي وهو من اكثر الأعضاء الذين ينتقدون الوزراء والمؤسسات الحكومية في جلسات المجلس الوطني فقال:كنا نتوقع ان تكون المعارضة العراقية بشأن مسألة ترسيم الحدود عقلانية بطرحها وبعيدة عن العاطفة، تجمع ولا تفرق وتعتمد على الرؤية العلمية والمنطقية وليس على الأفكار السطحية ولها تطلعات مستقبلية مبنية على الواقع والجوار واحترام السيادة، واحترام المواثيق الدولية والاجراءات المبنية على القانون والعدالة ممثلة بلجنة هيئة الأمم المتحدة.

وقال الخرافي: لست متفائلاً بالوضع السياسي المستقبلي للعراق في حالة استلام المعارضة للحكم. كنت اتوقع من المعارضة ان تبني ما تهدم من علاقات كانت قوية بين الكويت والعراق قبل الغزو من جراء ما قام به صدام من تدمير الكويت وأهلها ومشاعرهم واحلامهم.

واذا كان اسلوب تفكير صدام يرجع الى جنونه وديكتاتوريته فانني لا أعرف السبب الذي يجعل المعارضة العراقية تفكر بنفس الاسلوب، كنت اتوقع ان يكون من اولويات المعارضة عند استلامها للحكم بعد زوال صدام القيام بحملة اعلامية مدروسة لجمع الشمل وتغيير المناهج التربوية والتعليمية للتعريف بفداحة ما فعله صدام نحو عرب كانوا يحبون العراق ويساعدونه ويهتفون له.

لذلك فان المعارضة العراقية سقطت في اول امتحان لها على ارض الواقع، ثم ما هي العلاقة بين نظم الحكم وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي ارجعت الحق لأهله؟

الدكتور اسماعيل الشطي: لقد تنازلنا للعراق عن بعض اراضينا


اسماعيل الشطي

وحول رأي الحركة الدستورية الاسلامية «الاخوان» قال الدكتور اسماعيل الشطي ممثل جمعية الاصلاح الاجتماعي بالكويت لانتخابات مجلس الأمة المقبل: اذا اتفقنا على ان الوثائق الدولية هي المرجع فأي تجاوز لها يعتبر اغتصاباً واعتداء على حقوق الآخرين، وفي المسألة الحدودية بين الكويت والعراق تمت مراعاة أمرين عند حل هذا النزاع.

● الأول: التعامل مع الوثائق الدولية ابان الحقبة التي نشأت فيها الكيانات السياسية العربية، ذلك لأن اية وثائق اخرى جاءت نتيجة تهديد او ابتزاز، ولا يعترف الشرع الاسلامي ولا القانون الدولي او الوضعي باكتساب الحق من خلال التهديد والابتزاز، وهذا هو منطق العراقيين في نزاعاتهم الحدودية مع ايران، والوثائق الدولية قررت ان هناك اراضي كويتية اغتصبها العراق بالتهديد والابتزاز وتتضمن ثروات للشعب الكويتي.

● الثاني: تحكيم المجتمع الدولي من خلال اكبر هيئاته وبرضى وقبول الطرفين، وان قيل ان العراق قبل مضطرا نتيجة هزيمته في الحرب، فهو قد

قبل التحكيم مضطرا لأنه لا يؤمن بالتحكيم والقضاء في منازعاته، بل يؤمن بالتهديد والوعيد واستخدام القوة، ولا بد من اخضاع كافة الأطراف في العالم للقبول بالتحكيم فالخيار الآخر هو العنف، وهناك فرق بين القبول بالتحكيم والقبول بنتيجة التحكيم، فالقبول بالتحكيم جزء من النظام الدولي يجب ان يخضع له العراق والا فالمجتمع الدولي له اساليبه لاخضاع العراق، اما القبول بنتيجة التحكيم فهو أمر يجوز للعراق ان يعترض عليه ان كان يملك دليلا يضعف التحكيم، ولكن العراق لا يملك سوى الادعاءات والمقولات الاعلانية المضللة، وهذا ما لا يعتمد به عند الحكماء.

● ورداً على سؤال حول ما يثار عن حرمان العراق من منفذ بحري قال الدكتور اسماعيل الشطي:

اذا كان البعض في العالم العربي يعترض على قرار لجنة التحكيم من منطلق عاطفي، فنحن احوج من العراقيين الى عواطفهم، فالعراق هو المعتدي والكويت هي الضحية ولا يتعاطف مع المعتدي ضد الضحية سوى النفوس المريضة، وأذا كان المجتمع الدولي قد عاقب العراق على جرائمه فان ترسيم الحدود ليس جزءا من العقاب، بل هو جزء من احقاق الحق ونزع فتيل التوتر، واذا كان التعاطف ينطلق من حاجة العراق لمنفذ بحري فان لجنة التحكيم جاملت العراق في ذلك على حساب الحق الكويتي وأعطت العراق جزءا من ارض «ام قصر» الكويتية ليتمتع العراق بهذا المنفذ، وكنا نتمنى ألا يقبل المفاوض الكويتي بهذا التنازل، فكما ان العراق بحاجة الى منفذ بحري من دولة مجاورة لها شواطئ ممتدة، فكذلك الكويت بحاجة الى اراض من دولة مجاورة لها اراض ممتدة، فلماذا لم يتم التبادل؟

وقال الدكتور الشطي: يبقى هناك شبهة يتداولها البعض في مسجلة الحدود هذه، وهي ان استعادة الكويت لأراضيها المسلوبة سوف تضع العراقيين في حالة توتر دائمة قد تؤدي الى انفجار الوضع من جديد، وهذا هو الابتزاز الذي ظل الكويتيون يعيشون تحت هاجسه خلال العقود الماضية وكانوا يتحاشونه. لذلك لا بد ان نبحث عن أية وسيلة شرعية تردع اي نظام عراقي تسول له نفسه بارتكاب جريمة اخرى في حق الكويت، والتضامن الخليجي قادر على ردع العراق في اي مرحلة مقبلة لو اخذ فرصته الحقيقية.

رأي السلف


احمد باقر

● اما احمد باقر عضو مجلس الأمة السابق وأحد ممثلي تيار السلف الديني في الكويت فيقول: من النتائج الايجابية لكارثة الغزو قضية ترسيم الحدود اذ ان هذه القضية ظلت معلقة فترة طويلة، بسبب مماطلة العراق ومطالباته التي لا تنتهي بأراض وحقوق كويتية. ومثل ما كانت قضية وجود الكويت وسيادتها قضية دولية اصبحت الآن قضية الحدود مدعومة بشرعية دولية ايضا.

وما دام الترسيم تم بمعرفة دولية واستند الى مواثيق تاريخية ومعاهدات ثبتت موافقه الطرفين عليها، فليس لأحد ان يعترض او ان يدعي بأن الترسيم الجديد يفتح خلافاً جديداً بين البلدين لأن العراق سيعترض على اي ترسيم مهما كان شكله ومن الخطأ ان نتصور ان العراق سيسلم بترسيم يعيد للكويت حقوقها لذلك فان افضل وسيلة للدفع عن حقوق الكويت هي بتوفير الحماية التي ترد كيد الطامعين.

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

سعد صالح جبر: لسنا ضد الترسيم بل ضد التوقيت

وللمعارضة العراقية رأي خاص بالنسبة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية، رأي استفز وسائل الاعلام الكويتية، فهو يدعو الى التريث في موضوع ترسيم الحدود.

«المجلة» تحدثت الى بعض اقطابها العراقية في محاولة لشرح وجهة نظرها فيما يخص هذا الموضوع.

يقول سعد جبر رئيس المجلس العراقي الحر: نحن نعلم تماما ان صدام قد تجاوز الحدود الكويتية اكثر من مرة. ونعرف انه اشعل الحرب التى افتعلها مع ايران من اجل الزحف على حدود الكويت. ونعرف انه كان يماطل ويستخدم كل وسائل التسويف من اجل عدم اتخاذ خطوة ايجابية لترسيم الحدود مع الكويت الشقيق. ونعرف ايضا عن تلك الاتفاقية التي ابرمها احمد حسن البكر يوم كان رئيسا للوزراء اثناء قيادة عبد السلام عارف للعراق، وكيف ان مجلس قيادة الثورة لم يقم بالتصديق على تلك الاتفاقية، حتى تكون ورقة تستخدم لابتزاز الكويت.

لدينا كل الوثائق بالارقام لمادار في تلك الاتفاقية، التي لم ينفذ اي بند من بنودها. ونعرف كذلك من هي العناصر الحزبية التي اقتسمت الغنيمة عقب تلك الاتفاقية.

كل هذا وغيره نعرفه وندركه، وما من عراقي شريف الا ويريد ان تكون العلاقة الاخوية بين شعبي العراق والكويت قائمة على أوطد الاسس التي تحفظ للشعبين حقهما بالحرية والامان وفق ما تمليه الاخلاق العربية والاسلامية وكذلك احترام المواثيق الدولية.

سعد صالح جبر

ولا شك ان الجميع يعرف ثراء العراق وكثرة خيراته. وهو بذلك لا يمكن ان يختلف مع اخوة واشقاء حول احقية عدد من آبار النفط وبضع مئات الامتار المربعة من الارض.

وتابع سعد جبر قائلا: اريد بهذه المناسبة ان اقول للاشقاء في الكويت: نحن شديدو الحرص على استتاب الامن على الحدود العراقية - الكويتية لان ذلك في النهاية مكسب لنا ولكم. ولهذا فاننا حينما ندعو للتريث في موضوع ترسيم الحدود، لكي يتحقق ذلك مع صاحب الحق الشرعي وهو الشعب العراقي فصدام لن يبقى جاثما على صدر المنطقة الى الابد.

العراقيون كفئات معارضة وقطاعات شعبية ومن مختلف الطوائف والقوميات، لا يعترفون بادعاءات صدام بتابعية الكويت للعراق، بل وليس لديهم اي وهم حول ما يدعيه النظام ويسميه الحقوق التاريخية، نحن في الواقع بلدان مستقلان وفق جميع القوانين والمواثيق الدولية وهذا ما نؤمن به الان وسيكون خيارنا بعد رحيل صدام حسين.

ونحن لسنا ضد ترسيم الحدود على ضوء وثائق الامم المتحدة ولكننا ضد توقيت هذا الترسيم في ظروف لا يتمتع فيها الحكم بالعراق باية شرعية لا داخلية ولا خارجية. وتابع جبر مضيفا:

ان المعارضة العراقية هي الجهة السياسية الوحيدة التي يمكن ان تتفهم السيادة الكويتية وتؤمن باقامة علاقات طيبة وودية وان تسميم هذه العلاقة والهجوم على المعارضة لن يكون في صالح الكويت.



اما الاشقاء من حمله الاقلام في اجهزة الاعلام في الكويت، فنرجو منهم الا يوسعوا الهوة بين الشعبين، لان ما قام به صدام من جرائم بحق شعب العراق وشعب ايران وشعب الكويت بل وكل شعوب المنطقة بما فيها شعب فلسطين، لهو افظع بكثير من كل الجرائم، فلماذا الاصرار على توسيع الفجوة، ونحن نقف معكم في خندق واحد لمواجهة صدام ونظامه؟ ثم لماذا هذا الاصر ـ على ان ما قام به صدام في الكويت هو من فعل جميع العراقيين؟ ان تعبير «كل عراقي هو صدام» له ابعاد ليست في صالح العلاقات المستقبلية بين الشعبين، وبالتالي هو تعبير جارح لمشاعر كل العراقيين.

وفي عودة الى موضوع ترسيم الحدود تابع جبر قائلا: لقد قمنا بالاتصالات مع اللجنة الدولية التي اخبرتنا انها تنفذ الاجراءات التي تحفظ السلام وتزيل التوتر من المنطقة، فقلنا لهم، انما نريد ترسيماً للحدود، يأخذ شكلا ثابتا وغير مؤقت، حتى لا تتكرر مأساة الغاء اتفاقية الجزائر التي ابرمت بين العراق وايران، والتي وقعها صدام وهو نفسه قام بالغائها، وكانت النتيجة ان قامت حرب بلغ ضحاياها اكثر من مليون انسان!

نحن نريد اتفاقية حدود مع الكويت تصادق عليها حكومة شرعية في عراق ما بعد صدام لتحفظ حق الشعبين وكذلك لتفتح افاقا جديدة من العلاقات الودية. لذلك لست في موضع الرد على ما تكتبه بعض الاقلام في الصحف الكويتية.. ان الذي يعنينا بالدرجة الاولى، هو تحرير العراق ثم اقامة علاقة تقوم على المحبة والاحترام والتآخي بين الشعبين الشقيقين.

ابراهيم احمد : الاتفاق مع حكومة عراقية عادلة هو الحل الصحيح لمشكلة الحدود


ابراهيم احمد

وعن موضوع ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية والاتهامات الموجهة للمعارضة العراقية وكيفية التعامل مع المشكلة قال المحامي ابراهيم احمد وهو يعتبر منظر الحركة الكردية واحد ابرز كتابها وشعرائها: ان اثارة قضية الحدود العراقية ـ الكويتية امر يتنافى بوضوح مع كل ما يربط بين الشعبين من وشائج قومية ودينية وتاريخية واجتماعية بالاضافة الى المجاورة العريقة. هذه الاعتبارات التي من شأنها القضاء على مشكلة الحدود نهائيا، اذا كانت الحكومات المعنية جادة في تمسكها بهذه المعايير. واعادة اثارة هذا الموضوع من قبل صدام واتخاذه ذريعة للهجوم على الكويت لتحقيق مطامحه التوسعية العدوانية لا تغتفر لا قوميا ولا دينيا ولا انسانيا وهذا يظهر بوضوح كذبه ونفاقه وبعده هو وحزبه عن العروبة والاسلام والقيم الانسانية. لذلك على المؤمنين بالقيم والمبادىء التي اراد صدام تشويهها حل القضية المختلقة بطريقة تخدم وترسخ تلك المبادىء والعلاقات، بحيث تزال الاثار الاليمة والنفسية لجريمة صدام.

وبخصوص اتهام بعض وسائل الاعلام الكويتية المعارضة العراقية بالاتفاق مع صدام حول موضوع ترسيم الحدود قال المحامي ابراهيم احمد: هذا الاتهام غير صحيح وغير منصف، ولا اعتقد ان بين المعنيين بالامر من لا يعرف حقيقة موقف المعارضة العراقية من غزو صدام للكويت. ان المعارضة العراقية ادانت وشجبت واستنكرت مغامرته المجنونة المضرة بالمصالح الحقيقية للشعب العراقي وللعالم العربي، لقد استعملت المعارضة العراقية كل الوسائل والاساليب للتعبير عن موقفها هذا وادانتها لجريمة صدام، لذلك لا ارى مبررا لاستمرار الاعلام الكويتي على هذا الموقف الخاطىء تجاه المعارضة العراقية.

محمد عبد الجبار: رفضنا الجهة العراقية المخولة التوقيع وليس خط الحدود

ويقول محمد عبد الجبار، عضو المكتب السياسي لكوادر الدعوة الاسلامية حول موضوع ترسيم الحدود:

أثارت قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت الكثير من ردود الفعل منها محاولة البعض الغمز من قناة المعارضة العراقية، واتهامها بالتوافق مع صدام حسين، بل اعتبرها البعض الآخر اسوأ من صدام نفسه!

لقد اعترفت المعارضة العراقية بحق الشعب الكويتي بالعيش في ظل دولة مستقلة ذات سيادة، وذات حدود دولية معترف بها. ولم تدخر قوى المعارضة العراقية سبيلاً من أجل التعريف بهذا الموقف المبدئي، والتأكيد عليه. ومن منطلق رفض الظلم أياً كان شكله ومصدره، وقفت المعارضة العراقية بحزم وقوة ضد الغزو الصدامي لدولة الكويت وادانته. واعتبرت ان مصيبة الشعبين العراقي والكويتي واحدة، بوجود صدام حسين في الحكم في العراق، وطوت صفحة مؤلة من ماضي العلاقات بينها وبين دولة الكويت، يوم كان شباب المعارضة العراقية يطاردون في الكويت، ويعتقلون، ويعذبون، لأنهم معارضون لصدام حسين، وحرصت قوى المعارضة على تجاوز هذه المسألة، من أجل فتح صفحة جديدة من التفاهم والتعاون مع الكويت، تكون أساساً لعلاقات مستقبلية مزدهرة بين البلدين والشعبين بعد سقوط نظام صدام، واستلام حكومة منتخبة شرعية مقاليد الحكم في العراق.

محمد عبد الجبار



اننا ندرك ان قضية الحدود العراقية ـ الكويتية من المسائل الشائكة التي تواجه البلدين، كما نتفهم الهواجس التي يشعر بها اخواننا الكويتيون ازاء هذه المسألة، بسبب بعض السياسات والمواقف التي كانت تتخذها حكومات عراقية سابقة، من جهة، وبسبب العدوان الصدامي على الكويت من جهة ثانية.

وكنا، من أجل معالجة هذه الهواجس، نؤكد على ضرورة الفصل بين النظام الصدامي، والشعب العراقي فليس من الصحيح القول بأن المعارضة العراقية تتفق مع صدام في مسألة الحدود مع الكويت، ومثل هذا القول ينطوي على ظلم كبير.

اننا نؤمن انه لا يمكن ان تستقر العلاقات بين دولتين جارتين بدون ترسيم الحدود بينهما، فهذا من مستلزمات الاستقرار في العلاقات الدولية، هذا مع ايماننا، ومن منطلق اسلامي ـ عربي، ان الأصل في هذه المنطقة العربية الاسلامية انها وطن واحد لكل سكانه العرب والمسلمين، ومن رضي بالانتماء اليه من القوميات والأديان الاخرى.

من الطبيعي ان يتم ترسيم الحدود من خلال التفاوض بين حكومتي البلدين المعنيين، وفي اطار الاتفاقات والقوانين الدولية. ولكن، اذا كان للكويت حكومة شرعية تفاوض من اجل رسم حدود وطنها، فمن يفاوض باسم العراق؟ هنا تكمن المسألة التي استدعت اعلان المعارضة العراقية رأيها في اتفاقية الحدود الاخيرة.

الدكتور عبد الحسين شعبان: أي اتفاق مع حكومة صدام حسين باطل قانوناً


عبد الحسين شعبان

وحول كيفية التعامل مع مشكلة الحدود العراقية ـ الكويتية وموضوع الترسيم الجديد المقترح قال الباحث والقانوني العراقي ورئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا الدكتور عبد الحسين شعبان:

مشكلة الحدود العراقية ـ الكويتية، هي مشكلة سياسية بالدرجة الاولى. وهذه المشكلة قائمة قبل اقدام النظام الحاكم في العراق على غزو الكويت واحتلال اراضيها. وقد تعثرت المحاولات الرامية لترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية طيلة السنوات الماضية. والترسيم يعني الاقرار قانونياً وفعلياً وعلى الارض (ميدانياً) بالحدود التي تفصل البلدين وسيادة كل منهما على اراضيه وحل المشاكل المتنازع عليها. والحدود القائمة حالياً (اي لغاية ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠) وهي الحدود الواقعية (الفعلية) التي جرى الاتفاق عليها ضمنيا وعرفيا والتعامل معها كأمر واقع (Defacto)وكانت مقبولة من الناحية الفعلية من الطرفين، بل ان التعامل معها كان يتم كحقيقة قائمة بين البلدين وعلى المستوى الدولي. ولا أظن ان العودة الى التأريخ في هذه القضية بالذات سينفع كثيراً، بل انه سيثير اشكالات ومطالب وشجون، نحن في غنى عنها، وخصوصاً بعد ما اصاب العلاقة من كدر وما لحقها من آلام.

لهذا ينبغي البحث في حل رضائي وبالاتفاق المباشر بين البلدين ووفقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر، مع الأخذ بنظر الاعتبار الروابط المشتركة وتوازن المصالح وحماية السلم والأمن في المنطقة. ولن يتحقق ذلك الا في ظل وجود حكومة شرعية في العراق وفي ظل أجواء طبيعية وسلمية بين البلدين.

حكومة غير شرعية

وحول عدم شرعية الحكومة العراقية القائمة قال شعبان: اعتقد ان النظام العراقي الحالي لا يمتلك الشرعية الدستورية والدولية فقد اغتصب السلطة ابتداءاً وحكم الأغلبية الساحقة من السكان بالحديد والنار اضافة الى تهديده للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

وباعتقادي ان النظام الحاكم في العراق لم يعد أهلاً للتعامل مع المجتمع الدولي. وفقدان الأهلية يُفقد الحق في التصرف كما يقال.

وقد أخذ ميثاق الأمم المتحدة بهذا المبدأ حين قرر في المادة السادسة: من ينتهك مبادئ الميثاق توقف عضويته في الأمم المتحدة...، النظام العراقي القائم هو نظام خارج على القانون باعتراف الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذاتها وبالتالي فان ما يصدر عنه يعتبر باطلاً بموجب معاهدة فيينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

بتقديري لا بد من انتظار قيام حكومة شرعية في العراق تحظى بتخويل شعبي ووفقاً للشرعية الدستورية وفي ظل مناخات سليمة وصحية، لكي يتم تحديد وتأشير الحدود الدولية على الأرض وبصورة مرضية ومقبولة من الطرفين، كما ذهبت الى ذلك معاهدة هلسنكي لعام ١٩٧٥ واعتقد ان على مجلس الأمن ارجاء بحث القضية وتأجيل اتخاذ قرار بشأنها لحين قيام اوضاع مناسبة.

وحول الخلاف القائم بين الكويت والمعارضة العراقية حول ترسيم الحدود، خصوصاً بعض الكتابات الكويتية التي وصفت المعارضة بأنها في خندق "..." العراقي قال شعبان:

ن الضروري التفكير ببعد نظر في هذه القضية، ولا بد من تطويق الخلاف ـغاء الى صوت العقل.

ـدي لو يتعاطى الكويتيون مع هذه المشكلة بعيداً عن شجون ومخلفات ـ الذي قام به صدام حسين، ولا شك في ان بعض الأصوات التي ارتفعت للتجريح بالمعارضة الوطنية العراقية ووضعها والنظام في سلة واحدة، أفادت

صدام حسين، اذ ليس من مصلحة الكويتيين استعداء الحركة الوطنية العراقية والشعب العراقي، فالحركة الوطنية العراقية التي كانت تقاوم النظام بشتى الوسائل، كانت تعض على جراحها وتكظم غيضها، وهي تنظر الى شهر العسل الرسمي العراقي - الكويتي، لكنها لم تتشف او تتخذ موقفاً لا مسؤولاً يوم أقدم صدام حسين على غزو الكويت وتشريد أهلها، بل وقفت الموقف المشرف وأدانت الغزو وحملت صدام حسين وزمرته المسؤولية وأعلنت عن وقوفها مع الشعب الكويتي من اجل استرداد سيادته ووطنه ضد الاحتلال والعدوان ■

□ بيان كويتى

لجنة ترسيم الحدود لم تحرم العراق من موانئه على الخليج

الرباط ـ وكالات الانباء ـ نفى بيان صحفى صدر فى الرباط ان تكون قرارات اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود العراقية الكويتية قد حرمت العراق من موانئه على الخليج العربى واكد البيان الصادر من السفارة الكويتية بالرباط ردا على ما اوردته احدى الصحف المغربية بهذا الشأن ان قرار اللجنة الدولية الخاصة بترسيم الحدود هو دليل على انتهاك العراق للأراضى الكويتية وانه يعنى اعادة الحق الى اصحابه .

واوضح البيان ان اللجنة الدولية شكلت بناء على قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ وتتكون من ٥ اعضاء من بينهم ممثل للكويت واخر للعراق



المصدر : العارضة

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اغلاق ملف الحدود الكويتية العراقية نهائيا

وزير الاعلام الكويتي لاتقبل بضم اى جزء من التراب العراقى للكويت

اعلن د . طارق الرزوقى ممثل الكويت فى اللجنة الدولية لترسيم الحدود الكويتية العراقية وسفير الكويت لدى فرنسا ان ملف الحدود الكويتية العراقية سيغلق ويودع فى الأمم المتحدة بعد أجتماع اللجنة خلال الشهر القادم لترسيم الحدود البحرية بين البلدين .

من ناحية اخرى اكد بدر جاسم اليعقوب وزير الاعلام الكويتى ان مااعلنته اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليس سوى تحديد للاراضى الشرعية لكل من البلدين وفق القانون الدولى والوثائق التاريخية الدالة على ذلك وليس كما صورته بعض وسائل الاعلام كسبا للكويت او غنيمة حرب .

اضاف وزير الاعلام الكويتى ان الكويت لاتقبل بضم اى جزء من التراب العراقى للكويت مشيرا الى ان الكويت قيادة وشعبا ترفض كل مايمس السيادة العراقية على اراضيها وكيانها المستقل بل انها تحرص عليها مثلما تحرص على سيادة الكويت .

واوضح ان اللجنة التى تشكلت بقرار من السكرتير العام للأمم المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٨٧ لم يكن مطلوبا منها تحديد حدود جديدة وانما ترسيم الحدود باعتبار ان ذلك عمل فنى يتطلب خبرات متخصصة وهو مايعنى ان اللجنة ليست مخولة للتفاوض حول الحدود او إدخال

تعديلات او تغييرات عليها بل مهمتها الاساسية هى تنفيذ اتفاق الدولتين الموقع عام ٦٣ واتفاق ١٩٣٢ ولهذا لم تضع اللجنة خريطة جديدة وماقامت به هو ترسيم الحدود بشكل عملى من واقع الخرائط السابقة المتفق عليها بين الطرفين والمودعة كوثائق رسمية لدى الامم المتحدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الرياض

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

اكتمال المرحلة الاولى من ترسيم الحدود الكويتية العراقية

ضم آبار بترولية جديدة للكويت ومبادرة لبناء «جدار رابع» على طول خط عام ١٩٣٢م

الكويت ـ نيل مكفار كهار ـ ا. ب:

اكمل فريق من الامم المتحدة تحديد نقاط مؤقتة لرسم الحدود الكويتية العراقية المتنازع عليها منذ زمن طويل.

وقضى الفريق الفني اربعة اسابيع قام خلالها بمسح الصحراء لتحديد مكان النقاط الثلاث. وتقع النقطة الاولى عند الطرف الجنوبي لميناء ام القصر، والثانية تقع جنوبي مدينة صفوان العراقية مباشرة والثالثة عند اعلى منطقة وادى الباطن.

وتعتبر تلك النقاط الحدودية اول علامات مادية ملموسة منذ قيام رساموا الخرائط إبان الاستعمار البريطاني للكويت برسم الخط الحدودي في عام ١٩٣٢م.

وقال ميكلوس بينتر، رئيس رسامي الخرائط بالامم المتحدة وسكرتير لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية، «ان تلك الخطوة تعتبر الاولى في وضع الحدود على الارض بصورة عملية».

وسيعود الفريق في شهر يوليو القادم لمسح الحدود البحرية، ومرة اخرى في شهر سبتمبر للبدء في اقامة الاعمدة الخرسانية الدائمة على مسافة كيلومترين بين العمود والآخر على طول المنطقة الحدودية البالغ طولها ٢١٠ كيلومترات.

ويبلغ اتساع الحدود الحالية ١٥ كيلومتر «٩ اميال»، وهي منطقة منزوعة السلاح، تقوم قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وحركة المرور عبر الحدود قليلة، فيما عدا بضع العشرات من الفلسطينيين والاردنيين.

ومن المتوقع ان تتغير المنطقة قليلا ناحية الشمال عندما يتحدد مكان الحدود الرسمية.

ولقد كانت الحدود مثار جدل بين الدولتين منذ استقلال الكويت في عام ١٩٦٢م. وقد اعترف العراق رسميا بالحدود.. لكن اطماع صدام ليس لها حدود.

ويضم الخط الحدودي الجديد حوالي عشرة آبار بترولية الى الاراضي الكويتية بعد ان كانت في ايدي العراقيين، وكذلك قاعدة بحرية منعزلة في ام القصر. وينفي فريق الامم المتحدة وجود اي عمل عقابي في ذلك، قائلين بانهم استخدموا اجهزة الاقمار الصناعية في تحديد الخط الحدودي البريطاني القديم.

وعلى الرغم من ان العراق قال انه لن يعترف بالقرار الذي اتخذته اللجنة الشهر الماضي، قال بينتر، ان الفريق لم يضايقه احد في عمله ولن يلتفت الى رأي نظام بغداد.

ورحبت الحكومة الكويتية بترسيم الحدود، وبعد اغلاق ميناء البصرة، بسبب

رسالة الكويت

الحرب العراقية الايرانية من ١٩٨٠م الى ١٩٨٨م، كانت ام القصر هي المنفذ الحيوي الوحيد للعراق على البحر. وكان من بين اهداف اعتداء صدام حسين الغاشم على الكويت، هو السعي الى ايجاد خط ساحلي اوسع في منطقة الخليج.

وبينما يقول الدبلوماسيون انه يجب على كل من العراق والكويت التفاوض في اخر الامر بشأن الخط النهائي للحدود بينهما، يعتقد الكويتيون بان اي تنازل سيؤدي فقط الى اثارة شهية بغداد للمزايد.

وقال سعود العصيمي، صاحب مبادرة خاصة لبناء «حائط رابع» بطول الحدود، «انهم لا يريدون مجرد كيلومتر واحد، انهم يريدون الدولة بأسرها». وكان اخر الاسوار الثلاثة السابقة قد اقيم حول منطقة ميناء الكويت عام ١٩٢٠م للوقاية من غزوات رجال القبائل الصحراوية.

وقال، ان بناء حائط جديد «سوف يذكر العراقيين بما حدث لنا عندما اسلموا قيادتهم لرجل مجنون».

وتأمل المجموعة في جمع تبرعات خاصة لتعطيها للحكومة من اجل ذلك الحائط.

ويرى الدبلوماسيون ان الترسيم الرسمي للحدود لا يخلق مشكلة جديدة، ولكنه محاولة لانهاء مشكلة قديمة.

وقال دبلوماسي غربي كبير، طلب عدم ذكر اسمه، «انكم اذا لم تقوموا بحل المشكلة فانها ستزداد سوءً، وستبقى مصدراً للمتاعب المستقبلية، وربما ادت الى حرب مرة اخرى».



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

العراق الكويت

مسؤول في لجنة ترسيم الحدود:

العراق سيخسر ٧٧٠ متراً في حدوده الجديدة مع الكويت

كشف عضو مسؤول في لجنة الامم المتحدة المكلفة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، في مقابلة خاصة مع «الوسط» ان العراق سيخسر فقط ٧٧٠ متراً في الصيغة الجديدة للحدود التي اعتمدتها هذه اللجنة. وشرح هذا المسؤول في هذه المقابلة، وبشكل مفصل، طريقة العمل التي اعتمدتها هذه اللجنة قبل اصدار قرارها الشهر الماضي برسم الخريطة النهائية للحدود البرية المشتركة بين العراق والكويت. ويرئس هذه اللجنة مسؤول اندونيسي، وهي تضم خبراء مستقلين من نيوزيلندا والسويد واندونيسيا وممثلين للعراق والكويت. وقد اشترط هذا المسؤول عدم ذكر اسمه لقاء موافقته على التحدث الى «الوسط» اذ ان المنظمة الدولية تحرم على اي عضو في هذه اللجنة الادلاء باحاديث صحافية لاسباب امنية. وفي ما يأتي المقابلة مع هذا المسؤول:

■ ما هو الاساس الذي اعتمدتم عليه لرسم خط الحدود بين الكويت والعراق؟

– وضعنا هذا الخط على اساس صيغة الحدود التي اتفقت عليها الحكومتان العراقية والكويتية في العام ١٩٣٢. ولكن هذه الصيغة كانت مبهمة للغاية. ولم تحدد سوى مسألتين. الاولى نقطة التقاء الحدود الكويتية – والسعودية والعراقية، والثانية هي خط الحدود جنوب صفوان.

● اذا كانت تلك الصيغة مبهمة الى هذا الحد، كيف يمكن استخدامها في رسم الحدود؟

– لقد حصلنا على كل المراسلات والوثائق التي يعود تاريخها الى ١٩١٣ كما استخدمنا صوراً جوية يعود تاريخها الى ١٩٤٠. وفي هذه الصور يمكن تبين مركز الجمارك القديم في صفوان، وعندما نقارن هذه الصور بالصور الجوية الحديثة نستطيع تحديد الموقع القديم لهذا المركز بالضبط. والى جانب ذلك تم في العام ١٩٤٢ اجراء مسح بتكليف من وزارة الهند البريطانية، ويحدد هذا المسح خطي الطول والعرض لنقطة الجمارك. وفي العام ١٩٤٠ كانت هناك ايضاً مراسلات بشأن نخلة معينة، وهكذا تأكدنا من ان خط الحدود يقع على مسافة ميل جنوب مركز الجمارك، او على مسافة الف خطوة جنوب تلك النخلة التي لم تعد موجودة اليوم بالطبع.

● ألم يحاول احد العثور على موقع عمود نقطة الحدود القديمة حيث كانت هناك لافتة شهيرة يعرفها الجميع؟

– كلا، لقد اتفقنا على انه ليس من الممكن العثور عليها. وكان العراق شكا في ١٩٤٠ من ان خط الحدود نقل مسافة ٢٥٠ متراً الى الشمال، وقبلنا نحن ذلك، ويعني ذلك ان الخط الذي نعمل



على تحديده يقع على مسافة تتراوح بين الف خطوة - اعتبرناها الف متر - وبين ميل واحد - اي ١٦٩٠ متراً - جنوب الحافة الجنوبية الغربية لمركز الجمارك. وهكذا اصبحت هناك مسافتان نعمل على اساسهما:الاولى تبلغ ١٢٥٠ متراً باعتبار الالف خطوة والشكوى العراقية في العام ١٩٤٠، والثانية تبلغ ١٦٩٠ متراً اي ما يعادل ميلاً واحداً. واعتبرنا ان من العدل اخذ متوسط المسافتين، وهكذا رسمنا الخط على مسافة ١٤٣٠ متراً جنوب الحافة الجنوبية الغربية لمركز الجمارك القديم.

مشكلة الحدود البحرية

● **ما هو السبب اذن في ان الخط الجديد يقع على مسافة كبيرة شمال الخريطة الرسمية الحالية؟**

- تم وضع خط الحدود السابق على اساس الخريطة البريطانية التي قدمت الى مجلس الامن. ومن الغريب ان هذه الخريطة منحازة الى العراق لانها تبين ان خط الحدود يقع على مسافة ٢٢٠٠ متر جنوب مركز الحدود وفي ١٩٩١ وافق الجانب البريطاني على انه لا يجد اية مبررات لوضع الخط على هذه المسافة، وبذلك كان يسمح للعراق بالحصول على ٧٧٠ متراً من الاراضي من دون وجه حق.

● **ما هي النقاط الاخرى التي تم تحديدها؟**

- الخط الواقع في اعلى منطقة الباطن، وقد تم تحديده غرب خط صفوان وفي اتجاه البحر، ثم ينحدر في اتجاه تقاطع الخور.

● **ألم يتم تعديل القنوات البحرية بين الدولتين طوال تلك السنوات؟**

- من الغريب انها لم تتعرض لتعديلات كثيرة. ان الخريطة البحرية التي وضعت في العام ١٩٢٠ لم تتعرض لكثير من التغيير. وفي الواقع كانت بريطانيا ايضاً تعتقد ان الخطوط البحرية تعرضت للتغيير. ولكنها تراجعت بعد ذلك عن موقفها.

● **هل كان ذلك السبب في الشائعات التي ذكرت ان العراق سيخسر ميناء ام قصر؟**

- ربما كان ذلك صحيحاً والحدود البحرية هناك قريبة من الجانب الكويتي بصورة اكثر مما يحبذه الكويتيون وفي النهاية كان وفد العراق يشعر بسعادة كبيرة، بينما كان وفد الكويت يتخذ موقف المدافع. وفي الواقع كاد الوفد الكويتي يثير شغباً في الاجتماع عند الاتفاق على الخط الاساسي، وعندما تبينوا ما يعنيه هذا الخط وفي النهاية اندفع اعضاء الوفد خارج غرفة الاجتماع الى الطابق الثامن والثلاثين (حيث يوجد مكتب الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة)، وطالبوه بالتدخل.

● **وهل تدخل بالفعل؟**

- تم استدعاء اعضاء اللجنة لمقابلة بعض كبار المسؤولين في الساعة ٩،٤٥ من صباح ذلك اليوم، ولكن مختار كوسوما - آتميدجا رئيس اللجنة اصر على موقفه وقال لهم ان اللجنة مستقلة وانها تتبع المهمة المحددة لها. وفي اعقاب ذلك ازداد تقديرنا له بنسبة ١٠٠ في المئة.

● **يمر خط الحدود عند ام قصر في وسط القاعدة البحرية، ويعطي الكويت الثكنات العراقية هناك، كما يبدو أنه يمنح الكويت ايضاً جزءاً من حقل الرميلة للنفط. هل اخذتم ذلك في الاعتبار؟**

- كلا، اذ لا توضح اي من الخرائط التي نعمل عليها مواقع حقول النفط، وباستثناء مركز الجمارك في صفوان، تجاهلنا ايضاً اية منشآت قائمة هناك. ان الخرائط التي نعمل عليها لا توضح سوى التضاريس. ولو كان خط الحدود يمر بمنشآت الميناء نفسها، لربما بذلك بعض الجهود للوصول الى حل وسط. ولكن هذا الخط لا يمر سوى بالثكنات. ولذلك التزمنا به. والنقطة الواقعة في البحر هي نفسها في الواقع النقطة الموجودة على الخرائط البريطانية. وقال رئيس الوفد العراقي ان خط الحدود في منطقة الباطن يمر عبر المزارع وبساتين الفاكهة هناك. واضاف: «اذا كنتم تعتقدون ان وضع عمود يبين موقع الحدود داخل منزل مزارع عراقي سيؤدي الى تعزيز السلام والامن، يجب عليكم التفكير في

نيويورك

ايان ولیامس

الامر مرة اخرى واذا كنتم تعتقدون ان تقسيم بستان للفواكه تملكه اسرة معينة منذ عدة اجيال، سيساعد في تحقيق الامن والسلام، يجب عليكم التفكير مرة اخرى»

● كيف قررتم خط الحدود في منطقة الباطن؟

– لقد استخدمنا الوديان الصحراوية.

● ولكن الوادي الصحراوي لا يشبه حوض النهر او قناة للملاحة البحرية، بل تتغير طبيعته باستمرار.

– لحل هذه المشكلة استخدمنا معدات كمبيوترية للمسح الطبوغرافي، وحددت تلك المعدات اعمق النقاط في التضاريس ورسمت الخط على خريطة بمقياس خمسين سنتيمتراً. ومع ذلك جاء الخط متعرجاً تماماً ولهذا جعلنا كل قسم منه مستقيماً لمسافة كيلومترين على اساس الا يخسر اي من الطرفين او يكسب اي ارض من الطرف الآخر.

● هل وافق العراق والكويت على ذلك؟

– رفض العراق تماماً المشاركة في الناحية الفنية من عمل اللجنة.

● تتضمن مهمة اللجنة وضع علامات على الارض تبين خط الحدود. كيف سيتم تعيين هذا الخط؟

– سيتم وضع اعمدة تبين موقع الحدود، وتفصل بين كل واحدة منها والآخر مسافة كيلومترين ولكن لن يتم نصب هذه الاعمدة الا بعد انقضاء فصل الصيف، اذ لا يرغب احد في العمل هناك مع الحرارة الشديدة. وستكون هذه الاعمدة قائمة على اساس من الخرسانة المسلحة، وسيبلغ طولها متراً ويتعين علينا تقليل مستوى مواصفات هذه الاعمدة لان العطاءات كانت عالية للغاية، من ٣٠٠ الف دولار الى ١,٥ مليون دولار.

● ما هي الاعمال التي لا يزال عليكم القيام بها؟

– لا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد من اعمال المسح عند الناحية الشمالية لمنطقة الباطن، وهناك ايضاً مسألة الحدود البحرية. ويقول العراق والخبراء الفنيون ان هذه المسألة ليست داخلة في مهمتنا، ولكن الجانب الكويتي يرغب في ان نتولاها. وسيتعين على الكويتيين الحصول على موافقة مجلس الامن على توسيع نطاق مهمة اللجنة واذا تمكنت الكويت بالفعل من الحصول على موافقة المجلس على هذه المسألة ستحتاج اللجنة الى خبراء جدد. ان الخبرات الفنية المتوافرة لدينا قائمة كلها على اساس الحدود البرية، ويتطلب رسم الخرائط البحرية مهارات مختلفة تماماً. ولا يزال يتعين علينا ايضا اعداد تقرير للامين العام للامم المتحدة. ولم نتمكن من اعداد التقرير هذه المرة لأن وزارة الخارجية الاميركية لم تسمح بدخول المندوب العراقي الى الولايات المتحدة الا لمدة يومين قبل الاجتماعات المقررة ويومين بعدها، ولذلك لم نتمكن من تمديد الاجتماع الاخير.

● لم يقبل العراق خط الحدود الجديد. الا يدفع ذلك اعضاء اللجنة الى التفكير في انهم ربما كانوا يرسمون على الرمال خط بدء الحرب المقبلة؟

– اعتقد انهم يفكرون احياناً في ذلك ولكن من الامور الداعية الى التفاؤل ان هذه هي المرة الاولى التي ترسم فيها مثل هذه الخرائط المفصلة للمنطقة. ومع تنفيذ عمليات القياس بالكومبيوتر، اصبحت هذه الخرائط دقيقة ولا تزيد نسبة الخطأ فيها عن سنتيمترين. وهكذا ستكون هناك على الاقل خرائط مفصلة للمنطقة نتيجة لعمل هذه اللجنة. ولكننا نشعر ان هذه هي اكثر الطرق الممكنة عدالة لرسم الحدود بين الدولتين، اذا اخذنا في الاعتبار المعلومات المتوفرة لدينا ان خسارة العراق من الارض لن تتجاوز ٧٧٠ متراً، كما ان الكويت ليست راضية ايضاً ■

درع لصدام حسين عليه صورته من الذهب الخالص !!

بغداد - ا . ش . ا - ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية امس ان وزارة البترول ستهدى الرئيس صدام حسين درعا من الذهب والفضة وهى - درع التأميم - تضم وسطها صورة مجسمه لصدام مصنوعة من الذهب الخالص عيار ٢١ وسمكها ثلاثة ملليمترات يلفها علم العراق وتحت الصورة كلمة التأميم بالذهب الخالص ومرصعة بثمانى ماسات . ويحيط بالصورة والعلم سبعه ادوار من الذهب الخالص .. واشارت الصحيفة الى ان الاهداء يتم بمناسبة الذكرى العشرين لقرار تاميم البترول فى العراق .

.. ويبلغ الأمم المتحدة رفضه الترسيم الجديد للحدود مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء : أبلغ العراق الأمم المتحدة رسميا امس برفضه الترسيم الجديد للحدود العراقية الكويتية والتى اوصت بها لجنة الترسيم التابعة للامم المتحدة . وحذر احمد السامرائى وزير خارجية العراق فى رسالة بعث بها الى دكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة من ان فرض الحدود بالقوة (!!) سيخلق بؤرة توتر دائمة فى المنطقة . واكد ان القرارات التى اتخذتها لجنة ترسيم الحدود غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة فى تاريخ الامم المتحدة .

وعلى صعيد اخر اكد اسامة الهيتى وزير البترول العراقى ان الارض التى استقطعتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود من حقل بترول الرميلة ستبقى عراقية ولا يمكن التفريط فيها .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يهاجم بشدة قرارات لجنة ترسيم حدوده مع الكويت

بغداد ـ وكالات الانباء ـ زعم احمد حسين وزير الخارجية العراقى ان القرارات التى اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت غير شرعية واكد ان هذه القرارات من شانها خلق توتر مستمر فى المنطقة مشيرا الى ان العراق يرفض النقاط الحدودية الجديدة .

وقال حسين فى رسالة وجهها الى بطرس غالى سكرتير عام الأمم المتحدة ان القرارات تعد سابقة خطيرة فى تاريخ المنظمة الدولية إذ انها مفروضة من القوى المتحكمة فى مجلس الامن والأمم المتحدة على حد قوله .

واضاف حسين ان هذه القرارات هدفها حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الضرر بمصالحه الحيوية مهددا ان ذلك كفيل بإيجاد نوع من الغليان فى منطقة الخليج .

ومن ناحيته صرح اسامة الهيتى وزير النفط العراقى بان الاراضى التى استقطعتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود العراقية الكويتية من حقل « الرملية » الجنوبى ستبقى عراقية على الرغم من القرارات مؤكدا ان بغداد لن تفرط فيها

وقال الهيتى ان توصيات اللجنة لن تؤثر على استقلال « الرميلة » كما انها لن تؤثر ايضا على الاحتياطى النفطى العراقى .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

بغداد تمدد فترة دورة المجلس الاشتراعي الكردي الموالي لها

العراق يحذر مجلس الامن من المصادقة على ترسيم الحدود مع الكويت

■ بغداد - ا ف ب - اعلنت «وكالة الانباء العراقية» ان بغداد حذرت الامم المتحدة من «اي مصادقة لمجلس الامن» على ترسيم الحدود بين العراق والكويت وفق ما حددته اخيراً لجنة خبراء معتبرة ان ذلك يعني «خلق بؤرة توتر دائمة».

وقال وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين الخضير في رسالة موجهة الى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي ان القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في ١٦ نيسان (ابريل) «غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية».

واضاف الخضير «ان القرار الذي اعتمدته اللجنة قرار سياسي محض فرضته القوى المتحكمة بمجلس الامن والامم المتحدة، خصوصاً حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا».

واكد ان «القصد السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية والحاق الاذى بمصالحه الحيوية فحسب، وانما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومثير للسخط ومهدد لمصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي».

واضاف الوزير العراقي ان «اي مصادقة لمجلس الامن على هذا القرار الجائر والموجه بصورة متعمدة من قبل دولتين دائمتي العضوية فيه يشكل سابقة خطيرة جداً ويناقض من حيث الجوهر والنتائج الواجبات والمسؤوليات التي اوكلها ميثاق الامم المتحدة الى مجلس الامن».

وختم بالقول ان «مجلس الامن في حال صادق على قرار الترسيم يكون تعمد خلق بؤرة توتر دائمة فضلاً عن الايذاء المتعمد لمصالح مشروعة وحيوية لدولة عضو في الامم المتحدة».

وكان عدد من المسؤولين العراقيين دانوا قرار ترسيم الحدود واكدوا ان العراق «لن يتخلى عن شبر واحد من اراضيه».

يذكر ان لجنة خبراء تابعة للامم المتحدة قررت في نيسان (ابريل) تحريك الحدود مسافة سبعمئة متر لمصلحة الكويت على طول مئتي كيلومتر من الحدود البرية بين العراق والكويت.

المجلس التشريعي الكردي

من جهة اخرى، نقلت صحيفة «الجمهورية» العراقية امس الاثنين عن رئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي في كردستان العراقية السيد بهاء الدين احمد قوله ان الرئيس صدام حسين قرر تمديد دورة المجلس فترة عام.

واضاف احمد ان قرار التمديد «جاء استجابة لطموحات ومشاعر شعبنا الكردي الذي يعاني ظروفاً صعبة وقاهرة بسبب وجود القوات الاميركية والاطلسية (في شمال العراق) الى جانب انعدام الامن والاستقرار».

وكان المجلس التشريعي (٥٠ عضواً) الذي انشىء في ١٩٧٤ عقد جلسته الختامية اول من امس الاحد في مدينة مخمور على بعد ٧٠ كيلومتراً جنوب غربي اربيل. وكان تالف استناداً الى قانون الحكم الذاتي الذي ينص على اجراء انتخابات كل ثلاث سنوات لاختيار اعضائه. ويؤكد تجديد ولايته على رفض بغداد الانتخابات التي جرت في كردستان العراقية في ١٩ ايار (مايو) لانتخاب مجلس وطني كردي مستقل عن بغداد.

واعتبرت السلطات العراقية هذا البرلمان «غير شرعي» حتى قبل انتخابه. وقال بيان نشر في بغداد في ١٢ ايار (مايو) الماضي ان «الشرعية الوحيدة هي شرعية المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي في كردستان».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد رفض بغداد توصيات اللجنة الدولية

مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن حول الحدود العراقية ـ الكويتية

لندن: من امير طاهري

بدأ مندوبو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مشاورات غير رسمية لبحث افضل السبل لحل قضية الحدود بين العراق والكويت. وكانت لجنة دولية من الخبراء عينها الأمين العام للأمم المتحدة قد اكملت عملها قبل حوالي ستة اسابيع ووضعت خطة محددة لترسيم الحدود، تبعا لما ذكرته مصادر دبلوماسية.

ويجدر بالذكر ان الكويت اعلنت قبولها لتوصيات اللجنة بينما اثار العراق اعتراضات عليها. وقال وزير الخارجية العراقي أحمد حسين الخضير في رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إن العراق يعتبر القرارات التي اتخذتها اللجنة «غير قانونية». وكانت اللجنة المؤلفة من أندونيسي رئيساً وممثلين عن الكويت والعراق اقترحت تعديلات لصالح الكويت، منها اعطاء جزء من ميناء ام قصر حيث كان العراق قد بنى قاعدة لاسطوله في اوائل السبعينات، وجزء من حقول نفط الرميلة وفيها ستة آبار تنتج النفط منذ زمن طويل.

ويقول الخبراء الذين عملوا في اللجنة ان الأدلة تؤيد الكويت، كما أن العراقيين كانوا «يقضمون» جزءا من اراضيها منذ عام ١٩٦٠ حتى نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١.

الا ان العراق يقول ان صمت الكويت طوال تلك المدة على تعديلات الحدود يعني الموافقة عليها.

ويبدو أن العراق لم يرفض رسميا توصيات الحدود، اذ ان استراتيجيته على ما يبدو تهدف الى رفض التعاون مع عملية ترسيم الحدود. لكن المصادر الدبلوماسية الغربية تقول انه ليس مطلوباً من العراق قبول الحدود فقط وانما ان يصادق عليها المجلس الوطني ايضا، وأي رفض لذلك سيكون بمثابة انتهاك لقرارات الأمم المتحدة كما قال احد الدبلوماسيين الفرنسيين «وستكون نتيجة ذلك إطالة أمد العقوبات المفروضة على العراق».

ومن الامكانات التي درسها الخبراء القانونيون ان يصادق مجلس الأمن الدولي رسميا على الحدود الجديدة وأن يضمنها مما يجعل أي عمل عراقي في المستقبل موجها ضد الأمم المتحدة ككل. لكن بعض أعضاء المجلس لا سيما الصين لديهم اعتراضات على هذه الخطوة لانها ستعطي المجلس سابقة لترسيم الحدود بين الدول الأعضاء دون موافقة مسبقة منها.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

الكويت تدين مغالطات العراق حول قرارات ترسيم الحدود

لندن: «الشرق الاوسط»

صرح ضاري العثمان وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء أن الرسالة التي وجهها احمد حسين خضير السامرائي وزير خارجية العراق الى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي ـ بشأن قرارات اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ـ تتضمن «مزاعم وافتراءات ومغالطات تاريخية مكشوفة، تأتي ضمن مسلسل محاولات النظام العراقي ومساعيه المستمرة الرامية الى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بقضية الكويت».

وقال الوزير الكويتي ان «اللجنة الدولية مكلفة من مجلس الأمن، وان قراراتها ملزمة لجميع الاطراف التي اقرت مسبقا بالموافقة على نتائج اعمالها، تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ الصادر في ١٤ ابريل (نيسان) عام ١٩٩١، الذي وافق العراق على جميع بنوده قبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت».

واوضح العثمان ان ما تضمنته الرسالة العراقية «من تحذير من اشاعة التوتر في المنطقة، لا يتفق مع الحقيقة» لأن «التوتر جاء كنتيجة حتمية للعدوان العراقي الغادر على الكويت، وما ترتب عليه من نتائج وآثار خطيرة على جميع المستويات».

وذكر ان الكويت «ستتخذ من جانبها جميع الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوقها المشروعة في ظل الشرعية الدولية، وضمن اطار الأمم المتحدة.



بعد جلسة مطولة لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي

رفض العراق قرار لجنة ترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية

الرياض: من عبد العزيز الخميس

ادان مجلس التعاون لدول الخليج العربية العراق، لرفضه قرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق بشأن تخطيط الحدود البرية بين البلدين. وأوضح بيان صحافي صدر بعد اختتام اجتماع وزراء خارجية دول المجلس ان «الرفض العراقي ينطوي على نوايا عدوانية، واخلال بشروط وقف إطلاق النار».

ودعت دول المجلس المجتمع الدولي - والدول الأعضاء في مجلس الأمن بشكل خاص - الى توجيه الرد المناسب على هذا الموقف العدواني للنظام العراقي، وخاصة ما يتصل بتلك الرسالة التي وجهها وزير خارجيته الى الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٢١ مايو (أيار) الماضي، لما تضمنته تلك الرسالة من انتهاك صارخ ورفض للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن حيال العدوان العراقي على دولة الكويت، ولما تضمنته أيضاً من مساس وتهديد لأمنها وسيادتها، وأمن واستقرار المنطقة».

وأكد البيان الصحافي على ضرورة وأهمية استمرارية الموقف الدولي الصلب والحازم تجاه نظام الحكم في العراق، حتى ينصاع لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في شهر مايو الماضي بالإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق، حتى ينفذ كافة التزاماته الدولية.

وأكد المجلس حرصه الشديد على وحدة العراق وسلامته الاقليمية، وحمله - أي النظام - المسؤولية كاملة لما يتعرض له الشعب العراقي من أعمال البطش والقمع الدموي.

واشار الى مسؤوليته الكاملة عن أي معاناة انسانية يتعرض لها الشعب العراقي، نتيجة لرفض نظامه تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٧٠٦ و٧١٢، اللذين يعالجان توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية.

وأضاف بيان مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي الذي عقد دورته الثالثة والاربعين أمس في الرياض انه «تدارس مستجدات الأوضاع اقليمياً ودولياً، ولاحظ - بكثير من القلق - انه رغم مضي أكثر من عام على قبول نظام العراق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، الذي حدد شروط وقف اطلاق النار، فإنه ما زال يماطل ويتهرب من تنفيذ بنود سياسية في قرارات مجلس الأمن، ذات الصلة بعدوانه على الكويت».

ومن جانب آخر جدد المجلس الوزاري تأكيد التزامه بدعم جهود السلام المبذولة لانهاء النزاع العربي - الاسرائيلي، وتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، واشاد بالدور الاساسي والبناء الذي يضطلع به راعيا مؤتمر السلام، وعبر عن اسفه وقلقه المتزايد لاستمرار اسرائيل في التعنت وعدم الجدية، والسعي لافشال أي تقدم جوهري في المفاوضات الجارية، كما ادان استمرار السياسات الاسرائيلية القمعية والتوسعية، مؤكداً ان بناء المستوطنات، واعمال القتل والتعذيب، والبطش والاعتقالات التعسفية، وعمليات الإبعاد تتنافى مع جهود السلام الحالية، وروح النظام العالمي الجديد.

وعبر المجلس عن تقديره للمبادرة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتحمل تكاليف ترميم المسجد الاقصى، ومسجد قبة الصخرة، ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب.

وأضاف البيان الصحافي انه يلاحظ تصاعد وتكرار الاعتداءات الاسرائيلية ضد لبنان، ويدينها لانها ادت الى ازهاق ارواح الابرياء، وافراغ مساعي السلام القائمة من كل مضمون جاد، وناشد مجلس الأمن ممارسة ضغوط حقيقية على السلطات الاسرائيلية، حتى تتخلى عن سياسات التوسع والعدوان، وتلتزم باستقلال ووحدة وسيادة أراضي لبنان، وتتمثل بشكل تام وغير مشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وتسحب قواتها من الجنوب اللبناني فوراً.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　　التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

وعبر المجلس عن عظيم ارتياحه واعتزازه بما حققه الشعب الأفغاني المجاهد من نصر بطولي، وترسيخ هوية افغانستان الاسلامية المستقلة، وناشد قيادة وشعب افغانستان نبذ الخلافات، والحفاظ على الوحدة الوطنية، ووحدة واستقلال وسيادة افغانستان، وتحقيق الاستقرار والبدء في الاعمار.

واشــار الى أن المجلس الوزاري الخليــجي تابع بقلق بالغ تطورات الاحداث الدامية في جمهورية البوسنة والهرسك، ويدين بشدة عدوان صربيا والجبل الاسود، وانتهاكهما لاستقلال ووحدة اراضي الجمهورية، وناشد المجتمع الدولي تنفيذ القرار رقم ٧٥٧ الخاص بفرض عقوبات على صربيا والجبل الأسود.، ورحب بانضمام جمهوريات البوسنة والهرسك، وكراوتيا، وسلوفينيا الى المجتمع الدولي.

وقد اوضح عبد الله يعقوب بشارة ـ الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ـ لـ «الشرق الأوسط» انه على قصر الوقت الذي قضاه المجلس الوزاري في الاجتماع، إلا انه بحث ثلاثة وعشرين موضوعاً في هذه الجلسة، اهمها مسيرة مجلس التعاون، وفي هذا الاطار قرر المجلس الوزاري تخصيص مزيد من الوقت في الاجتماع المقبل في شهر سبتمبر (أيلول) لبحث المسيرة من كل جوانبها وتفاصيلها، من أجل إزالة اي عقبات.

وتناول البحث أيضاً الوضع في المنطقة، والعلاقات في اطار المتطلبات الأمنية والمرحلة الجديدة، وأصر المجلس على ضرورة مواصلة المشاوارت في هذا الاطار، من أجل ان تتمكن اللجان الفنية المختصة في عقد الاجتماع.وتطرق بشارة الى اعلان دمشق، فقال ان الاجتماع بحث الاعلان، وان المجلس يتطلع الى لقائه المقبل، الذي سيتم في الدوحة، بعد اجراء المشاورات لتحديد الموعد المناسب لهذا الاجتماع.

وفي الجانب الاقتصادي بحث المجلس الوزاري عدداً من القضايا الخليجية، والتوجهات اللازمة في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومسيرة مجلس التعاون في ضوء التقرير الذي قدمه الأمين العام حول اجتماعات اللجان الوزارية الأخرى، وقرر المجلس انه ـ نظراً لضيق الوقت ـ ستتواصل المشاورات الى الاجتماع المقبل في ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وزراء خارجية الخليج يشيدون بمبادرة الملك فهد لترميم الاقصى وقبة الصخرة:

العراق لم يمتثل للقرارات الدولية ورفضه ترسيم الحدود عدواني

□ الرياض - «الحياة»:

■ عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض امس اجتماعهم الدوري الثالث والاربعين، وعرضوا المستجدات اقليمياً ودوليا.

واصدر الوزراء بعد الاجتماع الذي استغرق ست ساعات وتخلله غداء عمل، بياناً كرروا فيه مواقف دول الخليج العربية الست من العراق ومفاوضات السلام في الشرق الاوسط والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان.

واشاد وزراء الخارجية في بيانهم بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بتحمل تكاليف ترميم المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب.

ودان البيان «النظام العراقي لعدم امتثاله التام والفوري لقرارات مجلس الامن، لا سيما ما هو متعلق بالافراج عن الاسرى والمحتجزين، وترسيم الحدود بين دولتي الكويت والعراق على اساس اتفاقيتي ١٩٣٢ و١٩٦٣، ودفع التعويضات واعادة كل الممتلكات الكويتية وازالة كل اسلحة الدمار الشامل» العراقية.

واكد البيان ان رفض العراق قرار ترسيم الحدود مع الكويت «نيات عدوانية واخلال بشروط وقف اطلاق النار». ودعا المجتمع الدولي ودول مجلس الامن الى توجيه «الرد المناسب على هذا الموقف العدواني للنظام العراقي»، خاصة ما يتصل بالرسالة التي وجهها وزير خارجية العراق الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٢١ ايار (مايو) ١٩٩٢ وما تضمنته من «انتهاك صارخ ورفض للقرارات التي اتخذها مجلس الامن حيال العدوان العراقي على الكويت».

ودعا البيان الى ابقاء الموقف الدولي صلباً وحازماً تجاه النظام العراقي وابقاء العقوبات الدولية حتى ينصاع الى قرارات الشرعية الدولية.

وكرر البيان تاكيد حرص دول الخليج على وحدة العراق وسلامته الاقليمية.

وجدد تاكيد التزام دعم جهود السلام في الشرق الاوسط معرباً عن القلق ازاء محاولات اسرائيل افشال اي تقدم جوهري في المفاوضات الجارية. وكرر ادانته الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان مناشداً مجلس الامن «ممارسة ضغوط حقيقية على السلطات الاسرائيلية لتلتزم احترام استقلال لبنان وسيادته ووحدة اراضيه، وتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ من دون شروط».

وعبر الوزراء الخليجيون عن ارتياحهم الى «النصر الذي حققه الشعب الافغاني»، وناشدوا الاطراف الافغانية نبذ الخلافات والحفاظ على الوحدة الوطنية. ودانوا «عدوان صربيا والجبل الاسود» وانتهاكهما استقلال جمهورية البوسنة - الهرسك وسيادتها ووحدة اراضيها». وناشدوا المجتمع الدولي تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٧٥٧ الخاص بفرض عقوبات على بلغراد.



الكويت تتهم بغداد بـ"افتراءات" في قضية ترسيم الحدود

□ لندن - «الحياة»:

■ اعتبر وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد ضاري عبدالله العثمان ان رسالة وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي الى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في شان ترسيم الحدود الكويتية - العراقية «وما ورد فيها من مزاعم وافتراءات ومغالطات تاريخية مكشوفة تاتي ضمن محاولات النظام العراقي ومساعيه المستمرة الرامية الى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بقضية الكويت».

وقال العثمان في تصريحات وزعتها السفارة الكويتية في لندن امس ان «اللجنة الدولية المكلفة عملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق كلفت من مجلس الامن وقراراتها ملزمة لجميع الاطراف التي اقرت مسبقاً بالموافقة على نتائج اعمال اللجنة، تنفيذاً لما نص عليه قرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧ الصادر في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٩١ والذي وافق العراق على كل بنوده قبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت».

وتطرق الوزير الكويتي الى ما ورد في رسالة وزير الخارجية العراقي من تحذير من اشاعة التوتر في المنطقة مؤكداً «ان هذا التوتر جاء كنتيجة حتمية للعدوان العراقي الغادر على الكويت وما ترتب عليه من نتائج وآثار خطيرة على كل الاصعدة والمستويات».

واوضح ان حكومة الكويت ستتخذ كل الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوق الكويت المشروعة في ظل الشرعية الدولية وضمن اطار الأمم المتحدة». وتابع ان «الجهات المعنية تعكف على اعداد الرد المناسب على كل ما تضمنته تلك الرسالة من مزاعم وافتراءات ومغالطات تاريخية».



المصدر : النبأ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

صدام يثير مشكلة الحدود بين العراق والكويت من جديد

علم محرر الشئون العربية للنبا من مصادر عليمة أن الرئيس العراقى صدام حسين بدأ يثير مشكلة الحدود بين الكويت والعراق من جديد .. وأكد فى اجتماع لمجلس قيادة الثورة على ادعائه القديم بان الكويت أرض عراقية .. وأنه مهما طال الزمن لابد من تحريرها من المغتصبين ـ يقصد أهل دولة الكويت الاصليين .

وكانت قد تجددت التحرشات على الحدود من جديد بين الجانبين مما دفع الحكومة الكويتية الى رفع مذكرة احتجاج الى الأمم المتحدة بذلك . واخطار قوات التحالف المرابطة على الحدود بين الكويت والعراق بهذه التحرشات .



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٧ ايار ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت: كلام السامرائي عن ترسيم الحدود يتضمن "مغالطات تاريخية"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اعتبر وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد ضاري عبدالله العثمان امس، ان رسالة وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين خضير السامرائي الى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي عن قرارات اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق تتضمن «مزاعم وافتراءات ومغالطات تاريخية مكشوفة»، وتأتي ضمن مسلسل محاولات العراق ومساعيه المستمرة الرامية الى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الامن» عن الكويت.

وقال الوزير في تصريح بعثت سفارة الكويت في القاهرة الى مكتب «الحياة»، بنسخة منه، ان قرارات لجنة ترسيم الحدود ملزمة لجميع الاطراف التي اقرت مسبقاً بالموافقة على نتائج اعمالها تنفيذاً لما نص عليه قرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧ الذي وافق العراق على كل بنوده قبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت.

وتطرق الى ما ورد في رسالة السامرائي عن «اشاعة التوتر في المنطقة»، فقال ان هذا التوتر جاء «نتيجة حتمية للعدوان العراقي الغادر على الكويت وما ترتب عليه من نتائج وآثار خطيرة على كل الاصعدة والمستويات». واضاف ان الحكومة الكويتية ستتخذ كل الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوقها.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢

« الواشنطن بوست » تحذر من حرب جديدة بسبب ترسيم الحدود العراقية الكويتية

واشنطن ـ وكالات الانباء ـ دعت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية الى الاستجابة لمطالب المعارضة العراقية بالتريث فى مسالة اعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت الى مابعد اقامة حكومة فى العراق تمثل شعبه تمثيلا صحيحا .

وحذرت الصحيفة فى عددها امس من ان التعجيل فى تخطيط الحدود على نحو مجحف قد يؤدى فيما بعد الى حرب اخرى فى الخليج .

من جهة اخرى صرح ادوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الامريكى بان الشعب العراقى يتطلع الى قيادة جديدة تنهى ازماته الطاحنة وتؤيد العيش فى سلام مع الدول المجاورة .

واعرب جيرجيان فى تصريحات صحفية عن اعتقاده بان النظام العراقى الحالى اصبح اكثر ضعفا وهو مشغول الان بمحاولة الاستمرار والبقاء .

وقال المسئول الامريكى وهو مكلف بشئون الشرق الادنى وجنوب اسيا ان امن واستقرار منطقة الخليج العربى هو الجانب الرئيسى الثانى لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط وذلك من منطلق المصالح الامريكية والامن والاقتصاد العالميين .



المصدر : المعارضة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيه ١٩٩٢

وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى

رفض العراق لترسيم الحدود ينطوى على نوايا عدوانية

ندد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى برفض العراق قرار لجنة الامم المتحدة الخاص بترسيم الحدود بينه وبين الكويت لما ينطوى عليه ذلك الرفض من نوايا عدوانية واخلال بشروط وقف اطلاق النار .

وكان العراق قد ابلغ الامم المتحدة رسميا بانه يرفض الحدود الجديدة مع الكويت وحذر من ان فرض هذه الحدود بالقوة سيؤدى الى استمرار التوتر فى المنطقة .

وعلى الجانب الاخر شجبت الكويت رسالة العراق للأمين العام للامم المتحدة بهذا الشان واكد ضارى العثمان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى ان الرسالة وماورد فيها من مزاعم وافتراءات ومغالطات تاريخية مكشوفة .. هذه الرسالة تاتى ضمن محاولات النظام العراقى ومساعيه المستمرة الرامية لعرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن الخاصة بقضية الكويت .

واشار الوزير الكويتى ان اللجنة الدولية المكلفة بعملية



سعود الفيصل



المصدر : المعارضة

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ـ وزير خارجية الكويت

ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قدتم تكليفها من قبل مجلس الامن وقراراتها ملزمة لجميع الاطراف التى اقرت مسبقا بالموافقة على نتائج اعمالها .

وحول ماورد في الرسالة العراقية من ان الوضع الجديد يشيع التوتر في المنطقة اكد الوزير الكويتي ان هذا التوتر انما جاء كنتيجة حتمية للعدوان العراقي الغادر على الكويت وماترتب عليه من نتائج واثار خطيرة على جميع المستويات .

واوضح بان الحكومة الكويتية ستتخذ من جانبها جميع الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوق الكويت وحماية مصالحها المشروعة .

ضاري العثمان :
مذكرة العراق للأمم المتحدة
مغالطات تاريخية مكشوفة

● وصف ضاري العثمان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي المذكرة العراقية التي قدمت إلى الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة حول ترسيم الحدود بين البلدين ، بأنها تضمنت مزاعم وافتراءات ومغالطات تاريخية مكشوفة ، تأتي ضمن مسلسل محاولات النظام العراقي ومساعيه الرامية لعرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت .

وقال : إن اللجنة الدولية المكلفة بعملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قد تم تكليفها من قبل مجلس الأمن وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي اقرت مسبقا بالموافقة على نتائجها تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٧٨٧ في ١٤ ابريل والذي وافق العراق على جميع بنوده وقبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت .

واكد ضاري العثمان ان تحذيرات النظام العراقي من اشاعة التوتر في المنطقة مؤكدا بان هذا التوتر جاء نتيجة حتمية للعدوان العراقي ، وقال إن الكويت ستتخذ من جانبها جميع الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوق الكويت المشروعة في ظل الشرعية الدولية وضمن اطار هيئة الأمم المتحدة ..



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بريطانيا تقترح على مجلس الامن الرد على رفض العراق ترسيم الحدود

□ نيويورك – من راغدة درغام:

■ بدأت البعثة البريطانية لدى الامم المتحدة اتصالات بوفود الدول الاخرى دائمة العضوية في مجلس الامن لحضها على اتخاذ موقف رسمي من رفض العراق ترسيم حدوده البرية مع الكويت كما اقرتها اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود الكويتية – العراقية. وعلمت «الحياة» ان البعثة البريطانية اقترحت اصدار بيان رئاسي لمجلس الامن يعلن ان الرفض العراقي يتنافى مع تعهد بغداد الامتثال الكامل لشروط وقف النار التي حددها القرار ٦٨٧. وقالت مصادر بريطانية ان رفض بغداد ترسيم الحدود الذي اكده وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي في رسالة بعث بها الى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي «يجعلنا غير قادرين على تجاهله». ووصفت «لهجة» رسالة السامرائي بانها «لا تتنافى مع القرار ٦٨٧ فحسب بل تطرح مجدداً مزاعم العراق بان الكويت جزء منه وهذه مسألة خطيرة». وكان الوزير العراقي اعتبر قرارات لجنة ترسيم الحدود غير شرعية، وقال ان مصادقة مجلس الامن عليها «ستشكل سابقة خطيرة جداً».



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٢

ارسلها سالم صباح

السالم الى بطرس غالي

مذكرة كويتية مدعمة بالوثائق والارقام والحقائق المثبتة تاريخيا الى الامم المتحدة تفند مزاعم نظام بغداد

موقف العراق المماطل من ترسيم الحدود يؤكد نهجه العدواني وتحدي الشرعية الدولية ويعيد الاوضاع الى المربع «صفر»



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

الكويت ـ «صوت الكويت» ، كونا: فندت الكويت امس مزاعم النظام العراقي بشأن ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية، وقالت ان هذه المزاعم انما هي استمرار لنهج هذا النظام في تحدي الشرعية الدولية، والاصرار على نوايا العدوان، واعلان الرفض والتنصل من كل ما ابرمه العراق من اتفاقيات وعهود.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم في مذكرة وجهها الى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي ردا على رسالة وجهها وزير خارجية النظام العراقي في ٢١ مايو (ايار) ١٩٩٢ الى غالي، انه يمكن تلخيص الرسالة العراقية بأنها تجاهل لكارثة الاحتلال العراقي الآثم للكويت بكل نتائجها وآلامها، وما سببته للكويت وللعراق والامة العربية والعالم بأسره من مآس واضرار.

واضاف الشيخ سالم ان الرسالة العراقية تغمض عينيها وتصم آذانها عن الحقائق الثابتة التي تجمعت حولها دول العالم ومؤسساته، حين حاول النظام العراقي اختراقها بالغزو وشرعة الغاب وفرض الامر الذي يراه بقوة السلاح.

وفي ما يلي النص الكامل للمذكرة الكويتية:

سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي المحترم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

تحية طيبة وبعد

إطلعت الكويت على الرسالة المؤرخة في ٢١ مايو (ايار) ١٩٩٢ التي وجهها اليكم وزير خارجية العراق حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والتي امر مجلس الامن بتشكيلها.

ولقد فوجئت اغلب دول العالم بهذه الرسالة ومحتواها، غير ان الكويت لم تفاجأ بما تضمنته، فهي استمرار لنهج هذا النظام في تحدي الشرعية الدولية والاصرار على نوايا العدوان واعلان الرفض والتنصل من كل ما ابرمه العراق من اتفاقيات وعهود.

ويمكن ان تلخص هذه الرسالة في عبارة واحدة هي انها تجاهل للكارثة بكل نتائجها وآلامها، وما سببته للكويت وللعراق والامة العربية والعالم بأسره من مآس واضرار، وهي عودة بعد جريمة الغزو ومغامرة الحرب والهزيمة الماحقة والضحايا والخسائر ومعاداة العالم بأسره، الى نقطة الصفر.

فهي رسالة تغمض عينيها وتصم آذانها عن الحقائق الثابتة التي تجمعت حولها دول العالم ومؤسساته حين حاول العراق اختراقها بالغزو والعنف وشرعة الغاب وفرض الامر الذي يراه بقوة السلاح. تلك الحقائق التي تنطلق من ان الكويت دولة مستقلة ذات سيادة عضو في هيئة الامم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي سائر المنظمات الدولية والاقليمية والعربية، ولها وجودها التاريخي والقانوني المتميز، فهي ليست تابعة لأي دولة ولا هي جزء منها تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم ومن بينها العراق.

ان للكويت حدودا موصوفة في اتفاقات وقعها العراق، واعترف بها، واودعها عصبة الامم المتحدة ليثبت ان حدوده مع جيرانه مستقرة، وانها محل اتفاق، ليحظى بعضوية هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تنازع جيرانها على حدودها، واكد ذلك مرة ثانية في محضر تم الاتفاق عليه وتوقيعه من الجانبين الكويتي والعراقي عام ١٩٦٣، اكد فيه العراق احترام استقلال الكويت وحدودها. وقد اودع هذا المحضر كوثيقة في الامم المتحدة، وجدد العراق موافقته عليها من خلال موافقة المجلس الوطني العراقي على القرار ٦٨٧ والذي نشر كوثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة تحت رقم ٢٢٤٨٠ بتاريخ ١١ ابريل (نيسان) ١٩٩١.

فحدود الكويت مع العراق موصوفة محددة، وقد كانت المشكلة هي مماطلة العراق في ترسيمها ووضع علاماتها وهي مماطلات صاحبها الابتزاز والتعدي والتملص من الوعود. وقد أدار العراق ظهره لكل هذه المواثيق والحقائق الثابتة واقتحم بغزوه الغادر الكويت جارته الامنة وانتحل ما سخر منه العالم من معاذير ومبررات، وتمسك بالاوهام وتحدى المجتمع الدولي ونداءاته التي طالبته بالانسحاب والالتزام بالشرعية الدولية فكانت العاقبة الهزيمة الساحقة والاهدار للارواح والمقدرات، واعلان العراق القبول الكامل لقرارات مجلس الامن التي اعادت الامور الى نصابها والزمت العراق بما وقع عليه في ١٩٦٣/١٠/٤ برضاه واختياره من اعتراف بالكويت واستقلالها وحدودها الموصوفة في الوثيقة التي اودعت هيئة الامم المتحدة تحت رقم ٧٠٦٣ واودع العراق قبوله لكل قرارات مجلس الامن وتصديق مجلسه الوطني على تلك القرارات، فيما ظن العالم انه نهاية المأساة وبداية رحلة جديدة للسلام والتعاون في المنطقة.

وتأتي مذكرة وزير الخارجية العراقي هذه، التي لبست مسوح الاعتراض على قرارات لجنة ترسيم الحدود بينما هي في نصوصها ومضمونها اعلان سافر جديد مرة اخرى لرفض الشرعية الدولية وقراراتها والتحلل من كل اتفاقيات



سابقة وإثارة من جديد للدعاوى التي برر بها الغزو، بعيد ويكرر فيها تهديده المبطن بأن قرارات لجنة ترسيم الحدود انما هي قنبلة موقوتة سيكون لها انفجار قريب.

ورغم ان المذكرة العراقية ليست الا تكراراً لمزاعم لم تنقطع تتصدى بالانكار للحقائق الواضحة وضوح الشمس، الا اننا سوف نتناول في ما يلي بكل موضوعية وتجرد بعض الجوانب التي تعرضت لها مذكرة وزير الخارجية العراقي في دعوة مستمرة لم تتخل عنها الكويت يوما، الى تحكيم العقل والرجوع الى الحق والافادة من دروس الكارثة والمضي نحو صفحة جديدة من المسلك، تعيد الى العالم امنه وسلامه، والى المنطقة وحدة اتجاهها، ونبذ دعوات السيطرة والعدوان في عالم لا نجاة له الا بالمحبة والتعاون والعمل المشترك في احترام متبادل وعلاقات تحكمها الشرعية والمبادىء

اغفال تاريخ المماطلات

اولا: تبدا المذكرة بالقول بأن تشكيل مجلس الامن للجنة ترسيم الحدود واعتباره الاتفاقية الموقعة من العراق والكويت في ١٩٦٣/١٠/٤ اساسا تنطلق منه اللجنة في اعمال الترسيم انما هو فرض لوضع محدد من قبل مجلس الامن لتلك الحدود، وان مشاكل الحدود بين الدول يجب ان تترك لاتفاق الدول في ما بينها، وهو بهذا يغفل ويتجاهل تاريخا طويلا من محاولات الكويت المتواصلة وسعيها بكافة الوسائل لاقناع العراق بترسيم الحدود تلك المحاولات التي كانت تواجه بالمماطلات والابتزاز والاعتداء المتكرر على الحدود حتى اليوم الاخير قبل عدوان العراق الغادر، اذ اقترحت الكويت ان يوكل الى الجامعة العربية من خلال لجنة محايدة النظر في ما يثيره العراق بما ينهي هذا النزاع وقد كان الرد العراقي على ذلك هو الغزو الغادر في اليوم التالي.

وهل نسي العراق انه بعدوانه الغادر واهداره للشرعية الدولية هو الذي اخرج القضية من الاطار الذي يطالب به الان الى النطاق الدولي الذي تصدى لالزامه بالانصياع لهذه الشرعية وانه قطع بمسلكه كل سبيل يمكن ان يقبله العالم لحل ما خلقه من نزاع حول الحدود فتحتم بذلك ان تحل المشكلة بتدخل هيئة الامم المتحدة واشرافها.

وقد اثار العراق هذا الاعتراض عند صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ ذاكراً ان امور الحدود بين الدول وتحديدها وترسيمها لم يجر العمل باعتباره ضمن نطاق اعمال مجلس الامن الا ان مجلس الامن رأى في ضوء ما قام به العراق من غزو لدولة الكويت وما احدثه ذلك من تأثير على امن واستقرار المنطقة الذي هو مسؤولية مجلس الامن بموجب صلاحياته في رصد واجتثاث بؤر النزاع في العالم وواجبه في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوعها، كل ذلك يتطلب التدخل الحاسم لترسيم الحدود انهاء للمشكلة، وعليه فقد تضمنت الفقرة ٤ من قرار المجلس رقم ٦٨٧ ان المجلس يضمن حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

وقد قبل العراق هذا القرار وصادق عليه بسلطتيه التشريعية والتنفيذية ونشرت تلك المصادقة كوثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة، وعليه فان رفض الاسس التي اعتمدت عليها اللجنة في ترسيم الحدود انما هو نكوص من العراق عن قبوله غير المشروط بقرار مجلس الامن سالف الذكر.

والجدير بالذكر ان القرار ٦٨٧ الذي تم بموجبه، ضمن امور اخرى، انشاء لجنة ترسيم الحدود ذو اولوية على جميع القرارات ذات الصلة اذ تشير الفقرة الاولى منه الى ان المجلس يؤكد جميع قراراته السابقة عدا ما يجري تغييره صراحة ادناه تحقيقا لأهداف هذا القرار.

تبرير العدوان

ثانيا: في محاولة العراق لتبرير عدوانه ورفض التدخل الدولي لترسيم الحدود تسرد المذكرة وقائع معكوسة عن محاولات وهمية من جانب العراق لاقناع الكويت بترسيم الحدود. ان العراق كانت لديه رغبة «صادقة» لحل موضوع الحدود ولكن الكويت «لم تتجاوب».

وقد آن الاوان ان تروى وقائع التاريخ سافرة للاجيال ليعرف الناس شيئا عن «الرغبة الصادقة» لحل موضوع الحدود.

ففي اواخر عام ١٩٧١ صرح صدام حسين بان الكويت اذا كانت تريد انهاء موضوع الحدود فيجب عليها اتخاذ «مبادرات وطنية قومية».

وقد شرح وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي في زيارته للكويت اوائل شهر مايو (ايار) ١٩٧٢ تلك المبادرات للحكومة الكويتية فذكر ان هذه المبادرات، تتمثل في ما يلي:

١ - تقوم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق.



٢ - ان يستخدم راس المال الكويتي في العراق بالذات.
٣ - ان يسمح بتنقل الايدي العاملة العراقية في الكويت.
٤ - ان ترتبط الكويت بخطط الدفاع العراقية.
٥ - ايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المنافذ البحرية اللازمة للعراق.

وقد سبق لعضو مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير الصناعة طه الجزراوي ان اخطر الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت آنذاك خلال لقائه معه في بغداد لبحث مشكلة الحدود بان لجزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين اهمية خاصة بالنسبة للعراق باعتباره بلداً خليجياً والمطلوب من الكويت ان تتنازل عنهما.

مزاعم صدام

وا لد التقى وفد الكويت برئاسة الشيخ صباح الاحمد اثناء تلك الزيارة مع صدا م حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في وقتها فكرر هذه المطالب السابقة نفسها.

وقد كان رد الكويت حاسما بان التنازل عن اراض كويتية غير وارد اطلاقا وان هذا غير مقدور عليه من اي انسان في الكويت.

وتلك هي نوعية المبادرات «الوطنية القومية» التي قام بها العراق لاقناع الكويت بترسيم الحدود وهي مبادرات تستهدف الوطن وسيادته وارادته وارضه وحريته والتصرف في ثروته.

ثالثا: كرر النظام العراقي في هذه المذكرة محاولاته المتكررة السابقة للعمل بكل الوسائل على عرقلة ترسيم الحدود حيث بدأ برفض تدخل مجلس الامن في عملية الترسيم كما ذكرنا ولجأ الى التشكيك في اللجنة واختيار اعضائها مطالبا ان يكون له راي في اختيار اعضائها وهو أمر لم ينفرد به العراق بل تساوى فيه مع الكويت لأن اللجنة بطبيعة مهمتها المنوطة بها لجنة فنية تقنية وليست لجنة تحكيم او لجنة سياسية تملك رأيا في تحديد الحدود او تعديلها اذ ان ذلك لا يدخل في نطاق اختصاصها المحدد لها، لأن المجلس الامن قد اعتمد في تحديد الحدود بين الكويت والعراق ما ورد في محضر اتفاق ١٩٦٣ الموقع بين كل من الكويت والعراق، اساسا لذلك التحديد فكان عمل اللجنة مقتصرا على ترسيم الحدود الواردة في ذلك الاتفاق على الطبيعة ووضع العلامات الحدودية اللازمة لذلك، كما ان اختيار الخبراء المستقلين الفنيين هو من صلاحيات الامين العام لهيئة الامم المحدة لتنفيذ المهام التي اسندت اليه.

رابعا : زعمت المذكرة ان قرار مجلس الامن في ما يتعلق بتشكيل لجنة لترسيم الحدود هو قرار لم تشهد له المنظمة الدولية مثيلا، وهو زعم خال من الصحة مناف للمعروف الذائع حيث سبق لعصبة الامم ان شكلت لجانا مشابهة لترسيم الحدود اشرفت عليها لحل مسائل النزاع الحدودي في بعض مناطق العالم انتهت الى اتفاقيات «فرساي» لترسيم الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا «وسان جرمان» بين النمسا وهنغاريا «وتوبيي» بين بلغاريا ويوغسلافيا «وتريانون» بين هنغاريا ورومانيا.

اما تشكيك المذكرة في اللجنة واعضائها فذلك نهج هذا النظام واسلوبه فقد شكك في هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن واعتبرهما صنيعة تود الحاق الضرر به وذلك امتداد لموقفه في معاداة العالم ودوله حين تقف في وجه مطامعه ورغبته في فرض الباطل بالقوة والزيف وبخاصة انه خلال اعمال اللجنة لم يسجل اعتراضا واحدا على اي من الخبراء المستقلين بها ولم يورد واقعة واحدة تشير الى تحيز احدهم.

مبررات واهية

خامسا : وفي مجال إلتماس مبررات واهية اعترضت المذكرة على ما جاء في مشروع تقرير الامين العام لهيئة الامم المتحدة الذي اشار فيه الى انه بوسع اللجنة استخدام التكنولوجيا المناسبة لترسيم الحدود واعتبرت ذلك امرا غامضا غير محدد، وانه يحتاج الى توضيح، والتقنيات المستخدمة في ترسيم الحدود عمل تقني فني له اساليبه المعروفة التي يعرفها كل المتخصصين في هذا المجال بحيث ان تدخل الامين العام في تحديدها يصبح هو المثير للدهشة، ولقد استخدمت اللجنة هذه التقنيات تحت بصر الجانب العراقي ودون اي اعتراض منه فقد قام فريق المسح النيوزيلندي - السويدي باعمال ميدانية قدمت الاساس للخرائط الفوتوغرافية العمودية لمنطقة الحدود العراقية - الكويتية حيث تم انشاء ٤ محطات لتزويد البيانات من اجل مراقبة المسح وكذلك ٢٥ محطة مراقبة رئيسية بفاصل بين محطة واخرى يتراوح بين ١٥ و٢٥ كلم تقريبا عن احداها الاخرى على طول الحدود وجرت ملاحظتها بمعدات «دوبلر» وجي بي اس».



وقام الفريق السويدي باعمال التصوير الجوي باستخدام طائرة كوماندو نفاثة مجهزة خصيصا لهذا الغرض من ارتفاعين رئيسيين وتم التقاط صور لكل من الارتفاعين وتكونت مراقبة الصور من شبكة تضم اكثر من ٢٠٠ محطة مراقبة ذات اشارات معدة سلفا.

ونتيجة لهذه الاعمال تم انتاج ٢٩ خريطة فوتوغرافية عمودية بمقياس رسم ١ ـ ٢٥٠٠٠، ذات كنتورات ارتفاع بفاصل ٥ امتار وكان مسقط الخرائط المستخدم في اعداد الخرائط الفوتوغرافية العمودية، هو مسقط «ميركاتور» المستعرض الدولي «يو تي ام» بامتداد ٣٨ جهة الشرق لتغطي منطقة الحدود بالكامل.

ويوشر العمل في اعداد خرائط مفصلة اضافية للجزء الغربي من الحدود المعروف باسم وادي الباطن وجرى اعداد حوالي ١٤٣٠ صورة فوتوغرافية مساحية ضوئية مستعرضة بطول ٣,٥ كلم بفواصل قدرها ١٠٠ متر لطول الوادي واستخدمت هذه الصور في تحديد ادنى خط نقطة في الوادي، كما تم انشاء نماذج ارضية رقمية لاحداث كنتورات بارتفاع مترين، وفضلا عن ذلك تم استخدام صور ثلاثية الابعاد بالاستعانة بالحاسبات الآلية لتفسير البيانات.

التفاصيل والتوضيحات

ولنا ان نتساءل عن ماهية التفاصيل والتوضيحات التي كان العراق يريدها بعد هذا الفيض التفصيلي عن التكنولوجيا المستخدمة في اعمال اللجنة والتي اقتصرنا هنا على بيان بعضها وهناك مما نشرته اللجنة المزيد.

ومن المثير للدهشة ان العراق لم يستجب لطلب اللجنة تزويدها باي معلومات متوافرة لديه حول مهمتها واكتفى في ذلك بالوعود حيث وعد بان يقدم وثائق وهو يعترف في مذكرته بانه لم يستطع تقديمها خلال اجتماعات اللجنة ويلوم اللجنة وهيئة الامم انها لم تنتظر حتى يقوم العراق بذلك علما بانه لم يفعل رغم مرور ما يقرب من عام بين اول اجتماع للجنة وبين اجتماعها الخامس الذي اعلنت فيه ترسيم الحدود الارضية.

ومع ذلك يصف العراق اعمال اللجنة بالتسرع المرفوض في رايه علما بانه حتى اجتماع اللجنة الاخير لم يستطع تقديم موعد محدد لتسليم ما ادعى وجوده، ترى كم من الزمن كان يقترح العراق ان تنتظر هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن وقضية استقرار الامن في هذه المنطقة من العالم حيث يتهيأ العراق لتقديم وثائقه التي يعلم يقينا كما يعلم الجميع انها لا وجود لها وانما هي استمرار كما ذكرنا لمحاولاته في العقود السابقة للمماطلة في ترسيم الحدود لتصبح سيف ابتزاز يرفعه للحصول على مغانم وتمييع الاوضاع والحقائق.

● سادساً: تلوم المذكرة ممثل الكويت بانه كان يوجه اسئلة الى الخبيرين المستقلين توحي باجابات محددة، ولا ندري ما الذي منع ممثل العراق من ان يوجه اسئلة وهو عضو في اللجنة وله كامل الحق في الاستفسار وابداء الرأي.

● سابعاً: رفضت مذكرة النظام العراقي ما استندت اليه اللجنة في تفسيرها لمسار خط الحدود في جنوبي سفوان حيث تستند المذكرة في رفضها الى ان اللجنة اعتمدت على وجهة نظر مساحية (مع ان ذلك صميم عملها) وان اللجنة استندت الى وثائق ومراسلات بين بريطانيا والعراق كما انها اعتمدت على خرائط عراقية ! ولا ندري لماذا تلام لجنة ترسيم الحدود على ذلك.

وتبرر المذكرة هذا الاعتراض بان بريطانيا في تلك الفترة كانت هي القوة المستعمرة والمسيطرة على المنطقة! وان الخرائط العراقية التي استندت اليها اللجنة لم تكن موضوعة في وقتها لتستخدم في الترسيم.

وهي اعتراضات يرفضها اي منصف محايد، فالعراق في محضر اتفاق ١٩٦٣ بعد انتهاء السيطرة البريطانية وزوالها وقيام الحكم الوطني العراقي هو الذي نص صراحة بتوقيعه في البند الاول من الاتفاق على:

«اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ اغسطس ١٩٣٢م».

فأين الضغط البريطاني والقوة الاستعمارية المهيمنة التي تبرر التنصل من هذا الاعتراف العراقي بمسار الحدود اللهم الا مطامع النظام العراقي الحالي التي اكدها غزوه الغادر وطمعه في الكويت ارضا وشعبا ووجودا!

امر مثير للعجب

اما اعتراض النظام العراقي على استناد اللجنة لخرائط عراقية فهو امر مثير للعجب، ودعواه انها خرائط لم توضع لاغراض الترسيم اشد مثارة للعجب فالحدود الواردة في الخرائط الصادرة عن دولة ما هي برهان قاطع على حدودها مع جيرانها سواء استخدمت في الترسيم او في غيره.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

● ثامناً: تشير المذكرة الى ان الكويت قامت بتحريك مراكز الحدود وقوات الحدود ومواقع التنقيب لأكثر من ٧٠ كيلومترا مستندا في ذلك الى ان الجوازات الكويتية كانت تسجل نقطة الخروج في المطلاع فاصبحت في سفوان التي تبعد عنها بهذه المسافة ولا ندري ما علاقة مركز الجوازات واختيار موقعه بحدود الدولة!

وانسياقا مع هذا الطرح المزيف للحقائق فان لدى الكويت وثائق سفر تسجل نقطة الخروج من مدينة الزبير، فهل يعني ذلك ان تطالب الكويت بمد حدودها الى الزبير؟

ومن المعروف في كل دول العالم ان نقطة الخروج قد تكون في المطار الذي قد يقع في منطقة المدينة وليس عند نقطة حدودها.

ان هدف المذكرة العراقية كما هو واضح هو التنصل من خط الحدود الوارد في الاتفاقيات التي وقعها العراق والانتقال منه الى شواهد ودلالات اخرى لا يقبلها عقل.

● تاسعاً: تعترض المذكرة على امرين استندت اليهما اعمال لجنة الترسيم اولهما اعتمادها على الادلة المساحية الصرفة واعتماد الاحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض من دون افساح المجال لتقديم اية ادلة اخرى تستقى من مواد مناسبة (دون ان يحدد العراق نوعية هذه المواد المناسبة). ومؤكد ان لجنة للترسيم وتطبيق خط الحدود على الواقع لابد وان تعتمد اساسا على ادلة مساحية مادام خط الحدود متفقا عليه مسبقا، لان اساس العمل المطابقة لا التعديل.

متاهات جديدة

غير انه من الواضح ان مذكرة العراق تريد ان تبعد اللجنة عن مهمة الترسيم لتدخل في متاهة تحديد الحدود انطلاقا من انكار النظام العراقي للتحديد الذي تضمنته الاتفاقيات وسعيه الى بحور من الجدل تتيه فيها كل الاطراف، لتبدا من جديد رحلة اتفاق على تحديد الحدود، وهو بالطبع ما يرفضه مجلس الامن وهيئة الامم واللجنة التي تنطلق من الشرعية الدولية والاتفاقات المعقودة وحتمية الالتزام بها.

اما الامر الثاني الذي تعترض عليه المذكرة فهو ان اللجنة اعتمدت الخارطة البريطانية من ضمن المواد المناسبة التي تستند اليها في اعمال الترسيم وتنطلق المذكرة في ذلك من رفضها لكل تحديد قامت به بريطانيا للحدود رغم ان العراق هو الذي أقر ذلك رسميا بتوقيع رؤساء وزرائه في محضري اتفاق ١٩٣٢ و١٩٦٣ كما اوضحنا، ومع كل ذلك فالخارطة البريطانية لم تعتبر الاساس لعمل اللجنة بل مادة من المواد المناسبة لابد ان تعززها مواد اخرى ولهذا لم يؤخذ بها في بعض الموضوعات.

ولا ندري اذا رفض النظام العراقي الخرائط العراقية الصادرة عن حكوماته وتحديد الحدود الذي اعترف بها في اتفاقياته والخرائط التي كانت متوافرة في فترات تحديد الحدود ولم يقدم وثائق او ادلة جديدة بل وعودا ومماطلات بتقديمها فما الذي يمكن ان تستند اليه اي جهة تكلف بترسيم الحدود الا اذا كان كل ذلك تعجيزا مقصودا ينتهي بالجهد الدولي المتوخي انهاء المشكلة الى فراغ وتبقى قضية الاستقرار والامن والسلام في المنطقة رهنا بمن يمتلك السلاح والرغبة في العدوان.

● عاشراً: تعترض المذكرة على ان ممثل الكويت قد رافق الخبيرين المستقلين في تحرياتهما في منطقة سفوان علما بان مرافقة ممثل الكويت تمت وفقا لقرار اللجنة وهو عضو من اعضائها ودخوله مع الخبيرين الى المنطقة الحدودية انما تم تحت مظلة الامم المتحدة التي تعمل اللجنة في اطارها.

وفي هذا الاطار اتهمت المذكرة اعضاء اللجنة بعدم الحيادية، وهو اتهام لم تعتمد فيه على اي دليل، بل هو حكم جزافي للاساءة الى عمل اللجنة وفي مثل هذه الامور ينبغي ان تنطلق الاحكام من ادلة راسخة تقدم في عقلانية ووثوق.

ولم تكن قرارات اللجنة متحيزة للكويت كما زعمت المذكرة العراقية، فقد قررت اللجنة حرمان الكويت من مياهه الاقليمية في خور الزبير مما يعني انتفاع العراق الكامل بالخور المذكور، وقرار اللجنة بهذا الشان يعتبر ردا واضحا على اتهام اللجنة بعدم الحيادية.

التماس مخارج

● حادي عشر: تحاول المذكرة العراقية التماس مخرج من موافقة ممثلها باللجنة على تحديد نقطة سفوان، فتبرر المذكرة ذلك بقولها ان ممثل العراق استغل فيها «بصورة منافية للقواعد ولمبدا حسن النية»، ولا ندري اي حسن نية او سوء نية يمكن ان يتعلق بحقائق وحدود وخطوط مساحية؟ وكيف يمكن ان



يستغل ممثل دولة في مثل هذا الموقف؟

ولما كانت موافقة ممثل العراق واللجنة قد استندت الى المذكرة العراقية المقدمة الى سفير بريطانيا في ٢٥ يونيو ١٩٤٠ والتي تقرر فيها الحكومة العراقية ان خط الحدود يقع جنوب سفوان على مسافة ١٢٥٠ مترا من مركز الجمارك القديم فقد حاول النظام العراقي ان يتملص من هذه المذكرة العراقية وما جاء بها من مؤشرات لتحديد خط سفوان.

وهذا تناقض صارخ.. مذكرة دولة تحدد بداية خط حدود في رسالة رسمية عام ١٩٤٠ وتعليق حالي يتقدم به وزير خارجية هذه الدولة برفض ذلك وانكاره! لأن كل تحديد لترسيم الحدود غير الذي يراه النظام العراقي سواء اتم بالفعل في الماضي ام في الحاضر هو لديهم امر مرفوض.

وتواصل المذكرة اعتراضاتها على قرارات اللجنة فتذكر ان هذه القرارات ادت الى اقتطاع مساحات شاسعة من اراضي العراق المسلم بها قبل هذا التاريخ بما تضمنته من موارد نفطية ومنشآت اقامها في تلك الاراضي.

ولم تشر المذكرة عمدا الى الحقيقة التي اثبتتها دون مجال للشك او الجدل الاعمال المساحية الفنية للجنة ترسيم الحدود فقد ثبت ان العراق قد تجاوز عبر السنوات خطوط الحدود التي اقر بها في محضري اتفاق ١٩٣٢ و١٩٦٣، وتعدى على هذه الحدود بالقوة والزحف والاعتداء العسكري كما حدث في اعتدائه المسلح وتطويقه لمخفر الصامتة الكويتي عام ١٩٧٣ والاعتداءات الاخرى التي قام بها على الحدود وسجلت الكويت اعتراضها عليها في حينه بمذكرات رسمية متتالية يعود تاريخها الى عام ١٩٣٤ واقام هذه المنشآت لتكون مبررا في ما بعد على تبعية هذه الاراضي له.

والشرعية الدولية لا تنحني للامر الواقع المفروض بالعدوان وهي تطالب الاطراف باحترام ما وقعوه من اتفاقات وتلزم المتجاوز بالرجوع الى حدوده المشروعة.

● ثاني عشر: اعتبرت المذكرة العراقية قرار انضمام دولة الكويت الى جامعة الدولة العربية قرارا باطلا لغياب وزير خارجية العراق عن اجتماع المجلس، وادعت المذكرة ان قرار ضم عضو جديد الى جامعة الدول العربية يجب ان يحظى بموافقة الاعضاء بالاجماع.

وهكذا يسلم العراق في مذكرته بان الكويت قد اصبحت عضوا بالجامعة العربية. وان كان يعزو ذلك الى خطأ وزير خارجيته فكيف يتم التسليم بذلك صراحة ثم يعتبر قرار الجامعة العربية باطلا؟

ومع ذلك فان السلوك اللاحق للعراق تجاه الكويت يؤكد انه ولنحو ثلاثة عقود من الزمان قد تعامل مع الكويت كدولة مستقلة من ناحية، وكدولة عضو بالجامعة العربية من ناحية اخرى وتمثل ذلك السلوك في مظاهر التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

● ثالث عشر: ادعت المذكرة العراقية ان «السلطات الكويتية قد اعترفت بتجاوزها على آبار النفط العراقية»، وذلك على لسان سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في اللقاء الذي جرى مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية في جدة في الثلاثين من يوليو ١٩٩٠. وهذا الادعاء لم يرد مطلقا في المحادثات التي تمت في ذلك اللقاء ولا في غيره. فقد تمسكت الكويت برايها الوارد في المذكرتين الرسميتين اللتين رفعهما نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الى السيد الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ و٢١ يوليو ١٩٩٠ ردا على المذكرتين العراقيتين المؤرختين في ١٥ و٢١ يوليو ١٩٩٠.

وقد اكدت الكويت، وعلى مسمع الوفد العراقي في لقاء جدة انها على استعداد لتشكيل لجان محايدة للنظر في كل القضايا المثارة بين الطرفين بما في ذلك مسالة آبار النفط. غير ان الجانب العراقي لم يستجب لذلك، وكان رده المبيت مباغتا بهجومه الغادر على الكويت بعد ساعات من انتهاء الاجتماع المذكور.

تحلل من التزامات ومطامع

● رابع عشر: تلجا المذكرة العراقية في مواجهة قرارات لجنة ترسيم الحدود الى نهجها الدائم الذي يقوم على التحلل من كل اتفاق او التزام وقعته لتفرض تصوراتها للامور ومطامعها كحقائق لابد وان يتقبلها ويلتزم بها الجميع، وعليه فقد فسرت قرارات لجنة الترسيم، كما دابت على تفسير كل ما يخالف هواها، بانه عمل استعماري ومؤامرة دولية.

فهي على سبيل المثال تستند في مطالبتها بارض كويتية وجزر في الخليج ليس على الاتفاقات الموقعة منها ولا على الحدود الموثقة تاريخيا، بل على شهرتها بانها دولة بحرية فلابد ان تكون لها اطلالة على الخليج وهي تختار هذه الاطلالة في ارض جارتها الكويت وتصر على ان ما تطلبه يجب ان يصبح واقعا بغض النظر عن مدى احقية ذلك من عدمه، وهي تغفل عن عمد حقائق يعلمها الجميع من ان لها ساحلا ممتدا في الفاو على مسافة ٤٠ كيلومترا، وان لها كل الساحل الشمالي على خور عبد الله (٣٥ كيلومترا) وميناء البكر الذي تمت توسعته فاصبح يتسع لناقلات النفط العملاقة.



ولكل الدول امنيات بعضها يتمنى موانئ على بحار دافئة، وأخرى تتمنى مناطق ثرية بالمعادن وغيرها، ولو ترك لهذه الاماني ان تنتقل الى واقع تفرضه القوة لتغيرت خريطة العالم وتواصلت حروب جديدة تفني البشرية وتحرمها ثمرة التقدم الذي حققته بما وصلت اليه من رشد يحترم القوانين والجوار والشرعية.

وترى مذكرة العراق في وهمها الطامع ان المنفذ البحري الذي تختاره يقع في ما اطلقت عليه المذكرة «بالقرية الصغيرة الكويت التي نشأت بين القرنين الماضيين على ضفاف الخليج» وهي تطلق على الكويت هذا الوصف وكأنها تنكر وجود دولة لقلة عدد سكانها ومساحتها المحدودة، وهي نظرة لو اخذ بها العالم لاختفت من خارطته دول كثيرة لها وجودها الفعال، فالدول تقاس بعطائها وفاعليتها لا بحجمها وعدد سكانها.

دعاوى ومزاعم

● خامس عشر:

يدعي العراق بانه غير ملزم بالمحضر المتفق عليه لعام ١٩٦٣ حيث ان السلطة التشريعية في العراق لم تصادق عليه.

وللرد على هذا الادعاء نقول الآتي:

(١) ان مسألة خضوع اتفاق ما للتصديق او عدمه تتوقف على نية الاطراف المعنية وهذه تستفاد من الظروف والقرائن وموضوع الاتفاق.

ويقول بنهايم (وهو احد خبراء القانون الدولي) بانه «اذا كان بروتوكولاً او تصريحاً او مذكرات متبادلة، فانه لا يحتاج الى تصديق - ما لم ينص على خلاف ذلك - اذا كانت اي من هذه الاتفاقات لا تزيد على اضافة نقطة محدودة في المعاهدة الاصلية».

ولا يخفى ان المحضر المتفق عليه، لا يرفع حدوداً او يقيم اخرى مكانها، ولا يعدو بالنسبة لمسألة الحدود عن تقرير اعتراف بحدود سبق الاتفاق عليها.

ولو افترضنا جدلاً ان التصديق على ذلك الاتفاق كان ناقصاً فان مسؤولية عدم اتباع شروط التصديق تقع على عاتق الدولة المخلة وليس على الدولة التي تعاملت معها، فهي التي تتحمل نتائج الاتفاقية ذات التصديق الناقص. والقول بغير ذلك يجعل من حق الدول الأخرى ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة فحص الاتفاقية والتأكد من سلامة اجراءات التصديق الأمر الذي يأباه العرف الدولي.

(٢) ان نية الطرفين المتعاقدين العراق والكويت قد انصرفت لتنفيذ هذا المحضر فوراً بعد التوقيع عليه. وللدلالة على ذلك، فان معظم بنود المحضر قد تم تنفيذها مثل الاعتراف، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، واقامة اتفاق تجاري واقتصادي الخ.. وقد قدم الجانب الكويتي مساعدات مالية بلغت ٣٠ مليون دينار حسب الاتفاق.

(٣) ان اتفاقات اخرى مع العراق (باستثناء اتفاقات الحدود)، قد نص فيها صراحة على وجوب التصديق بما في ذلك بروتوكول التعاون الثنائي بين العراق والكويت. وهذا يفيد ان الممارسة الجارية بين البلدين، تقضي باثبات نص خاص بالتصديق اذا ما انصرفت نية الطرفين الى لزومه. وان عدم اثبات مثل هذا النص في الوثائق الخاصة بالحدود قرينة قوية على ان مثل هذا التصديق غير مطلوب.

(٤) تم تسجيل المحضر في الامانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٤ ولم تعترض اي من الدولتين على نفاذ المحضر المذكور بدعوى عدم التصديق.

(٥) ان موقف النظام العراقي باعتراضه على هذه الاتفاقية والانتهاكات المستمرة لها ليس بالأمر الجديد، فقد اعتاد هذا النظام على نقض كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لا تتماشى مع مصالحه التوسعية، فقبل ابتداء حربه مع ايران اعترض على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بشأن شط العرب مع ايران ثم عاد واعترف بها بعد غزوه لدولة الكويت، كما ان غزوه لدولة الكويت بحد ذاته بما فيه من نقض وانتهاك للمواثيق العربية والدولية بهذا الشأن، لهو دليل دامغ على توجهات وسلوكيات هذا النظام الذي لا يمكن لأي قانون او معاهدة اقليمية أو دولية ان تجد طريقها من الاحترام لديه. ومن هذا المنطلق وخاصة في ما يتعلق بهذا الأمر، فان الكويت لتؤمن ايماناً تاماً بأن الارادة الدولية هي الاداة الوحيدة الكفيلة التي يجب أن تفرض على مثل هذا النظام ليحترم القوانين والمعاهدات الدولية.

الأدلة والخرائط

● سادس عشر:

أرادت المذكرة العراقية ان تجر هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الى متاهات من الادعاءات حول الوجود التاريخي للكويت فرغت من الرد عليها وبحثها المراجع العلمية الموثوقة ونشرت بشأنها من الأدلة والخرائط والدراسات ما يجعل،



مسايرة هذا الوهم التاريخي مضيعة للوقت، فالكويت ارضا وشعبا ودولة، حقيقة تاريخية لا مجال او ادعاء بانكارها. ثم ان هذا المنحى في ادعاءات الحقوق التاريخية يناقض تماماً ما انتهت اليه المبادىء الأساسية للقانون الدولي من أن الحدود التي تفصل بين الدول المتجاورة وتحدد اقاليم كل منها وفقا لخطوط الحدود التي رسمت قبل الاستقلال، هي حدود لا بد ان يلتزم بها، وهو المبدأ الذي طبق بين دول أميركا اللاتينية واقره زعماء القارة الافريقية في اجتماع القمة الافريقية ١٩٦٤ حسماً لقضايا الحدود ومنازعاتها.

وقد أخذ مجلس الأمن بهذه المبادىء حين اعتمد الحدود التي وقعت بالموافقة عليها كل من الكويت والعراق في عامي ١٩٣٢ و١٩٦٣ وهو ما تنادي به دراسات القانون الدولي التي ترفض التحلل من الاتفاقيات المتعلقة بالحدود بدعوى عدم المصادقة عليها.

ومع ذلك فان الدراسة العلمية الموضوعية لقضية حدود الكويت مع العراق تصل دائماً الى النتائج نفسها التي وقف العالم من اجلها وراء الكويت وقضيتها.

والسبب في ذلك واضح، فحدود الكويت كما تطالب بها، مسجلة في وثائق وخرائط واتفاقيات معروفة وموثوقة دولياً لا ينكرها احد ولا يدعي زيفها الا من يريد مخالفة الناس ومغالطة الحقائق العلمية.

قبل نشأة العراق

ويرجع تاريخ تلك الوثائق الى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة، فهي ليست وثائق مصطنعة لتزييف دليل او للمطالبة بحقوق لا اصل لها قدمت حين برز النزاع على الحدود، بل هي حقائق التاريخ الثابتة الموثوقة.

فأي مؤرخ محايد سوف يجد أنه لنحو ثلاثة قرون (١٧٠٩ ـ ١٩٩٢) استمرت الكويت هذه المنطقة المطلة على الشاطىء الشمالي للخليج العربي، كياناً متميزاً، استمر محتفظاً باستقلاله تحت كل الظروف، ورغم كل المتغيرات. وكانت علاقة ذلك الكيان المتميز واضحة مع الدولة العثمانية التي شمل نفوذها كامل الأراضي العراقية، التي اقتصرت علاقة الكويت معها على تلك الصلة الاسلامية العامة التي تربط الأقطار الاسلامية بالخلافة العثمانية، ولم يكن هناك اي وجود عثماني في أي جزء من اراضي الكويت، كما انه لا توجد أي صورة من صور التبعية السياسية، فالعلاقة هي علاقة دينية لا تمس الاستقلال ولا تنال من سيادة اهل الكويت على اراضيهم.

ويشهد على ذلك التميز والشخصية المستقلة، اعتماد اهالي الكويت على انفسهم في الحماية من هجمات القبائل وغاراتها على الكويت دون تلقي مساعدة من السلطات العثمانية في البصرة او بغداد، وانهم بنوا أسوار الكويت في عام ١٧٦٠ لتحمي مدينتهم دون اعتماد على احد.

ويشهد بذلك ان الكويت كانت ملجأ للثائرين على السلطات العثمانية في بغداد حيث (لجأ كل من الشيخ ثويني شيخ المنتفق، ومصطفى آغا متسلم البصرة الى الشيخ عبدالله الصباح حاكم الكويت (١٧٦٢ ـ ١٨١٥م) اثر تمردهما على سليمان باشا والي بغداد ورفض الشيخ تسليمهما رغم التهديد بتوجيه حملة لارغام الكويت على ذلك).

ويشهد بعدم التبعية للعثمانيين سماح حاكم الكويت بانتقال الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة الى الكويت (في الفترة من ١٧٩٣ ـ ١٧٩٥) اثر خلاف مع السلطات العثمانية، وما كان يمكن أن يتم ذلك لو كان للكويت ولاء او تبعية للدولة العثمانية.

واذا ما تركنا جانبا الوقائع والشهادات وتقارير الرحالة والسياسيين الى موقع الكويت في المصورات الجغرافية، فسوف نجد ادلة أكثر قوة على كيان الكويت المتميز، ويتمثل ذلك في خريطتين من القرن التاسع عشر هما:

(١) خريطة كارل ريتر (C.RITTER): وهو عالم الماني يعتبر احد مؤسسي علم الجغرافيا الحديث، وقد جاءت صورة الكويت ضمن خريطة جزيرة العرب المنشورة باللغة الالمانية عام ١٨٦٧ نقلاً عن كتابه علم الأرض (Erdkunde) الذي نشر في بضعة عشر مجلداً اعتباراً من عام ١٨١٨م.

وتظهر الكويت تحت اسم (Kueit or Korein) في دائرة تحيط بموقعها الحالي وتضم وربة وبوبيان وأجزاء من جنوب العراق. والخريطة مطبوعة في برلين، ومحفوظة في مكتبة جامعة كمبردج تحت رقم (Maps C.336.58.1).

(٢) خريطة شبه الجزيرة العربية الواردة في الكتاب الذي وضعه بالجريف W.G.Palgrave عن رحلاته في جزيرة العرب عام ١٨٦٢/٦٢م ويتضح في الخريطة ان الكويت قد ميزت بلون مستقل تماماً عن الوحدات السياسية الأخرى في المنطقة، والمتمثلة بالوحدة العثمانية التي تمتد شمالاً ونجد جنوباً. ويلاحظ ان حدود الكويت الشمالية تشتمل على وربة وبوبيان، والجانب الغربي من الجزء الجنوبي من شط العرب، ويضم ذلك أم قصر ومعظم الفاو.

اما عن اتفاقية ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا فلم تنص مطلقاً على



تبعية الكويت لولاية البصرة كما تكرر ذلك في المذكرة العراقية، بل تنص المادة الثانية من تلك الاتفاقية على ان شيخ الكويت يمارس ادارة مستقلة في منطقته، وتمتنع الحكومة العثمانية عن اي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك مسالة الوراثة وعن اي عمل اداري آخر وكذلك عن اي احتلال او عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي الى الكويت.

ومع ذلك فقد اقتطعت تلك الاتفاقية اجزاء مختلفة من الاراضي الكويتية لصالح العراق وهو امر طالب به الشيخ مبارك الصباح بشهادة الوثائق وحقائق التاريخ.

وقد اعترف العراق نفسه بتلك الحقائق الثابتة واكد عليها في اعترافين واضحين بدولة الكويت وحدودها، الأول في عام ١٩٣٢ والثاني في عام ١٩٦٣. ويشهد الكتاب السنوي للجمهورية العراقية عن عام ١٩٨٨ بهذه الحقيقة سواء من خلال ما تضمنه من معلومات عن الكويت كدولة جارة وشقيقة او من خلال الخريطة المرافقة له، والتي تبين الحدود الكويتية العراقية بصورة تقترب كثيراً مما توصلت اليه لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود.

ولعل في هذا العرض ما يزيل «الوهم والخيال» ويرسي دعائم الحقيقة حول ان الكويت حقيقة تاريخية بكيانها الاداري وحدودها السياسية التي كانت واضحة المعالم قبل استقلال العراق بأكثر من نصف قرن.

شعبنا وراء قيادته

● سابع عشر:

ورغم الدرس الذي تلقاه النظام العراقي حين زعم انه جاء بغزوه استجابة لنداءات من الشعب الكويتي فوجد شعباً على قلب رجل واحد وراء قيادته يتصدى للنظام الغازي بمقاومة شهدت بها الدنيا ومواجهة تنطلق بالتضحية والفداء، وقد اظهرت الوثائق التي خلفتها القوات الغازية بعد التحرير مدى الرعب والفزع الذي كانت تعانيه تلك القوات الغازية العراقية من مقاومة ابناء الكويت - رغم كل ذلك تعود هذه المذكرة العراقية الى نصف قرن مضى متوهمة انها تستطيع أن تزيف التاريخ وتلوي عنق الحقائق لتطعن الوحدة الوطنية الكويتية من خلال الزعم انه عند انعقاد اول مجلس تشريعي في حكم الشيخ احمد الجابر طالب اعضاء هذا المجلس بانضمام الكويت الى العراق! وان شباب الكويت الأحرار طلبوا من الحكومة العراقية مساعدتها في ذلك وهي النغمة ذاتها التي كررها بعد نصف قرن.

ويكفي للرد على هذه المزاعم ان نرجع الى الكتاب الذي تقدم به هؤلاء الشباب الذين قابلوا أمير الكويت داعين الى بعض الاصلاحات وتشكيل مجلس تشريعي.

«ان تطور الاحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفاً تبعث المخلصين من رعاياك على أن يبادروا اليك بالنصيحة راغبين في التفاهم واياك على ما يصلح الأمر ويدرأ عنهم وعنك عوادي الايام ويصون لنا كيان بلدنا ويحفظ استقلالنا غير قاصدين الا ازالة أسباب الشكوى واصلاح الأحوال».

فهل تحمل هذه الرسالة الا حوار الحب والمودة وتبادل النصيحة بين الراعي والرعية وتأكيد الاصرار على استقلال الكويت وحفظ كيانها.

وفي ختام هذا الاستعراض لما اورده وزير خارجية العراق في مذكرته بشأن نتائج لجنة ترسيم الحدود نعتقد جازمين ان هذه المذكرة ليست الا حلقة من سلسلة لم تنقطع من المحاولات لعرقلة الانهاء الحاسم لمشكلة الحدود بين العراق والكويت. فالعراق يسعى لاخراج القضية من نطاقها الحالي تحت مظلة الشرعية الدولية الى النطاق الثنائي الذي مدت الكويت طوال حياتها يدها بالمحبة والتعاون والحوار والمساندة والالتزام المطلق بآداب الاخوة وحقوق الجوار وروابط التاريخ ووحدة المصير الى الجار الشقيق فكان الرد رصاصة غزو كانت مصوبة الى القلب وعدواناً استهدف الوجود والارض واستباح الأرواح والممتلكات.

ويعتقد النظام العراقي انه بهذا الضجيج الاعلامي الذي اعتاده يمكن ان يعرقل مسيرة الشرعية، واصرار دول العالم على اعادة الأمن والاستقرار والحدود الآمنة التي تكفل مجلس الأمن بحمايتها في المنطقة، وهو اعتقاد آن الآوان لأن يتراجع عنه النظام العراقي ليواجه الحقائق ويتعامل مع جيرانه على اساس المبادىء في لقاء الانداد.

وقد كان يكفي للرد على هذه المذكرة بتفاصيلها ان نشير الى ما نصت عليه صراحة بعد كل الكوارث والنوازل التي تسببت فيها لرفضه المعايشة الآمنة مع جيرانه عبارته التي اوردها نصاً في مذكرته:

«ان العراق لن يوافق مطلقاً على اي صيغة للترسيم بريطانية كانت أم غيرها».

ولكننا احتراماً للرأي العام العربي والعالمي الذي نشرت عليه مذكرة النظام العراقي ومحتوياتها رأينا من واجبنا بيان الحقائق والوثائق التي تقدم المعلومات الصحيحة حولها واملاً في صحوة للعقل وعودة الى الحق واعذاراً الى الله.

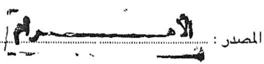
مجلس الأمن يبحث مذكرة العراق حول اعادة رسم الحدود مع الكويت

الكويت ـ وكالات الانباء ـ اعلن بول ناترديم رئيس مجلس الامن الدولى فى الدورة الحالية ان ٣ من الدول دائمة العضوية بالمجلس تعتزم اعداد بيان للرد على رسالة العراق حول موضوع اعادة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

وقال بول وهو مندوب بلجيكا فى المجلس ان مجلس الامن سوف يناقش خلال ساعات رسالة العراق ومن المتوقع ان ترد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عليها .

وفى الوقت نفسه ذكرت وكالة الانباء الكويتية امس ان محمد الطلال القائم باعمال بعثة الكويت فى الامم المتحدة ابلغ رئيس مجلس الامن فى الاسبوع الماضى بأن النظام العراقى ما زال يرفض الالتزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصرع عراقي واصابة ٤ اثناء عملية تسلل عبر الحدود مع الكويت

الكويت - ر - اذاعت وكالة الأنباء الكويتية امس ان عراقيا قد لقى مصرعه واصيب ٤ اخرون فى اشتباكات مع دورية كويتية اثناء محاولة للتسلل الى الكويت امس الاول قرب الحدود السعودية العراقية الكويتية المشتركة .

واضافت الوكالة نقلا عن مصادر امنية ان المتسللين استولوا على سيارة كويتية فى محاولة لدخول الكويت الا ان الدورية طاردتهم عندما رفضوا امرا بالتوقف .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ الكويت تبلغ الامم المتحدة :

رد العراق بشأن قرار ترسيم الحدود يمثل استمرارا لتحدى الشرعية الدولية

الكويت ـ خاص للاهرام ـ ابلغت الكويت الدكتور بطرس غالى الأمين العام للامم المتحدة ردها على الرسالة التى بعث بها وزير الخارجية العراقى حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

واكدت الكويت فى ردها على الرسالة العراقية انها تمثل استمرارا لنهج النظام العراقى فى تحدى الشرعية الدولية والاصرار على نوايا العدوان .

أوضحت الكويت ان الرسالة العراقية تتجاهل تاريخا طويلا من محاولات الكويت المتواصلة وسعيها بكافة الوسائل لاقناع العراق بترسيم الحدود .

واشارت الرسالة الكويتية الى ان النظام العراقى عمل على عرقلة ترسيم الحدود حيث بدأ برفض تدخل مجلس الامن فى عملية الترسيم وشكك فى اللجنة واختيار اعضائها وهى لجنة فنية اعتمد اطار عملها فى تحديد الحدود بين الكويت والعراق على ما ورد فى محضر اتفاق ١٩٦٣ الموقع بين الكويت والعراق بشأن الحدود .

كما اكدت ان زعم الرسالة العراقية بأن تشكيل لجنة لترسيم الحدود يعد سابقة فى تاريخ الأمم المتحدة زعم مردود عليه ومناف للصحة حيث سبق لعصبة الامم ان شكلت لجانا متشابهة لترسيم الحدود فى بعض مناطق العالم وانتهت الى اتفاقيات فرساى (لترسيم الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا) وسان جيرمان (بين النمسا والمجر) .

انسحاب العراق من اجتماعات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت

الامم المتحدة ـ ا ش ا : ابلغ العراق الامم المتحدة انه لن يحضر اجتماعات الدورة السادسة للجنة ترسيم الحدود مع الكويت التى تعقد اليوم فى مقر الامم المتحدة احتجاجا على قرارات اللجنة والتى رفضها العراق . وزعم احمد حسين وزير الخارجية العراقى ان مجلس الامن الحم مسالة الحدود بين العراق والكويت فى القرار رقم ٦٨٧ بغرض فرض وضع محدد .

بيان من مجلس الأمن يحذر العراق من عواقب رفض قرارات لجنة ترسيم الحدود

الامم المتحدة ا . ش . ا ـ يصدر مجلس الامن خلال ساعات بيانا يحذر ، فيه العراق من عاقبة الاعتراض على القرار الذى سوف تتخذه لجنة ترسيم الحدود مع الكويت ..

ويشير مشروع البيان الرئاسى الذى حصلت عليه وكالة انباء الشرق الاوسط الى القلق العميق والاستياء الذى اثارته رسالة وزير خارجية العراق الموجهة الى الامين العام والخاصة بعمل لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية والتى يلاحظ فيها ان العراق قد يطعن فى وجود الكويت نفسه .

كما يعرب اعضاء المجلس وفقالمشروع البيان عن قلقهم العميق لان العراق يبدو انه يرفض نهائيا قرارات لجنة الحدود برغم بنود القرار ٦٨٧ وخطة الامين العام لتنفيذ الفقرة الثالثة من القرار .

ويؤكد مشروع البيان الرئاسى لمجلس الامن على حصانة الحدود العراقية الكويتية كما ترسمها اللجنة ويعتمدها المجلس ويذكرونه بالعواقب التى يمكن ان تترتب على خرق الحدود .

والرسالة التى يشير اليها مشروع البيان كان قد وجهها أحمد حسين وزير الخارجية العراقى الى الامين العام للامم المتحدة .. وتؤكد رفض العراق للنتائج التى توصلت اليها لجنة رسم الحدود وترى ان هذه النتائج تخالف حقائق التاريخ والجغرافيا وأن الكويت كانت خلال القرن التاسع عشر والى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى جزءا من العراق على حد قول المسئول العراقى .



الزعيم الكردى العراقى جلال الطالبانى « فى الوسط » لدى وصوله الى فيينا حيث يشارك فى اجتماع منظمة المجموعات المعارضة للرئيس العراقى صدام حسين بهدف انشاء جبهة موحدة لاسقاطه .

[صورة للاهرام من ا . ب]



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

مجلس الأمن يحذر العراق من معارضة ترسيم الحدود

اصدر مجلس الامن أمس بيانا يحذر فيه العراق من عاقبة الاعتراض على القرار الذى سوف تتخذه لجنة ترسيم الحدود.

ويشير مشروع البيان إلى القلق العميق والاستياء الذى اثارته رسالة وزير خارجية العراق الموجهة إلي الامين العام والخاصة بعمل لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية والتى يلاحظ فيها أن العراق قد يطعن فى وجود الكويت نفسه.

كما يعرب أعضاء المجلس وفقا لمشروع البيان عن قلقهم العميق لان العراق يبدو أنه يرفض نهائيا قرارات لجنة الحدود برغم القرار ٦٨٧ وخطة الامين العام لتنفيذ الفقرة «٣» من القرار. «وكالات»





«تبقى الحدود بين العراق والكويت هي القضية المهمة لأنها مظلة لنوايا يحملها العراق في شأن الكويت والرغبة في ابتلاعها. واليوم شغل الكويتيين الشاغل الانتهاء من ترسيم الحدود بشكل نهائي، لكي يبنوا سوراً من الاسمنت، مزوداً بالأجهزة الالكترونية تنبئ من على مسافة كيلومترات، عن أي تحرك عسكري أو تجمع لحشود، حسب ما قاله لي مسؤول كويتي يتابع قضية الحدود، واضاف: «أخذنا الفكرة من معالجة المغرب لمشكلة الصحراء الغربية. هناك السور رملي وهنا سيكون من الأسمنت».»

خمس نقاط شرطة عسكرية عراقية في المنطقة الكويتية المنزوعة السلاح

عندما غزا الرئيس العراقي صدام حسين الكويت في ٢ أغسطس (آب) عام ١٩٩٠، كان التبرير الأولي انه أدخل جيوشه تلبية لنداءات استغاثة من الشعب الكويتي، وانه لم يستطع ان يصم أذنيه وشهامته لم تسمح له بالتقاعس، وعندما أطال احتلاله وما رافقه من بشاعات توقع العالم ان يكتفي وينسحب وكان الجميع يعتقد بانه سينسحب وسيحتفظ بحقول الرميلة وبجزيرتي وربة وبوبيان ويذكر أحد السياسيين الذين قابلوا الرئيس العراقي اثناء احتلاله الكويت، ان الرئيس العراقي رفض مجرد قبول الاحتفاظ بالجزء الشمالي من الكويت، وحتى لو أضيف اليه مبلغ يفوق العشرين مليار دولار التي كان قد طلبها من دول الخليج، وقال للسياسي، الذي لم يكن يملك شيئاً ليقدمه كعرض، بل كان ينقل لصدام حسين وجهات نظر يتبادلها بعض الأطراف: «لقد عاد الفرع الى الأصل وانتهى الأمر، لكن إذا استطعت ان تقنع زعماء الخليج بان يوجهوا الي رسالة مكتوبة باليد، تتضمن دعوتي لزيارة (...)، كي أوقع على استلامي مبلغ ثلاثين مليار دولار بالاضافة الى جزيرتي وربة وبوبيان وحقول نفط الرميلة، عندها ممكن ان ابحث الأمر». ويقول السياسي انه لم يصدق ما سمعه، ولم يجرؤ على القول للرئيس العراقي انه جاء ينقل اليه وجهات نظر تتبادلها دول غير خليجية، ولم يأت ناقلاً اليه تنازلات خليجية.

والمعروف ان الرئيس العراقي، عندما كان نائباً للرئيس ويطلقون عليه: «السيد النائب» قال عام ١٩٧١، إذا ما أرادت الكويت انهاء موضوع الحدود، فعليها اتخاذ مبادرات وطنية قومية. وفي زيارة الى الكويت قام بها وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي عام ١٩٧٢ شرح للمسؤولين الكويتيين المبادرات التي يتوقعها العراق من الكويت على الشكل التالي: تقوم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق (!) ان يستخدم راس المال الكويتي في العراق (!) ان يسمح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت (!) ان ترتبط الكويت بخطط الدفاع العراقية (!) وايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المنافذ البحرية اللازمة للعراق (!).

وكان العراق أوضح صراحة للكويت بأن لجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين أهمية خاصة بالنسبة الى العراق باعتباره بلداً خليجياً، وطالب الكويت بالتنازل عنهما.

والآن وحتى بعد هزيمة العراق واقامة منطقة منزوعة السلاح بينه وبين الكويت، إستمرت الاعتداءات العراقية على أرض الكويت قائمة.

فالمعروف ان بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت تقوم بمراقبة خور عبد الله بين البلدين ومراقبة المنطقة المنزوعة السلاح التي تمتد على طول الحدود بين البلدين ويبلغ عرضها خمسة عشر كيلومتراً، عشرة منها داخل الأراضي العراقية وخمسة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية، وحتى تحديد حدود المنطقة المنزوعة السلاح تم استناداً الى خط الحدود المقرر بمقتضى اتفاقية الحدود التي تم التوصل اليها بين العراق والكويت في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٣ في العاصمة الجزائرية.

مصدر مطلع في بعثة اليونيكوم أكد انه منذ رسم المنطقة المنزوعة السلاح، اقام العراق خمس نقاط شرطة عسكرية عراقية في الجانب الكويتي وعلى عمق كيلومتر واحد، كما اقام نقطتي شرطة عسكرية عراقية على خط الحدود بالذات. ويقول المصدر: «عندما حددت بعثة الأمم المتحدة الحدود الأولى، طلبت من العراقيين التراجع مسافة كيلومتر الى الوراء أي العودة الى الأراضي العراقية إلا انهم رفضوا قائلين: عندما تبدأ لجنة الحدود المفاوضات فإنها لن تعطينا هذه المنطقة، لذلك سنبقي نقاط الشرطة في أماكنها».

والمعروف ان هناك أربع عشرة نقطة شرطة عراقية في المنطقة المنزوعة السلاح، وعشرين نقطة شرطة كويتية.

الآن مع التقسيم الجديد والذي يستند الى اتفاقية الحدود عام ١٩٦٣، ستعود الى الكويت في المنطقة الوسطى (حسب تقسيم الأمم المتحدة) اراض بطول ٦٥٠ متراً، كما سيحصل الكويتيون على خمس آبار نفط



اضافية من حقول الرميلة.

أم قصر الميناء سيكون للعراق لكن الارض ستعود الى الكويت وسيحتفظ العراقيون بميناء البكر المطل على البحر.

من المتوقع ان تلتقي لجنة الحدود الشهر المقبل يوليو (تموز) في جنيف، ولهذا كان وزير الخارجية العراقي قد وجه رسالة في شهر مايو (أيار) الماضي الى الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي يرفض فيها تقسيم الحدود معتبراً ان الكويت هي «القرية الصغيرة التي نشأت بين القرنين الماضيين على ضفاف الخليج»، ومشيراً الى ان العراق غير ملزم بالمحضر المتفق عليه لعام ١٩٦٣، لأن السلطة التشريعية في العراق لم تصادق عليه، لا بل وصل الأمر بالعراق الى درجة عدم اعتبار الكويت عضواً في الجامعة العربية، إذ ذكر وزير الخارجية العراقي، ان قرار انضمام دولة الكويت الى جامعة الدول العربية، قرار باطل لغياب وزير خارجية العراق عن اجتماع المجلس، وان ضم عضو جديد الى جامعة الدول العربية يجب ان يحظى بموافقة الاعضاء بالاجماع!

وقد ردت الكويت على كل الادعاءات العراقية. فبالنسبة الى محضر اتفاق ١٩٦٣، وقع الحكم العراقي على كل ما جاء فيه وكان البند الأول: «اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو (تموز) عام ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس (آب) عام ١٩٣٢».

وفي الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم، الى الأمين العام للامم المتحدة رداً على المذكرة العراقية، اكد ان للكويت حدوداً موصوفة في اتفاقات وقعها العراق واعترف بها وأودعها عصبة الأمم المتحدة ليثبت أن حدوده مع جيرانه مستقرة وانها محل اتفاق «ليحظى بعضوية هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تنازع جيرانها على حدودها». أما محضر الاتفاق الذي يقول وزير الخارجية العراقي ان السلطة التشريعية لم توافق عليه، والذي يتضمن تأكيد احترام العراق لاستقلال الكويت وحدودها، فقد أودع هذا المحضر كوثيقة في الأمم المتحدة. وتم تسجيله في الامانة العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤ ولم تعترض اي من الدولتين على نفاذ المحضر بدعوى عدم التصديق.

ثم ان المجلس الوطني العراقي وافق على قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ والذي نشر ضمن وثائق الأمم المتحدة في ١١ ابريل (نيسان) عام ١٩٩١، وكان القرار ٦٨٧ تضمن الإحاطة والعلم «بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق في ٢٧ فبراير (شباط) عام ١٩٩١ (S/22275) (تؤكد موافقة العراق على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الامن)، وكذلك نص على ان مجلس الأمن «وإذ يحيط علماً بأن العراق والكويت بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة، قد وقعا في بغداد في ٤ اكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٣ على «محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة» معترفين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو (تموز) عام ١٩٣٢ الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ اغسطس (آب) عام ١٩٣٢».

أما بالنسبة لقول العراق ان الكويت قرية (!) فإن الكويتيين يستندون الى وثائق وخرائط واتفاقيات يعود تاريخها الى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة.

أما بالنسبة الى عضوية الجامعة العربية فإن وزير الخارجية الكويتي يقول في رسالته الى الأمين العام للامم المتحدة: «ان سلوك العراق تجاه الكويت ولنحو ثلاثة عقود من الزمان، جعل العراق يتعامل مع الكويت كدولة



المصدر : الشرق الاوسط (اللدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

مستقلة من ناحية وكدولة عضو في الجامعة العربية من ناحية اخرى وتمثل ذلك السلوك في مظاهر التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

لقد رفض مجلس الأمن المذكرة العراقية التي ترفض ترسيم الحدود وتعترض على اللجنة وتعتبرها تميل الى الكويت، والى ان يتم ايجاد الحل النهائي تبقى الحدود تحت مراقبة قوات تابعة للأمم المتحدة ويبلغ عددها ٣٠٠ جندي، مهمتهم مراقبة خور عبد الله الذي يبلغ طوله حوالي ٤٠ كيلومتراً، والردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودهم في المنطقة المنزوعة السلاح، ومراقبتهم لها، وكذلك مراقبة أي أعمال عدوانية تشن من اراضي إحدى الدولتين على الاخرى، مع العلم انه ليس لبعثة المراقبة اي صلاحية بالنسبة لاتخاذ اجراءات لمنع حدوث الانتهاكات.

وقد عمدت بعثة الأمم المتحدة من اجل تسهيل وتنظيم العمليات الى تقسيم المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح الى ثلاثة قطاعات: القطاع الشمالي ويشمل خور عبد الله، والقطاع الأوسط والقطاع الجنوبي الذي يمتد حتى الحدود بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية.

ولم تواجه هذه البعثة اية حوادث مسلحة بين الطرفين، سوى في القطاع الجنوبي حيث سوق الغنم، لأن الباعة هناك مسلحون بالبنادق والمدافع الرشاشة ومدافع الار بي. جي، وهناك وقعت حوادث، ويتخوف بعض المسؤولين الكويتيين مما يمكن أن تسببه هذه السوق، من تهريب قد يتراوح بين السلاح والمخدرات، ولهذا ترغب الكويت في إزالة هذه السوق نهائياً، لكنها تنتظر حتى الانتهاء من ترسيم الحدود لأن هذه السوق تتغير باستمرار، فتارة تكون داخل الأراضي العراقية وتارة داخل الكويت، وفي احيان كثيرة تكون ممتدة داخل اراضي البلدين معاً.

كثيرون قالوا لي ان العودة الى حدود عام ١٩٦٣ يمكن ان تعرض الكويت بعد عشر سنوات الى ما تعرضت له عام ١٩٩٠، حتى لو تغير الرئيس العراقي صدام حسين. عبد الله النيباري رئيس حركة الديمقراطيين المعارضة استبعد هذا الامر وقال: «ان التقسيم لا يشمل أخذ مساحات كبيرة من أي طرف، وحتى الاختلافات ما بين المدعى فيه والمحقق بسيطة جداً، اقصاها كما يقال ٦٠٠ متر. وموضوع العراق والمنفذ البحري، ليس سوى كلام، فميناء أم قصر باقٍ كله للعراق، ثم في هذه الأيام يمكن عبر التكنولوجيا الحديثة اقامة الميناء في اي مكان على البحر.

«لذلك لا اعتقد ان ترسيم الحدود بشكله الجديد ممكن ان يثير مشكلة؛ لان المشكلة سياسية، فبقاء عدم الترسيم يبقي مخاوف من ادعاءات الطرف الآخر، وحتى لو جاء خط الحدود بشكل لم يرض العراقيين او لم يرض الكويتيين، فلا اعتقد. انه سيثير مشاكل كما يقول العراقيون، لانه لا يمس مصادر، لا يمس سكاناً، ولا يمس مناطق حيوية، فمهما كان الامر، سواء وضع في موقع لصالح العراق او لصالح الكويت فإنه مساحة حدودية لا تذكر، لذلك لا اعتقد انه سيؤثر على المصالح او الموقع الاستراتيجي أو على السيادة. وبالتالي يبقى الموضوع نفسياً ومعنوياً وسياسياً، وبالتالي اعتقد انه إذا جاء وضع معقول في العراق، قادر على ان يعيد علاقاته مع دول الجوار، فلن يسبب ترسيم الحدود أية مشكلة، لان العراق في الأصل يستخدم دائماً اراضي الدول المجاورة ويستخدم موانئها ومد خطوط نفطه عبر السعودية وسورية وتركيا، ولم تعترض هذه الدول بل تعاونت معه».



المصدر : الحيـــــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

ماذا بعد ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية؟

■ تناقلت وكــــالات الانبـــاء والصحف العربية والعالمية في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ قـرار اللجنة الدوليـة، التابعة للامم المتحدة، المكلفة ترسيم الحـدود مـا بين الكويت والعـراق. وبموجب هذا القـرار، الذي يجب ان يصـادق عليـه مـجلس الامن في تموز (يوليو) القادم حتى ياخذ صفة الالزام، - سيـدفع بخط الحـدود بين البلدين مسافة ٦٠٠ مــتـر على طول ٢٠٠ كيلومتر شمال الخط السابق. وبناء على ذلك ستـحصل الكويت (على حد تعبير العراقيين) او تسترد (على قول الكويتيين) ما يعـادل ١٢٠ كيلومتراً مربعـاً، تشمل اجـزاء من مدينة «ام قصر» الحدودية، وحوالي خمسة آبار نفط من حقل «الرميلة».

وقـد تضـاربت ردود الفـعل: ففي الوقت الذي اعتبـرت حكومة الكويت ذيوع الخبر انتصاراً لها، واسترجاعاً لحقوق سرقتها الحكومات العراقية - تحت سياسة الامر الواقع - منذ عقود عدة، رفضت حكومة بغداد قرار اللجنة رفضاً قطعياً، واعتبرته مؤامرة جديدة تحـاك على العـراق يراد بهـا تدمـيره وحرمـانه من بعض مـوارده النفطية مما يسبب تعطيل اعادة اعماره.

الغريب انه ما كاد الخبر ان يعلن حـتى تلقـتـه الاطراف المتنازعـة ومؤيدوها بالبحث والتعليق، في حين انه منذ تشكيل اللجنة لم يتـقدم احـد من هؤلاء - الذين ثارت قريحـتهم الآن بالشــجب والاعــتـراض واصــدار البيانات - باي خطوة عملية تساعد على وضوح الصورة، وتساهم في حل المشكلة، كبحث علمي مدروس لمشكلة الحدود، او تقديم اية اقتراحات بناءة (وان كان ذلك لم يمنع اطرافا محايدة، كالمقال الذي نشرته «الحياة» في اواخر شباط/فبراير ١٩٩٢، من التحذير من قضية ترسيم الحدود بين البلدين وانه لا بد من الحيطة في تلك المسالة).

لكن الامر لم يقف عند هذا الحد - مـجرد قرار لجنة دولية وخلاف بين حكومتي الكويت والعراق على قبوله - بل انـتـقلت عـدوى الاخـتـلاف على القرار الى الشعبين والمفكرين. ونحن في مـقـالنا هذا لا يـهـمنا مـوقف الحكومتين، كما لا باس موقف العامة اهتمامنا كثيراً، لقلة المعلومة، ولتاثير الاعلام عليهم. ان ما يهمنا هو موقف المفكرين، اذ يمكن تقـسـيم فـئـات المفكرين في المجتمعات العربية الى اصناف ثلاثة، الاول: شـرائح همـهـا جـيوبها ومتعـها، تصدرت للتنظير والتـحليل تحـسب على المفكرين المخلصين وحقيقتها انها ابواق للدول توجهها حيثما تريد. الثاني: هم من طغت عليـهم الوطنيـة والاقليـمـيـة والعـصـبـيـة فـاضطربت افكارهم واخـتلطت آراؤهم، فـاضحـوا كـمن يمسح خيـره بشره. والثالث: هم من يسـخرون امكاناتهم وقدراتهم لهـذه الامـة، شمـوليـو النظرة، كل الاوطان اوطانهم، وكل الشعوب شعبهم، وكل الآلام آلامــهـم، وكل الجــروح في جسمهم، هم من لا يسال الناس اجراً ولا شكورا، وقليل مـا هم. هذا النوع من المفكرين هم الذين يطالبهم الناس بان ينهــضــوا بادوارهم في بناء المجتمعات.

كارديف (بريطانيا) - فيصل المسلم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

ريتشارد مورفي لـ «صوت الكويت»:

العقوبات وحدها لا تكفي لاسقاط صدام

حدود الكويت كانت موجودة قبل استقلالها

لندن ـ «صوت الكويت»: قال مساعد وزير الخارجية الاميركي السابق لشؤون الشرق الاوسط ريتشارد مورفي ان قرار الحظر الدولي وفرض عقوبات على العراق ليس كافياً وحده للاطاحة برئيس النظام العراقي صدام حسين مؤكداً ان هذا القرار لن يتغير طالما بقي صدام على رأس السلطة في العراق.

وتحدث مورفي الذي يعمل حالياً مستشاراً في مجلس العلاقات الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط لـ «صوت الكويت» عن مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط وتأثير وصول حزب العمل الاسرائيلي الى السلطة على المفاوضات. وشرح اسباب تخلي الولايات المتحدة عن الصومال في محنته الاخيرة، وذلك خلال توقفه في لندن وهو في طريقه الى تركيا، وفيما يلي نص الحديث:

□ سياسة فرض العقوبات والحظر على العراق لا تزال مستمرة، وصدام حسين لا يزال في السلطة، فالى متى ستستمر هذه السياسة وهل تعتقد انها ستكون فاعلة في الاطاحة به؟

ـ لا اعتقد ان سياسة الحظر والعقوبات ضد العراق فاعلة لوحدها، ولكنني اظن ان هذه السياسة لن تتغير طالما ان صدام موجود في السلطة. والعديد من السياسيين يتوقع ان ينتفض الشعب العراقي ضد حاكمه بسبب الاذى الكبير الذي تسبب به ضد هذا الشعب. ولكن يبدو ان صدام كان حذراً في هذا الشأن وعمل على تصفية كل خصومه الذين كان يشتبه بامكانية انقضاضهم عليه، اضافة الى احكام سيطرته ضد شعبه لمنع حصول اي انتفاضة يمكن

ان تطيحه. وان صدام حسين عرض شعبه الى المآسي، وبقاؤه في الحكم سيزيد من تلك المآسي.

□ **العراق يصر على رفض تحكيم الامم المتحدة في موضوع ترسيم الحدود مع الكويت. هل تعتقد ان هناك امكانية لاعادة النظر في هذا الموضوع؟**

- لا أظن ان هناك حدوداً جديدة تم رسمها في تحكيم الامم المتحدة، لكن المساحين وخبراء الحدود اعادوا رسم الحدود القديمة التي كانت موجودة منذ ١٩٦١ ابان الاستقلال وحتى قبل الاستقلال. وفي كل الاحوال، اذا عدنا بالذاكرة الى الوراء قليلاً نرى ان العراق كان رضي باستقلال الكويت رغماً عنه، ولم يعترف بهذا الاستقلال الا بعد عامين من حصوله. وفي العام ١٩٩٠ حاول بغزوه الكويت ان يضمها لكن محاولاته فشلت ازاء موقف الشرعية الدولية التي ساهمت بتحرير الكويت.

□ **هل تشعر فعلاً ان مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط ستحقق تقدماً نحو انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي؟**

- نعم انا متفائل جداً بحصول تقدم، وطبعاً، فان انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي لن يحصل بسهولة، لكني اظن ان طرفي الصراع تعبا من حالة اللاحرب واللاسلم، ويرغبان فعلاً في التوصل الى حل عادل، وما يدل على ذلك مؤتمر مدريد.

فهناك قضايا اساسية في المفاوضات تتعلق بامن ووجود اسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغيرها. واذا كانوا لا يريدون التفاهم على هذه القضايا، فاننا لا نستطيع اجبارهم على ذلك. فنحن لم نجبر المصريين والاسرائيليين على توقيع اتفاقات السلام في كمب ديفيد ولكن كنا نمارس الضغوط على الجانبين لتقريب وجهات النظر، وهذا ما نفعله حالياً.

ويبدو ان المفاوضات الثنائية الاسرائيلية - الفلسطينية قطعت شوطاً مهماً في التفاهم، واصبح واضحاً ان هناك مرحلتين تنص الاولى على حكم ذاتي للفلسطينيين لفترة خمس سنوات تتواصل المفاوضات بعدها في شأن الامور الاخرى. ونأمل الان ان تسير المفاوضات المتعددة وتلك بين اللبنانيين والاسرائيليين في الاتجاه نفسه، خصوصاً ان هذه المفاوضات كان يجب ان تكون اسهل من المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية.

□ **هل تعتقد ان وصول اسحق رابين الى رئاسة الحكومة الاسرائيلية سينعكس ايجاباً على سير المفاوضات؟**

- آمل ذلك، فالاسرائيليون كانوا دائماً يختلفون فيما بينهم في نظرتهم ازاء موضوع السلام في الشرق الاوسط، وهذا الامر يعرفه المصريون اكثر من غيرهم من العرب وثمة ملاحظة مهمة في متابعة المواقف السياسية داخل اسرائيل، وهي ان الاسرائيليين عموماً بداوا منذ العام ١٩٦٧ يميلون نحو فكرة اعطاء الارض في مقابل السلام اكثر من معارضتهم لها، لذلك يجب عدم اعتبار موقف تكتل «الليكود» هو الموقف الابدي للشعب الاسرائيلي وفي المقابل فان لدى رابين طروحات جيدة ستخدم فعلا التقدم في محادثات السلام.

الكويت تنفى وجود تعاون مع المعارضة العراقية لاسقاط نظام صدام حسين

العراق يرفض اتفاقية ترسيم الحدود بالرغم من استنادها إلى الوثائق التاريخية

نفى سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتى وجود اى تنسيق بين المعارضة العراقية وحكومة الكويت لاسقاط نظام صدام حسين . واكد الشاهين خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد حضور الاجتماع الوزارى الطارىء لجامعة الدول العربية ان تغيير النظام الحاكم فى العراق مسالة تخص الشعب العراقى وحده وان مايهم الكويت هو الحفاظ على وجودها وحدودها وذكر الشاهين ان العراق يرفض اتفاقية اعادة ترسيم الحدود التى قامت بها الامم المتحدة بالرغم من مشروعية هذه الاتفاقية واستنادها الى الوثائق والخرائط التاريخية . واوضح وكيل وزارة الخارجية الكويتى ان حدود الكويت قائمة بشكلها الحالى منذ عام ١٧٥٦ حتى قبل ان يظهر العراق بشكله المعروف كدولة حاليا . ونفى الشاهين اقتطاع اى اراضى من العراق لان الكويت لاتطمع فى اراض دولة عربية شقيقة .

وردا على سؤال من الوفد حول مدى تاثير الاتفاقيات الامنية بين الكويت والدول الغربية على مصير اعلان دمشق ؟ قال الشاهين ان اعلان دمشق ليس مشابها للاتفاقيات الأمنية مع الدول الصديقة ، واشار الشاهين الى ان اعلان دمشق يعتبر صيغة متقدمة للعلاقات العربية حتى عن ميثاق الجامعة العربية نفسه ، حيث يحتوى الاعلان على جوانب متعددة لايشغل الجانب الامنى سوى جزء بسيط منها واضاف ان دول المشاركة فى الاعلان ستسعى إلى الاتفاق على صيغة موحدة لتنفيذ الجوانب المختلفة للاعلان خلال اجتماع وزراء خارجيتها فى الدوحة خلال سبتمبر القادم . وفى الوقت نفسه نفى ان يكون التاخير فى تنفيذ بنود الاعلان نوعا من التجميد غير المعلن .

وفيما يتعلق بقضية الاسرى الكويتيين لدى النظام العراقى ان هذه المسالة تعتبر قضية انسانية بالدرجة الاولى الا ان النظام العراقى يستغلها كقضية سياسية ويتعامل معها كارقام . واوضح ان هناك ٨٥٠ اسيرا كويتيا فى سجون النظام العراقى وان الصليب الاحمر الدولى يبذل جهودا مكثفة للافراج عنهم .

فى محاولة للتفرقة بين الشعب والنظام

وفد من المعارضة العراقية يزور الكويت

د. فاضل الأنصارى: التوقيت غير مناسب لترسيم الحدود

□ تقرير كتبه من دمشق - مجدى الدقاق:

مفاجاة المعارضة العراقية: إرسال وفد للكويت بهدف انهاء التراشق الإعلامى والذى ترى المعارضة انه لامبرر له، حيث ان موقف صدام حسين لايمثل موقف الشعب العراقى، والخلط بين الاثنين خطا سياسى.

هكذا علمت من دوائر المعارضة العراقية فى دمشق، وعلمت ان زيارة محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية للكويت جاءت فى هذا الاطار وتقول مصادر المعارضة العراقية.. ان الشعب العراقى يامل من شعب الكويت الشقيق تفهم الظروف التى يمر بها شعب العراق، تحت حكم صدام حسين، وانها حريصة على استمرار العلاقات الاخوية بين الشعبين، ولكن لابد من التفريق بين ديكتاتورية الحاكم وشعبه المظلوم.

وقد عبرت صحيفة «صوت الجماهير» التى يصدرها جناح حزب البعث المعارض عن هذه القضية قائلة: «إننا نستهجن استمرار بعض المثقفين والاعلاميين الكويتيين تحميل كل ماهو عراقى جريمة غزو الكويت وإلقاء تبعية ما ارتكب من جرائم وممارسات على عاتق العراقيين، فى تعميم مريب مرفوض لهذا المصطلح، وكانهم يساوون بين الجلاد وضحاياه بل وتطاول البعض على المعارضة العراقية واتهمها بالتسول.

وقالت الصحيفة نحن ندرك مشروعية ردود الفعل العفوية، او غير المتوازية التى فرضتها طبيعة الاذى البالغ الذى تعرض له اخوتنا فى الكويت، على ايدى شرائح منبوذة مازالت هى نفسها تؤذى شعب العراق.

من جانب اخر، دعا رئيس تحرير جريدة «نداء الرافدين» عادل رؤوف الى انهاء الحاجز النفسى الذى أوجده غزو صدام حسين للكويت، مشيرا إلى أن المعارضة العراقية ادانت الغزو وتمنت ان تكون الكويت حليفاً لها لاسقاط الديكتاتور.

ترسيم الحدود

وقد تحدث د. فاضل الانصارى أحد ابرز قادة التيار القومى فى المعارضة العراقية لـ «العالم اليوم» موضحا رؤيته، لما أثير اخيرا عن قضية الحدود حيث صدر قرار من لجنة مجلس الامن بترسيم الحدود البرية، ويجرى بحث الحدود البحرية يوم ١٥ يوليو. قال الانصارى: فى الأحوال العادية، تعتبر عملية ترسيم الحدود بين قطرين شقيقين جارين أمرا طبيعيا لايحتمل التأجيل، لكن عندما تقوم حرب وترسم الحدود بين فريقين عبر نتائج هذه الحرب فلابد ان يتولد شعور بان ظروف الحرب هى التى فرضت هذه الحدود، من هنا تاتى اشكالية الترسيم الراهن، خاصة وهناك ضجة حول اقتطاع هذا الترسيم للواجهة البحرية التى يطل منها العراق على الخليج، والتى كانت باستمرار مصدرا للمشكلات بين العراق وجيرانه فى السابق.

كذلك، فإن هناك قضية الحصول على ١٠ ابار نفط جديدة فى حقل الرميلة الحدودى. واضاف الانصارى انه على الرغم من ان النظام العراقى مستعد للتنازل عن اراضى شاسعة إذا كان فى ذلك مصلحة أمنية له، فان صحفه ووسائل اعلامه تثير زوبعة هدفها اشعار العراقيين بالظلم لكى توظف هذا الشعور فى استقطاب العواطف لصالح نظام صدام.

واكد الانصارى أن المعارضة العراقية تاسف أن ينجز اخوتنا فى الكويت الشقيق الى ردود فعل تخدم النظام فى بغداد على غرار ماجرى من تصريحات ومقالات فى بعض الصحف ووسائل الاعلام الكويتى، إلى درجة تحميل الشعب العراقى باسره مسئولية جريمة الغزو والبشاعات التى ارتكبت من خلاله، فى حين ان المجرم واحد فى حق كل من الشعب العراقى والكويتى.

واوضح الانصارى ان هناك تصورا مفاده انه مادام النظام الراهن فى العراق نظاما غير شرعى مهزوم فلا يمكن ان يمثل الشعب، لذا فان الترسيم لكى يكون حقيقة أمنية ثابتة بين البلدين الشقيقتين يجب إنجازه مع نظام اخر، بمعنى أنه يحتمل التاجيل إلى مرحلة لاحقة بعد سقوط النظام ويمكن فى هذه الحالة ترسيم الحدود فى ضوء الخطوط التى كانت قائمة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠م. وينهى الدكتور فاضل الأنصارى حديثه بقوله: إذا أردنا استقرارا للمنطقة وسلاما مع الاشقاء فاعتقد أن هذا لن يتحقق إلا بوجود نظام وطنى ديمقراطى وعربى فى العراق كبديل لنظام صدام ويستطيع هذا النظام الجديد إنهاء كافة الخلافات بين الأشقاء من منطلق الأخوة والجيرة فى شكل معاهدات تدوم لأن الذى أبرمها نظام يرضى عنه الشعب العراقى كله.

من جهة أخرى أصدر مكتب أمانة لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية بيانا أكدت فيه أن الشعب العراقى يعيش هاجسا جديدا يثير لديه القلق من الأخطار المحتملة بسبب ما توصلت إليه لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت من قرارات وتوصيات تجعل المنطقة مرة أخرى بؤرة للتوتر.

وأعلنت الأمانة رفضها لأى اجراءات من شأنها تعكير صفو العلاقات الأخوية بين الشعبين العراقى والكويتى ولكنها أكدت على أن أى تجاوز على أرض العراق وثرواته هو مساس مباشر بسيادته وحقوقه.. وأضافت أن فتح أى مشكلة ستشغل الشعب العراقى وقوات المعارض عن كفاحهما العادل لإسقاط نظام صدام.

واختتمت الأمانة العامة للجنة العمل المشترك التى تضم ١٧ حزبا عراقيا معارضا بيانها مؤكدة على أن الحدود العراقية - الكويتية القائمة غير قابلة للتغيير فى ظروف استثنائية أو للتنازل الشخصى من قبل صدام حسين.. وأن الامر كله متروك لحكومة منتخبه تمثل الشعب العراقى.

إنهاء الأزمة

وقد وصفت ٣٠ شخصية عراقية وقعت على بيان واحد اتفاقية ترسيم الحدود بأنها تحقق مكاسب قصيرة وتلحق الأضرار بالعلاقات والتاخى بين الشعبين.. وقال البيان إن الأجواء غير مناسبة لترسيم الحدود فصدام حسين لا يمثل العراق ودعا مجلس الأمن الدولى إلى تعليق الاتفاقيات والامتناع عن المصادقة على توصيات اللجنة.

فى حين دعا التجمع القومى الديمقراطى فى القاهرة إلى حل مشكلة الحدود من خلال حكومة عراقية شرعية منتخبة.. وناشدت شخصيات عراقية معارضة بارزة تقيم فى عدة عواصم عالمية الكويت إعادة النظر فى الترسيم.



المواجهة الدبلوماسية الأخيرة بين العراق والأمم المتحدة

مبعوث دولى يصل «بغداد» لتحذير الحكومة العراقية من عواقب تحدى مجلس الأمن

مشاورات بين «بيكر» و«غالى» .. واستخدام الخيار العسكرى فى حالة فشل مهمة المبعوث

نيويورك ـ بغداد ـ وكالات الأنباء : دخلت الأزمة بين العراق والأمم المتحدة مرحلتها الحاسمة أمس . وصل الى «بغداد» رولف ايكيوس رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق ، لإجراء محادثات عاجلة مع المسئولين العراقيين حول الأزمة . وأجرى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى اتصالا تليفونيا مع الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة للتشاور حول ماوصفه المسئولون بالمواجهة الأخيرة بين العراق والأمم المتحدة . واشاروا الى إمكانية استخدام الخيار العسكرى فى حالة فشل مهمة ايكيوس فى «بغداد» .

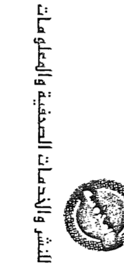
ويحمل «ايكيوس» رسالة خاصة من الدكتور «غالى» تتضمن تحذيرا واضحا للحكومة العراقية من العواقب الخطيرة لاستمرارها فى تحدى ارادة مجلس الامن والمجتمع الدولى . وتأتى هذه الرسالة ردا على الرسالة التى بعث بها احمد حسين وزير خارجية العراق الى الدكتور غالى أول أمس . ذكرت مصادر الامم المتحدة ان وزير الخارجية العراقى طلب من الامين العام فى رسالته إلغاء العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الامم المتحدة على بلاده وإلغاء عمليات التفتيش عن

غالى

بيكر

أسلحة الدمار الشامل فى العراق . وصفت المصادر مضمون الرسالة بأنه تجسيد للموقف العراقى المتصلب فى عدد من القضايا المتصلة بتعهداتها حسب اتفاق وقف اطلاق النار فى حرب الخليج . اشارت المصادر إلى استمرار الموقف العراقى الرافض فى منع فريق التفتيش التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة من دخول مبنى وزارة الزراعة والرى بحثا عن معلومات حول برنامج انتاج أسلحة الدمار الشامل . كما قاطعت الحكومة العراقية اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية برسم الحدود الكويتية العراقية . وتعترض الحكومة العراقية ايضا على برنامج الأمم المتحدة لمراقبة صادرات العراق من البترول والسيطرة على دخلها منه وتخصيصه للاغراض التى حددتها قرارات الأمم المتحدة . وصف ديفيد هاناى مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة الموقف العراقى بأنه اتجاه نحو الصدام مع مجلس الامن ، بينما حذر المسئولون الأمريكيون الحكومة العراقية من الاستمرار فى هذا الموقف . واكدوا تهديدها لاتفاق وقف اطلاق النار فى حرب الخليج . وينطوى هذا التحذير على التهديد باستخدام القوة العسكرية مرة أخرى ضد العراق . وصرح ريتشارد بوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بان ممثلى واشنطون فى الأمم المتحدة أجروا مشاورات مع «ايكيوس» ومع ممثلى الدول الأخرى الحليفة حول الخلافات القائمة بين الامم المتحدة والحكومة العراقية . ولم يخف الدبلوماسيون الامريكيون ان المشاورات تناولت بحث الاجراءات العسكرية الممكنة لحمل الحكومة العراقية على تغيير مسلكها . وتناولت هذه المشاورات بعض الأفكار المقترحة ومن بينها شن غارات جوية على بعض المنشآت العراقية التى كان من المقرر هدمها بسبب علاقتها بانتاج أسلحة الدمار الشامل كنوع من التحذير القوى للحكومة العراقية . وبعد المشاورات التى اجراها مجلس الامن الدولى كلف الأمين العام للأمم المتحدة رولف ايكيوس بالسفر إلى بغداد لنقل رسالته إلى الحكومة العراقية .

واستمرت المظاهرات امس امام مبنى وزارة الزراعة العراقية ببغداد ، تظاهر نحو ٢٠٠ امرأة عراقية . رددت المظاهرات هتافات معادية لواشنطون التى يتهمها العراق بانها تحرض بعثات التفتيش التابعة للأمم المتحدة وطالبت برحيل الخبراء .



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

يجب تجاوز آثار حرب الخليج الثانية على أساس أن يعتذر الظالم من المظلوم ويسامح الكبير الصغير

وتنمية الحدود العراقية - الكويتية لا تعالج بالاحتلال «متمسكون بالاستفتاء في الصحراء... وليبيا جزء من المغرب العربي شاءت أو أبت»

الرباط - رضا الاعرجي

في حوار خاص مع أحمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثاني لـ «الوسط»

دعا السيد احمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثاني، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، الى تجاوز آثار حرب الخليج الثانية الناتجة عن احتلال العراق للكويت على اساس «ان يعتذر الظالم من المظلوم وان يسامح الكبير الصغير». واوضح رداً على سؤال حول قضية الحدود بين العراق والكويت ان هذه القضية «لا تعالج عن طريق الاحتلال او الفوضى». وأكد ان ليبيا جزء من المغرب العربي «شاءت ام ابت» واوضح حقيقة الموقف المغربي مما يروج حول امكانية حل مشكلة الصحراء الغربية في اطار ثنائي، جزائري - مغربي. واعتبر بن سودة، الذي كان اول حاكم للصحراء بعد استرجاعها من اسبانيا، ان الخلاف على قوائم الناخبين ما زال يمثل العقبة الرئيسية امام الامم المتحدة التي تشرف على تنظيم الاستفتاء، وان المغرب متمسك بأن تضم هذه القوائم سكان الصحراء الذين اضطرتهم احداث الخمسينات الى الفرار من مناطقهم، والتعبير عن حقهم في تقرير المصير. وفي ما يأتي نص المقابلة الخاصة التي جرت وسط أجواء الانتخابات التي تهيمن بقوة على الساحة السياسية المغربية، وتضمنت تقييماً شاملاً لعلاقات المغرب العربية والاوروبية والافريقية.

● مع وعود الحكم المتكررة بأن تكون الانتخابات التشريعية المقبلة في المغرب حرة ونزيهة، لم يتم، حتى الآن، التراضي الكامل بين الحكومة والمعارضة. كيف تنظرون الى اعتراضات المعارضة على الكثير من التفاصيل الاجرائية؟

- من المؤكد. اننا مقبلون على انتخابات حاسمة، وفي ظروف مهمة، ومن الطبيعي ان يعبر كل اتجاه عن رأيه، ويحتاط كل واحد للحصول على اكثر الضمانات، من اجل ان تجري الانتخابات في اجواء من الثقة والشفافية. وقد اعلن الملك الحسن الثاني غيرما مرة انه سيحرص على ان تكون الانتخابات حرة ونزيهة ومعبرة عن المرحلة الجديدة التي يعيشها المغرب، وهي ما ستؤهله لخوض غمار معركة القرن المقبل. وعندما طلبت المعارضة تحكيم الملك في خلافاتها مع الحكومة، اصدر تحكيمه وأعطى توجيهاته.

ولكن يبقى من حق كل واحد ان يعبر عن فكره ويدافع عنه، وتلك هي الديموقراطية، حوار ومناقشة وقبول رأي الغير. وعندي، ان الاحزاب السياسية، سواء منها ما هو في الحكومة او المعارضة، تقدر المسؤولية في تجاوز ما هو ثانوي، والوصول، عن طريق الحوار، الى اتفاق يرضي الجميع.

● تجري الانتخابات هذه المرة في الاقاليم الصحراوية، على رغم وجود بعثة الامم المتحدة فيها والمكلفة باستفتاء تقرير المصير. هل يعني ان المغرب لم يعد مكترثاً بالاستفتاء؟

- ليست هذه المرة الاولى التي تجري الانتخابات، البرلمانية منها او البلدية، في كل الاقاليم المغربية بما فيها الاقاليم الصحراوية. والمغرب كان مدد عمر البرلمان الحالي سنتين بانتظار تنظيم الاستفتاء، لكنه لم يعد بامكانه الانتظار اكثر من هذا الاجل. وإجراء الانتخابات في الصحراء لا يتنافى وانتظار ما سيكون في المستقبل. لأن سكان الصحراء شاركوا في الانتخابات السابقة.

الاستفتاء والعقبات

● لو افترضنا ان الاستفتاء لن يتم ما دامت العقبات التي تعترضه باقية من دون تسوية، فكيف سيتصرف المغرب في ضوء هذا الافتراض القائم؟

- لست مخولاً لأقول كيف سيكون عليه الموقف المغربي، ولكن بامكاني القول ان المغرب يطالب بأن تكون القوائم الانتخابية، وهي ما زالت موضع الخلاف الرئيسي، شاملة لكل المواطنين الصحراويين. فمن غير الممكن ان يعطى هذا الحق للبوليساريو ويحرم منه المواطنون الذين اضطرتهم انتفاضات الصحراء للفرار الى الشمال تاركين اهلهم واراضيهم وممتلكاتهم. لقد ثار سكان الصحراء عند نفي محمد الخامس في ١٩٥٣، وسجن من سجن منهم، واعدم من أعدم، وفر البعض الى الاقاليم الشمالية. كما انتفضوا في ١٩٥٦ للمطالبة باستقلال الصحراء عن اسبانيا وعودتها الى المغرب ولقوا المصير نفسه. وعام



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

١٩٥٨ عندما اشتدت المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين. وكان جيش التحرير المغربي في الصحراء سنداً وظهيراً للثورة الجزائرية، تسابق الاسبان والفرنسيون للتنكيل بسكان الصحراء حتى اجبروهم على الالتجاء في المدن المغربية الاخرى - وترتب على ذلك نزوح عشرات الآلاف من الصحراويين، ولكن بعودة الصحراء، اصبح من حق هؤلاء الاعلان عن موقفهم في تقرير مصيرهم، وان المغرب متمسك بهذا الحق ويطالب بادراجهم في قوائم الناخبين لأن احداث تلك السنوات حالت دون تسجيلهم في الاحصاء الذي اجرته السلطات الاسبانية عام ١٩٧٤.

● **والى اي مدى يمكن ان يؤثر الخلاف على مشروع الاستفتاء؟**

- لا يتعلق السؤال بجهة من دون غيرها. وكل ما هنالك، ان المغرب الذي نادى بفكرة الاستفتاء في قمة نيروبي الافريقية (١٩٨١) سيظل مخلصاً لها في اي وقت يقع فيه الاتفاق على تنفيذها.

● **كثيراً ما اعتبرت مشكلة الصحراء نتيجة سوء تفاهم مغربي - جزائري، فهل ان التغيير السياسي في الجزائر سمح باحتواء سوء التفاهم هذا، وحل المشكلة في اطار ثنائي؟**

- المغرب موجود في صحرائه بالطريقة التي استرجع بها جميع الاقاليم التي كانت تحت الحكم الاسباني. فلا يخفى عليكم ان الجنرال فرانكو كان يريد تنظيم استفتاء في الصحراء من أجل أن يقول سكانها، هل يريدون الاستقلال والانفصال عن اسبانيا او البقاء معها. وانشأ لهذا الغرض «الجمعية الاسبانية» لتكون بمثابة من يقول نعم او لا لاسبانيا. وعندما اشعرتنا اسبانيا بمخططها رد الملك الحسن الثاني قائلاً: «ان الاستفتاء يكون في الاراضي التي لا يعرف اصحابها. اما الصحراء فهي مغربية. واسبانيا هي التي تعرف من قاومها منذ قرن عندما ارادت ان تستعمر الصحراء». والواقع، ان المغرب منذ استقلاله في ١٩٥٦ وهو يطالب اسبانيا باعادة الاراضي الجنوبية، وفعلاً، استعدنا بالاتفاق والمفاوضات معها كل الاراضي الجنوبية. وكان آخرها اقليم سيدي إفني في ١٩٦٩. لماذا هذه المراحل؟ لأن الملك كان يقدر الجوار، فالعلاقة مع الدولة المجاورة يجب ان تكون ودية، وان تحل المشاكل معها بالحوار. ولأن موقف اسبانيا ايام نفي محمد الخامس كان موقفاً ايجابياً، حيث كان الشمال المغربي الخاضع لها أنذاك ملجأ للمقاومين. وكانت اسبانيا تسهل لنا الدخول والخروج، الامر الذي كان يسهل عبور السلاح والمقاومين ضد الحكومة الفرنسية، فرأى الملك، اعترافاً بجميل اسبانيا ان تسير الامور معها بالمفاوضات، لكن عندما ظهر الفوسفات في الساقية الحمراء والعيون انفتحت شهية اسبانيا، وأرادت البقاء في الصحراء، اما بضمها اليها او ان تكون هناك دويلة تسير في ركابها، وكان على المغرب رفع القضية الى محكمة العدل الدولية التي حكمت لصالح المغرب. وبمجرد ما اعترفت محكمة لاهاي بالروابط، القانونية وروابط البيعة بين الصحراء والمغرب امر الملك بالمسيرة الخضراء والدخول الى الصحراء بطريقة سلمية. وعندما اخترقت المسيرة الحدود التي وضعتها اسبانيا جاءت هذه للمفاوضات التي تمخضت عنها اتفاقية ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. لكنها نصت على ان هذه الاتفاقية لا تكون نافذة المفعول حتى يجري عليها الاستفتاء، اي حتى تصوت عليها الجمعية التي انشأتها اسبانيا.

كنت اول حاكم للصحراء، وقبل ان ابدأ مهامي، تُليت الاتفاقية بالعربية والاسبانية وباللهجة الحسانية، على اعضاء الجمعية فاعلنوا جميعاً انهم مغاربة. وعندذاك شرعت أتسلم السلطة. ولو قالت الجمعية نحن نريد الانفصال او البقاء مع اسبانيا لما بقي معنى لوجودي هناك. وفي ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٧٦ أنزلت العلم الاسباني ورفعت العلم المغربي.

● **لكنكم لم تردوا على السؤال، فهل هناك فعلاً امكانية لحل مشكلة الصحراء في اطار مغربي - جزائري؟**

- المغرب، ومنذ ذلك التاريخ، وهو في صحرائه. ونحن نرحب بأي اتفاق يكون من نتائجه ان نطوي هذا الملف نهائياً، وننصرف الى ما نطمح اليه. الى بناء المغرب العربي. والمغرب لا يخلط بين العلاقة الثنائية والعلاقة داخل المغرب العربي وبين قضية الصحراء. نحن لا نريد ان



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

نجعل من القضية عائقاً لتعاوننا. والمواقف المختلفة التي تظهر كل يوم في الجزائر، المؤيدة منها للمغرب او المعارضة له لا نعيرها اهتماماً كبيراً، لأن لنا مواقف ثابتة لن نحيد عنها. نحن في صحرائنا، ونحن مستعدون لأي حل ينهي المشكلة، مع تمسكنا بالاستفتاء.

الظالم والمظلوم

● **ما هو تقييمكم لاداء الاتحاد المغربي والاحرى، مستقبل الاتحاد، مع وجود العديد من المشاكل داخل بلدانه، وبين بعضها البعض؟**

– اعجب لهذا السؤال الذي يطرحه كل الصحافيين العرب عندما التقي بهم. يجب ان ننظر الى ما حولنا ونأخذ منه درساً. فبقربنا اوروبا الغربية التي تعمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من دون ان تحقق الاهداف من مشروعها الوحدوي. ولكن ما اكثر الاشواط التي قطعتها؟ فهل بامكاننا نحن في المغرب العربي ان نصل في ظرف ثلاث سنوات، هي عمر الاتحاد، الى ما نريد ان نصل اليه. لا بد ان تعترضنا مشاكل، وتحول بيننا عقبات، ولا بد من سحب ناشئة هنا وهناك، ولكن لا يمكن بوجه من الوجوه ان تؤثر على مسيرتنا. ويكفي اننا هيئنا الظروف اللازمة لتحقيق تعاوننا الذي كان هدفنا قبل الاستقلال، ولا يزال.

● **هل يمكن تصور اتحاد مغاربي من دون ليبيا، في حال اقدامها على الانسحاب منه؟**

– قد تنسحب ليبيا، ولكننا لن نعترف بهذا الانسحاب، وسنعتبره طفرة من الاحتجاج او الغضب او من الدلع. الشعوب لا تخرج بقرارات. وعندما توقف نشاط مصر في الجامعة العربية لم يخرج الشعب المصري من عروبته. وليبيا هي من المغرب العربي والى المغرب العربي، شاءت او لم تشأ.

● **وما هو تقييمكم للعلاقات العربية – العربية بعد اكثر من عام على نهاية حرب الخليج؟**

– لا ينبغي للعلاقات بين الشعوب ان تقف عند العواطف او الجراحات. صحيح ان حرب الخليج اصابت المجموعة العربية بشرخ بالغ، ولكن علينا ان نتجاوز آثارها وأن نعود الى سابق تضامننا وعملنا المشترك، وعلى الكبير ان يسامح الصغير، وان يعتذر الظالم من المظلوم. ومهما كبرت الجراح فبمقدور الشعوب الاصيلة تجاوزها لتبني المستقبل العظيم. اننا بحاجة الى فتح صفحة جديدة، وتجاوز ما فات، وبالجد والنية الصالحة والنظرة المستقبلية يمكن ان نتغلب على كل المصاعب.

● **ما الهدف من زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الى المغرب؟ هل يقوم المغرب بوساطة بين العراق ودول اخرى؟**

– طارق عزيز لم يزر المغرب وحده، زار دولا عدة. وبطبيعة الحال فان العراق يوجد في وضع يريد ان يعرف به، ولا شك ان زياراته التي يقوم بها تدخل في هذا الوضع. فالدول التي زارها لها مواقع في الامم المتحدة وفي مجلس الامن. ولا اعرف شيئاً عن اية وساطة.

● **ما هو موقف المغرب من اجراءات الامم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين العراق والكويت؟**

– قضية الحدود هي قضية الغام وضعها المستعمر عندما اراد مغادرة مناطق نفوذه، سواء في آسيا او افريقيا. ولن ننتظر من المستعمر ان يزيلها. وعلينا نحن، اذا كنا نسعى حقيقة الى وحدة عربية، ان نعرف كيف نعالجها. والمعالجة لا تتم الا بالحوار والتفاهم وليس بالاحتلال او الفرض.

اسرائيل لم تعد حاملة طائرات اميركية

● **أيد المغرب مفاوضات السلام العربية – الاسرائيلية، وشارك في المباحثات المتعددة الاطراف. فكيف يرى المغرب المستقبل بعد التغيير في التركيبة الاسرائيلية الحاكمة؟**

– ليس مهما ان نقول كم سيطول الطريق بيننا وبين الدولة الفلسطينية، المهم كيف سنقطعه. فالهدف واضح لانه لم يعد مطلبا عربيا او فلسطينيا. فالعالم لم يعد يقبل غطرسة اسرائيل، واميركا لم تعد تنظر اليها كحاملة طائرات يابسة لمواجهة الاتحاد السوفياتي السابق. ومهما طالت المفاوضات فلا بد ان نصل الى النتائج. ان الامم المتحدة لا يمكن ان تستمر في الكيل بمكيالين، ونحن نرى الولايات المتحدة المتفردة بالسلطة العالمية تؤكد في كل مناسبة ضرورة حل القضية الفلسطينية في اطار القرارات الدولية، والتغيير السياسي في اسرائيل لا يعني سوى انتصار لوجهة النظر الداعية الى



حل القضية. وانا متفائل، لأنني عشت الخلاف بيننا وبين فرنسا، والمفاوضات معها، بكل ما عرفته من تعنت الجانب الفرنسي. ولكننا انتصرنا في النهاية.

● تعرف العلاقات المغربية - الاوروبية توتراً ملحوظاً، خصوصاً بعد رفض البرلمان الاوروبي التصويت على البروتوكول المالي الرابع مع المغرب، فهل انتم مقتنعون بامكانية استمرار التعاون بين الطرفين؟

- اوروبا الغربية في حاجة الينا، الى مواردنا واسواقنا وموادنا الاولية، ليس مغربياً، وانما مغاربياً ايضاً. ونحن بحاجة الى التقنية الغربية والبضائع الغربية. وهذه القناعة المشتركة يعززها الواقع الجغرافي. فكلانا امتداد للآخر على البحر الابيض المتوسط. واذا حدثت بيننا مشاكل او قامت خلافات، فليس معنى هذا نهاية العلاقات. لذلك، فان التعاون سيستمر، وهو مستمر بالفعل، ما دام القادة السياسيون على الطرفين يقرون بضرورة هذا التعاون.

● من الواضح ان قرار رفض البروتوكول المالي كان سياسياً. يتعلق بموضوع حقوق الانسان في المغرب، فكيف تفسرون وجود الزعيم النقابي نوبير الاموي في السجن ومعتقلين سياسيين آخرين؟

- وقع الاموي تحت طائلة القانون، وقد حوكم محاكمة عامة، وأيده في الدفاع الف محام، وصدر في حقه حكم بالسجن سنة كاملة. واستأنف، وله حق الاستئناف، ولكن اليس عجيباً امر هؤلاء الذين يدافعون عن حقوق الانسان!! فهل حقوق الانسان هي الفوضى.

● وما سرّ الحملة الاعلامية الاوروبية على سجل حقوق الانسان في المغرب؟

- لن اجيبك على هذا السؤال، ارجوك ان ترى الى ما حولك من الانظمة، وما يجري فيها، ثم ضع الجواب بنفسك.

● فاتنا ان نتوقف عند البعد الافريقي للمغرب. فما هي احتمالات عودة المغرب الى منظمة الوحدة الافريقية؟

- المغرب من المؤسسين للمنظمة، بل انها اسست على ارضه ايام محمد الخامس، وإذا كان خرج منها فان عودته مرهونة بزوال الاسباب، لكن الشيء الذي يجب تأكيده هو ان العلاقات الثنائية مع جميع الدول الافريقية ازدهرت في جميع الميادين. نحن علقنا حضورنا داخل المنظمة الافريقية، لكننا لم نعلقها داخل افريقيا.

● وهل تمت علاقات المغرب بجنوب افريقيا في هذا الاطار؟

- كانت مقاطعتنا لجنوب افريقيا من اجل التمييز العنصري. ولما خرج مانديلا من السجن وتعاون مع النظام، لم يعد المبرر قائماً، فلا ينبغي ان نكون مانديليين اكثر من مانديلا ■



«نيزافيسيمايا غازيتا»

بغداد لا تعجبها الحدود وهذا امر خطير جدا

بقلم: ايغور بيلايف

لم يوافق صدام حسين وانصاره في بغداد على خط الحدود الكويتية العراقية الذي انتهت اليه اللجنة الخاصة للامم المتحدة. ان هذا التطور للاحداث يثير لدي، بصراحة، قلقا بالغا. فقبل سنتين، وبدءاً من شهر يونيو (حزيران) عام ١٩٩٠ راح صدام حسين نفسه يتهجم على الجارة الكويت وتركزت تهجماته حينذاك على الحدود الكويتية العراقية قبل كل شيء، ويعرف القراء جيدا ما آلت اليه تلك التهجمات.

وفي ليلة الثاني من اغسطس (اب) اقتحم الجيش العراقي الكويتي واحتلها، ثم دارت الحرب مع قوات بلدان الائتلاف المناهض للعراق، وهزم العراق هزيمة ماحقة. وظن المراقبون ان صدام حسين سيثوب الى رشده بعد ذلك الدرس القاسي، لكنه لم يتب. لقد قدمت اللجنة الخاصة للامم المتحدة والمتألفة من خمسة اعضاء (الرئيس مندوب اندونيسا وخبيران من السويد ونيوزيلندا ومندوبان عن الكويت والعراق) اقتراحاتها حول خط الحدود الكويتية العراقية. وبالنتيجة اتخذت قرارات حول التثبيت الدقيق للحدود بين العراق والكويت واعيدت العدالة في القطاع الممتد من الجزء الجنوبي لصفوان الى المركز الساحلي لام قصر، الامر الذي كان صعبا جدا. وكان الاساس هنا الحدود المثبتة في الخارطة البريطانية المرفقة بقرار مجلس الامن الدولي. وبنتيجة ذلك لم يحرم العراق من المنفذ الى الساحل (مركز خور الزبير). وتم الاتفاق ايضا على الحدود البحرية. بيد ان صدام حسين يريد اكثر من ذلك. ولم تقبل حكومته (المطيعة) اقتراحات لجنة الحدود. وشنت بغداد حملة جديدة معادية للكويت وتنطوي على خطر شديد، مما يدل على النوايا العدوانية للعراق الذي لا يرغب في الاعتراف بالحكم العادل لخبراء الامم المتحدة.

ان مشكلة الحدود الكويتية العراقية ليست بالامر الجديد. فقد تم الاتفاق عليها بصورة اساسية في عام ١٩٣٢، وثبت ذلك في محاضر اللقاءات الكويتية العراقية في عام ١٩٦٣ ايضا. واكدت الوثائق المعترف بها سواء في الكويت أم في بغداد ثبات الحدود الكويتية العراقية ووحدة تراب كل بلد. بيد ان العراق كان يخرق باستمرار في الاعوام الاخيرة الحدود الثابتة ويقيم مراكز المراقبة والعبور التابعة له على اراضي الكويت.

وتلافيا لعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات الفظة تقرر رسم الحدود العراقية الكويتية لا بواسطة احدث الوسائل التكنيكية والوثائق الاكيدة والخرائط الجغرافية الدقيقة فحسب بل كذلك اعتمادا على هيبة المجتمع الدولي. وقد اتخذت قرارات اللجنة الخاصة للامم المتحدة حول الحدود الكويتية العراقية بحضور مندوبي العراق والكويت، وروعيت كل الشروط الضرورية لرسم الحدود والتي تناسب الطرفين. لكن صدام حسين بدا مجددا تصعيد التوتر تجاه هذه الدولة العربية المجاورة.

فهل بدا ديكتاتور بغداد الجولة الثانية؟



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

انتقادات ايرانية لتصريحات طالباني عن حماية تركية لكردستان

مطالبة عراقية جديدة بالكويت ورفض ترسيم الحدود البرية

■ بغداد، طهران - رويتر، ا ف ب - ركزت وسائل الاعلام العراقية امس على كتاب جديد نشرته جامعة البصرة، يجدد مطالبة العراق بالكويت ويعتبرها «جزءاً وامتداداً جغرافياً طبيعياً للاراضي العراقية»، في الوقت الذي دخلت المواجهة بين بغداد وواشنطن مرحلة حاسمة، ولوحت الولايات المتحدة بضربة عسكرية لارغام العراق على الامتثال للقرارات الدولية.

ونقلت وكالة الانباء العراقية وصحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق مقتطفات من الكتاب. وكانت بغداد اعلنت ان الكويت هي «المحافظة العراقية التاسعة عشرة» بعد غزو الاراضي الكويتية في آب (اغسطس) ١٩٩٠.

ويتضمن الكتاب الجديد وعنوانه «ترسيم الحدود بين الضغط الدولي والحق العراقي» وثائق يعتبر انها تثبت ان الكويت «جزء من محافظة البصرة»، ويلوم البريطانيين «لتقسيم المحافظة» بعد الحرب العالمية الثانية.

ويصف ترسيم الحدود البرية الكويتية - العراقية الذي انجزته لجنة دولية تابعة للامم المتحدة بانه «مؤامرة غربية» على العراق.

«تهديد»

الى ذلك اعتبرت صحيفة «الجمهورية الاسلامية» القريبة من المتشددين في ايران ان تصريحات الزعيم الكردي العراقي السيد جلال طالباني عن مستقبل كردستان العراقية وحمايتها تشكل «تهديداً لامن المنطقة».

وكتبت الصحيفة امس ان «مثل هذه الآراء يمكن ان يعتبر بمثابة تهديد للشعب الكردي المسلم ولسلامة اراضي العراق ولأمن المنطقة خصوصاً».

وكان طالباني اكد في حديث الى «الحياة» قبيل توجهه من انقرة الى واشنطن ان مستقبل شمال العراق غامض ويواجه خيارين: «اما ان يصبح جزءاً من العراق او من دولة اخرى في الشرق الاوسط (...) على اساس تغيير التحالفات والسياسات وليس الخريطة». وحدد تركيا وسورية وايران كدول يمكن ان تصبح حامية لكردستان العراقية، معتبراً ان تركيا هي المرشح الاول لهذا الدور «لانها ستصبح جزءاً من اوروبا وتشهد تطوراً ديموقراطياً وتخلت عن سياسة انكار وجود الاكراد وعن محاولة دمجهم».

واكدت الصحيفة انه يجب «تحذير» طالباني والزعماء الاكراد الآخرين من مثل هذه التصريحات ودعوة المعارضة الكردية الى «الانضمام الى المعارضين الآخرين الشيعة والسنة بهدف تشكيل حكومة ائتلافية في كل العراق».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٢

الكويت تقيم حائطا بشريا لمواجهة الجيش العراقى وعصابات المهربين

الكويت ـ رويتر : اقامت الكويت بطول حدودها مع العراق حائطا بشريا لمواجهة عصابات المهربين المسلحة والجيش العراقى الذى يضم مئات الالوف من الجنود . وترابط فرقة الحدود او الحائط البشرى بقيادة المقدم فاضل الهزاع فى ظل ظروف معيشية بالغة الصعوبة ، حيث يعيشون فى خيام بسيطة غير مكيفة ، رغم ان درجة الحرارة تصل الى ٥٣ درجة مئوية نهارا والمنطقة خاوية جرداء إلا من بضعة جمل شاردة وشجيرات قليلة وهياكل دبابات عراقية ، حولتها صواريخ قوات التحالف الى كتل من المعدن المحترق . كما تتبعثر فى الصحراء الكويتية اعداد اخرى من الدبابات التى تركها الجنود هربا من جحيم القتال فى الساعات الاخيرة من الحرب

ويقع على عاتق فرقة الحدود مهمة عصابات التهريب وقد تقلصت بالفعل محاولات التهريب منذ قيام دوريات مدرعة للفرقة بمراقبة الحدود بطول ٤٠٠ كيلومتر . وانخفض عدد المهربين الذين اعتقلتهم الفرقة فى الشهر الحالى الى ١١ مهربا ، مقابل حوالى ٨٠ مهربا فى يوليو من العام الماضى . الا ان بعض المهربين مزودون بمعدات حديثة للغاية . وقد كشف البوليس الكويتى فى الشهر الماضى شبكة تستخدم معدات تعمل بالاشعة تحت الحمراء واجهزة اتصال محمولة . وتحاول هذه المجموعات تهريب الخمور الى الكويت التى تحرمها .

والتهريب الى الكويت يساعد العراقيين على زيادة دخولهم للحصول على عملة صعبة يحتاجون اليها بشدة ، خاصة بعد العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق .

ويعترف الضباط الكويتيون بان جيش بلادهم ـ وقوامه ١٥ الف جندى ـ ما زال ضعيفا امام جحافل الجيش العراقى الذى يضم مئات الألوف من الجنود على الجانب الاخر من الحدود . ويؤكد قائد الفرقة المقدم هزاع ان العراق ما زال قويا جدا . ويضيف قوله : ان الكويتيين ليسوا وحدهم ، مشيرا الى التحالف الغربى الذى ناصر الكويت وطرد منها العراقيين . واذا حدث المستحيل وقام العراق بغزو الكويت مرة اخرى ، سيتصدى الجيش الكويتى للغزاة حتى تصل قوات الحلفاء . وفى الوقت نفسه تؤكد مصادر عسكرية امريكية ان الطائرات الحربية الامريكية الرابضة فوق حاملات فى الخليج يمكنها ضرب اهداف عراقية خلال بضع دقائق من انطلاقها .



النص الكامل لتقرير اللجنة الدولية
الترسيم لا يضع حدوداً جديدة... ولا انحياز لأحد

نيويورك ـ «صوت الكويت»: كذبت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق مزاعم النظام العراقي بأن قرارات اللجنة قد حرمت العراق من منفذ على البحر. واوضحت اللجنة في تقريرها الجديد الذي اعلن رسمياً قبل يومين ونشرت «صوت الكويت» ملخصاً له القواعد والاسس الفنية التي اعتمدت عليها اللجنة في قراراتها.

واكدت بما لا يدع مجالاً للشك ان هذه القرارات لم ولن تتأثر باعتبارات سياسية. كما اكدت مرة اخرى انها لا تعيد رسم الحدود بين البلدين وانما تقوم بترسيم الحدود الشرعية والرسمية الاصلية.

وفي ما يلي النص الكامل للتقرير:

عقدت لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق دورتها السادسة في نيويورك خلال الفترة من الخامس عشر الى الرابع والعشرين من الشهر الحالي، واستكملت فيها تقريراً اضافيا يغطي الحدود البرية ووافقت على ترتيبات وضع العلامات الحدودية عليها.

واعلنت اللجنة ان ترسيم الحدود البرية قد تم بعد تحليل مفصل على مدى عام كامل، وكان امام الكويت والعراق كل الفرصة لتزويد اللجنة بجميع المواد والشواهد المرتبطة بهذه المسألة. ولترسيم القطاع الشمالي من الحدود، تحققت اللجنة في العلامة الحدودية التي قبلها البلدان كنقطة فاصلة الى الجنوب من صفوان خلال الفترة بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٩. وقد حددت هذه العلامة خط العرض بين الحدود الغربية في البطين وصفوان وكذلك النقطة الفاصلة عند صفوان، وهذه النقطة بالذات تعتبر جوهرية بالنسبة لترسيم خط الحدود الشمالية، والتي لم تتضمنها اية خريطة على وجه الدقة قبل الخرائط التي عرضت على اللجنة.

ولتحديد النقطة التي يتم ترسيم الحدود الشمالية عندها، تعين على اللجنة ان تفحص الدعاوى التي قدمها البلدان والتي تتراوح بين الف متر الى الجنوب من مركز الجمارك القديمة وسط صفوان حسب ما قدمته الكويت والف ومائتين وخمسين متراً، كما زعمت مذكرة دبلوماسية عراقية عام ١٩٤٠، وتخطيط عام طوله ميل على امتداد نقاط مختلفة في صفوان حسب ما ورد في سجلات تاريخية، وقد قررت اللجنة بعد دراسات تفصيلية تحديد مسافة الف واربعمائة وثلاثين متراً الى الجنوب من مركز الجمارك، اي مائة وثمانين متراً ابعد نحو الجنوب مما حددته المذكرة العراقية.

هذا ويجب ملاحظة ان ابار النفط بالحقول الواقعة بين صفوان والبطين والتي استغلها العراق في الماضي هي ضمن الاراضي الكويتية وفقاً للحدود التي تضمنتها الخارطة البريطانية التي اشار اليها مجلس الامن الدولي في قراره رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وقد ترك ترسيم اللجنة ضمن الاراضي العراقية مجمع ميناء ام قصر بما في ذلك جميع المخازن ومنشآت الرفع ومرسى المياه العميقة وقرية أم قصر باكملها ومستشفى البحرية، وبوجود الميناء وخور زبير في العراق فان قرارات اللجنة بترسيم الحدود البرية في هذا القطاع تؤكد المنفذ العراقي على البحر. ان لجنة ترسيم الحدود لا تعيد رسم حدود الاراضي بين الكويت والعراق، وانما يقتصر عملها ببساطة على المهمة الفنية الضرورية لترسيم الحدود الدولية المحسومة بين البلدين للمرة الاولى، وبالتالي فان اللجنة ترفض رفضا قاطعا اي مزاعم بشأن الانحياز.

ان ترسيم الحدود البرية بعلامات يتم بشكل حثيث وسينتهي بحلول آخر العام الحالي ١٩٩٢.

وتوافق اللجنة على ان تقوم بفحص آخر لقطاع خور عبدالله ومناقشة هذا الامر خلال اجتماع يعقد لهذا الغرض في شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل.



المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ ولى عهد الكويت

خطة طوارىء لمواجهة نتائج التعنت العراقى

الكويت ـ وكالات الانباء ـ اعلن ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتى الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ان الحكومة الكويتية وضعت خطة للطوارىء لمواجهة كافة الاحتمالات والتطورات التى قد تنجم عن استمرار رفض العراق الاستجابة لقرارات مجلس الامن .

وقال ولى العهد الكويتى فى تصريحات له امس ان القوات المسلحة الكويتية على اهبة الاستعداد لمواجهة اى احتمالات من اجل الدفاع عن ارض الكويت مشيرا الى وجود اتصالات مستمرة مع الدول الشقيقة والصديقة من اجل المتابعة عن كثب لما قد يستجد من تطورات تشكل خطرا مباشرا على امن الكويت والمنطقة .

وذكر ولى العهد الكويتى ان التطورات الحالية فى المنطقة نتيجة لتعنت ورفض العراق الاستجابة لتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الدولى وشروط وقف اطلاق النار .

واكد الشيخ سعد العبد الله ان الكويت حكومة وشعبا لن تنسى مواقف الدول والانظمة العربية التى ساندت النظام العراقى فى احتلاله للكويت .

ونفى ان تكون هناك اية نية لدى الحكومة الكويتية لتاجيل الانتخابات العامة المقرر اجراؤها فى شهر اكتوبر المقبل .

وفيما يتعلق بمسالة ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية قال الشيخ سعد انه من المتوقع ان يبدا العمل فى وضع العلامات الحدودية البرية فى سبتمبر المقبل ولمدة اربعة اشهر فيما ستستانف اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود اجتماعاتها فى اكتوبر المقبل لبحث مسالة ترسيم الحدود البحرية .

وقال الشيخ سعد ردا على سؤال عن الاتصالات والمشاورات بين الكويت وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان المواقف المشرفة والمساندة اللا محدودة التى انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجى خلال محنة الاحتلال العراقى مازالت راسخة وصلبة ، وان العدوان لم يكن موجها ضد الكويت فحسب ، ولكنه استهدف دول مجلس التعاون الخليجى والتضامن العربى والاسلامى .

واضاف ان اتصالاتنا مع اشقائنا فى دول مجلس التعاون الخليجى قائمة ومستمرة على ارفع المستويات للتشاور والتنسيق وتبادل الراى لما فيه الخير ومصلحة المنطقة .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٢

عامان بعد «أغسطس»..

إعادة فحص الأوراق

فكرة الكيان الكويتي سابقة على الاستقلال وتمتد نحو مئتي عام للوراء وتزايدت أهميته بالقاموس العراقي بعد اكتشاف النفط فقط

ما كاد شهر أغسطس يقترب حتى تلبد الجو بالغيوم، وراحت سحب الأزمة العراقية تطل من جديد.

الغريب أن عناصر الأزمة التي اطلت قبيل عدوان ٢ أغسطس ١٩٩٠، وهي قضية الحدود، والبترول، والمشاكل الاقتصادية للعراق.. هذه العناصر التي مثلت جذور الصيف الساخن منذ عامين تطل ايضا من جديد.. فهل انحصرت أثار العامين وتفاعلاتهما عند الغزو والانسحاب.. بما صاحبهما من تدمير للقطرين: الكويت والعراق؟ .. هل باتت الدروس غائبة .. والمشاكل «محلك سر»؟ الأمر يحتاج إلى وقفة تأمل.. بل: إعادة فحص للملف.

ورقة الحدود

لا مجال لأن نعيد رواية قصة ورقة الحدود منذ الستينات ـ حين حصلت الكويت على استقلالها ـ وحتى التسعينات حين وقع الغزو العراقي عليها.. لكن المهم أن نقف أمام الدلالة التي تحملها تطورات هذه السنوات.

لقد ظل الجانب العراقي يراوغ في قضية ترسيم الحدود، وظل الجانب الكويتي يحتفظ بالقضية تحت السطح حتى لا يدخل الرأي العام كطرف ضاغط يكسر صفو العلاقات بين البلدين.

وطبقا لمصادر قريبة من آخر لقاء قمة «كويتي ـ عراقي» فقد اتخذ الرئيس صدام حسين موقفا سلبيا من هذه القضية.. وحيت تحركت الأزمة في يوليو (تموز) ١٩٩٠ كان لها بعدان في وقت واحد: بعد نفطي تمثل في الاتهام بسحب بترول من منطقة عراقية مع اتباع سياسات في السوق العالمية من شأنها تخفيض الأسعار والإضرار بالعراق.. أما البعد الثاني فكان ينصرف لقضية الأرض، والحدود التي يمكن على أساسها أن نحكم بوجود هذه البئر او تلك في ارض عراقية أو كويتية. وبطبيعة الحال كانت جوانب كثيرة من الأزمة يمكن أن تلتئم لو تم اتفاق على ترسيم الحدود.

لكن الترسيم لم يحدث.. واجتاحت جيوش صدام الأرض.. كل الأرض.. وتبدلت الخطط من خطة مساندة لحركة تمرد تطلب العون ـ وهي المقولة العراقية الأولى ـ إلى خطة سافرة لضم الكويت كلها.

وبطبيعة الحال، وفي ظل الاحتلال تراجعت قضية ترسيم الحدود، حتى تم التحرير، وشكلت لجنة الأمم المتحدة وأصدرت قرارها المستند للوثائق التاريخية.

هنا نلحظ تطور الموقف العراقي من: التحفظ، إلى الرفض، وإعلان مقاطعة حضور لجنة الأمم المتحدة بل واتهامها بالتحيز.

وهنا نلحظ ـ ومع مرور عامين على الغزو ـ ان القضية ـ الجانب العراقي ـ لم تتغير النظرة لها.. فمازال العراق يراوغ ويرفض ترسيم الحدود.. ومازال يغامر برفض قرار جديد من قرارات الأمم المتحدة، بل وينشر في بياناته وأدبياته السياسية ما يشير لإصراره على المقولة السابقة إن الكويت «عراقية».

وقد كسبت الكويت ـ على نطاق قضية الحدود ـ قرارا دوليا.. وسوف تكون للقرار قوته التنفيذية على أي حال.. واظن ان قرار بناء حائط بين الكويت والعراق يأتي في ذلك السياق أكثر مما يأتي في سياق «خطوط الدفاع».

لقد عرف العالم القديم فكرة الأسوار، فكان هناك سور القاهرة، وكان هناك سور الصين العظيم، وشهدت دول أوروبية أسوارا وحصونا مهمتها: صد الأعداء.

ولكن، ومع تطور وسائل الحرب باتت الأسوار اقل من ان تلعب الوظيفة الدفاعية المطلوبة .. صحيح انها تستطيع أن تصد هجوما بريا،وان تكون بمثابة خط مراقبة وإنذار مبكر.. بل وخط دفاع أول.. ولكن لأن الطائرات قد أصبحت أسرع من الصوت، ولأن الصواريخ قد باتت تعطي إمكان «الحرب .. عن بعد». لأن ذلك قد حدث فقد تراجعت الأهمية النسبية للحصون

والأسوار.. وإن لم تنته تماما، فالاحتلال شرطه : التقدم بريا.

القيمة البارزة - ولا اقول الأهم - في حالة الكويت هي أن الحائط الجديد سوف يمثل علامة مادية تقول: «هنا.. توجد الحدود». التلاعب بعد ذلك يصبح صعبا.. وتحريك الحدود أمر شائك.

هناك إذن القرار الدولي..

وهناك سور يحدد..

ولكن، تبقى الموافقة العراقية معلقة.. ويبقى جزء من تسوية شاملة للعلاقات، وهو ما لن يتم في ظل النظام العراقي الراهن.

ترتبط بذلك ورقه ثانية تبرز امامنا ونحن نستعرض الأزمة بعد عامين من الانفجار. تلك هي ورقة : التاريخ.

وفي هذا المجال أيضا فإنه لا مبرر ان نعيد ما هو معلوم عن تاريخ البلدين، وما يثبت أنهما كيانان مستقلان. لا مبرر للعودة للنصوص والوقائع التاريخية لكننا لابد أن نرصد ونقر:

أولا: أن فكرة الحدود السياسية في الوطن العربي، بل وفي اجزاء أخرى كثيرة من العالم، فكرة مستحدثة .. وان التاريخ المشترك للكثير من بقاع العالم أمر معروف.. وفي منطقتنا حيث قامت إمبراطوريات ودول ضمت العديد من الأقطار كان الاندماج واردا لفترات طويلة.. ففيّ ظل الدولة العثمانية لم يشغل بال الباب العالي شيء غير التبعية له.. أما طبيعة الأراضي وهويتها القطرية فليست هي الشاغل الأول.. ومثل ذلك في فترات اخرى كثيرة.. وكما يقول أساتذة القانون الدولي والجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية فإننا «لو فتحنا باب التاريخ لكنا كمن يفتح باب جهنم».. لأن التاريخ لن يقف عند حد.. والتقسيم السياسي تغير عشرات المرات في منطقتنا وغير منطقتنا.

ثانيا: وفي حالة «الكويت- العراق» فإن فكرة الكيان الكويتي سابقة على الاستقلال وتمتد نحو مائتي عام للوراء.. أما فكرة الكيان المندمج في العراق فإنها كانت تنشط في بغداد وتخمد بقدر ما يحيطها من إثارة سياسية .. وبطبيعة الحال فقد زادت أهمية الكويت في «القاموس العراقي» عندما زادت ثروة النفط، وباتت الكويت مغنما وجائزة يلوح بها حكام العراق للبسطاء من الشعب وقطاعات واسعة من الرأي العام.

وعندما نتأمل مسيرة الغزو فإننا – وفي الأيام الأولى - لا نكاد نلمس اثرا لهذا الهاجس.. هاجس الضم والدولة الواحدة . كانت المقولة - كما أشرت وكما هو معلوم - أن «حركة تمرد كويتية تطلب المساندة»، اي ان القرار الأول للغزو لم يكن الضم.. لكن كان بمثابة خلق نوع من التبعية في «ظل دولتين مستقلتين». فلما انكشف ذلك، ورفض الكويتيون التعاون مع الاحتلال.. خرجت من عباءة صدام مقولة «وطن واحد.. ومحافظة كويتية تابعة إلى بغداد»!

ما طرحه الغزو في أيامه الأولى إذن يحمل اعترافا بأن الكويت كيان مستقل.

الآن.. يمر عامان على العدوان تستعيد خلالهما دولة الكويت الأرض والسلطة والسيادة.. ولكن تبقى أحلام صدام قائمة تعززها رغبة في «رد الاعتبار».

اي ان الحلم التاريخي القديم باتت تحرسه عقدة الهزيمة.

ولن يزول الحلم، وتحل العقدة .. إلا عندما يزول النظام ايضا، فمن ارتكب الجريمة عاجز عن التوبة.

ومع مرور عامين، نلاحظ ايضا أن بغداد بدأت تلوح من جديد بورقة البترول، ذلك رغم انها محتجبة عن السوق العالمية حتى لا تنفذ قرار سداد التعويضات من العوائد النفطية في تصريح اخير لمصدر عراقي اتهم دولا خليجية بأنها تعمل على إغراق الأسواق الدولية بالبترول، وتخنق الأسعار بما يضر بالمصالح العراقية .

إنها المقولة نفسها التي قدمتها بغداد كمبرر لعدوانها قبيل ٢ أغسطس (أب).

وقد رد مصدر سعودي بنفي المقولة العراقية.. ومن خلال التصريحين نستطيع أن نلمس طبيعة المشكلة التي باتت مستمرة وهي اختلاف السياسات العربية في سوق النفط.

وبطبيعة الحال فإنه في ظل انخفاض الأسعار، وحاجة الكثير من الدول لموارد مالية فإن تجاوزات قد تحدث لكسر سقف الإنتاج، وبما يزيد من أزمة الفائض وأزمة انخفاض سعر الخام.. ولكن لا حل لهذه المشكلة ، بغير تنسيق شامل بين دول الأوبك و.. من هنا يبدو المنهج العراقي مخطئا حين يحصر الاتهام في الدول العربية وحدها، وحين يظن أن المجابهة - وليس التعاون - هي سبيل حل المشاكل.

المشكلة حقيقية وتتعلق بالتنسيق بين المنتجين في السوق العالمية للبترول.. ولكن العراق - كما كان منذ عامين - يقف خارج سوق التعاون والتفاهم الدولي.. و.. يريد الحصول على نتائج.

على أي حال، وكما قلت، فهذه ورقة ثالثة من أوراق الأزمة بحاجة إلى فحص بعد أن بدت وكأنها - أيضا - «محلك سر». الورقة الرابعة للأزمة، والتي مازالت تطرح نفسها رغم مرور عامين هي ورقة الأمن.. وقد شهدت هذه الورقة انقلابا في المفاهيم خلال العامين.

قبل اغسطس ١٩٩٠ كان العدو هو الصديق.. وكان المعتدي هو الدرع الذي تستند عليه دول الجوار العربية. ولكن، وحين جاء العدوان «عربيا» حدثت التطورات التي

نعلمها: هاجرت الدولة الكويتية بعض الوقت ومارست الحكم من دولة شقيقة وتكون، وبشكل غير مسبوق، تحالف بلغ عدد الدول التي شاركت فيه ـ طبقا لتقارير وزارة الدفاع الأميركية ـ ٣٨ دولة.. بعضها شارك بقوات مسلحة كبيرة وبعضها بقوات رمزية وبعضها بالمساندة السياسية ووحدات من المستشفيات أو الخدمات. وخلال الأزمة كان لابد من إعادة طرح قضية الأمن القومي للدول الصغرى والتي لا تملك قوة بشرية تتيح فرصة امتلاك قوات مسلحة ضخمة.. كذلك كان لابد من طرح المقولة القديمة من جديد.. مقولة الأمن العربي، وإلى أي حد يكون قوميا، وإلى أي حد يكون قطريا.. واتساقا مع ما جرى في عاصفة الصحراء، كان لابد من طرح قضيه الأمن ودور القوى الدولية صاحبة المصلحة في ذلك المجال.

إن امن الخليج، او امن البترول، أو أمن الشرق الأوسط لم تعد قضايا قطرية أو إقليمية.. ولم تعد مجرد قضية تسليح وقوات مسلحة .. بل إنها ـ وفي حالة الكويت ـ امتدت من السياسة والجيش.. إلى التركيبة السكانية كجزء رئيسي في قضيه الأمن.

الآن وبعد عامين: تعيد الكويت بناء قواتها المسلحة ونظم التجنيد فيها.. وتعيد دول المنطقة النظر في تحالفاتها الخارجية .. وبينما تحسم الكويت ـ أو تكاد ـ قضية السكان.. تظل المشكلة السكانية قائمة في العديد من بلدان الخليج.

أيضا، وبينما يجري إبرام اتفاقات دولية توفر قدرا من الدفاع عن المنطقة.. يظل السؤال حائرا: إلى اي حد امكن ـ أو يمكن ـ تطوير نظم الدفاع الخليجي المشترك.. أو نظم الدفاع العربي المشترك؟

السؤال حائر، لكنه على النطاق العربي، يظل معلقا بقضية العلاقات العربية في مجملها.. وتلك ورقة تحتاج لفحص خاص.



وكيل الخارجية الكويتي سليمان ماجد الشاهين لـ «الحوادث»:

لن نتنازل عن شبر واحد من اراضينا ولسنا بحاجة لاراضٍ عراقية

عامان على الغزو العراقي للكويت، ولم تستقر المنطقة. ما زالت قضية رسم الحدود بين البلدين تمثّل احدى القضايا الخلافية، الوضع في العراق ومستقبل النظام غير واضحين، نمو قوى المعارضة العراقية ومدى قدرتها على الاطاحة بالنظام، صياغة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الدوائر العربية والاقليمية والدولية لم تنته، اعلان دمشق يبدا تنفيذه في سبتمبر ايلول (سبتمبر) العلاقات مع ايران في طريقها للتحسن.

زار القاهرة مؤخرا سليمان ماجد الشاهين وكيل الخارجية الكويتي وحاورته «الحوادث» حول كل هذه القضايا.

«الحوادث»: ما هي آخر تطورات قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت خصوصا الحدود البحرية، بعد انتهاء قضية ترسيم الحدود البرية؟

سليمان ماحد الشاهين: بالتاكيد هناك خلط في قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، ومن المؤكد ان حدود الكويت قائمة بلا تغيير من عام ١٧٥٦. حاكم الكويت الان هو الحاكم الثالث عشر. نحن في الكويت اقدم نظام موجود في المنطقة. اما العراق بشكله الحالي فموجود منذ الثلاثينات في القرن الحالي. ولكن قضية ترسيم الحدود للاسف ظلت تحكم العلاقة بيننا وبين العراق.

بعد المحنة والاحتلال والتحرير، انبثقت لجنة دولية من مجلس الامن، برئاسة اندونيسيا وتضم في عضويتها السويد ونيوزيلندا، وممثل عن العراق وعن الكويت. واجتمعت وفق القواعد المعروفة. وقدمنا لها كل الخرائط والوثائق التاريخية لهذه الموضوعات، وعقدت عشرات الاجتماعات، واستعانت بكل الوسائل التاريخية والجوية في رصد وتثبيت المواقع، وتم تحديدها بشكل دقيق جدا على الحدود البرية.

«الحوادث»: وماذا عن الحدود البحرية؟

سليمان ماجد الشاهين: بالنسبة للحدود البحرية التي تبدا من ام قصر عبر ملتقى الخورين، خور الزبير وخور عبدالله، فقد بدا بحثها في جولة جديدة منذ ١٥ تموز (يوليو) الحالي، في نيويورك. وعندما ينتهي عمل اللجنة وتحدد الحدود البحرية بشكلها النهائي، سترفع لمجلس الامن لاقرارها في صورتها النهائية، وصيغتها الاخيرة.

«الحوادث»: حتى اذا ادّعى النظام العراقي ان هناك اجزاء اقتطعت منه، ولم يعترف بالقرار؟

سليمان ماجد الشاهين: ليس هناك اقتطاع بالمعنى الصحيح خلافا لما يدّعي النظام العراقي. الترسيم الحالي تم وفق الخرائط التي وضعت، والاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين في الثلاثينات او في الستينات. وما تم هو ان الوضع اعيد وفق القواعد الثابتة عبر التاريخ وليس هناك اقتطاع. الكويت ليست بحاجة الى اراض جديدة، ولا ترضى ان تاخذ شبرا مما ليس لها حق فيه. وكذلك لن ترضى ان تتنازل عن اي شبر، لان قضية الارض والتراب الوطني مقدسة.

«الحوادث»: هل هذا يعني ان الحدود التي اقرتها اللجنة اخيرا، هي حدود الاول من آب (اغسطس) ١٩٩٠ نفسها؟

سليمان ماجد الشاهين: حقيقة الامر ان العراق في نقاط معينة قام بتجاوز خط الحدود مثلما حدث في عدوان «الصامتة» في ١٩٧٣، لقد عبر خط الحدود واقام نقاطا فيها في منطقة الرتعة، التي يسمونها جنوب حقل الرميلة ومنها ام قصر الذي اقاموا عليها منشآت. ونلاحظ ان خط الحدود البرية وملتقى خط الحدود البرية، ياخذ رصيفاً او رصيفين من ميناء ام قصر. هي جزء كويتي، وجزء عراقي، ولكن يبقى الميناءان التجاري والعسكري العراقي كما هما.

«الحوادث»: هل تعتقد ان المعارضة العراقية غيرت موقفها من قضية ترسيم الحدود بعد زيارة محمد باقر الحكيم للكويت؟

سليمان ماجد الشاهين: المعارضة العراقية وما صدر عنها يؤخذ في اطار اعلامي بحت، وبالتالي لم تاخذ الامور على اساس ان هناك رفضا. وفي الوقت الذي يشير الى ان هناك رفضا او ان هناك تحفظا، نجد في جانب آخر تاكيدات ان الغزو العراقي عقّد القضية، وان الحق سواء كان للكويت او العراق مكفول، كما اكدت لنا كل الفصائل التي لنا اتصال معها.

«الحوادث»: هل تندرج زيارة باقر الحكيم اذن فيما يمكن ان نقول انه نشاط كويتي بالتعامل مع دول اخرى لقلب نظام الحكم في العراق؟

سليمان ماجد الشاهين: لا نتعامل اطلاقا ضمن اطار قلب نظام الحكم. نحن لنا قضية معينة مع هذا النظام العدواني الشرس فهذا متروك للشعب العراقي. قضيتنا هي المحافظة على الوجود، المحافظة على الحدود، ولا يهمنا في الواقع بشكل او باخر، ما يجري بين النظام والفئات المعارضة والمناوئة. وفي الوقت نفسه كل كويتي، وكل عراقي منصف يتمنى في الواقع ان يكون في العراق نظام ديمقراطي يحترم ارادة الشعب، ويبيح لكل فئاته ان تعبر بحرية وان تثبت ذاتها بعيدا عن كل توجهات ذات صفة فردية ديكتاتورية ادخلتهم في حروب مستمرة، ١٠ سنوات مع الاكراد في الشمال، و٨ سنوات مع ايران، بالاضافة الى العدوان على الكويت.

«الحوادث»: تحديدا بعد كل الذي جرى، هل ترى في النظام العراقي ما يمثل خطرا على الكويت والجزيرة العربية؟

سليمان ماجد الشاهين: نشعر بكل الثقة في وقوف العالم والشرعية الدولية والنظام الدولي الجديد معنا، هذا يبعث الاطمئنان. ولكن النظام العراقي نظام شرس ومزعج بوجوده في المنطقة، كما انه مزعج لشعبه، وسنكون سعداء، كما سيكون العراقيون اكثر سعادة عندما يزول هذا النظام، ويعود للعراق وجهه الصحيح، المتعايش مع جيرانه.

«الحوادث»: هل تختلف الاتفاقيات الامنية التي عقدتها الكويت مع اميركا وبريطانيا عن اعلان دمشق؟

سليمان ماجد الشاهين: بكل تاكيد هناك اختلاف بين اتفاقياتنا الامنية مع الدول الصديقة، مع اعلان دمشق، فهو ليس اعلانا امنيا، له ابعاد مختلفة ومتعددة، امنية، وتبادل ثقافي واجتماعي، والثالث اقتصادي ومالي، له اوجه متعددة، هو صيغة متقدمة حتى عن ميثاق جامعة الدول العربية، وكلنا امل بان الاجتماع المقبل الذي سيعقد في ايلول (سبتمبر) في الدوحة برئاسة قطر سيضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ، عبر بروتوكلات متعددة، وهذا ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في تركيا.

«الحوادث»: الا تعتقد بأن تأجيل الاجتماع اكثر من مرة، هو نوع من تجميد العمل؟

سليمان ماجد الشاهين: ابدا، العلاقات الثنائية قائمة،



ومستمرة، سواء لدول مجلس التعاون الخليجي، وكل دولة على حدة، ام بين دول المجلس وسوريا ومصر. وتاخير الاجتماع لا يعني ان هناك اختلافا في منظور الجهتين لهذا الاطار، خصوصا انه ليس مطروحا للدول الثماني، انما هو مفتوح لاي دولة عربية تؤمن بفلسفته وتتفق معه في الرؤية، ونحن نعد عددا من الدراسات التي تشكل بروتوكلات محددة، تشمل الجانب المالي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، والامني وليس هناك توقف في عملية التعاون القائم، لأن عددا من الاتفاقيات الثنائية او الجماعية التي تحدد العلاقات بين هذه الدول موجودة.

ومن ناحية اخرى فان العلاقات الصحيحة القائمة على الاخاء والاحترام والوفاء بيننا وبين مصر، وبيننا وبين سوريا تسبق كل اعلان او اطار او ميثاق. عندما بادرت مصر وسوريا للتدخل والمساهمة في تحرير الكويت، لم يكن هناك اعلان دمشق، او غيره. ولم تتحرك من وحي اتفاقية الدفاع المشترك، انما تحركها جاء من دورها الريادي ومسؤولياتها القومية، واحترامها للقواعد والقوانين الدولية.

«الحوادث»: هل تعتقد ان هناك اشكالا في التعاطي مع ايران ودول الخليج، التي ترغب في علاقات هادئة مع طهران، ولكنها تتخوف من تنامي قوتها العسكرية؟

سليمان ماجد الشاهين: نحن لا نعتبر نمو اي دولة على انه تهديد، نحن نامل ان يكون النمو في مصادر القوة هو لصالح الشعب والمنطقة ككل، نحن نتعايش مع ايران تحت قيادة الرئيس رفسنجاني، وله توجهات مقبولة ضمن اطار الخليج. واعتقد انه في المرحلة القريبة المقبلة ستتم زيارات متبادلة بين القيادات على الجانب الشرقي والغربي من الخليج.

«الحوادث»: هل تعتقد ان الامر في حاجة الى تحرك جديد من اجل قضية الاسرى؟

سليمان ماجد الشاهين: نحن في الكويت نتعامل مع هذه القضية على اساس انها انسانية قبل ان تكون اي شيء آخر، بينما النظام العراقي يستخدمها كوسيلة سياسية، ان استمرار اسر ٨٥٠ كويتيا لهم عائلاتهم، وزوجاتهم، وابناؤهم وكل من لهم صلة بهم يعيشون كل يوم على اعصابهم، واعتقد ان الصليب الاحمر والدول الخيرة تسعى جاهدة لبذل جهودها لانهاء هذا الملف، ونتمنى ان تسفر هذه الجهود عن نتيجة.

«الحوادث»: بعد مرور عامين على الغزو، هل نستطيع ان نقول باكتشاف خلايا تخريب وانفجارات وان الوضع غير مستقر؟

سليمان ماجد الشاهين: الكويت لا تعيش ضمن اطار ستار حديدي، هي مفتوحة للاعلام، فيها ٧٠ سفارة، وممثلون عن وكالات الانباء، وكل المنظمات الخاصة بمتابعة حقوق الانسان. نحن نتعامل مع نظام شرس ولا شك لسنا وحدنا الذين نحسن حساباتنا، ولا ننسى ان الكويت خرجت من محنة قاسية، هناك شعوب اخرى قد تكون مرت بتجارب اعنف، ولكن يكفي ان نعرف ان الكويت كان فيها حوالي ٢٥٠ الف جندي محتل. وبعد ان اجبر على ترك الكويت، احرق الآبار. وخرب البيئة التحتية، ولهذا لدينا مهمات صعبة منها استعادة المسروقات، واعادة البناء، وعودة الاسرى، وغيرها.

القاهرة: اسامة عجاج



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرقبة يبحث فى موسكو
مشكلة الحدود بين الكويت والعراق

موسكو ـ من عبدالملك خليل ـ اعلن حمود الرقبة وزير النفط الكويتى انه سيبحث مع المسئولين فى روسيا خلال زيارته الحالية لموسكو عددا من القضايا التى تتعلق بالتطورات الراهنة فى منطقة الخليج ، وفى مقدمتها رفض النظام العراقى تطبيق قرارات مجلس الأمن بالاضافة الى قضية اعادة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ورفض العراق الاشتراك فى اللجنة الدولية المكلفة بانهاء هذه القضية .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



○○ الكويت ـ غادر الكويت امس متوجها الى دمشق وفد المجلس الوطنى الكويتى برئاسة السيد عبدالكريم الجميدلى رئيس لجنة الشئون الداخلية والدفاع فى زيارة لسوريا تستغرق يومين وذلك فى اطار جولته التى سيزور خلالها كلا من مصر وتونس والمغرب بالاضافة الى سوريا وسيتم خلال تلك الجولة التنسيق والتشاور مع رؤساء واعضاء البرلمانات العربية فى هذه الدول بشأن الممارسات العراقية ضد الكويت والقضية الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وقضية الاسرى والمحتجزين الكويتيين فى السجون العراقية .



المصدر : المجالس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٢

الاستعدادات العسكرية اتخذت بانتظار الساعة صفر

النظام العراقي أمام خيارين الانصياع او الانهيار النهائي

الرئيس بوش

تواصلت على مدى ايام الاسبوع الماضي، اجواء التوتر التي تنبيء بزيادة احتمالات توجيه ضربة عسكرية لمواقع محددة داخل العراق من قبل قوات التحالف، بسبب استمرار رفض النظام العراقي تنفيذ سائر بنود قرار وقف اطلاق النار في حرب تحرير الكويت، وسواه من القرارات الدولية، خصوصا الجزء المتعلق باطلاق سراح الاسرى والمرتهنين، وذاك المتعلق بترسيم الحدود مع الكويت. اضافة الى العراقيل التي يضعها النظام امام مفتشي الامم المتحدة عن اسلحة الدمار الشامل، وكذلك قيامه بعمليات القمع الوحشية ضد المواطنين العراقيين خصوصا في جنوب العراق.

وحتى منتصف الاسبوع الماضي كانت الاجواء مشحونة، والاستعدادات العسكرية تتم على قدم وساق تمهيدا لتوجيه ضربة جوية ضد اهداف منتخبة في العراق. حيث حشدت كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا مجموعة من بوارجها الحربية، وحاملات الطائرات في المنطقة لاشعار النظام العراقي بجدية الموقف الدولي الساعي لتطبيق قرارات مجلس الامن.

في هذا الوقت كشفت مصادر استخبارات اميركية، عن معلومات تفيد بأن النظام العراقي حشد عددا كبيرا من الطائرات والمروحيات في جنوب العراق، اضافة الى وجود اكثر من ١٠٠ صاروخ سكود لم تزل مخبأة في اماكن متفرقة من العراق.

على الصعيد السياسي، جدد الرئيس الاميركي جورج بوش تحذيراته للرئيس العراقي قائلا: «عليه ان يدرك بأن العالم لن يتجاهل تدخله بمتطلبات الامم المتحدة ويجب ان لا يسمح له ان يملي مايمكن وما لا يمكن التفتيش عليه» وجدد بوش تصميم الولايات المتحدة على انصياع العراق الكامل لبنود القرار ٦٨٧ القاضي بتدمير اسلحة الدمار الشامل في العراق.

اما في لندن، فقد قطع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور اجازته وعاد الى بلاده حيث عقد اجتماعا للجنة الدفاع البريطانية يشارك فيه وزيرا الخارجية والدفاع، حيث تقرر توجيه انذار للعراق بالالتزام بتطبيق قرارات الامم المتحدة والا تعرض للقصف من جانب الحلفاء.

في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدا في الكويت سادت حالة من الترقب والحذر، ومتابعة التطورات على المستويات الرسمية والشعبية، وقد اتخذت الاجراءات لمواجهة كافة الاحتمالات في الوقت الذي تابعت فيه وحدات من الجيش الكويتي مناورات مشتركة مع وحدات اميركية وبريطانية.. بانتظار ماتحمله الايام المقبلة من تطورات، تكشف اما الانصياع الكامل للنظام العراقي لارادة المجتمع الدولي. واما هبوب عاصفة جديدة تضع حدا ليس فقط لغطرسة هذا النظام.. بل للنظام نفسه، ولم يبق الا تحديد الساعة صفر.



مجلس الأمن يقر نتائج لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية

نيويورك ـ وكالات الانباء ـ اقر مجلس الامن امس النتائج التى توصلت اليها لجنة رسم الحدود بين العراق والكويت .

وقد حصل القرار الذى اصدره المجلس بهذا الخصوص برقم ٧٧٣ على ١٤ صوتا دون اية معارضة فى حين امتنعت اكوادور

وعبر مجلس الامن عن ارتياحه لنية الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى اعادة تحديد المنطقة منزوعة السلاح فى اقرب وقت ممكن حتى توافق الحدود الدولية التى حددتها اللجنة .

وستبدأ اللجنة فى شهر اكتوبر القادم ترسيم الخط الحدودى الفاصل بين البلدين داخل مياه الخليج .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٢

مجلس الامن يوافق على ترسيم الحدود العراقية - الكويتية

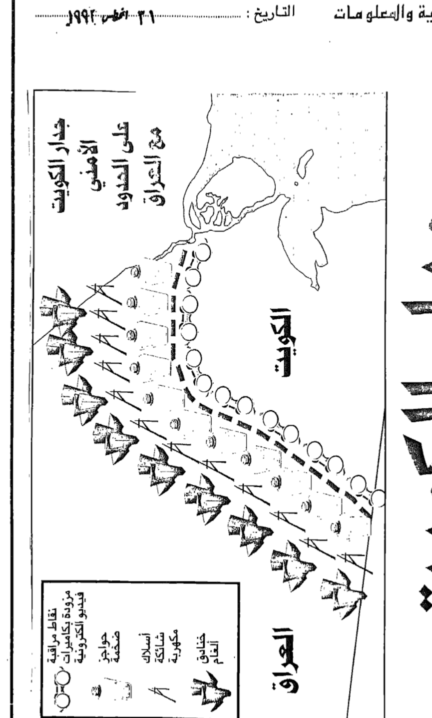
نيويورك - وكالات الانباء رحب مجلس الامن امس بقرار لجنة الامم المتحدة المكلفة برسم الحدود العراقية - الكويتية ، واكد ضمانه لهذه الحدود التى يجرى رسمها لاول مرة . يقضى القرار برد ٦ ابار نفط استخدمها العراق فى حقل الرميلة للجانب الكويت ، وكذلك قاعدة بحرية تقع عند راس الخليج تعهد . القرار بضمان عدم انتهاك الحدود ، واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لردع المعتدى .

لم يشمل القرار الحدود البحرية بين العراق والكويت . كما رحب المجلس بخطة بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة باعادة تحديد المنطقة منزوعة السلاح التى تراها الامم المتحدة بين الجانبين . جاء القرار الدولى بتاييد ١٤ صوتا وامتناع الاكوادور عن التصويت

جدار الكويت

مليار دولار لإنشاء سور دفاعي يحمي الكويتيين من العراق

ويتألف من نقاط مراقبة وحواجز ضخمة وأسلاك شائكة الكترونية وخنادق ألغام





تحقيق من الكويت

بقلم عمر ادريس

لا يزال الكويتيون يذكرون جيداً حادث الحدود الكويتية - العراقية عام ١٩٧٣ عندما تعرض مخفر «الصامتة» لهجوم من قوات الجيش العراقي وعقب الحادث طلبت الحكومة الكويتية من عضو مجلس الأمة الدكتور احمد الخطيب السفر الى بغداد لاستطلاع اسباب الحادث بحكم علاقته الدراسية مع صدام حسين في مصر عندما كان الأول يقدم للثاني المساعدات المالية. وحسب مصادر مطلعة في الكويت فان قيادة حزب البعث بررت الحادث على اعتبار انه تصرف غير مسؤول لأحد قادة الجيش نتيجة لمعرفته المسبقة بقرار احالته للتقاعد واراد بهذه العملية المحدودة الاساءة للعلاقات الكويتية - العراقية. ولم يقتنع الكويتيون فعلاً بهذا «التفسير» العراقي للحادث، لكنهم «تبنوه» حرصاً منهم على عدم تصعيد الأمور مع «الجارة الكبرى».

بين حادث «الصامتة» واليوم وقع الغزو العراقي للكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠. والكويتيون حالياً، كمسؤولين ومفكرين ومواطنين عاديين، لا يريدون العيش على الأوهام، بل ينوون اتخاذ اجراءات لا سابق لها لحماية بلدهم من اي عدوان عراقي محتمل في المستقبل القريب او البعيد.

وعلى هذا الأساس برزت فكرة انشاء «جدار امني» او «سور دفاعي» متطور للغاية لحماية الكويت.

وقد وضع المسؤولون الكويتيون المعنيون بهذا الموضوع دراسات وتصورات اولية تقضي بإنشاء سور دفاعي على طول الحدود الكويتية - العراقية البالغة ٢٠٧ كيلومترات والتي تبدأ من ميناء ام قصر على الخليج العربي وتنتهي في وادي العوجة عند مثلث الحدود الكويتية - السعودية - العراقية.

وقد اطلعت «الوسط» على هذه الدراسات والتصورات التي تظهر ان حجم التسلل من العراق الى الكويت يكثر من منطقة ام قصر بسبب وجود المزارع والمباني السكنية، بينما يسهل كشف التسلل بواسطة السيارات في المناطق الصحراوية الاخرى. وتحدد الدراسة الرئيسية للمشروع ان متطلبات هذا السور تحتاج الى مساحات شاسعة لاقامة الخنادق الالكترونية المزودة بالالغام «تبلغ مساحة الواحدة منها الف متر مربع وتدار وفق احدث التكنولوجيا».

وتقدر الدراسة ان التكاليف الاجمالية للمشروع قد تصل الى اكثر من مليار (بليون) دولار اميركي.

«الوسط» التقت السيد سعود العصيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية سابقاً وعضو اللجنة الوطنية للسور الدفاعي والتي تضم في عضويتها ١٣ شخصاً آخرين. وشرح العصيمي تفاصيل المشروع لـ «الوسط» فقال، «فكرة اللجنة تنبع من منطلق البحث عن قنوات المشاركة الشعبية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير، وان كانت الفكرة هي امتداد تاريخي للأسوار الثلاثة التي بنيت في بداية نشأة الكويت. وتهدف الى قيادة حملة داخلية لتذكير الشعب الكويتي، باستمرار، باهمية بناء الكويت في مرحلة ما بعد التحرير». واوضح ان السور الجديد لن يكون مجرد بناء كالاسوار السابقة، بل سيكون مزوداً باحدث المعدات التكنولوجية وسيكون بمثابة مصيدة للمدرعات والدبابات، اذا فكر العراقيون بغزو الكويت ثانية.

ويبدو واضحاً من كلام العصيمي ومن الدراسات المعدة لهذا المشروع ان السور الجديد او «جدار الكويت» يتالف من ٤ خطوط دفاعية،

١ - الخط الأول يتالف من نقاط مراقبة مزودة بآلات تصوير فيديو الكترونية لمراقبة اية تحركات او عمليات تسلل على الحدود.

٢ - خط الدفاع الثاني هو عبارة عن حواجز خرسانية ضخمة ذات قواعد صلبة توازي في قوتها ناطحات السحاب. وستقام هذه الحواجز على ارتفاع ١٢٠ متراً بمساحة اجمالية للحاجز الواحد تبلغ ٣٠٠ متر مربع. وستكون هذه الحواجز على شكل اشخاص متشابكي الأيدي.

٣ - خط الدفاع الثالث يتالف من اسلاك شائكة متحركة تقام على قواعد خرسانية ثابتة وتكون مكهربة الكترونياً بطاقة ذات تردد عال جداً تصعق من يقترب منها عن بعد ٥٠ متراً ويبلغ الارتفاع المتوقع لهذه الاسلاك الشائكة نحو ١٠٠ متر.

٤ - خط الدفاع الرابع هو عبارة عن خنادق

الغام طويلة وعريضة وذات عمق يبلغ المئة متر مرتبطة بنظام الكتروني متطور يحول دون تقدم الآليات او الدبابات او القوات المعادية.

واوضح العصيمي لـ «الوسط» ان حملة جمع التبرعات لإنشاء هذا السور ستتزامن مع بدء لجان الأمم المتحدة بوضع علامات ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، ولذلك ستبدأ في ايلول (سبتمبر) المقبل وتستمر حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢. وسيتم تسليم مساهمة الشعب الكويتي الى السلطة التنفيذية، واللجنة الوطنية لن تتدخل في تفاصيل التنفيذ. واشار العصيمي الى ان بعض الترتيبات المقترحة تتضمن وجود مشاركة شعبية مباشرة في عملية بناء السور سواء بالجهد او بالدراسات والابحاث الفنية، وهناك اقتراح بفتح مجال المشاركة لطلبة المدارس والمتقاعدين والصيادين والجمعيات العامة والاندية الرياضية. وشدد على اهمية التركيز على ان فكرة السور ليست حكومية بقدر ما هي مبادرة شعبية، ولن تكون تجسيداً للاقليمية بين الدول العربية، كما تقول بعض الانظمة العربية، على اعتبار ان حقول الالغام موجودة في الوقت الراهن على الحدود بين بعض الدول العربية.

أوضاع العراقيين والفلسطينيين والآخرين

ما هي اوضاع الفلسطينيين والاردنيين والسودانيين والعراقيين انفسهم في الكويت حالياً؟ اثارت «الوسط» هذا الموضوع مع المقدم محمد الفهد مدير مكتب ارتباط المنظمات الدولية في وزارة الداخلية الكويتية. وقال الفهد لـ «الوسط» ان هناك عدداً من المواطنين العراقيين صدر بحقهم قرار يقضي بإبعادهم عن الكويت، لكن هؤلاء «لا يزالون في ارضنا يتنقلون بحرية وليسوا معتقلين في السجون»، موضحا ان المفوضية العامة لشؤون اللاجئين ابرمت اتفاقاً مع وزارة الداخلية الكويتية لتزويد هؤلاء العراقيين وغيرهم بشهادات عدم تعرض يطلب نصها مساعدة حاملها على التنقل داخل الكويت، على اعتبار انهم لاجئون الى حين موافقة إحدى الدول على منحهم حق اللجوء السياسي.

وذكر ان وكالة غوث اللاجئين الدولية بحثت اخيراً مع وزارة الداخلية الكويتية مشاكل الفلسطينيين من حملة الوثائق المصرية لإيجاد حلول لمن لم يحصل منهم على اذن الاقامة داخل الكويت، وتم حصر ١٢٠٠ عائلة حتى الآن، الا انه من المتوقع ان يصل عددهم الاجمالي الى عشرة آلاف شخص، خصوصاً ان بعضهم لم يعلن عن وجوده حتى الآن بانتظار ان يتم اتفاقه مع الكفلاء للحصول على اقامات جديدة. وقال المقدم الفهد انه ليست هناك قيود مفروضة على تاشيرات العمل للفلسطينيين والسودانيين والاردنيين للدخول الى الكويت، واضاف ان مشكلة الاشخاص الذين يحملون جنسية «بدون» انحسرت بعد ان اثبتوا، بغالبيتهم، مواطنهم الاصلية وعادوا لمزاولة اعمالهم بوثائقهم الاصلية. وكشف عن موافقة وزير الداخلية الكويتي احمد الحمود الصباح على قبول الفي شخص من هذه الفئة في قطاعات وزارة الداخلية.

عمليات التسلل

واوضح المقدم الفهد ان منطقة الحدود الكويتية – العراقية شهدت عمليات تسلل كثيرة إلا انها انخفضت بسبب وجود شريط الالغام والذخائر غير المنفجرة على طول الحدود مع العراق، وقال ان «التحقيق مع المتسللين، وعادة ما يكونون هاربين من تدني مستوى المعيشة في جنوب العراق، يتم بإشراف اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي تقرر امكانية ترحيلهم الى دول اوروبية كلاجئين او الى معسكر رفحاء في السعودية، ان كانوا من العسكريين، وإعادة من لا خطر عليهم الى العراق». وأوضح ان قوات الامم المتحدة لحفظ السلام العاملة في المنطقة المنزوعة السلاح، بواقع خمسة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية وعشرة كيلومترات داخل الاراضي العراقية، حددت برنامج عملها لمنع وجود اي جنود في هذه المنطقة سوى ٢٠ مركزاً للشرطة الكويتية ومثلها عراقية تدعم عملها وتراقبه ثلاثة مراكز مراقبة رئيسية للقوة الدولية تسجل مشاهداتها لأية انتهاكات يمكن حدوثها،



وتعقد اجتماعات دورية مستمرة مرة كل اسبوع مع كبير العسكريين من القوة الدولية. وطلب المقدم الفهد عدم استعجال الاجابة على تقارير منظمة العفو الدولية التي سجلتها بعد التحرير مباشرة عن الممارسات الخاطئة، وقال ان الإجابة على هذه التقارير «تحتاج الى وقت كاف حيث لا يمكن تحديد المسؤولية في بعض القضايا بشكل سريع من دون التأكد من وقائعها التفصيلية، فاحياناً نكتشف ان شخصاً ورد اسمه في قائمة المطلوب الاستفسار عنهم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر قتل على يد شخص آخر تصفية لحسابات شخصية بينهما، وما زالت القبور التي دفن فيها الموتى اثناء الاحتلال العراقي للكويت بحاجة الى لجنة من الخبراء في علم الوراثة والأدلة الجنائية لحصر الموتى الموجودين فيها ومعاينتها بموجب فتوى شرعية». وقال ان «سجون الكويت مفتوحة لأي مراقب وليس لدينا ما نخفيه». وكشف ان نظام أمن الدولة الذي يفترض، أن يكون سرياً، تطلع لجنة الصليب الأحمر الدولية على اعماله اسبوعياً، بينما يبقى ما يثار من قضايا الخادمات «غير واقعي» على اعتبار انها مشكلة طبيعية تمت دراسة حلولها منذ عام ١٩٨٨. واعتبر ان طلب رئيس لجنة الصليب الاحمر الدولية في الكويت تزويد المساجين بالصحف والشاي هو «دليل واضح على توفير المتطلبات الاساسية للحفاظ على كرامة الانسان داخل هذه السجون».

وأشار المقدم الفهد الى الانجاز السريع الذي حققته الكويت في اسبوع واحد للتغلب على مشكلة مخيم اللاجئين العراقيين في منطقة العبدلي «الذي كان يضم ٤٦٠ لاجئاً» حيث قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر الكويتي بالبحث عن اقارب لهؤلاء اللاجئين داخل الكويت، وبالفعل تم استيعاب اعداد كبيرة منهم وإسكانهم في منازل حكومية، وساهمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بدفع بعض الاعانات المالية مع ما قدمته الحكومة الكويتية من بطاقات تؤمن لهم الخدمات الصحية والغذائية، عدا ٢٦ شخصاً منهم تم توطينهم كلاجئين في السويد والنروج بسبب المخاطر التي تهددهم في حال عودتهم الى العراق ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

أكد ان نظام بغداد لا يتعاون في اطلاق الاسرى

بوش: ترسيم الحدود يضمنه مجلس الامن

واشنطن - محمود شمام:
طهران - نجاح محمد علي:

اكد الرئيس الاميركي جورج بوش امس ان الحلفاء مازالوا مستعدين لاستخدام جميع الوسائل الضرورية لجعل النظام العراقي يذعن لمهمات التفتيش التي تقوم بها الامم المتحدة على برامجه العسكرية وتنفيذ القرارات الدولية. واتهم بوش نظام بغداد باستمرار رفضه التعاون مع المجتمع الدولي لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين في سجونه وعددهم اكثر من ٨٠٠ أسير.

واكد ان الترسيم النهائي للحدود سيكتمل نهاية السنة وان مجلس الامن ضمن ذلك الترسيم وسيتم النظر مجددا في الحدود الساحلية. على هذا الصعيد وصل وزير الدفاع الاميركي ريتشارد تشيني امس الى لندن، حيث التقى وزير الدفاع البريطاني مالكولم ريفكند وبحث معه الوضع العراقي.

وفي طهران اكدت المعارضة العراقية ان جميع فصائلها اتفقت على الاخذ بنظام فيدرالي يضعف مركزية السلطة ويوزعها على القوميات والطوائف وفق قواعد واسس سيتم التوصل اليها في الاجتماع الذي يعقد بعد غد في اربيل في كردستان العراق. واكد اطراف المعارضة جميعاً استعدادهم لحضور اجتماع اربيل، وبدأوا بالتوجه للمنطقة فعلا. وعلى صعيد العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات المعارضة المسلحة في الجنوب أكدت مصادرها امس انها بدات بعمليات خطف لرموز النظام في الاهوار وكبار موظفي المخابرات والشرطة الى جانب الاسرى الذين اعتقلتهم قوات المعارضة وكلهم من القوات المسلحة للنظام، وتنشر «صوت الكويت» اسماء بعضهم اليوم.

(راجع صفحة ٧)

في واشنطن قال الرئيس الاميركي بوش ان الولايات المتحدة والكويت ودول التحالف تواصل ضغطها من خلال اللجنة الدولية للصليب الاحمر على حكومة بغداد للامتثال وفقا لتعهداتها حسب قرارات مجلس الامن الدولي في اعادة حوالي ٨٠٠ محتجز كويتي ومحتجزين من بلاد اخرى في العراق.

وقال الرئيس بوش في رسالته الفصلية للكونغرس حول الوضع في العراق، ان الولايات المتحدة وحليفاتها تواصل ضغطها في الوقت نفسه على النظام العراقي من اجل ارجاع كافة الممتلكات والمعدات التي اخذها من الكويت. واضاف بوش ان العراق واصل امتناعه عن تقديم التعاون اللازم في هذه القضايا، وفي مقاومة تقديم التسهيلات اللازمة للصليب الاحمر الدولي للوصول الى منشآت الاحتجاز.

وقال الرئيس بوش ان لجنة المقاطعة قد استلمت مذكرة تفيد بأن ما يقدر بـ ٣,١ مليون طن من الاغذية قد شحنت الى العراق خلال عام ١٩٩٢. كما تواصل اللجنة السماح بوصول الامدادات الحيوية الى العراق. وفي الجانب المقابل استمر العراق بفرض الحظر الكامل ضد الاقاليم الشمالية من العراق. كما رفض النظام استخدام الفرصة المتاحة وفقا للقرارين ٧٠٦ و٧١٢ ببيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط، والتي كان يمكن استخدامها في شراء المواد الغذائية، والادوية، والامدادات الجوهرية للاحتياجات المدنية للسكان.

وحمل الرئيس بوش نظام بغداد المسؤولية الكاملة لاي معاناة في العراق تنتج عن رفضه تطبيق القرارين ٧٠٦ و٧١٢.

(التتمة في الصفحة ٨)

بوش: ترسيم

وقال الرئيس بوش ان اوامره بمشاركة الولايات المتحدة في فرض المنطقة المحرم فيها الطيران على العراقيين جنوب خط (٣٢) وفي توسيع الاستطلاع الجوي في جنوب العراق قد تم وفقاً للتفويض الدستوري الذي يملكه كقائد اعلى، وفي اتساق مع التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق وفقا للقانون العام (١٠٢ ـ ١).

وقدم الرئيس بوش تفصيلات واسعة في خطابه عن الوضع المتعلق بنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، وتحدث عن برنامج العراق النووي، وعن حادثة وزارة الزراعة والري. وقال ان مجلس الامن واعضاء التحالف قد ردوا على كل تدخل عراقي بوسائل دبلوماسية. واوضح الرئيس بوش عزمه على الاستعداد لاستخدام اجراءات قوية. وقال بوش «اننا سنبقى على استعداد لاستخدام كل الوسائل المتاحة، وفقا لقرارات مجلس الامن، في مساعدة الامم المتحدة في ازالة التهديد الشاخص بواسطة قدرات التسليح الكيماوي، والبيولوجي، والنووي للعراق». واشاد الرئيس بوش بنتائج لجنة ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية، وتعرض لمقاطعة العراق اعمال اللجنة، فقال، ان ذلك لم يؤثر في اعمالها. واضاف ان مجلس الامن في قراره ٧٧٣ قد رحب بقرارات اللجنة، وقدم ضماناته لتلك الحدود. وقال بوش ان الترسيخ المادي للحدود الارضية يتوقع له ان يستكمل في نهاية هذه السنة. اضافة الى ذلك فان اللجنة تخطط خلال اكتوبر (تشرين الاول) للنظر مجددا في الحدود الساحلية. وقال الرئيس بوش بأن الجلسة المقبلة لمجلس المفوضين للجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة ستعقد في جنيف في الفترة ما بين ٢١ و٢٥ سبتمبر (ايلول) الجاري، كما ستعقد اللجنة جلسة اخرى في ديسمبر (كانون الاول) المقبل. واضاف بوش ان مجلس المفوضين قد ناقش في اجتماع غير رسمي عقده في ٧ اغسطس (اب) الماضي استمرار الصعوبات المالية الجدية التي تواجه اللجنة. هذه الصعوبات التي استمرت على الرغم من القرض الذي قدمته الحكومة الكويتية الذي بلغ مليوني دولار في يونيو (حزيران) والمليون دولار التي قدمتها الولايات المتحدة. وعلى اللجنة ان تطور الان برنامجها (الكومبيوتري) لاستيعاب المطالبات، واذا لم يتوفر الدعم على الفور فان الصعوبات المالية التي تواجهها اللجنة تهدد بتأخير او ايقاف عمليات التعويض بالكامل. وعلى صعيد تحركات المعارضة العراقية لانجاح مؤتمر اربيل والخروج بصيغة موحدة لمتابعة العمل لاسقاط نظام بغداد، اكدت المصادر المطلعة في طهران ولندن ان فصائل المعارضة توافقت على اكثر من موضوع يؤكد وحدتها وخاصة حول الاخذ بالفيدرالية لاضعاف السلطة المركزية لبغداد. ونقل عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤول لجنة العلاقات في البرلمان الكردي فلك الدين كاكائي عن زعيمه مسعود البارزاني قوله ان العواصم الثلاث واشنطن ولندن وباريس لا ترتاح حاليا الا لفكرة الفيدرالية التي تضعف من السلطة المركزية وتمنعها من ممارسة صلاحيات كبرى لزعزعة الامن الوطني والاقليمي وحتى الدولي. وقال «وفي هذا الاطار نعتقد ان على اجتماع اربيل الخروج بصيغة المقاطعات التي تعتمد النسب القومية والطائفية في العراق». واكد عضو الهيئة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي الدكتور محمد بحر العلوم في اتصال له مع «صوت الكويت» ان المؤتمر الوطني يتسع حتى للاخوة العاملين في حركة الجهاد وغيرهم من الذين يرغبون في التعجيل باسقاط صدام وانقاذ الشعب العراقي. كذلك اعتبر زعيم منظمة العمل الاسلامي اية الله محمد تقي المدرسي الولايات المتحدة مسؤولة بالدرجة الاولى عن تفكيك المؤسسة الارهابية لصدام. وقال في تصريح لـ «صوت الكويت» انه يعرف نتائج التنسيق مع الغرب والولايات المتحدة لاسقاط النظام العراقي، واكد تأييده لمؤتمر اربيل. الى ذلك، علم من مصادر مقربة من رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية آية الله الامام محمد باقر الحكيم بأن المجلس يؤيد عقد اي اجتماع يتمخض عنه اصطفاف المعارضة العراقية خلف مشروع موحد يعجل بسقوط الطاغية. اما حزب الدعوة الاسلامية فإنه سيحضر الاجتماع رغم وجود تيار كبير يعارضه في داخل قيادات وقواعد الحزب. وعلى صعيد العمليات، فقد أكدت أنباء طهران ان النظام العراقي مستمر في قصفه المدفعي لمناطق الاهوار الجنوبية، فقد قامت مدفعية اللواء (٨٢) المتمركزة في قضاء سوق الشيوخ القريبة من الناصرية بقصف مناطق الرملة، الشويعرية، الشاطي، ابو عجاج الواقعة ما بين الطريق السريع واهوار الناصرية، وأدى القصف الى حرق وهدم الكثير من المنازل، وجرح عشرات من المواطنين. كما واصلت مدفعية النظام قصف مناطق الحويلي والمعب والأبيض وام التفاح وأبو الصلابيخ التابعة للبصرة طوال امس واول من امسالى ذلك، تستخدم المعارضة العراقية اسلوبا جديدا لمواجهة قمع النظام، وذلك عن طريق قيامها باختطاف واغتيال رموزه وموظفي مخابراته. وقد تم بالفعل اغتيال اثنين من رجال مخابرات الفيلق الثالث هما وليد خالد وحسني قادر، كما تم اختطاف رجل المخابرات قاسم داخل وقاسم جابر من اللواء (٤٧) التابع للفرقة (١١)، وهما من عناصر جهاز المخابرات الخاص الذي يشرف عليه صدام كامل، شقيق حسين كامل عضو مجلس

الوصاية، وصهر صدام. ويتم حاليا التحقيق مع المخطوفين من قبل عناصر المعارضة العراقية داخل مناطق الأهوار نفسها.

مجلس الأمن يضع يده على أموال العراق ويواصل مصادرة وترسيم حدوده وتجريده من السلاح

الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والمغرب وبلجيكا والنمسا واكوادور و « الرأس الأخضر » وزيمبابوى والهند والمجر واليابان وفنزويلا .. وافقت على وضع اليد على الودائع البترولية العراقية فى الخارج لتمويل نشاطات الامم المتحدة فى مجال تدمير اسلحة العراق على الأرض العراقية ..

ودفع تعويضات الحرب . دولة واحدة امتنعت عن التصويت هى الصين ، التى اعلن مندوبها ان حكومته تعتقد ان القرار لامبرر له وينتهك سيادة العراق .

هذه هى نتيجة التصويت على مشروع قرار لم يسبق له مثيل فى الامم المتحدة ، على حد تعبير وكالات الانباء الغربية . وقد سبق لمجلس الامن ان قرر استمرار العقوبات المفروضة على العراق منذ اغسطس عام ١٩٩٠ رغم الاحصاءات الدولية لمنظمات انسانية التى اكدت موت مئات الالاف من اطفال العراق بسبب الحصار .

وفى نفس الوقت بدأت لجنة ترسيم الحدود العراقية — الكويتية عملها منذ ايام رغم اعلان حكومة بغداد عدم اعترافها بهذه اللجنة .

وكانت اللجنة قد قررت فى شهر ابريل الماضى رسم الحدود بطريقة تجعل العراق يفقد جزءا من اراضيه يحتوى على عشرة ابار بترول وقاعدة بحرية جنوبى ميناء ام قصر . وسيتم وضع العلامات الحدودية الجديدة بحلول اوائل ديسمبر القادم على طول ٢١٠ كيلو مترات من وادى البطين (حيث تلتقى حدود الكويت والعراق والسعودية) حتى « ام قصر » على الخليج .. وهى اول علامات حدودية منذ خطط البريطانيون الحدود فى المنطقة عام ١٩٣٢ . وتريد الكويت ودول الغرب ، فرض هذه الحدود الجديدة على العراق . ويدأ فريق المفتشين الدوليين فى مجال الاسلحة الكيمائية وضع خطة تدمير نحو ٢٠ آلف صاروخ وقنبلة وقذيفة عراقية معبأة بالمواد الكيماوية داخل مجمع المثنى العراقى .

ومن جهة اخرى ، تدعو تركيا الان الدول الغربية إلى اتخاذ سلسلة من « الاجراءات » لحماية ٢,٥ مليون مواطن عراقى تركمانستانى « يعانون من ظروف صعبة اسوة بما قامت به قوات التحالف الغربى مع الاكراد والشيعة ! .

لم يصدر حتى الان اى قرار من الجامعة العربية يطالب برفع الحصار الاقتصادى الشامل المفروض على العراق رغم مضى اكثر من عامين على فرضه وتزايد عدد ضحايا هذا الحصار .. ورغم ان العراق انسحب من الكويت منذ اكثر من عامين وتم تدمير كل البنية الاساسية العراقية على ايدى قوات التحالف كما لم يرتفع صوت من الجامعة العربية يطالب بأن يكون تدمير اسلحة الدمار الشامل .. جزءا من نظام جديد للامن فى المنطقة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

لجنة الحدود بين الكويت والعراق تجتمع الاثنين القادم

الكويت– وكالات الانباء: ذكرت مصادر مطلعة فى الكويت ان اللجنة التى شكلها مجلس الامن لرسم الحدود بين الكويت والعراق ستعقد اجتماعا فى نيويورك يوم الاثنين القادم لرسم الحدود البحرية بين البلدين.

واضافت ان الكويت انتهت بالتعاون مع مجلس الامن من وضع العلامات الارضية للحدود البرية مع العراق.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٢

وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق

الكويت ـ ا. ش. ا: بدأت اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة، المختصة برسم الحدود بين الكويت والعراق، بالتعاون مع مراقبي اليونسكو وضع العلامات الحدودية بصفة نهائية بين البلدين امس ابتداء من مثلث العوجة الذى يضم الحدود الكويتية السعودية العراقية، وحتى منطقة ام قصر.

ويبلغ طول المنطقة الحدودية التى سيتم فيها وضع العلامات نحو ٢٦٠ كيلو مترا، وقد تم تصنيع هذه العلامات وصبها فى البحرين، ويبلغ طول الواحدة منها ٥ أمتار



المصدر : النـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٢

« النور » تفتح ملف نزاع الحدود بين الدول الاسلامية

« ام قصر » ... هل تنذر بعاصفة صحراء اخرى بين العراق والكويت ؟!!

قررت لجنة ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية ضم جزء من ميناء « ام قصر » العراقى الاستراتيجى آلى الكويت بالاضافة الى ضم عدد من الابار البترولية التابعة لحقل الرميلة العراقى الى الكويت ايضا .

وتضمن التعديل فى الحدود الذى اقرته اللجنة التى وافق عليها العراق فى اطار قبوله شروط وقف اطلاق النار تحريك الحدود مسافة ٦٠٠ م على طول ٢٠٠ كم من الحدود البرية لصالح الكويت (احتجاج عراقى)

وقد وافق بالاغلبية خبراء اللجنة على هذا القرار ماعدا خبراء العراق الذين رفضوا حضور جلسة التصويت على القرار وهو ماوصف على انه احتجاج عراقى على اتجاه اللجنة لاتخاذ القرار السابق والمعروف ان اللجنة تضم خبراء اخرين من الكويت والسويد ونيوزيلندا ... وفى الوقت الذى رفض فيه عبدالامير الانبارى مندوب العراق فى الامم المتحدة التعليق على القرار بحجة انه لم يدرسه ذكر المراقبون ان القرار يثير غضب العراق واستند المراقبون فى ذلك الى ان العراق كان قد تذرع بالخلاف على الحدود مع الكويت لتبرير غزوه لها فى اغسطس عام ١٩٩٠ .

اعد الملف

ايمن مجاهد

* (الميناء الوحيد)

ويعد ميناء ام قصر الميناء البحرى العراقى الوحيد الذى يعمل حاليا ويستفيد منه العراق من الدخل الذى يدره وبخاصة ان ميناء البصرة متوقف عن العمل بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية فى عام ١٩٨٨ ووجود السفن المحطمة والتى تعوق سير الملاحة فيه .

* (ترسيم الحدود)

وكان قرار وقف اطلاق النار بين قوات العراق وقوات دول التحالف الدولى تضمن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليتم الترسيم على اساس الرسائل المتبادلة بين سلطات البلدين فى عام ١٩٢٣ ، ١٩٣٢ وعلى اساس اتفاقية عام ١٩٦٣ ...

* (مؤتمر سان ريمو)

بعد ان توصلت بريطانيا الى توقيع معاهدة الحماية على الكويت التى كان يحكمها حينئذ مبارك الصباح ضغطت بريطانيا على الكويت لكى تطالب بجزيرتى وربه وبوبيان ولم توافق الدولة العثمانية على ملكية الكويت للجزيرتين ... وفى ذلك الوقت جرى تحديد المساحة الاقليمية لمشيخة مبارك بشكل فضفاض حيث نص الاتفاق الانجليزى ـ التركى على وجود خط اخضر يشكل الحدود الشرقية لسنجق نجد الذى كان يحكمه عبدالعزيز آل سعود الذى كان يعترف بالسيادة العثمانية (اسما فقط) ... وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وانتصار بريطانيا وحلفائها حصلت فى مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ على انتداب على العراق وسمت الى رسم حدود المناطق التى آلت اليها وفى ابريل ١٩٢٣ تقررت الحدود بين الكويت والعراق فى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت [الميجور مور] وبين [السير بيرسى كوكس] المندوب السامى البريطانى فى العراق وقد رسمت الحدود طبقا للاسس التالية :

اولا : يبدا الحد من نقطة العوجة وهى نقطة التقاء وادى العوجة بوادى الباطن الواقعة فى الراس الشرقى للمنطقة المحايدة بين العراق والسعودية

ثانيا : يتبع خط الحدود بعد نقطة بدايته تلويح وادى الباطن بمعنى ان يسير خط الحدود مع اعمق مجرى لوادى الباطن فى اتجاه الشمال الشرقى

ثالثا : يسير الحد بخط مستقيم شرقا من الباطن الى جنوب اخر نخلة تقع الى اقصى جنوب صفوان بميل واحد وقد اطلق على تلك النقطة (×)

رابعا : يكون امتداد الحد من النقطة الواقعة جنوب صفوان وجبل سنام وام قصر حتى النقطة التى يلتقى فيها خور عبدالله بخور الزبير ...

* (تعديلات عراقية)

الا ان العراق عاد واثار بعض القضايا بخصوص الاسس المختارة لرسم الحد وهى : اولا : ان عبارة جنوب اخر نخلة تقع الى اقصى جنوب صفوان بميل واحد لايمكن الاعتداد بها والافضل ان يستعاض عنها بعد قياسها على الارض بدرجة خط العرض الذى يمر من النقطة الجديدة

ثانيا : كما ان الخط المستقيم من هذه النقطة والتقاء خور عبدالله بخور الزبير فى نقطة التلويح لايمكن تتبعه بسهولة لانه سوف يقابل الضفة اليمنى لخور عبدالله قبل ان يصل الى التلويح ومعنى ذلك حرمان العراق من منفذ على البحر ورأى العراق ان يتبع هذا الخط اقصر مسافة بين النقطتين حتى يصل الى ضفة خور الزبير اليمنى الذى يقع عليه ميناء ام قصر الذى يلتقى فيها خور الزبير بخور شيطانه واذا مد فانه يتقابل مع ملتقى تلويح خور الزبير وخور عبدالله .

*(تشكيك في الرسائل)

وقد تاكدت ملكية الكويت لوربه وبوبيان واعيد تاكيد رسم الحدود في المراسلات التى اجريت في يوليو ـ سبتمبر ١٩٣٢ بين رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد والشيخ احمد الجابر الصباح حاكم الكويت وخلال ربع القرن التالى حاولت بريطانيا عبثا التوصل الى اتفاق بين العراق والكويت على اساس تبادل الرسائل الذى جرى في عام ١٩٣٢ وكان الفشل في التوصل الى ذلك يرجع الى عدم وضوح الملامح الطبيعية التى تشكل الحدود .

وقد زاد تشكيك العراق منذ اواخر الثلاثينات في فاعلية تبادل الرسائل الذى تم في عامى ١٩٢٣ ، ١٩٣٢ واشار الى حدودها مع الكويت فقد ذهب العراق الى ان خطاب نورى السعيد الذى كتب في يوليو ١٩٣٢ واعاد تاكيد رسم الحدود الذى تقرر في عام ١٩٢٣ قد صيغ قبل حصول العراق على الاستقلال وانضمامه الى عصبة الامم ونددت الدعايات العراقية بالشيخ احمد الجابر وطالبت صراحة بضم الكويت باعتبارها جزء لايتجزا من المملكة الهاشمية في العراق فقد طالبت العراق بضم الكويت على اعتبار انه جرى تعريفها في الاتفاق الانجليزى التركى الموقع في عام ١٩١٣ بانها مقاطعة تتمتع بالاستقلال الذاتى في نطاق الدولة العثمانية وردت بريطانيا على ذلك بان معاهدة سيفرز الموقعة في عام ١٩٢٠ ومعاهدة لوزان الموقعه عام ١٩٢٣ قد نصتا على تنازل تركيا عن كل ادعاءاتها في الكويت .

* (تقديم تنازل)

ونتيجة لرغبة العراق في انشاء مدخل اخر على الخليج ابدى العراق في عام ١٩٣٨ اهتماما بتشييد هذا الميناء البديل في خليج الكويت ولكنه قرر في النهاية الاستجابة الى اقتراح بريطانى باختيار موقع في ام قصر الواقعة على خور الزبير وكانت المشكلة الرئيسية بالنسبة للموقع ان على الكويت ان تقدم نوعا من التنازل عن جزيرتى وربه وبوبيان الا ان الكويت لم تبد اى استعداد للتنازل عن الجزيرتين الذى ثبت فيه ان الموضع الحقيقى للميناء المقترح في ام قصر محفوف بالمخاطر ...

وفي اواسط الخمسينيات بدا امكان توصل العراق والكويت الى تسوية نهائية لمسالة الحدود مع امداد الكويت بمياه عذبة من شط العرب فقد اقترح بان تؤجر الكويت للعراق الاطراف الشمالية من اراضيها مع جزيرة وربه لمدة ٩٩ عاما بما يسمح بتطوير ميناء ام قصر في مقابل ان توصل العراق الى الكويت المياه العذبة لمدة مماثلة ولكن التسوية لم تتم وذلك لخشية الكويت ان يضغط عليها العراق باستعمال المياه كاداة سياسية .

* (ازمة اغسطس ٩٠)

وفي عام ١٩٦١ طالب عبدالكريم قاسم بضم الكويت على اعتبار انها كانت في العصر العثمانى تشكل قضاء تابعا للواء البصرة ولكن بريطانيا تدخلت وانزلت قواتها دفاعا عن الكويت وامكن التغلب على الازمة حينما ارسلت الجامعة العربية قوات الى الكويت .... وبعد انتهاء الازمة تم الاعتراف بالكويت دولة مستقلة مالبثت ان انضمت الى الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة وبعد انسحاب بريطانيا من الكويت طور العراق ميناء ام قصر نهائيا رغم الاعتراضات الكويتية القوية لهذا التطوير ..

وفي عهد صدام حسين زادت المطامع العراقية في الكويت حتى حدثت ازمة اغسطس ٩٠ باجتياح جيش صدام حسين الكويت واحتلالها ثم قيام التحالف الدولى بطرده منها وتحطيم قوته العسكرية وتحجيم نشاطه وتقسيم ارضه الامر الذى يهدد المنطقة من جديد باشعال فتيل الحرب في حالة استعادة النظام العراقى لقوته ومحاولته استرجاع ماتم استلابه منه وخاصة ميناء ام قصر الذى قررت لجنة ترسيم الحدود الدولية ضم جزء منه الى الكويت وكذلك مع فرض حظر جوى على المنطقة الجنوبية للعراق وحرمانه من الوصول الى الخليج العربى .



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

الأمم المتحدة: بدأنا وضع علامات الحدود الكويتية-العراقية

■ الكويت – ا ف ب – قال مصدر في الأمم المتحدة في الكويت ان عملية وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق بدأت الاثنين الماضي تحت اشراف المنظمة الدولية.

وأوضح المصدر اول من امس الاربعاء ان عملية تركيز العلامات بدأت في الطرف الغربي للاراضي الكويتية المحاذية للعراق وأنها يفترض ان تنتهي في نهاية كانون الاول (ديسمبر) المقبل في مدينة ام قصر الساحلية الحدودية.

واشار المصدر الى ان هناك ثلاثة فرق تابعة لشركة اجنبية لم يعلن اسمها متعاقدة مع الامم المتحدة تم تكليفها وضع اعمدة ثقيلة من الاسمنت كل الفي متر على طول الحدود البالغة ٢٤٠ كيلومتراً.

ويتم وضع العلامات وسط المنطقة المنزوعة السلاح التي اقيمت بعد حرب الخليج والتي يشرف عليها ٢٠٠ مراقب من الامم المتحدة يقدمون دعماً لوجستياً للفرق العاملة على الارض. وكانت لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة رسمت الحدود وأعلنت نتائج عملها في نيسان (ابريل) الماضي.

وأعطى ترسيم الحدود للكويت شريطاً عرضه ٦٠٠ متر على طول الحدود التي سبق ان حددت عام ١٩٦٣ من دون ان تنفذ على الأرض. وعارضت بغداد هذا الترسيم وقاطعت منذ تموز (يوليو) الماضي اعمال اللجنة الدولية المختصة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق

الكويت - ر - صرح مصدر مطلع بالامم المتحدة امس بان اللجنة المكلفة برسم الحدود بين الكويت والعراق بدأت في وضع علامات الحدود بين البلدين، منذ يوم الاثنين الماضي. ورفض المصدر التعليق على ماذكرته وكالة الانباء الكويتية بان بغداد طالبت بضرورة حصول موظفي اللجنة المكلفين برسم الحدود على تصاريح من العراق للسماح لهم بمزاولة نشاطهم. ويذكر ان الامم المتحدة كانت قد طالبت لجنة رسم الحدود بين الكويت والعراق بالانتهاء من عملها قبل نهاية العام الجاري.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٢

طارق عزيز الى نيويورك قريباً لاقناع مجلس الأمن برفع العقوبات

استقالة رئيس اللجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية

□ نيويورك – من راغدة درغام:

■ اعلن الناطق باسم الامين العام للامم المتحدة استقالة رئيس اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وزير خارجية اندونيسيا السابق مختار كوسوما. واكد الناطق ان الاستقالة تبلغها الامين العام في رسالة تسلمها في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، وستصبح نافذة في ٢٠ الشهر الجاري، في حين ابلغت بغداد مجلس الامن رغبتها في ارسال وفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز «لمواصلة الحوار الجدي» مع المجلس في شان «الخطوات الجوهرية التي اتخذها العراق تنفيذاً لالتزاماته» الدولية. وتنوي بغداد ان تجدد محاولتها لاقناع المجلس برفع العقوبات المفروضة عليها منذ غزو الكويت.

ورفض الناطق باسم الامين العام التعليق على اسباب استقالة رئيس اللجنة، في الوقت الذي قالت مصادر عراقية ان الاستقالة جاءت احتجاجاً على صلاحيات اللجنة، مشيرة الى ان كوسوما يعتبر ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت خارج اختصاصات اللجنة. لكن وكالة «فرانس برس» نقلت عن مصادر ديبلوماسية ان كوسوما لم يوافق على نتائج اعمال اللجنة التي انهت ترسيم الحدود البرية بين البلدين.

الى ذلك ابلغ وزير الخارجية العراقي السيد محمد سعيد الصحاف مجلس الامن رغبة حكومته في ارسال وفد الى نيويورك برئاسة طارق عزيز لمناسبة المراجعة الدورية للعقوبات التي يجريها المجلس كل ٦٠ يوماً.

واكد الصحاف في رسالة بعث بها الى رئيس المجلس ليل الاربعاء ان الحكومة العراقية ستقدم «تقريراً واقعياً يتضمن كل الخطوات والاجراءات التي اتخذتها تنفيذاً للقرار ٦٨٧. وقال: «ان حكومة العراق مقتنعة بانها نفذت في شكل كامل الالتزامات الجوهرية التي طالبها بها القرار ٦٨٧، مما يعني ان على المجلس البدء برفع الحصار والعقوبات وكل الاجراءات الاستثنائية المفروضة على العراق».

ويتوقع وصول طارق عزيز الى نيويورك في ٢١ الشهر الجاري، وكان تحدث امام مجلس الامن في اذار (مارس) الماضي في جلسة علنية مماثلة لتلك التي طلب الصحاف عقدها.

وياتي قرار الحكومة العراقية مناقشة العقوبات في جلسة رسمية علنية لمجلس الامن بعدما بذل السفير رالف اكيوس، رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية، جهداً وراء الكواليس لاقناع اعضاء المجلس بالتزام تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ التي ربطت تنفيذ بغداد كل التزاماتها في ما يتعلق بموضوع الاسلحة برفع الحظر النفطي عن العراق.

وقالت مصادر في اللجنة الخاصة ان مبادرة اكيوس «ستصبح ميتة» نتيجة نقل الجهود من خانة الديبلوماسية الهادئة الى الجلسات العلنية.

خبراء التفتيش

في بغداد (ا ف ب) اعلن ديميتري بيريكوس الذي يراس فريق تفتيش نووياً ان خبراء فريقه توجهوا اول من امس الى البصرة جنوب العراق للاشراف على تدمير نوع من النيكل يستخدم في تخصيب اليورانيوم.

وصرح بريكوس الى الصحافيين مساء الاربعاء بان «هذا النوع من الحديد اشتراه العراقيون لاستخدامه في برنامج اجهزة الفصل بطريقة الطرد المركزي» في تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في البرامج النووية. واضاف ان عملية التدمير التي تشمل مئة طن من النيكل ستجري في البصرة.

وزاد ان العراقيين «صهروا هذا النوع من الصلب لكنه ما زال يحتوي عناصر اساسية لصنع اجهزة تعمل كقوة طاردة، ولذلك سنقوم بصهره مجدداً بخلطه بالحديد لتختفي هذه العناصر». وتابع ان العراقيين اعلنوا وجود مئة طن من النيكل «ولكن لا يمكننا ان نتاكد من عدم بقاء شيء من هذا النوع من الصلب». واضاف ان مجموعة اخرى من الخبراء توجهت براً الى منطقة البصرة واخذت عينات من المياه للتحقق مما اذا كانت مشعة، في حين تفقدت مجموعتان اخريان موقعاً نووياً تم تدميره في جنوب شرقي بغداد.

واعلن ان احدى هاتين المجموعتين فتشت «٢٠٠ برميل من المواد التي تحتوي اليورانيوم» ووضع الخبراء يدهم عليها الثلثاء الماضي. واشار الى ان المجموعة الثانية واصلت درس امكان نقل الوقود المشع لاخراجه من العراق. وشدد على «اهمية» كشف العراقيين تفاصيل تتعلق بالموردين الاجانب لمعدات البرنامج النووي العراقي، وقال: «نعرف الكثير عن القدرات النووية للعراقيين ولكن تنقصنا معلومات. نحن مستمرون في البحث ونريد الحصول على كل المعلومات اللازمة لضمان برنامج جيد

للمراقبة في المدى البعيد. لقد دمرت المنشات النووية (العراقية) المعروفة ولكن ربما تكون هناك تسهيلات لا نعرف عنها شيئاً».

الى ذلك كتبت امس صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق «ان الكويت ابعدت ٣٦٥ عراقياً واردنياً وفلسطينياً ومصرياً. واشارت الى ان هؤلاء وصلوا الى بلدة صفوان على الحدود العراقية - الكويتية مساء الاربعاء.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

الأمم المتحدة تعين رئيساً جديداً للجنة ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية

■ نيويورك، لندن - «الحياة»، ا ف ب، رويتر - اعلن ناطق باسم الامم المتحدة ان قانونياً يونانياً كبيراً خلف وزير الخارجية الأندونيسي السابق مختار كوسوما اتماديا على رئاسة اللجنة الخاصة المكلفة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية التابعة للمنظمة الدولية. واوضح الناطق ان رئيس اللجنة الجديد نيكولاس فالتيكوس عمل قاضياً في محكمة العدل الدولية وانه حالياً عضو في المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ونائب رئيس معهد القانون الدولي.

وقالت مصادر ديبلوماسية في الأمم المتحدة ان اتماديا استقال بداية الاسبوع الجاري بعد ان عبر عن تحفظات في شان عمل اللجنة المتعلق برسم الحدود البحرية.

ومن المقرر ان يعقد الاجتماع المقبل للجنة في بداية كانون الاول (ديسمبر) المقبل من اجل متابعة دراسة الحدود البحرية بين البلدين.

من جهة اخرى، اعتبر فريق المفتشين الدوليين الذي زار العراق في الفترة من ١٦ الى ٣٠ من الشهر الماضي في تقرير رفعه الى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي وحصلت «الحياة» على نسخة منه أن المعلومات التي حصل عليها من العراق «سدت ثغرات عدة» في معلومات اللجنة الخاصة المكلفة إزالة اسلحة الدمار الشامل العراقية في شان الصواريخ البالستية.

واضاف التقرير ان «تحليلات اضافية للمعلومات الكثيرة التي حصل عليها الفريق قد تؤدي الى سد ما تبقى من ثغرات ايضاً إذا لم تفند المعلومات التي وفرها العراق بادلة من مصادر اخرى». وزاد انه «في هذه الحالة ستكون اللجنة الخاصة استكملت عملياً صورة البرامج العراقية للصواريخ البالستية».

واعتبر الفريق ان المعلومات التي تلقاها من العراق في شان الاستخدام العملي للصواريخ «جديرة بالتصديق ظاهرياً»، لكنه شكك في «مزاعم العراق بانه لم يتم تدمير اي صاروخ او منصات اطلاق صواريخ خلال العمليات العسكرية في حرب الخليج».

وجاء في التقرير ان «هذه الناحية ستظل موضع تحري اللجنة الخاصة استناداً الى معلومات توفرت لديها من مصادر اخرى». وشدد التقرير على ان حل هذه المسالة مهم جداً وحاسم نظراً لانها ترتبط مباشرة بصدقية المعلومات الأخرى التي قدمها العراق في شان استخدام صواريخه ولارتباطها بموضوع عدد الصواريخ التي يملكها العراق».

وفي لندن أعلن حزب العمال المعارض اول من امس انه حصل على وثائق سرية تثبت ان وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم ان الآلات التي صدرت الى العراق في العام ١٩٨٩ قد تستخدم لاغراض عسكرية في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء جون ميجور وزيراً للخارجية. واكد الناطق باسم الحزب لشؤون الدفاع ان هذه الوثائق لم تعرض في محاكمة مدراء شركة «ماتريكس تشيرتشل» الذين برئوا من تهمة تصدير هذه المواد الى العراق بطريقة غير مشروعة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

رئيس جديد للجنة رسم الحدود بين الكويت والعراق

نيويورك - وكالات الانباء - ذكر بيان صادر عن الأمم المتحدة انه تم تعيين القاضى اليونانى نيكولاس فالتيتوس رئيسا للجنة الدولية المكلفة برسم الحدود بين العراق والكويت خلفا لمستار اتماديا ، الذى كان وزيرا للعدل والخارجية فى اندونيسيا.

وذكر البيان ان فالتيتوس كان قاضيا بمحكمة العدل الدولية، وهو حاليا عضو فى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ونائب رئيس معهد القانون الدولى.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢

الكويت تتسلم معدات اعادها العراق

□ الكويت – من حمد الجاسر:

■ تسلمت الكويت امس الدفعة الاولى من المعدات الحربية التي بدأ العراق باعادتها عبر مركز العبدلي الحدودي في شمال البلاد، فيما عبر مجلس الوزراء الكويتي امس عن ارتياحه للانتهاء من وضع العلامات الحدودية بين البلدين.

وقال ناطق باسم «اللجنة الكويتية لاعادة الممتلكات» انه تم تسلم كمية من المعدات الارضية التي استولى عليها العراق من سلاح الطيران الكويتي خلال غزوه للكويت. واشار الى ان معظمها «كان في حال سيئة وان حجم ما تم تسلمه بلغ حمولة ست شاحنات».

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الدولة السيد ضاري العثمان صرح امس ان مجلس الوزراء عبر عن ارتياحه «لانتهاء بعثة الركيزة^^الامم المتحدة من وض الاخيرة على الحدود الدولية البرية التي تفصل بين الكويت والعراق تنفيذاً لقرار مجلس الامن، وعن ثقته بان اللجنة ستتوصل قريباً الى ترسيم الحدود البحرية».


Bibliotheca Alexandrina
0491030